

من ذخائر العروض

العيونُ الغامِزة على خبايا الرّامِزة

للدّما ميني

بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر

٧٦٣ — ٨٢٧

تحقيق

الحسّاني حسن عبد الله

الناشر مكتبة النخاعي بالقاهرة

الطبعة الأولى
١٣٨٣ هـ - ١٩٧٣ م

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الايداع
١٩٧٣ / ٤٠٧٣

مقدمة

١ — كلمة عامة :

هذا الكتابُ واحدٌ من كُتب كثيرةٍ في علم العروض ، وهو واحدٌ من آلاف الكتب في مختلف جوانب الثقافة العربية العريقة ، خلفها لنا قومٌ نحن منهم . أجل ، منهم وإن باعدت بيننا وبينهم مَحَنٌ وآفَاتٌ ، فإذا هم — أكاد أجزمُ — قومٌ غيرنا . وما ذلك إلا لأن منزلةَ المنطق عندنا قد أصبحتَ غيرها عندهم . كانت له السيادة . تشهدُ بذلك هذه الآلافُ من كتب التراث ، ودَعَكٌ من تفاوت قيمتها ، فإن التفاوتَ في طبائع الأشياء ، وانظرُ إلى دقة العبارة ، أو توخى الدقة ، ثم انظرُ في أطنان كلامنا اليوم ، تعلمُ أن أواصرَ الدِّمِّ واللحم لا قبل لها ، بغير التعهدِ والرعاية والتنبه ، باستنقاذ الصفاتِ الصالحة ، وأتينا في حاجةٍ قبل كل شيء إلى ضبط الكلام ، أى إلى ضبط الفكر .

فإذا قرَّبتنا كتبُ الأسلاف من تلك الغاية النائية فما أجدرها بالحياة . ولستُ أزعم أن الحركةَ الكبيرةَ المشهودة الآن في تحقيق القديم ونشره كفيلاً بيعث الروح في الرميم ، ولكنى مؤقن أنها عاملٌ لا غنى عنه ، من عوامل لا غنى عنها ، لا بد من تضافرها لكي يعودَ العقل العربي إلى سابق عزه .

ولا تقلُّ رجلٌ يغالى بصناعته ، فلستُ من أهل التحقيق ، ولا أظننى أكون . إنما أنا واحدٌ ممن يغتبطون باتساق الكلام ، وعمقه ، ونبله . وهى صفات عزت الآن ، ولكن فى بطون الكتب القديمة منها شيء كثير .

وإنَّ أعظمَ ما أرجوه أنْ أنهلَ ثم أنهلَ ثم أنهلَ . ولهذا أعرفُ لساهرين على
تصفية المورد فضلهم . لا أدري متى فطنتُ إلى جمال الوزن في الكلام . ولكني
أذكرُ متى ساقنتي المقاديرُ إلى معرفة العروض . كان هذا في سنٍّ مبكرة
بعضَ التبكير . ثم تقدَّمت السنُّ فساقنتي المقاديرُ مرةً أخرى إلى بعض
المعرفة بكتبه القديمة ، وبعضِ المعرفة بفن التحقيق ، فكان أنْ نشرتُ كتاباً
للخطيب التبريزي في مجلة معهد المخطوطات العربية ، أسماه « الكافي في
العروض والقوافي » . وكان — بعدُ — أنْ جمعتني صداقةً بالحقِّ الكبير
الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . فلما علم اهتمامي بالعروض رغبَ إليَّ في نشر
كتابين أحدهما هذا الكتاب : « الغامزة على خبايا الرامزة » ، فكان لرغبته
فعلٌ في الإقبال بي على عملٍ لا أجدني شغوقاً به ، وفي حَتَّى على الإنجاز .
جزاه الله ، وصحبه ، عن التصدَّى للمهمة الشاقة أحسنَ الجزاء .

٢ -- الكتاب :

هو شرحٌ لقصيدة متصورة من بحر الطويل ، نظمها الشيخ ضياء الدين
— أبو محمد — عبدُ الله بنُ محمد الخزرجي ، أحدُ علماء الأندلس ، تُسمى
بالرامزة تارةً ، لأنه عمَّدَ إلى الرمز في كلامه عن التفاعيل والأبجر والدوائر ،
ربما طلباً للاختصار ، فهو يشيرُ مثلاً بقوله « أصَابَتْ » إلى « فعولان » وبالألف
فيه إلى أنها أولُ الأجزاء ، وبقوله « بسَهَمَيْهَا » إلى « مفاعيلن » ، وبالباء فيه
إلى أنها ثاني الأجزاء ، وهكذا ، وإذا أراد أنْ يذكُر دائرةً مختلفٍ اكتفى
بذكر الخاء ، أو المؤنثين اكتفى بذكر الفاء ، وهكذا . وتُسمى بالخزرجية
تارةً نسبةً إلى لقبه ، وبالأنداسية تارةً نسبةً إلى موطنه .

وهذا الكتابُ على العكس من كتاب التبريزي ، عسيرٌ على القارئ
غير المتخصص . ولكنَّ فوائده تستحق الصبرَ على صعوباته .

٣ - صاحب :

هو بدر الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر
ابن محمد بن سايمان بن جعفر الحزومي القرشي ، المعروف بالدماميني ، أو ابن
الدماميني . عالم بالنحو والعروض والفقه . لازم ابن خلدون ، وتصدّر لإقراء
العربية بالأزهر . ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ (١٣٦٢ م) ومات بالهند ،
في مدينة « كبرجا » سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م) . انظر ترجمته ومراجعتها
في معجم الأعلام للزركلي ، وانظر خلافاً في ميلاده ووفاته في معجم
المطبوعات (سر كيس) .

٤ - صفة النسخ :

اطلعت على أربع نسخ للكتاب . اثنتان منها مطبوعتان ، والأخريان
مخطوطتان . أما المطبوعتان فأحدهما صدرت من المطبعة العثمانية كما جاء في
خاتمة النسخة ، وهي مطبعة الشيخ عثمان عبد الرازق كما جاء في فهرس دار
الكتب ، وفي معجم المطبوعات ، في شهر رمضان سنة ١٣٠٣ هـ ، وبهامشها
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري . وجاء في آخرها هذه الخاتمة :

« وكان الفراغ من تبليض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين
تأني شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بنقادة من بلاد الصعيد ،
وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول جمادى الآخرة من
السنة المذكورة ، أحمد الله عظمها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلف
الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الحزومي الدماميني المالكي ،
أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوهِ ومغفرته ، حامداً ومصابياً على رسوله
محمد وآله وصحبه ومسلماً . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ولا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم . »

ثم قال الناشر : « أما بعدُ فقد تم بمعونة رب البرية طبعُ شرح العلامة الدماميني على منظومة الخزرجية ، ... على دمة الفاضل الحاج فدا الكشميري ... وذلك بالمطبعة العامرة العثمانية التي محل إدارتها ومقرها حارة الفراخة بخط باب الشعرية ... » ورقمها في دار الكتب (٣٩ عروض) . وهناك نسخة أخرى مثلها رقمها (٤٠ عروض) . وهي نسخة تنوعت عيوبها ، وإن كان لا بأس بها على وجه العموم . وقد سميتها (أ) .

وثانية المطبوعتين صادرة في شوال سنة ١٣٢٣ هـ من المطبعة الخيرية . وهي النسخة السابقة نفسها ، إلا أن الأخطاء المطبعية فيها أكثر . وقد نص الناشر على أنها « الطبعة الأولى » بالمطبعة الخيرية لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب . ولعله يقصدُ الطبعة الأولى من مطبعته . وغيرُ موجودة في دار الكتب .

وهناك مطبوعة ثالثة صدرت من المطبعة اليمنية سنة ١٣٢١ هـ ، ليست في دار الكتب ، ولم أستطع الاطلاع عليها .



وأما المخطوطتان فأحدهما في دار الكتب (٩٧ مجاميع) ضمن مجلد فيه كتب أخرى . يبدأ الكتاب من الورقة العاشرة وينتهي عند الورقة ٧٥ . والمخطوطة نسخ دقيق ، ولكنه واضح مقروء ، والشكل فيها قليل جداً وفي بعضه خطأ . وفي الصفحة ٢٣ سطوراً . جاء في آخرها : « قال المؤلف ، وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح يوم السبت أول جماد الآخر (كذا) سنة سبع عشرة وثمانمائة أحمد الله عقباها ، وكان الفراغ من هذه النسخة رابع عشر شعبان سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكان الفراغ من كتابته على يد الفقير
عبد الرحيم بن الشيخ محمد غفر الله لوالديه ولكل المسلمين أجمعين ، ليلة
الأربعاء لعشر بقين من شهر رمضان الذي هو من شهر سنة أربع عشرة
ومائة وألف ، والحمد لله على كل حال .

وواضح من هذا أن هذه النسخة نُقلت عن نسخة فرغ من كتابتها في

١٤ شعبان سنة ٨٤٩ .

وقد جاء في حواشيها بعض التعليقات أثبتتها في الهوامش . وأخطاؤها
كثيرةٌ تدل على جهل الناسخ بمعنى ما ينسخ . وقد سميتها (د) .

وثانية المخطوطتين مصورة في معهد المخطوطات العربية (٢٢ عروض)
في ٩٢ ورقة . وفي الصفحة ٢٣ سطرًا . وهي مأخوذة عن أصل في المكتبة
السيامية باستانبول . وانلخظ فيها نسخ واضح متفاوت الحسن . جاء في
خاتمتها : « قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تببيض هذه النسخة ... قال
هذا كله وكتبه ... أضعف خالق الله ... والحمد لله وحده » . والكلام في
مواضع الفراغ مطابق لمقابلها في خاتمة (أ) . وقد جاء في بيان المعهد أنها بخط
المؤلف ، وهو أمرٌ ينفيه قوله في الخاتمة « رحمه الله » ، فإن الحي لا يدعو
لنفسه بمثل هذا ، ثم ينفيه أيضا أمران : أن أخطاءها تدل على جهل مُطبق .
وأن المؤلف معروفٌ بحسن الخط ، كما جاء في تراجمه ، ولكن خط النسخة
فيه تفاوت ، وتوسط على وجه العموم . وقد سميتها (م) . وفي دار الكتب
مخطوطة أخرى للكتاب (رقم ٣ عروض) وقطعة منه (٦٠ عروض) طلبتهما
فقيل بعد بحث إنهما غير موجودتين .

٥ - خطة العمل :

كان أمانى بعد استبعاد طبعة ١٣٢٣ هـ لأنها تكرار طبعة ١٣٠٣ هـ ثلاث نسخ (أ) و (د) و (م) لم أستطع ترتيبها زمنياً لأن (م) فقط هي التي ذكر فيها تاريخ النسخ (١١١٤ هـ). فرأيت أن أبدأ العمل بالمطبوعة لأنني وجدت دالة على اجتهاد ناشرها مع ما فيها من عيوب ، راجياً أن تربل أخطاءها المقابلة بينها وبين المخطوطتين . وكشفت لي المقابلة عن عيوب في كل نسخة ، ولكن كثيراً ما كانت إحداها تصحح الأخرى ، أما الذي لم تُفد فيه المقابلة فقد أفاد فيه إما الرجوع إلى الكتب . وهذا هو الشعر الذي اضطرب والتبس في كثير من المواضع ، وإما التحرر ، وهذا قسم قابل . كما كشفت عن زيادات قليلة في (م) رأيت إثباتها في المتن ، لقلتها من ناحية ، ولأن النص من ناحية أخرى كان أحياناً يستلزمها . وعن بعض تعامقات في حواشي (د) وجدت من المفيد أن أوردتها في الهامش .

ثم نظرت في الأخطاء التي سجلتها فوجدت أني لو أثبتتها لتضاعف حجم الكتاب في غير نفع ، ولا سيما أن كثيراً منها من جهل النساخ ، ففعلت دما ما فعلته من قبل في كتاب التبريزي : أثبت الصواب دون نص على الخطأ . وفيما يلي أمثلة من تلك الأخطاء :

— جاء في (د) و (م) : **أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَنْشَدَ :**

« أَقِلِّي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ »

قد حذفه ٢ (يعني حرف الإطلاق) فأظهرت (أ) حرف الإطلاق مجازةً للرواية الشائعة ، وقالت « خَفَنَه » بدلا من « حذفه » لأن الكلام كان بصدد التشديد والتخفيف ، مخطئة في الموضعين .

— تقول : « أو يخذلون فالسما سماء » والصواب « يخذلونا » .

والضبط في هذه النسخة على قلته فيه كثير من الأخطاء . فهي مثلاً
تضبط الشطر الآتي من المقصورة :

خَ ثَمَنَّ ابْنُ زَهْرٍ وَلَهُ فَلِيسْتَةِ

فتمحذف همزة القطع في « ابن » ، وتسكن الباء وتحرك النون ، وفي
« زهر » تشدد الهاء . والوزن بضبطها لا يستقيم .

— جاء في (أ) و (د) قوله : « . . . ما هو معهود في الأذهان من
الشعر » فقالت (م) الأذان .

أما أخطاء الضبط هنا فلا حصر لها . وإليك مثالين يدلان على الجهل
المطبق :

تضبط قوله : « . . . أن المراد . . . » فتضع صمة على الدال . وتضبط قوله :
« . . . معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره » فتضع
ضمة على الراء في « قصوره » و « فتوره » .

وفيما يلي أمثلة على السقط :

جاء في (أ) قوله في مصطلح « الكشف » :

« سُمي الثاني كشفاً لأن أولَ الوجدان المفقود لفظُ السبب ، (وهنا
تسكتُ النسخة دون أن تُوردَ وجهَ التسمية) ، ثم تكملُ (م) و (د) :
« غيرَ أن وقوعَ التاء بعده يمنعُ أن يكون سبباً ، فإذا حذفت التاء انكشفَ
وصار لفظه لفظُ السبب .

جاء في (أ) و (م) قوله : « وَيَتُكْرَرُ الْكَلِمَةُ » في العروض الثانية :

لَمَّا التَّقَوُّا بِسُؤْلَافٍ

(فتولاه بسولاف) وزنه فعولان . وما بين القوسين ساقط من (د) .

— جاء في (أ) و (د) قوله :

« قال الشيخ : قدل هذا (على أن البدل لا يتكرر ويتحد المبدل منه ،
ودل) على أن البدل من البدل جائز . وما بين القوسين ساقط من (م) .

ثم نظرت في فروق بين النسخ وجدتها في بعض المواضع ، فلم أنص على
الخلافاً إلا حيث يفيد ، ومن قبيل ذلك :

— جاء في (م) و (د) قوله :

قوم يعصون الثماد وآخرون نحورهم في الماء

وفي (أ) بطونهم . أما أن تقول (أ) مثلاً « كثرة الاستعمال في شعر
العرب » ، فتقول (م) « كثرة الورود » ، ففي مثل هذا اخترت ما رأيت
دون إثبات لما تركت لأنني وجدته تكثيراً لا خيراً فيه .

وقد حرصت على الضبط ، ولم أفد فيه لامن المطبوعة ولا من المخطوطتين ،
لأن المطبوعة خالية منه ، وخالية أيضاً من الفواصل التي توضح ولو بعض التوضيح
تركيب الجمل ، ولأن الضبط في المخطوطتين كثير وكثرت فيه الأخطاء حتى
أصبح معوقاً بدلاً من أن يكون معيناً .

أما التخريج فقد سرت فيه على نحو ماسرت في كتاب التبريزي . قل
أن أحلت إلى أكثر من ثلاثة مراجع ، لأن الاستقصاء في كتاب كهذا

ليس لازماً ، غير أنى عدلتُ هنا بقاءاً عن الرجوع إلى كتب العروض حتى
حيثُ تسكتُ كتبُ الشعر واللغة ، لأننى وجدته لا يضيف جديداً ، إذ من
المعلوم أن الشواهد فى كتب العروض واحدة ، فأحالة بعضها إلى بعض
إلا لفرض — لا جدوى منها .

٦ - شكر :

يطيبُ لى وقد تم العملُ أنْ أجزلَ الشكرَ لأخى العزيز ، الأديبِ
الكبير ، الأستاذ محمود محمد شاكر على تذليله كثيراً من الصعوبات التى
اعتترضتنى . أبقاه الله مثلاً لب العلم ، وقوّاه على الإخلاص فى البحث والبدن .

الحصاني حسن عبد الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قال) الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الخنزومي رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله الذي شرح صدورنا لسلوك عروض الإسلام ، وجعل أفكارنا قافية لآثار العلماء الأعلام ، تمسكا من محبتهم بأوثق الأسباب ، وتبركا بفضاهم الوافر الذي لا يعقله إلا العالمون أولو الألباب . أحمدُه حمدَ مَنْ ذَلَّتْ له الصعابُ فنجا من مهالكها ، وطفّر بكنوزها ، ورامت المشكلات أن تتحجب عنه فاطلع على خباياها وكُشِفَ له عن رموزها . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، الذي نهى عما شان . وأمر بما زان ، فقال وقوله الحق ﴿ وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ﴾ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الخليل الأعظم ، والسيد الذي لم تزل مناقبه في أبيات الشرف تحل ، وفي أسلاك السؤدد تنظم ، الذي أفاض على أهل البسيطة مديد فضله وبسيطه ، ونهك المشركين حتى أصبحت دائرة السوء بهم محيطة :

يا له من رسول حق كريم للعدي والهدى مُبِيد مُفِيد
إن أكن بالمدح أشعر فيه فاعترافي بالعجز بيت القصيد

صلى الله عليه ، وعلى آله وأصحابه ، ذوى الشيم التي هي فاعلات لكل جميل وكافلات للظفر من مراقبة الحق بغاية التأمل ، الذين أتقنوا تأسيس الدين ، وأحسنوا توجيه النفوس إلى مكارم الأخلاق ، وقيدوا الأوقات على هذا الصنع الجميل وما جرى مجراه فشكر لهم ذلك التقييد على الإطلاق . ووالى الصلاة وسلم وشرف ومجد وكرم .

أما بعدُ ، فلا يخفى أن العروض صناعةٌ تقيم لبضاعة الشعر في سوق المحاسن وزنا ، وتجعل تعاطيةً بالتسطاس المستقيم سهلاً بعد أن كان حَزْناً . وقد كنتُ في زمن الصبا مشغولاً بالنظر إلى محاسن هذا الفن ، مولعاً بالتنقير عن مباحثه التي طَنَّ على أذني منها ما طَنَّ ، أطيلُ الوقوفَ بمعا هذه ، وأترددُ إلى بيوت شواهد ، وأسبح في بحاره سباحاً طويلاً ، وأجد التعلق بسببه خفيفاً ، وإن كان الجاهل يراه سبباً ثقيلاً ، إلى أن ظفرتُ في أثناء تصفحي لكتب هذا العلم بالتصيدة المقصورة المسماة بالرامزة ، نظم الشيخ الإمام البارع ضياء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد الخزرجي نور الله ضريحه ، وأمدَّ بمد الرحمة روحه ، فوجدتها بديعةً المثال بعيدةً المنال ، ورُمت أن أدرك حلاوة فهمها فإذا الناس صيام ، وحاولتُ أن أفتزع أبكارَ معانيها فإذا هي من المقصورات في الخيام . وطعمتُ منها في لين الاتقياد فأبدتُ إباءً وعزاً ، وسامتها الأفهام أن تفصح عن المراد فأبتُ أن تكلم الناس إلا رمزاً ، فطفقتُ أطلق النوم لمراجعتها وأنازل السهر لمطالعتها ، مع أني لا أجد شيخاً أتطفلُ بقدرى الحقير على فضله الجليل ، ولا أرى خليلاً أشاركه في الفن ، وهيهات عدم في هذا الفن الخليلُ .

ولم أزلُ على ذلك إلى أن حصلتُ على حل معقودها ، وتحرر بقودها ، وسددتُ سهامَ البحث إليها ، وعطرتُ الحافل بنفحات الثناء عليها ، ففقتها خُبراً وأحييتُ لها بين الطلبة ذكراً ، وعلّمتُ عليها شرحاً مختصراً يضرب في هذا الفن بسهم مصيب ، ويقسم للطالب من المطلوب أوفى وأوفر نصيب .

ثم قدِم علينا بعضُ طلبة الأندلس بشرح على هذه المقصورة للإمام العلامة قاضي الجماعة بغرناطة ، السيد الشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الحسيني السبتي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، فإذا هو شرحٌ بديعٌ لم يسبق إليه ، ومؤلف نفيس ملاءم من بدائع الحل بما يستحليه ذوق الواقف عليه ، ووجدته قد سبقتني إلى

ابتكار ما طنت أنى أبو عذرتي ، وتقدمنى إلى الاحتكام فى كثير مما خلت أنى مالك إمرته ، فحمدت الله إذ وفقنى لموافقة عالم متقدم ، وشكرته على ما أنعم به من ذلك ، ولم أكن على مافات من سبق بمتقدم ، لكننى أعرضت عما كنت كتبت ، وطرحته فى زوايا الإهمال واجتنبته ، إلى أن حركت الأقدار عزمى فى هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط ، فوق الوجيز ودون البسيط ، جمعت فيه بين ما سبق إليه من المعنى الشريف ، وما سنع بعده للفكر من تالد وطريف ، وبعض ما وقفت عليه لأئمة هذا الشأن ، متعرباً لما زان ، متحرراً عما شان ، معترفاً بعجز الفكر وقصوره ، وكلال الذهن وفتوره .

ولما حوى هذا الشرح عيوننا من الثنكت تطيل على خفايا المقصورة غمزها ، وتكشف للأفهام حجبها المستورة وتظهر رمزها ، سميتها « بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة » والله أسأل أن ينفع به ويصل أسباب الخير بسببه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال الناظم رحمه الله تعالى :

وللشعر^(١) ميزان تسمى عروضه بها النقص والرجحان يدرهم ألفتى

(١) فى هامش د : قوله « للشعر » ، وفى بعض النسخ « وللشعر » بإثبات الواو ، فىكون الجزء موفوراً . قال أبو المباس أحمد النقاوسى « لا لمشكال فى عدم الواو ، إلا أنه قبيح كما ستعرفه ، وأما على إثباتها فيه لمشكال لأنها ليست بعاطفة : إذ لا معطوف عليه ، ولا للاستيناق ، لأنه فيما تعذر كونه معطوفاً ومتصلاً بما قبله متمماً لمعناه أو غير متمم حسبما عرف فى موضعه ، فيؤتى بالواو لبيان استيناقه لدفع ذلك الوهم . فلم يبق إلا زيادتها ، وسيبويه وصحبه منعوها . والجواب أنها عاطفة لما بعدها على ما أضر الناظم فى نفسه من السؤال المقدر ، فكأنه سئل : هل للشعر ميزان ، فقال مجيباً عاطفاً لجوابه عليه : « وللشعر ميزان » ، وهو مثل جوابهم فى واو « رب » الواقعة فى أول القصائد عند من أبقاها على أصلها من العطف ولم يجعلها عاملة الجبر مثل « رب » . وقوله فى التلخيص « يجب ترك الواو مع الجملة الخارجة مخرج جواب السؤال » فذلك عند أهل البيان لا عند النحاة » ، انتهى . قال أبو عبد الله محمد بن مرزوق « لا أعلم مجوزاً »

أقول : أورد كلامه في هذا البيت على وجه يشعر بتعريف العروض ، وكأنه يشير إلى ما عرّفه به بعض الفضلاء ، حيث قال : « العروض آلة قانونية يُتعرف منها صحيحُ أوزان الشعر العربي وفاسدُها » .

فإن قلت : الشعر في هذا التعريف مقيدٌ بالعربي وهو في البيت غيرُ مقيد به ، فأنّي يُشعر كلامُ الناظم بذلك ؟ قلتُ : لأمّ التعريف من قوله للشعر هي للعمد الذهني ، وذلك أن الشعر الذي يعرض فيه العروضيون كلامهم إنما هو العربي ، ولما كان الناظم منهم عُلِمَ بقرينة الحال أن مراده بالشعر ما هو معهود في الأذهان من الشعر المتعارف عند القوم الدائر فيما بينهم ، وليس إلا العربي .

وقد ذكرنا في وجه تسمية هذا العلم بالعروض وجوهاً أقربها أن العروض اسمٌ لما يُعرضُ عليه الشيء ، فنُقِلَ إلى هذا الفن لأنه يُعرضُ عليه الشعر ، فما وافقه فصحيحٌ وما خالفه ففاسدٌ .

وقال بعض شارحي السّاوية : الذي وقع في خاطري أنه إنما سُمي بالعروض

== لئلا هذا التركيب من نحوى ولا يبانى ، ولا يمكن أن يقال إنها رائدة لأن الذين يشنون زيادتها ، وهم الكوفيون والأخفش ، لم يثلوا ذلك في أول الكلام . وقول أبي حيان في شرح التسهيل : وقال بعض أصحابنا « زعم الأخفش أن الواو تزداد في مثل أدوات الشرط نحو : من يكرمني أكرمه » ، وإن كان لا يؤخذ منه زيادتها في الابتداء ، إلا أنه مقيد بمثل أدوات الشرط كما نرى . فلم يبن إلا دعوى أنها عاطفة على مقدر ، وهو : للكلام المطلق ميزان كالأوران التصريفية ، « وللشعر » بخصوصه ميزان يخصه ، ولكل علم من فقه وغيره ميزان ، أي قوانين يضبط بها ، و « للشعر » ميزان ، أي قانون يضبط به . قال في التسهيل : وينبغي عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا ، وبالفاء قليلا ، فمثاله مع الواو قول بعض العرب : وبك أهلا وسهلا ، لمن قال : مرحبا وأهلا وسهلا . ومنه : « ولتصنع » ، أي لترحم وتلصع . وجعل منه الزخشرى : « ولينذروا به » ، أي لينصحوا ولينذروا به ، وهو كثير ، انتهى . من « الفتح الوافي بتوضيح رامزة العروض والقوافي » للبصروي .

هذا نص ما في الهامش ، وقوله تعالى « ولتصنع » في سورة طه : ٢٩ ، و « ولينذروا به » في سورة إبراهيم : ٥٢ .

لأن الخليل أُلهم في العروض ، وهى مكة . فسماء بها تبركا وتيمنا ، وزعم أن هذا أجود مما ذكرنا .

فإن قلت : ماذا أراد الناطم « بالنقص والرجحان » ؟ قلت : الظاهر أنه أراد بالنقص مخالفة الطريقة العربية في وزن الشعر ، وبالرجحان موافقتها فيه ، فما خرج عن أوزان العرب كان ناقصاً ، أى لا يُعتبر ، وما جرى على أسلوبها كان راجحاً ، أى معتبراً معتداً به عند أئمة هذا الشأن .

وقال الشارح الشريف : « يريد أن صناعة العروض لما كانت هى الآلة التى يُعرف بها صحة أوزان الشعر كانت له كالميزان الذى يُظهر لك اعتدال الشئ من استواء كفتيه ، ويبين التباين برجحان إحداها على الأخرى أو نقصها عنها » . قلت : قضية هذا أن يكون النقص والرجحان جميعاً مُشاراً بهما إلى مخالفة شعر العرب ، وفيه ما فيه فتأمل .

فإن قلت : كيف يُضبط يُسمى ؟ بالتاء المثناة من فوق ، أم بالياء آخر الحروف ؟ قلت يجوز الأمران معاً ، وذلك أن كل لفظتين وُضعتا لذات واحدة إحداها مؤنثة والأخرى مذكرة ، وتوسطهما ضمير ، جاز تأنيث الضمير وتذكيره . ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل .

ولا يحى أن الميزان مذكر والعروض مؤنث ، وأن المراد بهما فى هذا المقام واحد ، وهو ما وُضعا له من هذا العلم ، فقوله « يُسمى » محتمل الضمير ، فإن اعتبرت تذكير الميزان جعلت الضمير مذكراً ، وإن اعتبرت التأنيث باعتبار العروض جعلته مؤنثاً ، والتأنيث هنا أحسن لأن العروض مؤنثة ، وهى فى المعنى خبر عن الميزان ، والخبر يُحطُّ بالفائدة . وإلى نحو ذلك أشار ابن الحاجب حيث تكلم على قول الزمخشري فى المفصل بأثر تعريفه بكلام : « ويسمى الجملة » .

والضميرُ المحرورُ من قوله « بها » يجوز أن يعودَ على العروض ، وأن يعود على الميزان باعتبار كونه آلهً ، أو باعتبار أن المراد به العروض ، وهي مؤنثة كما سبق . فإن قلت هل من فرق بين التقديرين ؟ قلت : نعم ، فإننا إن أعدنا الضميرَ على العروض كانت الجملةُ بأسرها وهي قوله « بها » النقص والرجحان يدرّيهما الفتي « لا محلّ لها من الإعراب ، وإن أعدناه على الميزان كان لها محل من الإعراب ، وهو الرفع على أنها صفة ثانية للميزان ، فحرّره .

وأما الشعرُ فقال الخليل : هو ما وافق أوزانَ العرب ، ومقتضاه أنه لا يسي شعراً ما خرج عن أوزانهم ، بل وأن لا تكونَ أوزانُ العرب نفسها شعراً ، إذ الموافقُ للشيء غيره ، فلو دخلت أوزانُ العرب فيه لزم مغايرةُ الشيء لنفسه وهو باطل . وبعضهم عرّفه بأنه : « الكلامُ الموزون » ، المقصودُ به الوزنُ المرتبطُ لمعنى وقافية . قال : فالوزن تساوى شيئين عدداً وترتيباً . قال : والقصدُ نخرجُ لما ورد في القرآن والحديث من آياتٍ وكلمات موزونة . قال : وقولنا المرتبطُ لمعنى مُخرجٌ لما لا معنى له من الكلام الموزون ، نحو ما أشده القلّالوسى^(١) :

وجهُكَ يا عمرو فيه طولٌ	وفي وجوه الكلاب طولٌ
والكلبُ يحمى عن المواشى	ولست تحمى ولا تصولُ
مستغملن فاعلن فعولن	مستغملن فاعلن فعولُ
بيت كما أنت ليس فيه	شيء سوى أنه فضولُ

قلت : قوله « الكلامُ » يغنى عن قوله « المرتبط لمعنى » ضرورة أن لا كلامَ إلا وهو مرتبط لمعنى ، إذ لو خلا عن معنى يُرتبطُ له لم يكن كلاماً .

(١) لابن الرومي، ديوانه : ١٥ (كيلاني) ، وفي النسخ « الموالى » في موسم « المواشى » ، والبيت الرابع في الديوان غيره هنا . وواضح أن الاستشهاد بالبيت الثالث فقط منفرداً عن السباق .
(٢)

قال: وتولانا « وقافية » تحرّز من الموزون وليس متقى ، نحو ما أنشده القاضي أبو بكر الباقلاني في كتاب الإعجاز له^(١) :

بِأَخِرٍ كُنْتُ بِهِ مَغْتَبِطًا أَشَدُّ كُنِّي بِعُزَى صُحْبَتِهِ
تَسْكَا مَنِّي بِالوَدِّ وَلَا أَحْسِبُهُ يَرْهَدُ فِي ذِي أَمَلٍ

قلت : يلزم عليه أن لا يكون مافيه عيب إلا كفاء والإجازة شعراً .
والأرم بامل . فإيه شعر بالإجماع ، وإن كان معيباً ، وبعد هذا كله فهو
مطبّق على ما كان من الكلام بالثابتة المذكورة ، وهو خارج عن الأوزان
العربية ، والقوم يابون ذلك ، فإن موضوع هذا العلم عندهم الكلام الموزون
بشيء من هذه الأوزان المخصوصة المقررة فيه . ولوقيل : « الشعر كلام وزن
على قصد بوزن عربي لكان حسناً » فقولنا « كلام » جنس يشمل الحدود
وسيره ، وتصدير الحدّ به يُخرج لما لا معنى له من الألفاظ الموزونة . وقولنا
« وزن » فصل يُخرج الكلام المنشور . وقولنا « على قصد » يُخرج ما كان
وزنه اتفاقياً ، كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها كذلك ، كما في قوله
بعالي عزّ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون^(٢) وكلمات شريفة نبوية جاء الوزن
فيها اتفاقياً غير متصدّد ، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم^(٣) :

(١) إعجاز القرآن : ٨٤

(٢) جاء في (د) هذا الهامش : قال ابن مرزوق : وهذا في غاية الإشكال ، لأنه
إما يتم هذا في كلام من يصح منه الذهول والفتاة ، فإن قيل : معنى ما وقع من ذلك في القرآن
أنه لم يقصد به الشعر لأنّه لم يقصد وزنه ، قلنا : فيلزمهم على هذا أن يزيدوا في حد الشعر
« على وجه قصد وزنه كونه شعراً » ، ويلزم أن لا يحكم على شعر بأنه شعر حتى يعلم أن قائله
قصد وزنه وكونه شعراً ، وفيه ما نرى . انتهى بصروى .

(٣) رواه البخاري في كتاب الجهاد (الفتح ٦ / ١٤) . وفي كتاب الأدب ، باب
الجهاد من أخباره ٤٧ / ١٠ (الفتح) . ومسلم في كتاب الجهاد . ومسنّد أحمد ، ٤ :
٣١٠ . ٣١٣ . قال الطبري إنه قالهما متمثلاً ، وهذا من شعر عبد الله بن رواحة . وفي ابن
سعد ٩٨ / ١ / ٤ أنهما للوليد بن المغيرة .

هل أنت إلا إصبعٌ دَمِيتِ وفي سبيل الله ما لقيتِ

فمثل ذلك لا يُسمى شعراً ، نعوذ بالله من ذلك . وكذا لو وقع من متكلم لفظٌ موزونٌ لم يُقصد كونه على طريقة الموزون كما يتفقُ لكثير من الناس . ويقع مثل ذلك حتى لعوامٌ لا شعورَ لهم بالشعر ، ولا إلمامَ لهم بالوزن البتة ، وقد عمَد قوم من الشعراء إلى آيات شريفة أدرجوها في أشعارهم إخلالاً منهم بما يجب من مراعاة الآداب والوقوف عند حدود الله ، كقول ابن العفيف التلمساني يتغزل^(١) .

يا عاشقين حاذروا مبتسماً عن ثغره
فطرفه الساحرُ مذ شككم في أمره
يريدُ أن يخرجكم من أرضكم بسحره

وكقول أبي نواس فيما حكي عنه موطئاً للآية الشريفة التي تلونها آثماً .

خُطَّ في الأرداف سطرٌ في عروض الشعر موزونٌ

وهذا من أفحش السخف وأقبحه ، والتهاونُ بالوقوع في ذلك يجر إلى الانسلاخ من الدين والعبادة بالله تعالى . والعجبُ من قوم يروج عليهم مثل هذا الصنع القبيح ، ويستلذون سماعه ، ويروونه من الظرف واللاطفة ، ويعمرون مجالسهم وأنديتهم بمثل ذلك . أولئك لا خلاقَ لهم في الدنيا والآخرة .

فإن قلت : قد جعل علماء البديع تضمين المتكلم كلامه ، شعراً كان أو نثراً ، شيئاً من القرآن - لا على أنه منه - من المحاسن ، وسموا ذلك بالاعتباس ، كما هو معروف ، ومعنى قولهم « لا على أنه منه » أن يُورَدَ

(١) ديوانه : ٣٨ ، وعجز البيت الأول فيه : « من غدرة ومكره » .

الكلامُ المقتبسُ على وجهٍ لا يكون فيه إشعاراً بأنه من القرآن ، بأن لا يذكر منه : قال الله تعالى ، ونحوه ، على ما صرح به الفتازاني ، قلت : ذلك محمولٌ على ما إذا لم يؤد الاقتباسُ إلى إخراج القرآن الشريف إلى معنى غير لائق بجلاله ، وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بإجلاله وتعظيمه ، فلا يشك مسلمٌ في منع ذلك وتحريمه ، وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله . ومن ذا الذي يفهم عن علماء الإسلام أن « الاقتباس » من البديع مطلقاً ، سواء كان على وجهٍ حسنٍ أو غيره ، كيف ما كان ؟ هذا مالا سبيل إليه أبداً . أو هو محمولٌ على ما إذا ذكر التكلمُ كلاماً وجدَ نظمُه في القرآن فأورده غير مُريد به القرآن .

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في « شرح التلخيص » : فلو أخذ مُراداً به إقرآنُ كان ذلك من أقبح القبائح ، ومن عظام المعاصي ، نعوذ بالله منه . قال : وهذا هو معنى قول المصنف ، يريد صاحب التلخيص . « لا على أنه منه » .

قلت : ولو سلم أن المراد بالاقتباس ما ذكر ، وهو الأخذ من القرآن لا على أن المراد به التلاوة ، فلا يكون ذلك عذراً لمن فعله على وجه المجون والسخف الذي يتعاطاه المفحشون من الشعراء ، ولا ترتفع به الملامة عنه ، ولا يسقط بذلك ما يتوجه عليه شرعاً من تأديب وزجر وإقامة حد ، ولو فُتح بابٌ لقبول العذر لمثل هذا كتطرق إلى الدخول منه كلُّ مريض القلب ، منحلٍّ عرى الدين ، واتخذ ذريعةً إلى الاسترسال في الاستخفاف بالشرعية ، والعياذ بالله والله أسأل أن يوفقنا لاتباع سبيل السلف الصالح في القول والعمل بمنته وكرمه .

وفولنا « بوزن عربي » يشمل ما كان من نظم العرب أنفسهم وما كان منظوماً من كلام المحدثين على طريقتهم ، وهو نُخرج لما خالت أساليب

أوزانهم ، ومثل ذلك بعضُ المتأخرين بقول البها زهير كاتب الملك الصالح حيث قال ^(١) :

يَلْمَنُ لَعِبْتُ بِهِ شَمُولُ مَا أَلْطَفَ هَذِهِ الشَّمَائِلُ
نَشَوَانُ يَهْزَهُ دَلَالُ كَالنَّصْنِ مَعَ النَّسِيمِ مَائِلُ

قلت : ليس هذا من الأوزان المهمة بل هو من بحر الوافر ، غير أنه أعقصُ الجزء الأول والرابع ، معقولُ الثاني والخامس . والعروضُ والضربُ مقطوفان . تقطيعه هكذا :

يَا مَنَلُ / عِبَّيْ / شَمُولُنُ مَا أَلْطَفَ / فَهًا ذِهْشُنُ / شَمَائِلُ
مفعولُ / مفاعِلنُ / فمُولن مفعولُ / مفاعِلنُ / فمُولن
أعقصُ معقول مقطوف أعقصُ معقول مقطوف

فإن قلتَ : هذان البيتان من قصيدة مطوّلة ، وكلُّها جاء على هذا النمط ، وليس الوافرُ مستعملاً على هذا الوجه ، قلتُ : هو من التزام ما لا يلزم ، وذلك لا يُخرجه عن كونه عربياً . ألا ترى لو أن ناظماً نظم قصيدةً من بحر الطويل والتزم في جميع أبياتها قبضَ الجزء الخامس حيث وقع لم يكن ذلك مُخرِجاً لها عن أن تكون من ذلك البحر ، مع أنك لا تكاد تجد عربياً يلتزم مثله .

فإن قلتَ : المعقصُ إنما يكون في صدر البيت ، وهو الجزء الأول منه ، لافي أول العجز ، قلتُ : لانسلم ، فقد قيل : إن كلاً من أول الصدر وأول العجز محلٌّ للخرم بشرطه ، فإذا خرّجت هذه القصيدة بناءً على هذا القول لم يستنكر . وسترى الكلامَ على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقال :

وأَنواعُه قُلْ خَمسةَ عَشَرَ^(١) كُلِّها تَوَلَّفُ مِنْ جَزَائِنِ فِرْعَوْنَ لاسِوَى

أقول : المراد « بالأنواع » الأوزانُ التي نظم العربُ عليها أشعارهم .
وتُسمى بحوراً وأصولاً وأعاريضَ وأنواعاً وشُعوراً . وكونُها « خَمسةَ عَشَرَ »
هو مذهبُ الخليل .

وزاد الأَخفش بحراً آخرَ ذهبَ إلى أَنه مُستعمل ، وتبعه على ذلك جماعة
وهو بحرُ المتدارك ، وستقف عليه إن شاء الله تعالى . والخليلُ يرى أَنه
من المهملات .

وقوله « كُلِّها » يَحتمَلُ أن يكونَ تَأْكِيداً لأنواعه ، ويَحتمَلُ أن يكونَ
تَأْكِيداً لضميرٍ محذوف ، أي قل هي كُلُّها خَمسةَ عَشَرَ ، على رأى من أجاز
حذفَ التَّوَكُّدِ وبقاءَ توكيده ، على كلا الاحتمالين يُضبطُ قوله « تَوَلَّفَ » بقاء
مشتاقٍ من فوقِ ايس إلا ، ويَحتمَلُ أن يكونَ « كُلِّها » مبتدأً مُخْبِراً عنه إما بقوله
« خَمسةَ عَشَرَ » ، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول وهو « أنوعه » ، وإما بقوله
« تَوَلَّفَ » ، فيجوز حينئذٍ ضبطُ « تَوَلَّفَ » بالقاء والياء ، أي يكونُ مُستنداً
إلى ضميرٍ مؤنثٍ رعايةً لمعنى « كل » ، أو إلى ضميرٍ مذكّرٍ رعايةً للفظها .

هذا على رأى الجمهور في تجويز الوجهين إذا كانت « كل » مضافةً إلى
معرفة ، وزعم ابنُ هشامٍ في « المفنى » أن الصوابَ في ذلك أن لا يعودَ الضميرُ
عليها من خبرها إلا مذكراً مفرداً - إلى لفظها .

وسكّن الباطمُ عينَ « عَشَرَ » ، وهو مما يجوزُ في عَدِّ المذكر من أحدَ

(١) في سبع النسخ « خمسة عشر » والورث بهذا لا يثبت . اعلاه قال « خمس عشرة »
سكّن العين .

عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر : والجزآن اللذان ذكر أن أنواع الشعر كلاً
تؤلف منهما يحتمل أن يريد بهما جزئي التفعيل الخماسي والسباعي كما ستعرفه .
والمرادُ بفرعيتيهما كونُهُما متفرعين عن الأسباب والأوتاد ، ويحتمل أن يريد
بهما السبب والوَتِدَ أنفُسهما ، وإطلاق الجزء على ككل منهما معروف عند أهل
اللساعة ، والمراد حينئذ بكونيهما فرعين أنهما يتفرعان عن الحرف الساكن
والحرف المتحرك .

فإن قلت : إلى ماذا أشار بقوله « لا سوى » ؟ قلت : إما على أن المراد
بالجزئين لفظاً التفعيل الخماسي والسباعي ، فأشار به إلى نفي أن تكون البحور
مركبة بحسب الأصالة من غير الجزأين الخماسي والسباعي ، فلا يُركَّب شيء
منها في دائرته من سواهما . وإما على أن المراد بالجزئين السبب والوَتِدُ . فأشار
به إلى نفي الفاصلتين الصغرى والكبرى ، فإن بعض العروضيين ذهب إلى
عدّها فيما تنفرع عنه الأجزاء ، وهو باطل ، لأن الصغرى مركبة من سبب
تتيل فسبب خفيف ، فلا حاجة معها إلى عدّها ، والكبرى لا تكون إلا في
جزء مُزاحفٍ ، وهو مستفعلان الذي يُحْبَلُ بحذف سينه وفائه فيُنْقَلُ إلى فِعْلَمَنٍ ،
فهذه الأحرف الأربعة المتحركة إنما اجتمعت فيه بعد التغير ، وليس الكلام
فيه ، إنما الكلام في الجزء الأصلي السالم من التغير . والله أعلم قال :

وأولُ نطق المرء حرفٌ مُحرَّكٌ فإن يأتِ ثانٍ قيل ذا سببٍ بدا
خفيفٌ متى يسكن وإلا فصدّه وقُلْ وقد إن زدت حرفاً بلا امترا

أقول : قد عرفت أن الأجزاء التي يزن بها العروضيون مركبة من السبب
والوَتِدَ ، فشرع الناظم في الكلام عليهما أولاً ، ثم على الأجزاء ثانياً .

ومن المعلوم أن الحرف الذي يُنطق به أولاً لا بد أن يكون متحركاً ضرورة

أن الابتداء بالسكن متعذر ، فإذا ابتدأ الناطق بحرف فهو متحرك ، ثم إذا أضف إليه حرفاً ثانياً فجاء، وعنهما يُسمى «تدعيم سبباً» . لكن إن كان ذلك الحرف الثانی ساكناً فهذا السبب هو المسمى بالسبب الخفيف لخفته بسكون آخره، وإن كان ذلك الحرف ثانياً متحركاً فهو السبب الثقيل وهو المراد بقوله «وإلا فضده»، أي وإلا يسكن الثانی فهو ضد الخفيف، أي ثقيلٌ ، سُمي بذلك لثقله بحركة آخره . فإن زاد الناطق حرفاً ثالثاً فمجموع تلك الأحرف الثلاثة يسمى وتدأ .

وليس المراد أن الوجد عين السبب بزيادة حرف عليه ، وإنما المراد أن الناطق متى أتى بحرف محرك ثم بحرين بعده فذلك هو الوجد . وإنما خصوا الثنائي بلفظ السبب ، والثلاثي بلفظ الوجد ، لأن الثنائي رأوه معرضاً للزحاف والتغيير ، فلا يكاد يثبت على حالة فشبهوه بالحنبل الذي يُقطع مرةً ويوصل أخرى ، والحنبل يسمى سبباً ، والثلاثي غير معرض للزحاف وإن عرّضت له علة دامت ، فشبهوه بالوجد الثابت في الأحوال كلها قال :

وَسَمَّ بِمَجْمُوعِ فَعْلٍ وَبُضْدِهِ كَفَعْلٍ وَمِنْ جَنْسِهِمَا الْجُزْءُ قَدْ أَتَى
تَمَاسِيَهُ قُلُوبَ السَّبَاعِيِّ ثُمَّ لَا يَفُوتُكَ تَرْكِيبًا وَسَوْفَ إِذْنُ تَرَى

أقول : قد سبق أن الناطق إذا نطق بثلاثة أحرف أولها متحرك سُمي بمجموعها وتدأ ، لكن إن كان الحرف الثاني متحركاً والثالث ساكناً مثل فَعْلٍ بتحريك العين وإسكان اللام سُمي وتدأً بمجموعاً ، للجمع بين متحركيه ، وإن كان الثاني ساكناً والثالث متحركاً مثل فَعْلٍ بتسكين العين وتحريك اللام سُمي وتدأً مفروقاً ، لفرق الساكن بين متحركيه ، وهو معنى قول الناظم «وبضده كفعل» أي وسمَّ بضدَّ المجموع . وهو المفروق ، ما كان مماثلاً لفعل .

ويقع في عبارة كثير من القوم ومنهم الشارح الشريف : «الوجد المجموع»

حرفان متحركان بعدهما ساكن . والوتد المنزوق حرفان متحركان بينهما ساكن .
ولا أراها موفية بالمقصود . بل هي فاسدة لأن مقتضاها أن يكون كلٌّ من
الوتين عبارة عن حرفين ، وهو باطل ، فإن قلت : قولهم « بعدهما ساكن » ،
أو « بينهما ساكن » يدفعه ، قلت لا نسلم ، وذلك لأن قولهم « بعدهما ساكن »
أو « بينهما ساكن » وقع صفة للحرفين المتحركين ، ولا يلزم من تمييزهما بهذه
الصفة دخول متعلّتهما مع الموصوف في الإخبار عن السند إليه الذي هو
قولهم الوتد المجموع أو المنزوق .

فإن قلت : اجعله على حذف حرف العطف . أى وبعدهما ساكن أو بينهما .
فيلزم أن يكون المخبر به عن الوتد ثلاثة ضرورة وجود حرف العطف المشترك .
قلت : مثله لا يجوز في السعة على ما هو مقرر في النحو .

وضمير الاثنين في قول الناظم « ومن جنسيهما » عائد على السبب والوتد ،
أى أن الجزء من حيث هو أعم من أن يكون خماسياً أو سباعياً أتى من جنسى
السبب والوتد . أى تركيب منهما ، فلا يخفى منهما جزء من أجزاء التفاعيل
الأصلية كما تراه .

ولا ينبغي أن يكون قوله « خماسيه » فاعلاً لقوله « أتى » لما يلزم عليه من
عيب التضمين ، وإنما يجعل فاعل « أتى » ضميراً يعود على الجزء ، ويكون
« خماسيه » فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الملفوظ به ، أى أتى خماسيه .

وقوله « ثم لا يفوتك تركيباً » أى إذا عرفت الأسباب والأوتاد ،
وتقرر عندك أن الجزء مركبٌ منهما ، خماسياً كان أو سباعياً ، فلا يفوتك بعد
هذا تركيبه ، وكيفية العمل فيه ، وسوف ترى ذلك عند تعداد الأجزاء .
وفاعل « يفوتك » ضميرٌ يعود على الجزء و« تركيباً » منصوب على التمييز عن الجملة ،

وهو فاعلٌ في الأصل على ما هو مفهود في نظائره ، نحو نَسَبَ زيدٌ
عرقاً . قال :

فَعُولُنْ مَفَاعَلُنْ وَفَا عِ لَاتُنْ أَصُولُ السِتِّ فَالْعَشْرِ مَا حَوَى
أَصَابَتْ سَهْمِيهَا جَوَارِحُنَا فِدَا رِ كُونِي بِهِمَّةٍ كَوَقْعِيهَا سَوَا
فَا زَائِرَاتِي فِيهَا حَجَبَتُهُمَا وَلَا يَدُ طُولَا هُنَّ يِعْتَادُهَا الْوَفَا

أقول: اختار العروضيون الأجزاء الدائرة بينهم في وزن الشعر الفاء والعين
واللام اقتفاءً لأهل الصرف في عاداتهم ووزن الأصول بهذه الحروف ، فحذَوْا
حذوهم في مُطْلَقِ الوزن بها لِمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ
الْأَصَالَةِ وَالزِّيَادَةِ ، وَأَضَافُوا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ الزَّوَادِ سَبْعَةً وَهِيَ الْأَلْفُ
وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسِّينُ وَالْتَاءُ وَالنُّونُ وَالْمِيمُ .

وَيَجْمَعُ هَذِهِ الْأَحْرَفَ قَوْلُكَ « لَمَتْ سِيوفُنَا » . وَتَسْمَى عَنْدهُمْ بِأَحْرَفِ
التَّقْطِيعِ . وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّيْخِ بَرَهَانَ الدِّينِ الْقَيْرَاطِيِّ :

وَمِلِيحَ عِلْمِ الْخَلِيلِ يَمَانِي لَيْتَهُ لَوْ غَدَا خَلِيلَ خَلِيمِ
رُمْتُ وَصْلًا مِنْهُ فَقَالَ لِحَاظِي نَاطِقَاتٌ بِأَحْرَفِ التَّقْطِيعِ

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ فَالْأَجْزَاءُ الْمَوْضُوعَةُ فِي الْأَصْلِ سَالِمَةٌ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الطَّارِئَةِ
عَشْرَةٌ فِي التَّحْقِيقِ ، وَثَمَانِيَةٌ فِي اللَّفْظِ . وَقَسَمَهَا النَّاطِقُ تَبَعًا لِمَجَاعَةِ مِنَ الْعَرُوضِيِّينَ
إِلَى أَصُولٍ وَفُرُوعٍ ، فَالْأَصُولُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ وَالْفُرُوعُ سِتَّةٌ .

الأصل الأول « فَعُولُنْ » وهو مركب من وتد مجموع فسبب خفيف ،
وله فرع واحد وهو فاعلن . وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السبب على الودت
فتقول « لَنْ فَعُو » فيحدث الفرع المذكور وهو « فاعلن » .

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون فاعلن مركبا من وتد مفروق وهو « فاع »
 فسبب خفيف وهو « لن » فلا يكون على هذا التقدير فرعا عن هذا الأصل
 كما ادعوه؟ قلت « فاعلن » حيث وقع يجوز حذف ألفه زحافا، وهو المسمى
 عندهم بالظن ، فلزم أن يكون ثانيا سبب ، وهو محل الزحاف ، ولو كان
 ثانيا وتد مفروق كما توهمته لامتنع حذفه ، لأن ثانيا الوتد لا يزاحف .

وأجاب المحل عن ذلك بأن « فا » خلف عن « لن » « وعلن » خلف عن
 « فعو » ، وإنما يخلف الشيء مثله ، فيلزم على هذا السياق أن يكون « فا » سببا
 خفيفا « وعلن » وتدا مجموعا ، فصح التفرع . قلت : هذا كما تراه تكريرا لعين
 الدعوى لا جواب عن إشكال المعارض فتأمله .

الأصل الثاني « مفاعيلن » وهو مركب من وتد مجموع فسبين خفيفين ،
 ويتفرع عنه جزآن ، أحدهما « مستعلن » المجموع الوتد ، وكيفية تفرعه عنه
 أن تقدم السبين معاً على الوتد ، فتقول « عيان مفا » فيحدث عنه هذا الفرع .
 وثانيهما « فاعلاتن » المجموع الوتد أيضاً ، وكيفية تفرعه عنه أن تقدم السبب
 الأخير على الوتد فتقول « لن مفاعي » فيحدث الفرع المذكور .

الأصل الثالث « مفاعلاتن » وهو مركب من وتد مجموع فسبب « ثقیل »
 فسبب « خفيف » ، وله فرع واحد مستعمل وهو « متفاعلن » وصفة تفرعه
 عنه أن تقدم السبين بحالهما على الوتد فتقول « علتن مفا » فيحدث هذا الفرع .
 وله فرع آخر مهمل لم تنظم العرب عليه شيئاً ، وذلك بأن تقدم السبب
 الخفيف خاصة فتقول « تن مفاعل » فيصير الوتد المجموع مكتنفا بسبين
 خفيف متقدم وثقیل مؤخر . ويعبر العروضيون عن هذا الفرع المهمل
 « بفاعلاتك » . وسيأتي الكلام عليه وعلى سبب إهماله إن شاء الله تعالى .

الأصل الرابع « فاع لاتن » المفروق الوتد ، وهو مركب من وتد مفروق

فسيبين خفيين ، وكثيرٌ يفصلُ العينَ عن اللام في الكتابة إيداناً للنظر فيه من أول الأمر بأن وتدّه مفروقٌ . وليحصلَ الفرقُ بينه وبين « فاعلاتن » المجموعِ الوتدَ خطأً .

وله فرعان أحدهما « مفعولات » ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السببين الخفيين معاً على الوند . فتقول « لاتن فاع » فيحدثُ هذا الفرع . وثانيهما « مستفع لن » المفروقُ الوند ، وكيفيةُ تفريعه عنه أن تقدم السببَ الأخير على الوند فتقول « تن فاع لا » فيحدثُ هذا الفرع .

وإنما جعلَ الجماعةُ هذه الأربعة أصولاً لأن الأسبابَ لضعفها إنما تعتمدُ على الأوزاد ، وما يكونُ معتمداً عليه حقيقاً بالتقدم ليعتمدَ ما بعده عليه . فكانت قضيةُ البناءِ على هذا الأصل أن تكون أصولُ التفاعيل هي هذه الأجزاء الأربعة فقط ، لأنه لا شيء من الأجزاء مُصدراً بوندٍ غيرها .

فإن قلتَ : فواجهُ ترتيبَ الأصول على هذا النمط المسرود ؟ قلتُ الخامسُ أخفُّ من السباعي فاقتضى ذلك تقديمَ « فعوان » والسببُ الخفيف بالنسبة إلى الثقيل مُقدّمٌ عليه لِخِفَّتِهِ فاقتضى ذلك أن يُقدّمَ « مفاعيلن » من السباعية على « مفاعلتن » ، ثم الوندُ المجموع أقوى من المفروق فاقتضى ذلك تقديمَ « مفاعلتن » على « فاع لاتن » المفروقِ الوند .

واعلم أن الناطمَ رحمه الله لفظاً بصيغَ الأصول الأربعة وقال إنها أصول للفروع الستة ، وتركَ التلفظَ بصيغَ الفروع اتكالاً على اشتهاها . أو على توقيفِ المعلم للناطر في كتابه . وأشار إلى أن الأجزاء العشرة محويةٌ في البيتين الأخيرين من هذه الأبيات الثلاثة التي أنشدناها .

فتموله « أصابت » وزنه فعولن أشار به إلى الأصل الخامس ، وبالألف إلى أنه الأول .

وقوله « بسهميها » وزنه « مناعيان » أشار به إلى هذا الأصل الموازن له من السباعية ، وأشار بالياء إلى أنه ثاني الأجزاء .

وقوله « جوارحنا » وزنه « مفاعلتن » أشار به إلى هذا الجزء السباعي الموازن له وأشار بالجيم إلى أنه الجزء الثالث .

وقوله « داركوني » وزنه « فاعلاتن » ويجب أن يكون هذا مفروق الوتد لأنه يصدر تعداد الأجزاء على الترتيب ، وسياقه مقتضى تقديم الأصول ، « وفاعلاتن » الأصلي مفروق الوتد كما سبق . وأشار بالذال إلى أنه الجزء الرابع .

وقوله « همة » وزنه « فاعلن » . ومن هنا أخذ في تعداد الفروع وهذا فرع « فعولن » الأصل الأول ، وأشار بالهاء إلى أنه خامس الأجزاء .

وقوله « وقعيهما » وزنه « مستفعلن » وهذا فرع عن الأصل الثاني وهو « مفاعيلن » ، فيجب أن يكون مجموع الوتد كأصله ، والواو إشارة إلى أنه سادس الأجزاء .

وقوله « زائراتي » وزنه « فاعلاتن » ، وهو الفرع الثاني المفرع عن « مناعيلن » ، فيلزم أن يكون وتده مجموعاً مثل أصله كما سبق ، والزاي إشارة إلى أنه الجزء السابع .

وقوله « حجتها » وزنه « متفاعان » وهو فرع الأصل الثالث الذي هو « مفاعلتن » ، وأشار بالحاء إلى أنه الجزء الثامن .

وقوله « طولاهن » وزنه « مفعولات » . وهو الفرع الأول من فرعي الأصل الرابع « فاعلاتن » المفروق الوتد . والهاء إشارة إلى أنه الجزء التاسع .

وقوله « يعتادها » وزنه « مستفعلن » ، وهذا هو ثاني فرعي « فاعلاتن » المفروق الوتد ، فيلزم أن يكون هذا ، أعني « مستفعلن » المذكور ، مفروق الوتد كأصله ، والياء إشارة إلى أنه الجزء العاشر .

فإن قلت : حذف الناظم التاء من الست والعشر مع أن الممدود مذكر وهو الأجزاء ، قلتُ إما أن يكون أنث العدد بتأويل الكلمات ، أو رأى الممدود محذوفاً أنث العدد بناءً على جوازه عند حذف المميز المذكر . حكى الكسائي عن أبي الجراح صمنا من الشهر خمساً . وحكى الفراء أفرنا خمساً ، وصمنا خمساً ، وصمنا عشرًا من رمضان . وتضافرت الرواياتُ على حذف التاء من قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أتبعه بستٍ من شوال » .

وبهذا يظهر ضعف قولهم : ما حكاه الكسائي لا يصح من فصيح ولا يلتفت إليه ، فاعل الناظم اعتمد على هذا النقل ، وإن كان المشهور عندهم خلافه .

فإن قلت : ماهو فاعل « حوى » ؟ قلت جوز فيه الشريف وجهين : أن يكون ضميراً مستتراً يعود على التركيب ، يريد أن التركيب الذي تصير إليه الأوتاد والأسباب محتوى على عشرة أجزاء ، ولا يخفى بعده . قال : « والظاهر أن فاعل « حوى » إنما هو البيتان اللذان بعده » ، يريد أن العشر هي ما حواه هذان البيتان من الأمثلة الرموزة فيهما ، وهما قوله : « أصابت بسهميها » والبيت بعده . انتهى .

فإن قلت : يلزم عليه وقوع الجملة فاعلاً وهو باطل عندهم على المختار ، قلت الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة ، وهنا كذلك .

فإن قلت : سبق أن « مفاعلتين » يتفرع عنه جزء مهمل وهو « فاعلاتك » والناظم لم ينبه على ذلك ، فمن أين يفهم من كلامه أن هذا هو المهمل ؟ قلتُ أجاب عنه الشريف : بأن هذا الجزء الذي عدَّ مهملًا ينبغي أن لا يُعتدَّ به في الفك لأن السبب الثقيل لا يفارق الخفيف فهما معاً كالصوت الواحد ، ولذلك يسميهما العروضيون فاصلةً ، فلولا أن مجموعهما عندهم شيء واحد أو كالشيء الواحد لما وضعوا لهما معاً اسماً كما وضعوا الوتد والسبب ، فجعلوا بإزاء الصوت الواحد

اسماً وضمومه له ، فإذا تبين أن الثقيل والخفيف شيء واحد اقتضى ذلك أن
« مفاعلتين » لا ينفك منه إلا جزء واحد ، لأن الصوت الواحد لا يتبع بعض عند
الفك فلا تتبع بعض الفاصلة كما لا يتبع بعض الوجد ، وكما لا يتبع بعض السبب .

فإذا نظرت إلى حقيقة الفك^(١) ووقفت مع قول الناظم إن الأجزاء عشر ،
فتبينت الأجزاء الأربعة التي هي أم لسائر الأجزاء وأصولها ، وتأملت
كيفية الفك فاقتضت أن تكون الأجزاء أحد عشر ، علمت أن الساقط منها
إنما هو ما يؤدي فكه إلى ممتنع ، وأن ذلك الممتنع هو فصل الثقيل من الخفيف
المؤدي إلى تبعيض الفاصلة .

قلت : أطال رحمه الله فيما هو غني عنه ، وذلك لأن الناظم أتى لكل جزء
من الأجزاء العشرة بلفظ موازن له وصدره بحرف من حروف أبجد يدل على
مرتبته في العدد ، ولما لم يذكر لفظاً يوازن الجزء المهمل علم أن ما ينفك
خارجاً عن الفروع الستة ليس مما يوزن به عندهم ، ولا شيء ينفك زائداً على
الستة غير « فاعلاتك » المتفرع عن « مفاعلتين » ، فثبت أنه المهمل ، إذ
لا حاجة في تبين إحالته إلى الطريقة التي ذكرها الشريف .

واستدلناه على أن المجموع من السبب الثقيل والخفيف شيء واحد ،
أو كالشيء الواحد ، لا تفرق أجزاءه بتسميتهم له فاصلة غير مستتب ، لجواز
أن يكون المقصود بالتسمية الاختصار في اللفظ ، إذ الفاصلة أخصر من قولهم
سبب ثقيل فسبب خفيف ، ويؤنس ذلك تسميتهم لفعالتين المخبول فاصلة ،
وليس السبب في ذلك كون أجزائها كالصوت الواحد قطعاً ، فكذا الفاصلة
الصغرى .

(١) جاء في (م) بين قوله « فك » وقوله « ووقفت » ، وفوقهما ، كلمتان غير واضحتين
تشبهان « حسباً رأيت » .

وإِنَّمَا أَوْقَعَ الشَّرِيفَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا ادَّعَاهُ تَوْهُمُهُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمَصْدَرَةَ بِحُرُوفِ الرَّمْزِ لَمْ يُؤْتِ بِهَا إِلَّا لِأَجْلِ الْإِشَارَةِ بِمَا صُدِّرَتْ بِهِ مِنَ الْحُرُوفِ إِلَى مَرَاتِبِ الْأَجْزَاءِ فَقَطْ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ أُرِيدَ بِهَا مَعَ ذَلِكَ مَا أَسْلَفْنَاهُ فَتَأَمَّلْ .

(نبيه) هذه الأجزاء تسمى بالأركان والأمثلة والأوران والأفاعيل والتفاعيل .

وقد رأيت مرةً بالقاهرة في سنة خمس وتسعين وسبعائة بخط قاضي القضاة محمد الدين إسماعيل الكناني الحنفي رحمه الله على ظهر كراسة : تفاعيل الشعر ثمانية ، وعدّها ، فكتب تحته بعض الأدباء بالديار المصرية مأمثاله أخطأت أيها القاضي لأن التفاعيل جمع تفعال أو تفعول أو تفعول أو تفعيل ، وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض ، فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه . فأخبرت القاضي رحمه الله أن هذا الكلام خطأ ، وذكرت له أن الكاتب مسبوق بهذا الاعتراض ، سبقه به الشيخ أبو حيان ولا أشك أنه أخذه منه ، لأنني رأيت هذا بعينه في نسخ من تفسير أبي حيان كتبها هذا المعترض بخطه . فسألني القاضي رحمه الله الكلام على ذلك فكتبت وهأنذا أوردُ هنا ما كتبتُه من ذلك وإن كان فيه طولٌ قصداً لتكثير الفائدة فأقول :

اختلف في التوابع الواقعة في قوله تعالى^(١) : ﴿ حَمْدُ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ﴾ ، هل هي كلها نعوتٌ أو كلها أبدالٌ ، أو « شديد العقاب » بدلٌ وما عداه نعت ، وهذا الأخير هو مذهب الزجاج ، حكاه عنه صاحب الكشاف ونقله الشيخ في تفسيره المسمى « بالبحر المحيط » وفي « النهر » أيضاً قائلاً « إلا أن الزمخشري قال : جعل الزجاج « شديد العقاب » وحده بدلاً من بين الصفات فيه نبوءة ظاهر ، والوجه أن يقال : لما صُوِّفَ بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد أذنت بأن كلها أبدالٌ غيرُ أوصاف ، ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على

مستغفلين فهي محكومٌ عليها أنها من الرجز ، فإن وقع فيها جزء واحد على « متفاعلين » كانت من الكامل . انتهى .

وقد ناقشه الشيخ فقال : « ولا نبوّ في ذلك لأن الجرى على القواعد التي استقرت وصحت هو الأصل . وقوله فقد آذنت بأن كلها أبدالاً تركيب غير عربي ، لأنه جعل « فقد آذنت » جواب « لما » وليس في كلامهم : لما قام زيد فقد قام عمرو . وقوله « بأن كلها أبدال » فيه تكرير الأبدال . أما بدل البداء فقد تكررت فيه الأبدال ، وأما بدل كلٍّ من كل ، وبدل بعض من كلٍّ ، وبدل اشتمال ، فلا نصّ عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه ، إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أن البدل لا يتكرر ، وذلك في قول الشاعر (١) :

بأبي ابن أمّ إياس أرحلّ ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو ترحف
ملك إذا نزل الوفود ببابه عرفوا موارد مزيد لا ينزف

قال : « فملك » بدل من « عمرو » ، بدل نكرة من معرفة . قال : فإن قلت لم لا يكون بدلاً من « ابن أم إياس » قلت : لأنه قد أبدل منه « عمراً » فلا يجوز أن يُبدل منه مرة أخرى لأنه قد طرح .

قال الشيخ فدلّ هذا على أن البدل لا يتكرر ويتحد المبدل منه ، ودل على أن البدل من البدل جائز ، قال : وقوله : « تفاعيلها هو جمع تفعال أو تفعول أو تفعول أو تفعيل وليس شيء منها معدوداً من أجزاء العروض فإن أجزاءه منحصرة ليس فيها شيء من هذه الأوزان » ، فصوابه أن يقول :

(١) سيبويه ١ / ٢٢٢ ، وفيه : ابن أم أناس . والشعر الرابع في (١) : وردت موارد منزه لا ينزف ،

أحزأوها كلها على مستعملين . انتهى كلام الشيخ أبي حيان .
وقد ساق بالميدان الشيخ شهاب الدين السمين هذا الفصل برمته في إعرابه ،
وأقره على حاله كأنه من قبيل المرتضى عنده . والذي يظهر أن جميع هذه
المناقشات غير سديدة .

أما الأولى فحاصلها نفي الاستبعاد لمقالة الزجاج بناء على أنها جارية على
الأصول . وتقرير جريانها على ذلك أن توافق النعت الحقيقي ومنعوتيه في
واحد من التعريف والتسكير أمر لازم إما اتفاقاً أو عند الأكثرين ، وأن
التوافق في ذلك لا يلزم إذا كان التابع بدلاً . فجعل الصفات المعرفة الواقعة في
هذه الآية نعوتاً للاسم الشريف جارٍ على القاعدة المتقدمة ، وكذا جعل الصفة
التي إضافتها غير محضة بدلاً جارٍ على ماسبق من قاعدة البدل . فإذا
لا خروج لما قاله الزجاج في كلا الوجهين عما استقر في قواعد كلامهم ،
فلا نبوء فيه .

وأقول : هو وإن جرى على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة أخرى ،
وهي أنه متى اجتمع بدل ونعت قدم النعت لأنه كالجزء من متبوعه وأخر
البدل لأنه تابع كلاً تابع ، من حيث أنه كالمستقل بمقتضى العامل . ولا خفاء
بأنه إذا جعل « شديد العقاب » بدلاً « وذى الطول » الواقع بعده صفة لازم
مخالفة القاعدة المذكورة ، مع أنه قد تقدم هذا البدل صفة أخرى ، ففسار
مكتنفاً بصفتين فلزم إدخال ما هو كالأجنبي بين شيئين هما كالجزئين لما قبلهما ،
وذلك غير مناسب ، فظهر النبوء باعتبار ذلك .

فإن قلت : إما لزم هذا حيث جعل قوله « ذى الطول » نعياً ، وليس في
كلام أبي حيان ما يقتضيه فلم لا نعرب بدلاً فلما يلزم هذا المحذور ؟ قلت الكلام
في عبارة الزمخشري التي تعقبها أبو حيان . ومقتضى قوله في الكشف أن

الزجاج جعله بدلا بين الصفات أن لا يكون « ذى الطول » بدلا ، إذ لو كان لم يقع « شديد العقاب » بين الصفات بل بعدها ، وهو واضح .

وأما المناقشة الثانية وهى تلجینُ الزمخشري في قوله « لما صُودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت بأن كلها أبدال » ، وتقريرها ظاهراً من كلام الشيخ فجوابها من ثلاثة أوجه :

الأول : أن مَبْنَى هذا الاعتراض على منع دخول الفاء على جواب لما وهو ممنوع . فقد نص ابن مالك على جوازه مستدلاً بقول الله تعالى ^(١) : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ ، فإن قلتَ لَدليل له فى هذه الآية لاحتِمال أن يكون الجوابُ فيها محذوفاً ، كما قيل تقديرُهُ : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، أى ومنهم غير ذلك ، قلت : هو احتمال مرجوح ، والظاهر خلافُهُ ، فقد وَرَدَ جوابُ لما متترناً بإِذا الفجائية وروداً شائعاً . قال الله تعالى ^(٢) : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هَمَّ بِالْعَنَاءِ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴾ ، وقال تعالى ^(٣) : ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ ، وقال تعالى ^(٤) : ﴿ فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ ، وفيه دليلٌ على أن جوابَ لما يجوز أن يكون جملةً اسميةً ، وإِذا جاز ذلك فأى داعٍ إلى ارتكاب الحذفِ فى الآية التى أوردها ابن مالك مع أنه على خلاف الأصل ؟ والفاء وإِذا الفجائيةُ أختان فى ربط الجوابِ بالشرط ، فإذا رُبط بإحدهما فى تركيبٍ جارٍ أن يُربط بالأخرى ، ولا فرق . فإذن الظاهرُ ما قاله ابنُ مالك من أن الجوابَ فى الآية التى استدل بها هو الجملةُ الاسميةُ ، وأن الفاء رابطةُ الجوابِ .

(٢) الأعراب : ٣٥ .

(١) لقمان : ٣٢ .

(٤) المنكبوت : ٦٥ .

(٣) يونس : ٢٣ .

فإن قلت : هذا في الجملة الاسمية ، فأين وقوعه في الفعلية ؟ قلت : يدل عليه قول الشاعر^(١) :

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرْمُها فتركتُ صاحيَ جلدِها يتذبذبُ
لكن ابنَ هشام صرح في المغنى بأنها فيه زائدةٌ . وعليه فلا يكون البيتُ
شاهداً على المدعى .

الثاني : سلمنا امتناع دخول الفاء على جواب لما ، لكن لا نسلم أن الجواب في كلام الزمخشري مذكور حتى يلزم ما قاله أبو حيان ، وإنما هو محذوف ، تقديرُ الكلام معه : لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها نبا هذا القول عن الصواب ، فقد آذنت هذه المصادفة بأن جميع تلك التوابع أبدال غيرُ أوصاف ، ويدل على هذا الجواب المحذوف قوله فيما سبق «فيه نبو ظاهر» ، وقد نص غير واحدٍ على جواز الحذف في ذلك عند قيام الدليل فلم لا يكون هذا منه .

الثالث : سلمنا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ، وأنه في عبارة الزمخشري مذكورٌ لا محذوفٌ ، لكننا لا نسلم أن مجموع قوله « فقد آذنت » جوابٌ ، وإنما الجوابُ هو قوله آذنت ، وأما « قد » فهي هنا اسم بمعنى « حسب » ، والفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قط في قولك « افعَل هذا فقط » . أي لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب آذنت هذه المصادفة بما قلناه من دعوى البداية في جميع التوابع . والشيخ أبو حيان فهم أن « قد » حرف داخِل على الفعل ، مثله في قولك « قد قام زيد » ، فسارع إلى تاجين الزمخشري ذمولا عما قلناه ، والله الموفق لأربّ غيره .

وأما المناقشة الثالثة وهي ما لزم على كونها أبدالاً من تكرير البدل وهو ليس بدل البدأ، فليست بذلك، فالشيخ قد أقرّ على نفسه بعدم الاطلاع على نص في المسألة إلا من جهة كلام حكاه عن بعض أصحابه، ولم يسمه، ولا يلزم من عدم عرفانه بالجواز عدم الجواز في نفسه، فالزنجشري إمام في هذا الفن، ثبت في النقل. وقد نصّ غير واحد من المعربين في قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين﴾، على جواز إعراب التوابع أبدالاً مع أنها ليست بأبدال بدأ قطعاً ففيه دليل على جواز ما أجاز الزنجشري.

فإن قلت: ذلك محمول على أن كل تابع بدل مما قبله، لا أنها كلها أبدال من شيء واحد كما حكاه الشيخ عن بعض أصحابه في إعراب ذينك البيتين، قلت: وكلام الزنجشري قابل لأن يُحمل على هذا المعنى بعينه، فهو لم يقل في هذه التوابع إلا أنها أبدال، وذلك صادق بأن يُحمل كل واحد منها بدلاً مما قبله، فيتعدّد التابع والمتبوع، فلم يُحمل الشيخ على هذا المعنى مع أنه ليس في اللفظ ما يدفعه.

على أن ابن الحاجب رحمه الله تكلم على هذه الآية في أماليه ولا بأس بإيراد كلامه بحملته تكميلاً للفائدة. قال مانصه: لا يستقيم أن يكون « غافر الذنب وقابل التوب » صفة لقوله « من الله العزيز العليم »، لأن « غافر الذنب وقابل التوب » معناه أنه يغفر الذنب ويقبل التوب. قال الله تعالى: ﴿ يغفر الذنوب جميعاً ﴾، وقال ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾، فيكون في معنى الحال والاستقبال، فتكون إضافته غير محضة. وأجيب عن ذلك بأن « غافر الذنب » على معنى ثبوت ذلك له، وإذا كان على معنى ثبوت ذلك له فهو بمعنى الماضي. فتكون إضافته محضة فتفيد التعريف ويصح وصف المعرفة به.

وهذا الجواب وإن كان سديداً في « غافر الذنب وقابل التوب » إلا أنه لا يمكن مثله في شديد العقاب . لأن « شديد العقاب » لا تكون إضافة إلا غير محضة على كل حال لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا يكون ، (يعني شديد العقاب)^(١) إلا نكرة ، فيبقى الاعتراض قائماً ، فحكم بعض النحويين بأن « شديد العقاب » بدل بعد أن حكم بأن ما قبله صفات بالوجه الذي ذكرناه .

واختار بعضهم بأن يكون « غافر الذنب » من أول الأمر بدلاً كراهة أن يخالف بين الصفات فيجعل بعضها صفة وبعضها بدلاً ، وأجري البواقي عليها بدلاً ، فكانه قال : من الله العزيز العليم ، من رب غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب .

وفي هذه الصفات إشكال آخر وهو قوله : « ذى الطول » ، فإنه معرفة ، فلا يحسن أن يكون صفة لقوله « من الله » لأنك فصلت بينه وبينه بالبدل ، ولا يحسن أن يكون صفة للبدل لأنه نكرة « وذى الطول » معرفة ، فالأولى أن يقال هو بدل ثانٍ من المبدل الأول ، كأنه قال من الله العزيز العليم من رب غافر الذنب من الله ذى الطول ، فعلى هذا يستقيم ، ولكن بتقدير البدل . انتهى كلامه . وفيه دليل بين على جواز تعدد البدل مع اتحاد المبدل منه ، وهو غير ماحكى فيه أبو حيان المنع عن مض أصحابه ، فتأمل .

وأما المناقشة الرابعة وهو ما وقع من تعبيره عن أجزاء القصيدة بالتفاعيل مع أن أحاد العروض محصورة في أوزان معروفة لا يصح أن يكون شيء منها مفرداً للتفاعيل حسبما قرره الشيخ ، فقول هذا وهم فاحش . لأن التفاعيل

(١) من التوابع . يرد ولا و ()

عند العروضيين جمع "لتفعيل" ، لا باعتبار أن لفظ هذا المفرد يُوزن به ، بل باعتبار أنه اسمٌ موضوع للفظ خاصٍ عندهم يُوزن به ما يماثله من مُطلق الحركات والسكنات ، فالتفاعيل بمنزلة قولك الأجزاء ، فكما أن مفرد الأجزاء جزء ، وهو اسمٌ للفظ الوزون به ، كذلك مفرد التفاعيل تفعيلٌ ، وهو اسمٌ لمفهوم الجزء عندهم ، لأنه شيء يُوزن بلفظه ، ففعلون مثلاً يُطلق عليه جزء وتفعيلٌ ، سماه بذلك الخليلٌ واضعٌ هذا الفن .

والتفعيلُ في الأصل مصدرٌ قولك فعلتُ الكلمةَ إذا أتيتَ فيها بلفظ « ف ع ل » ، ثم سُمي به الجزء الذي فيه تلك الأحرف ، كما أن التنوين مصدرٌ قولك نوّنتُ الكلمةَ . إذا أتيتَ فيها بنون ، ثم سموا النونَ نفسها إذا كانت على صفةٍ خاصةٍ بالتنوين ، وقد يطلق العروضيون التفعيلَ على التقطيع مع الإتيان بالأمثلة الموازنة لذلك التقطيع كقولهم في قوله (١) :

سَتُبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا
سَتُبْدَى / لِكُلِّ أَيْيَا / مُمَا كُنْ / تَجَاهِلًا
فَعْمُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعْمُولُنْ / مَفَاعِلُنْ

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودْ
وَيَأْتِي / كِبَلِ الْأَخْبَارِ / مَلَمَّ / تَزُودِي /
فَعْمُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعْمُولُنْ / مَفَاعِلُنْ /

وكذا في قوله (٢)

(١) لظرفه من معلقته .

(٢) لرجل من برأسه ، شرح الحماسة ، ٤ : ٥٠ .

لا تحسب المجدَ تراءَ أنتَ آكلُهُ
 لا تحسبِ / فجدتَ / رنَ أنتَ آ / كلُّهُ /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فاعلن /
 لا تبلغُ المجدَ حتى تلعقَ الصِّبرا
 لا تبُلُغْ / مجدحتَ / تا تَلْعَقُصْ / صبرا /
 مستفعلن / فاعلن / مستفعلن / فاعلن /
 وكذا في قوله ^(١) :

سَلِيَ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنَهُمْ
 سَلِيَ إِنْ / جَهِلَتِنَا / سَعَتْنَا / وَعَنَهُمْ /
 فمولن / مفاعيلن / فمولن / مفاعيلن /

فليس سواءَ عالمٌ وجهولٌ
 فليسَ / سوا أُنْعَمَ / لَمُنَوَ / جهولو /
 فعولُ / مفاعيلن / فعولُ / فمولن

إلى آخره ، فيستعملونه مصدراً ، وهذا واضح لا يخفى على أصاغر الطلبة ،
 والعجبُ من الشيخ أبي حيان رحمه الله كيف وقع في مثل هذا ، وأعجبُ من
 ذلك قومٌ راجع عندهم هذا الوهمُ فسفَّهوا رأياً من قال بخلافه مجزأً عن درك
 الحق وإخلاداً إلى التقليد ، وطناً أن لا فضلَ إلا يتقدم العصر ، والفضلُ بيد
 الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم . أعاذنا الله من حسدٍ يسدُّ بابَ
 الإنصاف ، ويصدُّ عن جميل الأوصاف بمنه وكرمه .

وانرجع* إلى ما نحن بصدده من كلام الناظم رحمه الله .

قال :

فرتَّبْ إلى اليا زِنْ دوائرَ خَفْ لَشَقْ
أولاتِ عَدِ جزءٍ لجزءٍ ثنائياً

أقول : معنى أنك ترتب الأحرف الرموزَ بها في البيتين السابقين المشتملين على الإشارةِ إلى الأجزاء العشرةِ على الترتيب المعروف في « أَبْجَد » من الألف إلى الياء ، فاقترض ذلك إلغاءً مألوس من هذه الحروف أصلاً كإلغاء في « فداركوني » ، وإلغاء ما يفيض إلى الإخلال بالترتيب المذكور كإلغاء من « بهمة » فإنها وإن كانت من حروف أبجد الرموز بها ، لكن اعتبارها يؤدي إلى فساد الترتيب^(١) ، فإن الباء ليست بعد الدال ، وقد تقدمت فاقترض ذلك إلغاءها والاعتداد بما بعدها وهو الهاء .

وقوله « زِنْ » يعني زن بالأجزاء المتقدمة الرموز لها بأحرف أبجد المرتبة من الألف إلى الياء . والمراد بالوزن بها أنك تعتمدُ إلى الشعر الذي تقصدُ وزنه فتقطعه قطعاً قطعاً على مقادير الأجزاء ، وتقابل المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ، ويعبرون عن ذلك تارةً بالتفعيل وتارةً بالتقطيع ، وما أحسن قول بعض المتأخرين :

وبقلبي من الهموم مديدٌ وبسيطٌ ووافرٌ وطويلٌ
لم أكنُ عالماً بذاك إلى أن قطع القلب بالفراق خليلٌ

(١) قوله : « فإنها وإن كانت . . . لكن . . . » تركيب شاع في كتابنا الحديثه ، وكنت أظنه مترجماً ، لأن نحونا - على ما أظن - يأباه ، ولأن في اللغات الأوربية كثيراً مثله ، حتى وجدته شائعاً في هذا الكتاب . وفي كتاب لابن قيم الجوزية أيضاً هو « شفاء العليل في مسائل لقضاء القدر والحكمة والتعجيل » . والإشكال فيه أن الخبر انقطع بالاستدراك .

وقول الشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله :

إذا كنتَ ذا فكرٍ سليمٍ فلا تَوَلِّ

لعلم عروضٍ يُوقع القلبَ في الكربِ

فكلُّ امرئٍ عانى العروضَ فإنما

تعرضَ للتقطيعِ وانساقَ للضربِ

ولأنما يُعتبرُ عندهم في الوزن ما يدرك بحاسة السمع ، وعلى ذلك تُرسم

الحروفُ عندهم .

فإذا عمدنا إلى تقطيع يدٍ وكتابتِهِ بهذا الهجاءِ فإننا ننظر أولاً في الشعر من أي جنسٍ هو ، وننظر أجزاءه التي تتركب منها ثم نضع قطعةً من البيت مقابلةً لجزءٍ من أجزاء التفعيل بمقداره من الحركات والسككات ونعملُ ذلك في جميع أجزاء البيت حتى يصير قطعاً بمقدار الأجزاء ، ويُلاحظُ في ذلك مقابلة المتحرك مثله في مطلق الحركة من غيرِ نظرٍ إلى خصوصيتها ، وتقابلُ الساكنِ بمثله ، فربما تجزأت الكلمة الواحدةُ قصار بعضها لجزءٍ وباقيةا لجزءٍ آخر فيوصل بكلمة أخرى أو بعض كلمة ، كما رأيتُ في الأبيات التي فرغنا من تفعيلها آنفاً .

ثم لا يخلو الساكنُ أن يظهر على اللسان أولاً ، فإن ظهر وأدركه السمعُ ثبتَ في الخط والتقطيع نحو نون « منك » . وسواء رُسِمَ في الخط الاصطلاحي أو لم يرسمْ نحو التنوين في « زيد » ، وصلة هاء الضمير وميم الجمع ، وإن لم يظهر الساكنُ على اللسان لم يثبت في الخط ولا في التقطيع ، نحو ألف الوصل في قوله ^(١) :

* كلُّ عيشٍ صائرٌ للزوالِ *

(١) اللسان (قصر) ، وقال بعده في (م) : كذا ذكر بعضهم ، قلت : ولقد يتعسف أن تكون ألف الوصل هنا ساكنة ، وإنما سقطت الاستعناء عنها ، وهي المتحركة ، لأنها سكنت ثم حذفت لإدلائها إلى ذلك

ونحو ما يسقط لالتقاء الساكنين من ألف أو واو أو ياء . وأما المتحرك فلا يخلو أن يكون مخففاً أو مشدداً ، فإن كان مخففاً حسب بحرف واحد . وهو ظاهر ، وإن كان مشدداً حسب بحرفين ، الأول ساكن والثاني متحرك فيفكان في التقطيع ويلفظ بالأول بلفظ الثاني .

فإذا رسمت « الرجل » رسمته هكذا « أرْجُلُ » فأما ما زاده الكتاب في المجيء الاصطلاحي كالألف بعد واو الجمع في « فملوا » ، وكالواو في « عمرو » وكالألف في « مائة » ، أو نقصوه كهمزة « رؤس » وألف « دينار » و « كتب »^(١) وشبهه فذلك لا يعتبر في التقطيع لأنه لا يظهر على اللسان ، بل يُردّ ذلك إلى أصله فيسقط الزائد ويلحق الناقص ، وبالله التوفيق .

وقوله « دوائر خف لشق » « يعني زن بالأجزاء المذكورة أبحر الدوائر المرموز لها بالأحرف المجموعة من قوله « خف لشق » ، وهي أحرف اقتطعها من أسماء الدوائر ورمز لها بها .

والدوائر خمس : الأولى تُسمى دائرة المُخْتَلِفُ ، وإليها أشار بالخاء ، والثانية تُسمى دائرة المُؤْتَلَفُ ، وإليها أشار بالفاء ، والثالثة تُسمى دائرة المُجْتَلَبُ ، وإليها أشار باللام ، والرابعة تُسمى دائرة المُشْتَبِه ، وإليها أشار بالثين ، والخامسة تُسمى دائرة المُتَّفِق ، وإليها أشار بالقاف .

ويقع في بعض النسخ « خَفَ شَلَق » بتقديم الثين على اللام بناء على أن الدائرة الثالثة تُسمى دائرة المُشْتَبِه والرابعة تُسمى دائرة المُجْتَلَب . وهو رأى لبعض العروضيين . وعلى هذه النسخة شرح الشربف . وما تقدم وهو الواقع في أكثر النسخ عندما هو رأى الجمهور . ولا خلاف بين القائلين بالدوائر إنها خمس .

(١) بمعنى « رؤوس » و « دينار » و « كتاب » .

وبعضُ الناس أنكر الدوائر أصلاً ورأساً ، وجعل كل شعر قائماً بنفسه ، وأنكر أن تكون العربُ قصدةً شيئاً من ذلك ، وقال إنا سمعناهم نطقوا بالمديد مسدساً ، وبالبسيط «فَعِلْن» في العروض مثلاً ، وبالوافر «فَعولن» فيها ، وبالمزج والمقتضب والمجثث مربعاتٍ ، ومن أين لنا أن ندرك أن أصل عروض الطويل كان مفاعيلن بالياء ؟ وأن المديد كان من ثمانية أجزاء ؟ وأن فَعِلْن في البسيط كان أصله فاعلن بالآلف ؟ وأن عروض الوافر كانت في الأصل مفاعلتين ثم صارت على فعولن ؟ إلى غير ذلك .

والأكثر من على خلاف هذا لأن حصرَ جميع الشعر في الدوائر المذكورة واطِّرادَ جَرِّه فيها دل على ما اختص الله به العربَ دون من عداهم ، فكان ذلك سرّاً مكتوماً في طباعهم أطلع الله عليه الخليلَ واختصه بإلهام ذلك ، وإن لم يشعروا به ولا نَوَوْه ، كالم يشعروا بقواعد النحو وأصول التصريف ، وإنما ذلك مما فطرهم الله عليه . فالتثمين في المديد والتسديس في المزج والمضارع وغيره من المُجَوِّزَات أصلٌ رفضه العربُ كما رفضوا أصولاً كثيرةً من كلامهم على ما تقرر في علم النحو . وإذا تطرق الشك في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام حينئذ ، فيتعذرُ بابٌ كبير من أصول العربية ، ولا خفاء بفساده ، هكذا قرره بعضُ الفضلاء .

وقوله « أولاتِ عَدٍ جزءٌ ثنائنا » الظاهرُ فيه أن « أولات » منصوبٌ على الحال ، أي زِنَ الدوائرَ الخمسَ المرموزَ لها بأحرف « خف اشق » حالةً كونها أولاتِ عَدٍ ، أي مشتملةً على أبجر معدودةٍ مؤلفةٍ من جزءٍ مصمومٍ لجزءٍ آخر متكررٍ في كل بحر ، وهو المرادُ بقوله ثنائنا ، أي اثنين اثنين . يعني أن الأجزاء تتكررُ في كل بحر من بحور الدوائر لأن كل بيتٍ مصراعان يحتوي كل واحدٍ منهما من الأجزاء في الأصل على مثل ما يحتوي عليه الآخر . عَدٍ مُخَفَّفٌ من وَعَدٍ المشدد ، وحمله الشريفُ على

أنه عامل الوصل معاملة الوقف ، تخفف المضاعف كما يُخفف في الوقف .
قال : ومثله ما أنشده أبو علي في الذكرة :

* حتى إذا ما لم أجذ غير الشر *
*

قال : تخفف وأطاق ، ولم يكن ينبغي له إذ خفف أن يطلق ، لأن التخفيف إنما هو لأجل الوقف . ونظيره قول الشاعر :^(١) .

* يبازل وجناء أو عيهل *
*

فأجرى الوصل مجرى الوقف ، إذ كان التشديد أيضاً جائزاً في الوقف .

قال : « وإنما ساغ عندي حمل كلام الناظم على هذا القدر من الشذوذ الذي لا يحتمل إلا في الضرائر ، ويجب على المولّد أن يجتنبه — مع أن البيتين اللذين أنشدهما الأمرُ فيهما أخف منه في يد الناظم لأن حرف الإطالة قد لا يُعتمد به ، ألا ترى أن من أنشد^(٢) :

* أقلّ اللوم عاذل والمتاب *
*

قد حذفه — لأن الناظم كثيراً ما يرتكب مثل هذا في هذه القصيدة من الشذوذات » . قلت : قد وقع المتقدمين ما يستند إليه قول الناظم ، كقول الشاعر^(٣) :

ألا ليت الأحى كانت حشيشاً فنعلفها دواب المسلمينا

(١) منظور بن مرثد الأسدي ، سيبويه : ٢ / ٢٨٢ ، واللسان (عهل) . وفي الخزانة ، ٥٥١ / ٢ .

(٢) الجريز ، ديوانه : ٦٤ .

(٣) الأغاني (الساسى) ، ١٧٠ / ٥٣ .

وقول الآخر :

جَزَى اللَّهُ الدَّوَابَّ جَزَاءَ سَوْءٍ وَأَلْبَسَهُنَّ مِنْ جَرَبٍ قَمِيصًا

وقوله « ثنا ثنا » كل واحدٍ منهما لفظ معدولٌ عن اثنين اثنين ، وقصره للضرورة ، والأولُ منصوبٌ على الحال ، والثاني تأكيدٌ له . ونظيره في استعمال المعدول تأكيداً قوله صلى الله عليه وسلم . « صلاة الليل مَثْنَى مَثْنَى » ، فالأولى خبر المبتدأ ، والثانية تأكيدٌ لها . ووقع في شرح هذه المقصورة لتأخر عصرى النصف الثانى من هذا البيت على هذه الصورة ^(١) .

* أولاتِ عدا جزء كجزء ثنا ثنا *

وفسره بأن قال . أى وهذا الرمزُ هو الآتى فى البيتَيْن الآتِيَيْن معدوداً فيهما ، وجزء كل بحر من الأجزاء مكرراً فى دائرته مرتين ، وإلى هذا أشار بقوله « ثنا ثنا » . قال الجوهري : ثنا ، مقصور ، الأمرُ يُعاد مرتين . وفى الحديث . « لا ثنا فى الصدقة » ، أى لا تؤخذ فى السنة مرتين . وقال الشاعر ^(٢) :

* كَعَمْرَى لَقَدْ كَانَتْ زِيَارَتُهَا ثْنَى *

انتهى كلامه فتأمله . قال :

خَ ثَمْنُ ابْنِ زَهْرٍ وَلَهُ فِلِسْتَةٌ
جَلَتْ حُصَّ لُدْبَلُ وَفَّ زِنْ شِمٍ وَوَطَلَا
وطولٌ عزيزكم بدعيلكم طووا
يُعَزُّزُ قِسْ تَمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى

(١) فى (د) ضبط الدال فى « عدا » بالشديد ، والوزن به لا يستقيم ، وقال « بجزء » بدلا من « كجزء » .

(٢) لكعب بن زهير ، ديوانه : ١٢٨ ، وفى اللسان (نى) .

أقول . لما أشار إلى أن الدوائر خمس : شرع في ذكرها على التفصيل ،
وما اشتملت عليه كل دائرة من الأبحر ، ووزن كل بحر .

فقوله « خ » إشارة إلى الدائرة الأولى . وهي دائرة المختلف . وقوله
« ثمن » إشارة إلى أنها مثنى الأجزاء ، فكل بحر من أبحرها بحسب
الأصل مركب من ثمانية أجزاء ، وهي مشتملة على ثلاثة أبحر مستعملة .

الأول بحر الطويل ، ووزنه « فعولن مفاعيلن » أربع مرات . أشار إلى
« فعولن » بالألف من « أين » المشار بها إلى « أصابت » ، وإلى « مفاعيلن »
بالباء منه المشار بها إلى « بسهميها » ، فكأنه يقول : دائرة المختلف مثنى ،
وفيها بحر وزنه : « أصابت بسهميها » أربع مرات ، وعلى ذلك فقس . غير
أنه فاته تسمية البحر فاستدرك ذلك عند إتيانه بالأبيات المتضمنة للكلمات
المشار بها إلى شواهد الأعاريض والضروب والزخاف كما سيأتي مفصلاً .
والنون من قوله « أين » ملغاة لأنها ليست من أحرف الرمز .

البحر الثاني المديد . ووزنه « فاعلاتن فاعلن » أربع مرات . أشار إلى
الأول بالزاي من « رهر » المشار بها إلى « زائرأتى » . وأشار إلى الثاني
بالهاء منه المشار بها إلى « همة » ، والراء لغو لا يعتد بها في الرمز .

البحر الثالث البسيط ، ووزنه « مستفعلن فاعلن » أربع مرات . أشار
إلى مستفعلن بالواو من قوله « وله » المشار بها إلى « وقييها » ، وأشار إلى
« فاعلن » بالهاء منه المشار بها إلى « همة » . واللام المتوسطة بين الواو والهاء
ليست من أحرف الرمز ، فهي ملغاة لا يقع بها لبس .

وقد علمت أن الوند الموجود في هذه الدائرة مجموع وأنها ليس بها
وند مروق ، فإذاً كل من « فاعلاتن » الواقع في المديد « ومستفعلن »
الواقع في البسيط مجموع الوند .

ويخرج من هذه الدائرة بحران مهملان أحدهما وزنه « مفاعيلن فعولان » أربع مرات ، عكس الطويل . ويسميه بعضهم المستطيل . وحكى عن الخليل أن العرب لم تستعمله ، وأن السبب في إهماله ما يلزم عليه من وقوع سببين بين وتدين في أوله فلا يمكن زحافهما .

واعترض بأن هذه العلة لو صححت للزم إهمال الهزج والمضارع والمقتضب ، لأن كلاً منها مبنى على سببين بين وتدين ، فلا يمكن زحافهما . وأجيب بأنها لا يمكن في ناليفها إلا ذلك ، إذ لا خماسي فيها ، بخلاف هذا لأن فيه خاسياً ، فيخرج من المحذور بتقديمه .

واستشكله الصفاقسي ، قال : « والأشبه ما قاله الزجاج ، وهو أن « مفاعيلن » لو وقع أولاً لجاز خزمه ، لأن أوله وتد مجموع ، ويلزم أن يقع الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ في حشو البيت ولا نظيره . واعترضه أبو الحكم بأن هذا لو صح لما وقع الحرم في « مفاعيلن » في الهزج لوقعها في الطويل حشواً ، لكن قد وقع فيها فدل على عدم اعتبار هذه العلة . قال الصفاقسي . « ولقائل أن يجيب عنه بأن المحذور الذي ألزمناه هو وقوع الحرم في جزء أصله أن يقع بذلك اللفظ حشواً لبيت ، أي في تلك الدائرة ، و « مفاعيلن » في دائرة الهزج أصله أن يقع فيها بدءاً فلا تصاح اقضه لتعليقه والله أعلم . وقد نظم المولدون على هذا الوزن المهمل كقول بعضهم :

لقد هاج اشتياقي غريز الطرف أحور أدير الصدغ منه على مسك وعنبر

وقول الآخر :

أُبط عني ملاماً برى جسمي مدام فما قلبي جليداً على سمع الملام

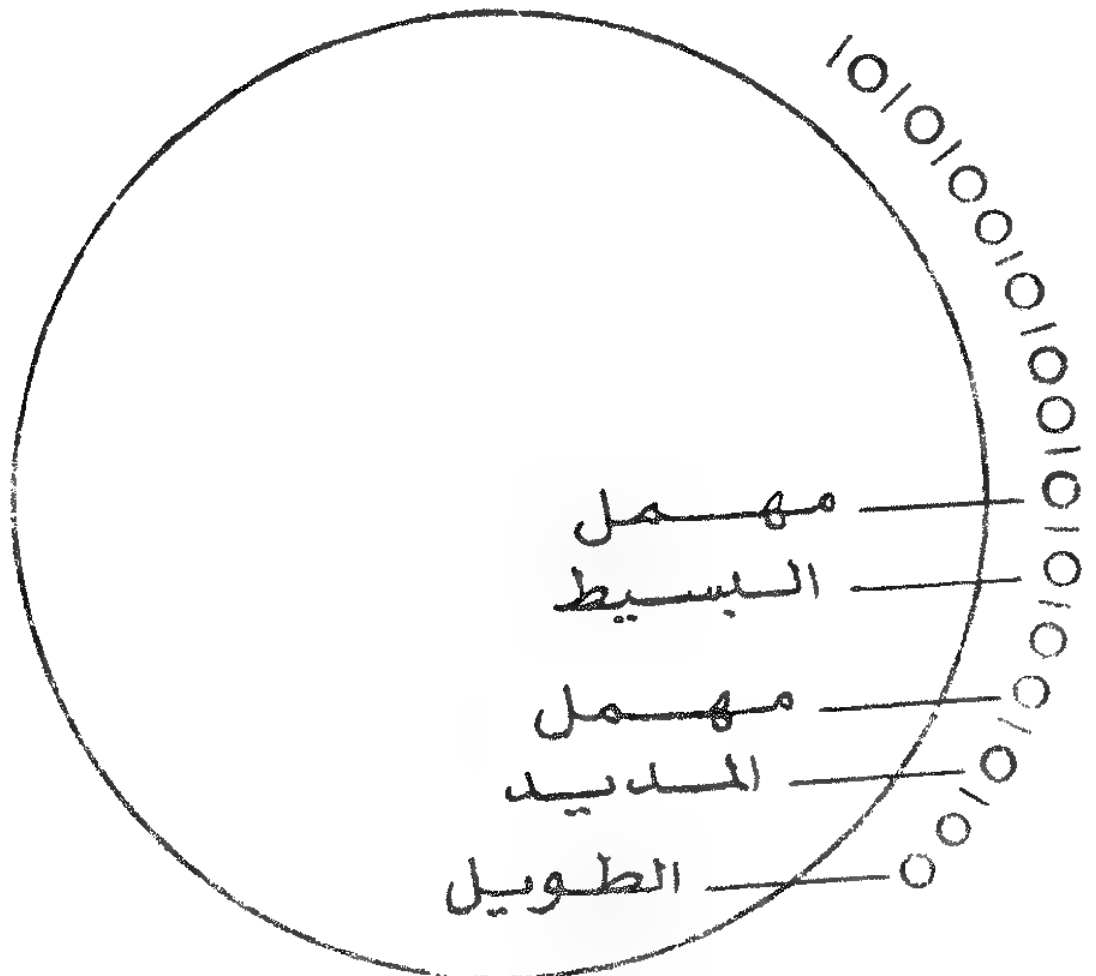
وقول الآخر :

أيسلو عنك قلبٌ بنار الحب يصلى وقد سدّدت نحوى من الألفاظ نصلاً
البحر الثانى المهملُ مقلوبُ المديد . وزنه « فاعلن فاعلاتن » أربع مرات ،
وسمّوه بالمتد ، وقد نظّم المولّدون عليه أيضاً كقول بعضهم :

صاد قلبي غزالٌ أحورٌ ذو دلالٍ كلما زدتُ حبّاً زاد مني نفورا

وقول الآخر :

قد شجاني حبيبٌ واعترااني ادكارٌ ليته إذ شجاني ماشجته الديارُ
وقد جرّت المادةُ بأن يُوضع شكلُ دائرة ، ويرسمَ عليها نصفٌ واحدٌ
من تفعيل البحر الأول منها بأن تُجعلَ علامة المتحرك صورةَ حلقة صغيرة
وتُجعلَ علامة الساكن صورةَ ألف ، فتضع الدائرة هكذا : (١)



(١) العصورُ المشيرة إلى بدايات الأبحر في هذا الرسم ، وفيما يلي ، من عدى للتوضيح .

وطريق الفك أنك تبتدىء من أول كل وتدٍ وسببٍ وتمزُّ إلى الآخر ،
 فإن اتفق قوتُ شيءٍ من أول الدائرة فتداركه آخرًا بأن تضيفه إلى
 ما فككته حتى تصلَ إلى الحل الأول الذي ابتدأت منه ، فتبتدىء هنا من
 أول وتدٍ في الدائرة وتمزُّ إلى منتهاها ، فيكون « فعولن مفاعيلن » ، وهو بحر الطويل .
 ثم تبتدىء من أول سببٍ فيها فتقول « ان مفاعيلن فعولن مفاعيلن »
 ونضيفُ إليه ما فات مما سبق ، وهو فعو ، فيحدث بحر البدي ، وهو
 « عاعلان فاعان » .

ثم تبتدىء من أول الوتد الثاني فيكون « مفاعيلن فعولن مفاعيلن »
 ونضيفُ إليه ما فات سبقًا فيحدث وزن المهمل الأول المسمى بالمستطيل .
 ثم تبتدىء من أول سببٍ بعد هذا الوتد الثاني فتقول « عيلن فعولن
 مفاعيلن » ، وتتدرك ما فات سبقًا ، وهو « فعولن مفا » ، فيحدث بحر البسيط .
 ثم تبتدىء من ثاني سببٍ فتقول « ان فعولن مفاعيلن » ، وتتدرك ما سبق
 وهو « فعولن مفاعي » ، فيحدث البحر المهمل المسمى بالمتد .
 فقد استبان لك أن هذه الدائرة تشتمل على خمسة أبحر . منها ثلاثة
 مستعملة ، ومنها اثنان مهملان ، وعرفت صفة الفك ، وسميت بدائرة المختلف
 لتركبها من جزأين مختلفين خماسي وسباعي .

الدائرة الثانية دائرة المؤلف ، وإليها أشار بالقاء من قوله « فلسفة »
 وأشار بالسة إلى أنها سدسة الأجزاء ، وفيها ثلاثة أبحر ، اثنان منها
 مستعملان ، وواحد مهمل .

فالأول من المستعملين هو بحر الوافر ووزنه « مفاعلاتن » ست مرات ، وأشار
 إليه بالجيم من قوله « جات » المشار بها إلى « جوارحنا » ، واللام والقاء فعو .
 والثاني منها بحر الكامل ، ووزنه « متفاعلن » ست مرات . أشار إليه

بالحاء من قوله « حض » المشار بها إلى « حجبتهما » والضاد لغير .

والبحر المهمل وزنه « فاعلاتك » ست مرات . قال الصفاقسي :

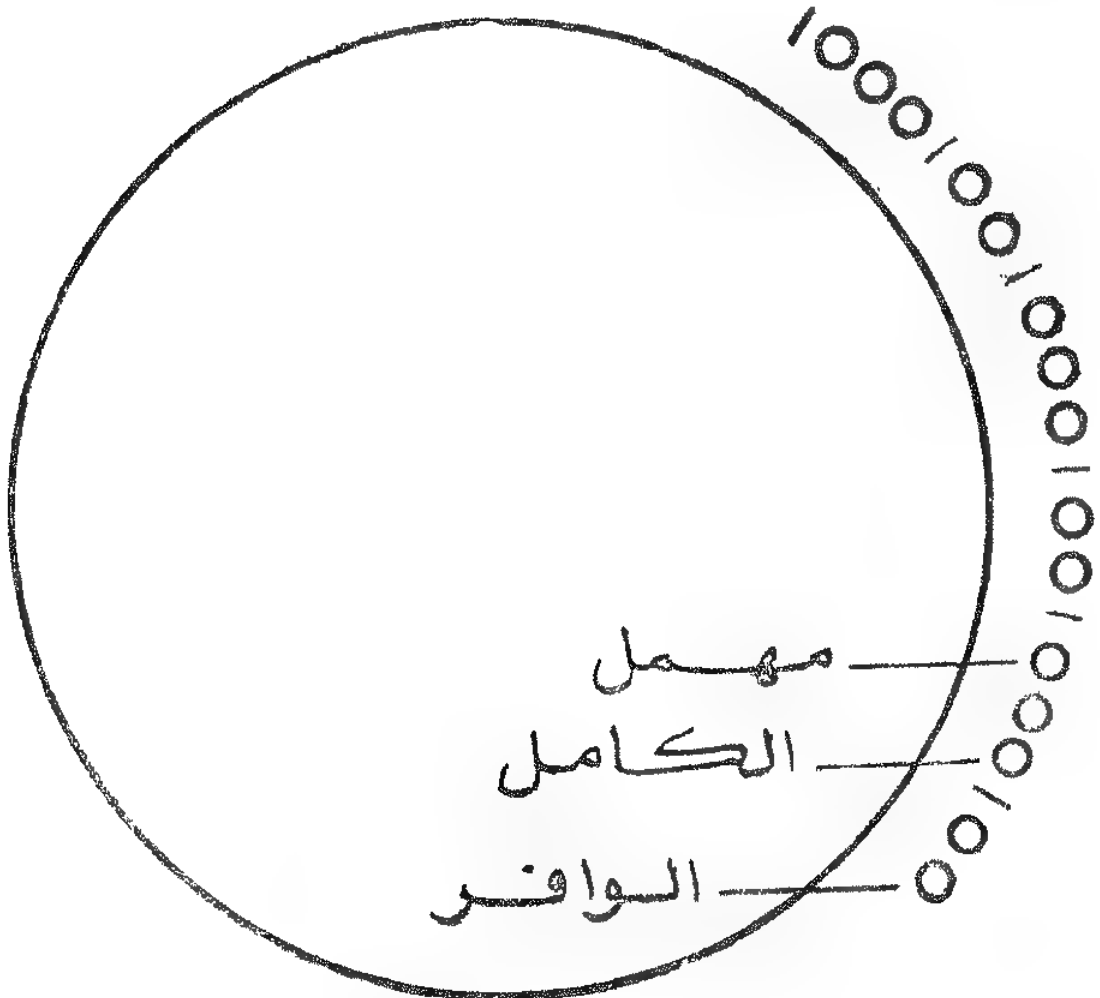
« والسبب في إهماله ما يلزم عليه من المحذور ، وهو إما لزوم الوقف على المتحرك إن ترك الحرف الأخير على حاله من التّحرك ، أو عدم تماثل أجزاء البيت إن سكن لأنه من دائرة المؤتلف وهي مبنية على تماثل الأجزاء .

قال : وقد استعمله بعض المولدين وارتكب محذور عدم التماثل فقال :

ما رأيت من الجأذر بالجزيرة إذ رمين بأسهم جرحت فؤاءى

وقال الشريف إن السبب في إهماله ما يلزم عليه من تفريق السبب الثقيل من الخفيف ، وكلاهما كالصوت الواحد الذي لا تفرّق أبعاضه ، ولذا أطلق أمه هذا الفن عليهما اسم الفاصلة ، فأفردوها باسم يختص بهما كالوتد والسبب . وقد سبق الكلام معه في ذلك .

وترسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فإذا ابتدأت من أول علامة واشتهبت إلى الآخر حدث بحر الوافر ، ومن أول السبب الثقيل إليه بحر الكامل ، ومن أول السبب الخفيف إليه البحر المهمل الذي ذكرناه ، وسموه بالتوفر .

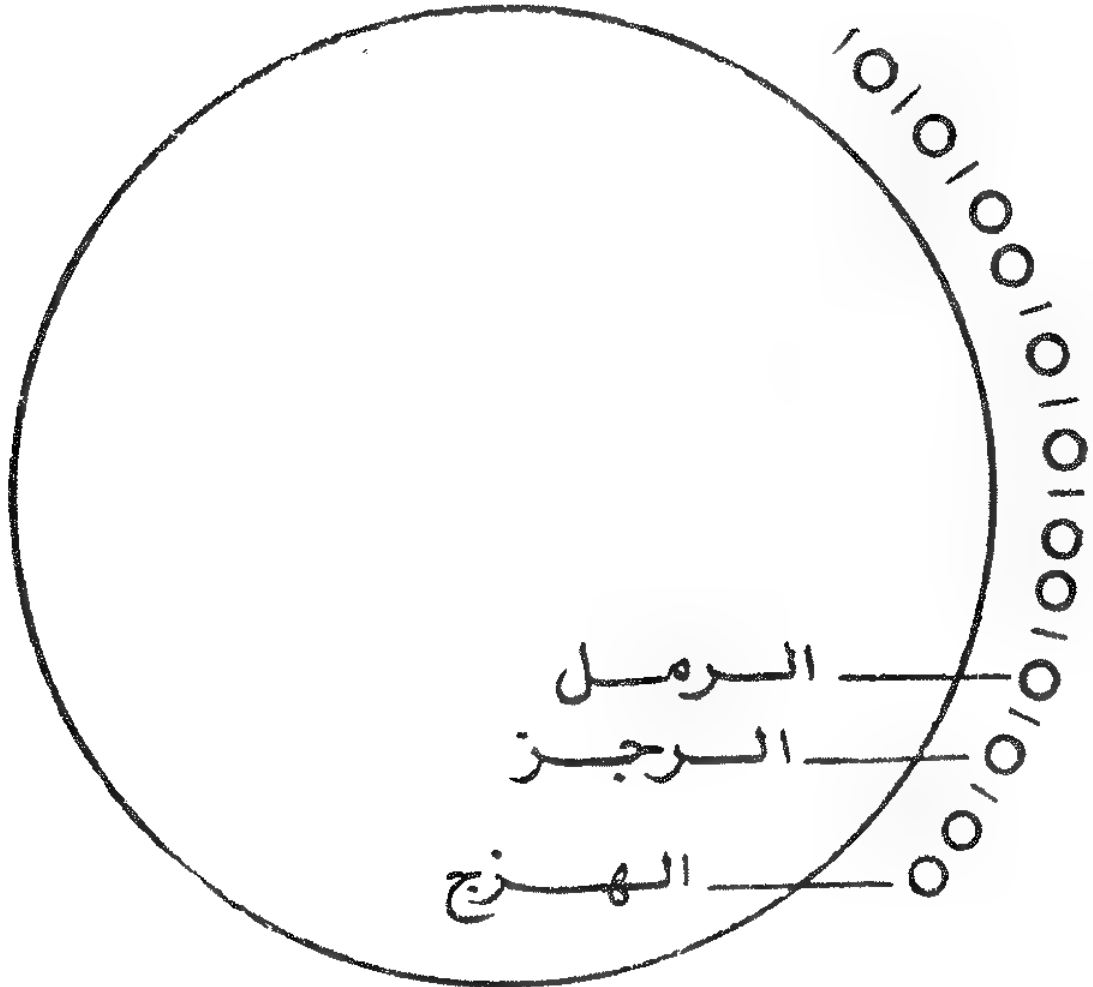
وإنما سميت هذه الدائرة بدائرة المؤلف لاختلاف أجزائها وتمثيلها ، لأن بحريها المستعماين مركبان من أجزاء سباعية قماثلت لذلك .

الدائرة الثالثة دائرة المحتجب وإليها أشار باللام من قوله . « لذ » ، والذال ملفاة . وتشتمل على ثلاثة أبحر كلها مستعمل ، ولا مهمال فيها ، وهي سدسة الأجزاء ، قال الشريف . « ولم ينص الناظم على أنها سدسة الأجزاء ، لأن ما أشار إليه من التسديس عند ذكر الدائرة الثانية منسحب حكيمه على جميع ما يذكر بعده حتى ينسخه بذكر التشيين عند الإشارة إلى الدائرة الخامسة ، فاستصحب لهذه الدائرة والتي تأتي بعدها حال التسديس الذي نبه عليه أولا بقوله « ستة » .

إذا تقرر ذلك فالأول من أبحر هذه الدائرة هو الهزج ، ووزنه « مفاعيلن » ست مرات . أشار إليه بالباء من قوله « بل » المشار بها إلى « بسهميها » ، واللام ملفاة ، ولا تقع بالغائها لبس ، فإنها وإن كانت من الأحرف الرموز بها للدوائر فقد تقدم الرمز بها للدائرة في قوله « لذ » فلم يكن بالذي يعود إليها بعد أن فرغ منها .

البحر الثاني الرجز ، ووزنه « مستعملن » المجموع الوتر ست مرات . أشار إليه بالواو من قوله « وف » المشار بها إلى « وقيهما » ، والفاء لغو ، ولا لبس يقع بها وإن كانت رمز الدائرة المؤلفة لأنها قد تقدمت فلا يظن به الرجوع إليها بعد انتهاء الكلام عليها كما مر .

البحرُ الثالث الرَّمْلُ ، ووزنه « فاعلاتن » المجموعُ الوتدِ ستّ مرات . أشار
إليه بالزاي من قوله « زن » المشارِ بها إلى « زائراقي » والنونُ ليست من
حروف الرمز أصلاً فهي ملغاة ولا لبس .
ولترسم هذه الدائرة على هذه الصورة :



فمن أولِ علامةٍ إلى الآخر بحرُ الهَزَجِ . ومن أولِ السببِ الأولِ إليه بحرُ
الرَّجَزِ ، ومن أولِ السببِ الثاني إليه بحرُ الرَّمْلِ .

وسُميت بدائرة المجتَلَبِ ، لأن أجزاءها كلّها اجْتَلَبَتْ من دائرة الختَلَفِ
إليها ، ففاعليان من الطويل ، ومستفعلن من البسيط ، وفاعلاتن من المديد .

فإن قلتَ : لمَ حَكِمَ باجتلابها من هناك إلى هنا دون العكس ؟ قلتُ :
أجاب الصفا فسي عنه بوجهين : الأول أن فائدة الاجتلاب إنما هي الاستعمال ،

وهي كلها هنا مستعملة بخلافها في دائرة المختلف ، لأن بعضها مهملة . الثاني أن كل أجزاء هذه الدائرة في دائرة المختلف دون العكس .

فإن قلت : الذي في دائرة المختلف وليس في هذه هو « فاعلن وفاعلن » ، فجاز أن يكونا مجتبيين إليها من دائرة المتفق ، إذ لا يشترط في الاجتلاب أن يكون من دائرة واحدة . وأين سلم فيكفي اختلاف البعض في التسمية ، قلت : أوردته الصفاقسي أيضاً ثم قال : « ويمكن أن يُجاب عنه بأن مرادنا من الاستدلال أحد الأمرين ، إما المانعية ، وإما الترجيح ، وما ذكرتموه إنما ينقي المانعية ولا يلزم من انتفاءها انتفاء الترجيح .

الدائرة الرابعة : دائرة المشتبهِ وإليها أشار بالشين من قوله « شم » والميم ملفاة ولا لبس يلحق بالغامها لأنها ليست من حروف الرمز أصلاً ورأساً . وهي مدسدة الأجزاء ولم يحتاج إلى التنصيص على تسديسها لما سبق . وتشتمل على تسعة أبحر منها ستة مستعملة ، والثلاثة الباقية مهملة .

فأما المستعملة فالأول منها بحرُ السريع : ووزنه « مستفعان مستفعان مفعلات » ، ومثلها . أشار إلى الجزأين الأولين بالواوين المتتاليتين من قوله « ووطء » المشار بها إلى « وقعيهما وقعيهما » وأشار إلى الجزء الثالث بالطاء المشار بها إلى « طولاهن » .

فكأنه يقول : دائرة المشتبهِ منها بحرُ وزنه : « وقعيهما طولاهن » ومثلهن .

الثاني : بحرُ التسريح ، ووزنه « مستفعان مفعولات مستفعان » ، ومثلها . أشار إلى هذه الأجزاء مرتبة على هذا النمط بالواوين والطاء من قوله « ووطء » ثم رتب إلى « وقعيهما طولاهن » وقعيهما « كما سلف واللام لغو ليست من

أحرف الرمز المشار به إلى الأجزاء ولا تتلبس باللام الرموز بها الدائرة المجتنب لما سبق .

الثالث: بحر الخفيف، ووزنه «فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن» ومثلها . وفاعلاتن هذه مجموعة الوند ومستفع لن منروقتة كما سينطق لك به فك الدائرة بإذن الله تعالى . وأشار الناظم إلى أجزاء هذا البحر الثلاثة مسوقةً على هذا الترتيب بالزائين والياء بينهما من قوله : «عزيز» ، المشار بهن إلى «زائرا نى يعتادها زائرا نى» والعين ملغاة لا يقع بها التباس أصلاً ، وكذا الكاف والميم الواقعان بعد الرمز .

الرابع: بحر المضارع، ووزنه «مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن» ، ومثلها . «وفاع لاتن» هذه مفروقة الوند لما ستعرفه . وأشار الناظم إلى ذلك بالياءين والذال الواقعتين في قوله «بدعيلكم» المشار بهن إلى «بسهميها دار كوني بسهميها» والعين واللام والكاف والميم كلها ملغاة لا ينشأ يالغائهن ليس كما سبق . الخامس: بحر المتعصب ووزنه «مفعولات مستفع لن مستفع لن» ومثلها .

«ومستفع لن» هذه مجموعة الوند . وأشار الناظم إلى ذلك بالياء والواوين بعدها من قوله «طروا» المشار بهن إلى «طولا هن وقعيهما وقعيهما» . فإن قلت: الألف بعد «طروا» ملغاة والالتباس يالغائهما واقع فإنهما من الأحرف الرموز بها للأجزاء ، وهى رمز «لأصابت» ، قلت : لا إلباس ، وذلك لأنه قد علم أن كل بيت في الدائرة مركب من مصرعين ، وكل مصرعٍ منهما مماثل للآخر ، فلو كانت الألف مشاراً بها إلى «أصابت» لَلَزِمَ أن يكون هذا البحر مثنياً . والغرض أنه مسدس ، وأيضاً فقد علم أنه لا خماسى بهذه الدائرة من الإبحر السابقة فانتفى اللبس وانضح الأمر .

السادس بحر المجتث ووزنه «مستفع لن فاعلاتن» ومثلها . «ومستفع لن» هذه مفروقة الوند ، «وفاعلاتن» مجموعته كما يتبين لك . وأشار الناظم إلى

هذه الأجزاء مسرودة على هذا الوجه بالياء والزايين بعدها من قوله « يعزز »
المشار بهن إلى « يعتادها زأتراتي زأتراتي » ، والعين مملّعة ، ولا ليس . فهذه
الأبجر الستة هي المستعملة من أبجر هذه الدائرة ، وأما المهمة الثلاثة كما سبق .
البحر الأول بحروز : « فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن » ، ومثلها « مستفع لن »
هذه مفروقة الوند لأنه مكان « لات » من « مفعولات » الذي هو الجزء
الثالث من بحر السريع . وذلك لأن ابتداء « مستفع لن » من عينه كما ستره .
ولم نضع العرب عليه شيئاً ، وبيته من شعر المولدين :

ما ليس في البرايا من مُشبهٍ لا ولا البدر المنير المُستكمل

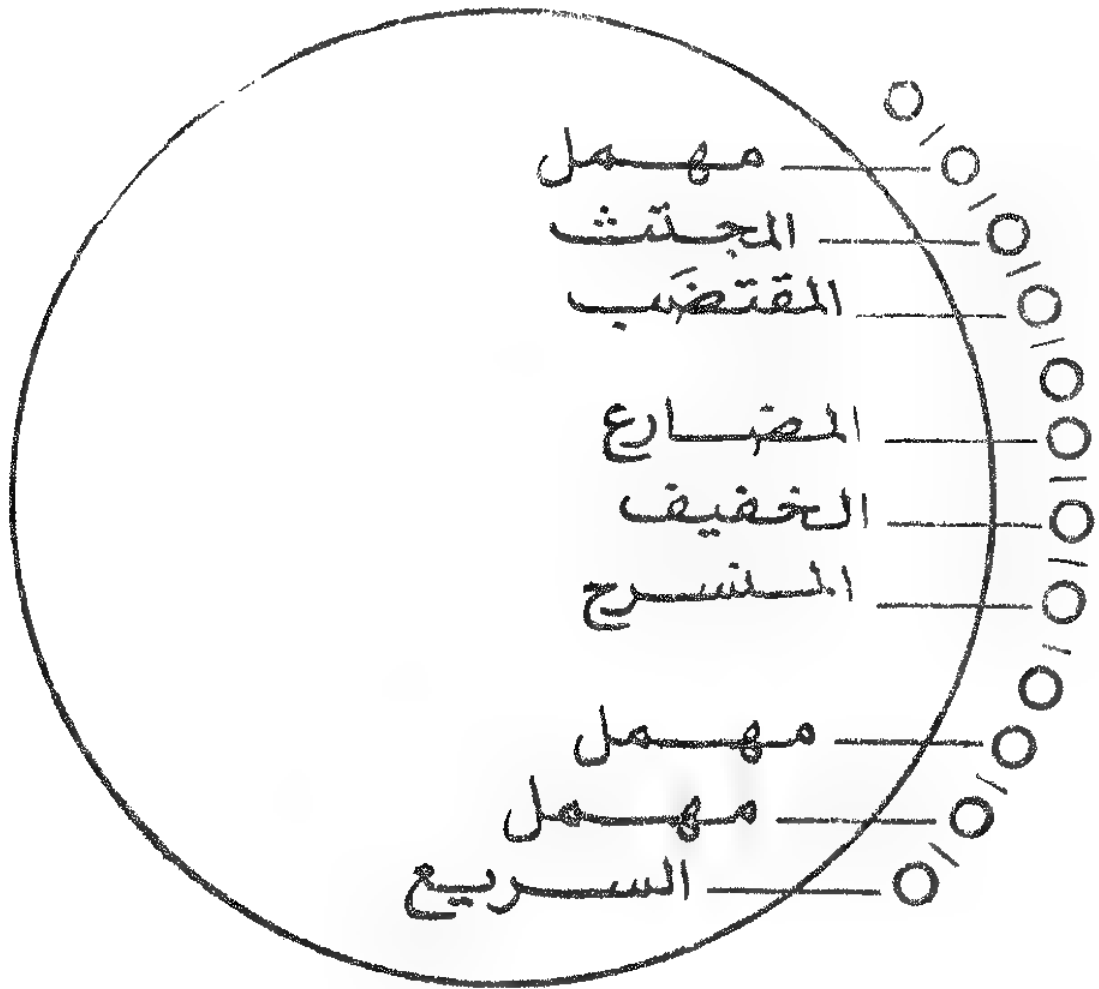
قال الصفاقسي : « وزعم الزجاج أن سبب أطراحه ما يلزم عليه لو تم
من وقوع « مستفع لن » المفروقة الوند في العروض ، وهو مُحْتَسَبٌ عندهم لأنها
عمدة ، والأسباب مع الوند المفروق ضعيفة ، ولهذا لم يحىء السريع تاماً . قال
الصفاقسي : وأقول : اللازم عاينه في السريع كذلك ، وتامه أنه لو جرى ، لاليس
بمجزوء الرمل . قال : واعترضه أبو الحكم بأن أطراحهم تامّ السريع ليس
لضعف الأسباب مع الوند المفروق بل للزوم الوقف على المتحرك . ووهمه
الصفاقسي بأن الزجاج إنما علل تمام العروض لتمام الضرب ، والعروض ليست
محل وقف فيمتنع تحرك آخرها لأنها في حشو البيت .

البحر الثاني المهمل بحر وزنه « مفاعيلان فاعلاتن » ، ومثلها ، « فاعلاتن »
هذه مفروقة الوند لا ابتداء من أول الوند المفروق ، وبيته من قول المولدين :
لقد ناديت أقواماً حين جابوا وما بالسمع من وقري لو أجابوا
ول الصفاقسي : وعلل الزجاج أطراحه بما ندم ، وفيه ما فيه . وتامه أنه
و جرى . لاليس بمجزوء التهزج .

البحرُ الثالثُ المهملُ بحروزه « فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلان » ومثلها ،
« وفاع لاتن » هذه مفروقة الوند لانفكا كها من أول وتدي مفروق ، ولا علة
لاطراحه لا تأماً ولا مجزوء إلا عدم السماع ، ويثبت من قول المُحدّثين :

مَنْ يُجِيرِي مِنَ الْأَشْجَانِ وَالْكَرْبِ
مِنْ مُدِيلِي مِنَ الْإِبْعَادِ بِالْقُرْبِ

وهذه صورة هذه الدائرة :



وكيفية الفكّ منها أنك تبندى من أول علامة إلى الآخر فيحدث بحر
المربع ، ومن أول السبب الثاني إليه البحرُ الأولُ المهملُ ، ومن أول الوند
المجموع الذي يلي ذينك السنين إليه البحرُ الثاني المهملُ ، ومن أول الجزء

التالى لهذا الجزء، إليه بحرُ المنسرح ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ الخفيف ،
ومن أول الوتد المجموع إليه بحرُ المضارع ، ومن أول الجزء الثالث إليه بحرُ
المقتضب ، ومن أول سببه الثانى إليه بحرُ المجتث ، ومن أول الوتد المفروق
إليه البحرُ الثالث المهمل . وهذا آخرُ دائرة المشبه .

سُميت بذلك لاشتباه أبحرها . حكى ابنُ القطاع أن فحول الشعراء غلطوا
في بحورها فأدخلوا بعضها على بعضٍ في القصيدة الواحدة توهمًا منهم أنه بحرٌ
واحدٌ ، منهم مهملٌ ، ومرقشٌ ، وعبيدُ بن الأبرص ، وعلقمة بن عبدة ،
ووقع من ذلك قصيدة للطرماتح حكاهما أبو العلاء المعرى .

فإن قلت : المستقرُّ عندهم أن تبدأ كل دائرة بما كان من أبحرها مُصدرًا
بوند مجموع لقوته فيجمل أصلًا لتلك الدائرة وتُفك البحورُ الباقية منه ، وهذه
الدائرة من جملة أبحرها المستعملة بحرُ المضارع ، وهو مصدرٌ بوند مجموع
إذ وزنه « مفاعيلن فاع لانن مفاعيلن » ، فما بالهم لم يجعلوه أصلًا لهذه الدائرة ،
بل عدلوا عن ذلك وجعلوا أصلها بحرَ السريع ، قلتُ : أجابوا عن ذلك بأن
الجزء الأول من المضارع معلولٌ أبدأ للزوم المراقبة فيه ، وليس في أول الدوائر
المتقدمة بيتٌ معلولٌ فرفض البدء به لهذا .

وردة الصفاقسى بأن لزوم إعلال المضارع في الاستعمال لا في الدائرة ،
والعبرة في ذلك بما في الدائرة ، ثم كلٌّ من الإعلال والبدء بالسريع مخالفٌ
للقياس ولم يُرفض أحدهما ويُترك الآخر ؟ قال : والأولى عندي أن يقال
إن المضارع لما قلَّ في كلامهم صار كالمهمل . وهذا أنكره الزجاج ، والمهملُ
لا يكون ابتداءً للفك منه ، فكذا ما أشبهه ، فابتدؤا حينئذ بالسريع لخفته
وحسن ذوقه .

قلتُ : لا نُسلم أن قلّة المضارع تصيّره كالمهمل ، ولا أن إنكارَ الزجاج له يصيره أيضاً في حكم المهمل ، كيف والخليلُ رحمه الله هو الذي جعل أول هذه الدائرة بحرَ السريع وعدلَ عن ابتدائها بالمضارع ، فهل يحسن مع ذلك أن يقال إن الخليل رأى إنكارَ الزجاج للمضارع يصيره كالمهمل فلم يبدأ الدائرة به ؟ هذا مالا يتصور أن يقال .

الدائرةُ الخامسة : دائرةُ المتفوق أشار إليها الناظم بالقاف من قوله « قس » والسين ملغاة لا يقع بها إلباس ، وهي مضمنة الأجزاء ، وإلى ذلك أشار بقوله « تميم » ، وفيها عند الخليل بحر واحد مستعمل وهو المتقارب ، ووزنه «فعولن» ثمانى مرات ، وأشار إلى هذا الجزء بالآلف من قوله «أشرف» المشار بها إلى «أصابت» وما بعد الآلف مُلغى لا يلتبس بأحرف الرمز ، ولا يُشكل إذا تأملت .

ويخرجُ منه بحرٌ وزنه «فاعِلن» ثمانى مرات ، ولم يذكره الخليل واستدركه المحدثون ، فسُمي بالمتدارك ، والمُحدث والمخترع . قالوا : ولم يستعمل إلا مخبونا ، وحكوا له عروضاً وضرباً مخبونين كقوله :

كرةٌ طُرحتُ بصِوالجَةٍ فتلقفها رجلٌ رجلٌ

قالوا : وشذّت له عروض مجزوءة ذاتُ أُضربٍ ثلاثة مجزوءة ، الأولُ مرفّل كقوله :

دار سُمُدى بِسُخْرِ عُمَانٍ قد كفأها البلي المَلَوَانُ

الثانى مذيل كقوله :

هذه دارُهم أقفرتُ أم زبورٌ يحتمها الدهورُ

الثالثُ مثلاً كقولاه :

قِفْ عَلَى دَارِهِمْ وَابْكِيهَا

بَيْنَ أَطْلَالِهَا وَالْبَدَنِ

ويستعمل فاعلن في هذا البحر على فُعْلُن بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ فِي الْبَيْتِ كُلِّهِ كَقَوْلِهِ :

مَالِي مَالٌ إِلَّا دَرَهْمٌ

أَوْ بَرْدَوْنِي ذَاكَ الْأَدَمُ

وقد اختلف في الذي صيره إلى « فُعْلُن » فقيل دخله الخين ، ثم أُضْمِرَ تشبيهاً لثانيه حينئذِ بثنائي السبب التتميل . وقيل : دخله القَطْعُ وجرت العلةُ فيه نَحْرَى الزَّحَافِ ، فَاسْتَعْمَلَتْ فِي الْحَشْوِ وَلَمْ تَلْزَمْ . وقيل : دخله التَّشْعِيبُ فَذَهَبَتْ اللَّامُ مِنْهُ فَصَارَ فَاعِلٌ فَنَقَلَ إِلَى « فَعْلُن » .

ويسمى هذا الوزنُ بَقَطْرِ الْمِيزَابِ ، وَصَوْتِ النَّاوُسِ ، وَرُكُضِ الْخَيْلِ .
وعليه جاء قول الحصري :

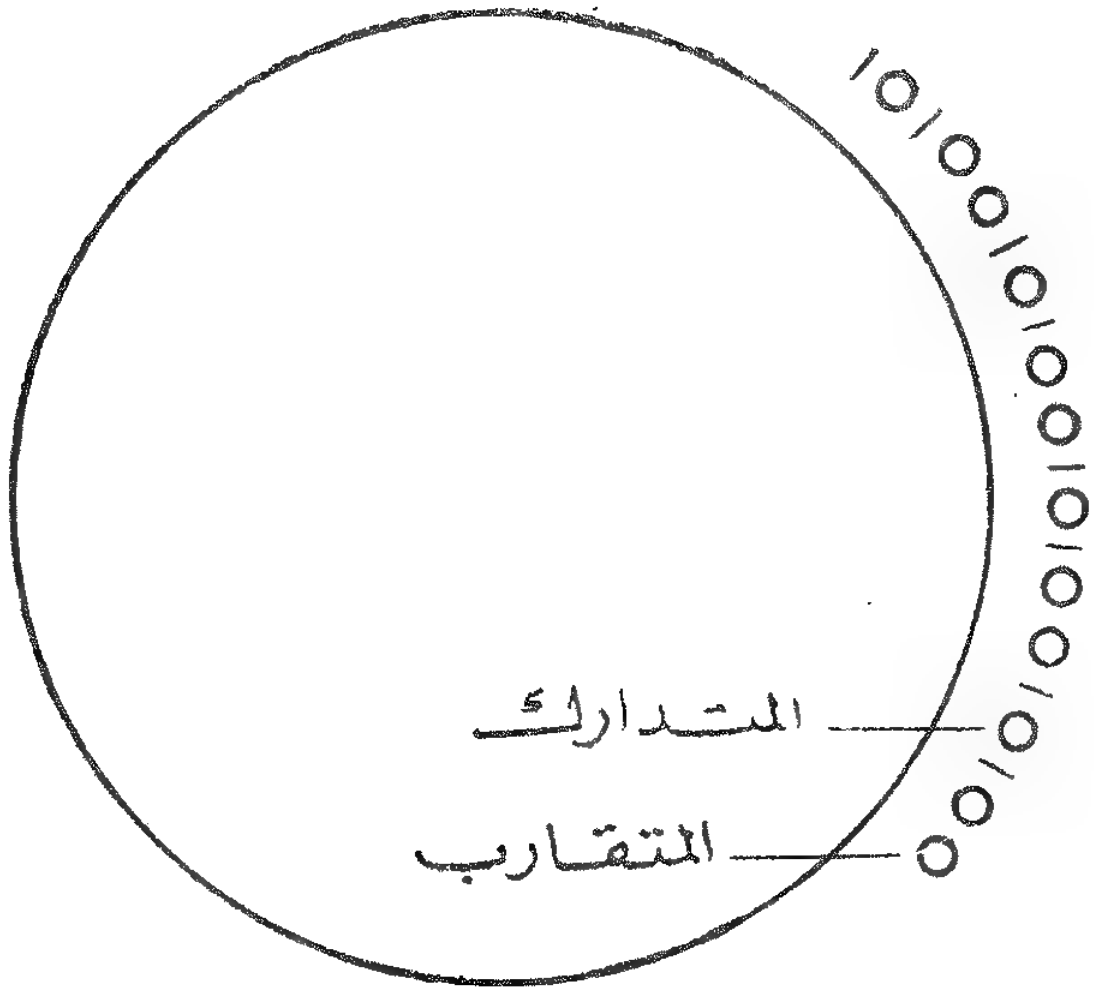
يَالَيْلَ الصَّبِّ مَتَى غَدُهُ

أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

رَقْدُ الشَّمَارِ فَأَرْقُهُ

أَسْفُ لِلْبَيْنِ يَرُدُّهُ

إلا أنه لم يستعمله في جميع الأجزاء . إشعاراً بأن مثل ذلك من قبيل الجائز لا الواجب ، وهذه صورة هذه الدائرة :



فمن أول الوند المجموع إلى آخر العلامات بحر المتقارب ، ومن أول السبب الخفيف إليه بحر المتدارك .

وسميت هذه الدائرة بدائرة المتفق لاتفاق أجزائها . واعلم أن الخطيب التبريزي سَمَّى الدائرة الثالثة بدائرة المشبه لاشتباه أجزائها ، وسمى الدائرة الرابعة بدائرة المجتلب لكثرة أبحرها ، مأخوذ من الجلب وهو الكثرة ، وفي نسخة الشريف ما يقتضى ذلك فوقع فيها (خَفَّ شَاقٌّ) بتقديم الشين على اللام ، ووقع فيها البيتان اللذان بعد ذلك هكذا :

خَ ثَمَّنْ أَنْ زَهَرَ وَلَهُ فَلِسْتَةٌ
جَلَّتْ حُضَّ شَمَّرْ بَلْ وَفُزْنَ لَذُووَطَا

وطولُ عزيزِكم بد غلبكم طَوَوَا يُعَزِّزُ قِسْ تَشْمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى

قال الشريف : وقولُ الناظم « قس تَشْمِينِ أَشْرَفَ مَاتَرَى » جاء بالقاف رمزاً على الدائرة الخامسة ، وهي دائرة المتفق ، ثم نَصَّ على تَشْمِينِهَا وَأَتَى بالالف رمزاً على « فعولن » لأنه أول جزء ، وهو الذي أراد بقوله « أَشْرَفَ مَاتَرَى » أي هو أول مَاتَرَى من الأجزاء في الترتيب الذي قُدِّمَ فجُعِلَ له الشرفُ بالتقديم ، ولم يأتِ بعد ذلك بما يدلُّ على شيء من الأجزاء فأفاد أن هذه الدائرة ليس لها إلا شطرٌ واحد مبني من « فعولن » ثمانى مراتٍ ، وهو شطر المقارب ، انتهى .

وسلكَ أمينُ الدين المَحَلِّيُّ في ترتيب الدوائر غيرَ هذه الطريقة ، وبني ذلك على أصابين : أحدهما أن ما كان أبسطَ أو أقربَ إلى البساطة فهو أولى بالتقديم مما ليس كذلك ، وثانيهما أن أصولَ التفاعيل أربعةٌ وباقي العشرة فروعٌ . فقدمَ دائرةَ « فعولن » لكونه خماسياً فهو أقرب إلى البساطة من السباعي ، ثم كَتَبَ بدائرةَ « مفاعيلن » لأنه مؤلفٌ من وتد وسببين خفيين ، ثم ثَلَاثَ بدائرة مفاعِلتن المؤلف من وتد وسببين أحدهما ثقيل ، ثم قدمَ دائرةَ « فعولن مفاعيلن » على دائرة « مستفعِلن مستفعِلن مفعولات » لِتَرْكِبِ الأولى من خماسي وسباعي ، والثانية من سباعيين مَمَثَلَيْنِ وسباعي مخالفٍ لهما ، فلَمَّا كانت الأولى أقربَ إلى البساطة من الثانية قُدِّمَتْ عليها .

فترتيبُ الدوائرِ عنده هكذا : دائرة المتفق ، ثم دائرة المجتَلَب ، ثم دائرة المؤلف ، ثم دائرة المختلف ، ثم دائرة المشتبه .

واعترضه آبن واصل بأن هذا مخالفة للخليل بن أحمد صاحب الفن ،
وجميع من أتى بعده من أهل العروض من غير ضرورة تدعو إلى مخالفتهم ،
بل بمجرد مناسبة ضعيفة ، مع أن ما ذكره الإمام رحمه الله واقتفى القوم أثره
فيه له وجه من المناسبة ، إن لم يكن أحسن مما ذكره الحلى فليس بدونه ،
ونترجح نحن بسبب موافقة جميع أهل الفن فنقول :

إنما قدمت دائرة المختلِف لاشتمالها على الطويل والبسيط اللذين هما
أشرف من سائر البحور لطولها وحسن ذوقها وكثرة ورودها في أشعار العرب ،
وقد قال أبو العلاء المعري في كتابه جامع الأوزان : أن أكثر أشعار العرب
من الطويل والبسيط والكامل ، ومن تصفح أشعارهم وقف على صحة ذلك ،
وأيضاً فكلُّ محور هذه الدائرة مثنى ، والثمين أشرف من التسديس لأن
الثمانية زوج زوج ينتهي في التحليل إلى الواحد ، بخلاف الستة التي هي زوج
فرد ، ولا يرد علينا دائرة المتقارب إذ تفاعيلها ثمانية لأن هذه ترجحت بطول
بحورها لتركبها من خماسي وسباعي ، وبكثرة ما يخرج منها من البحور ،
وبكثرة الاستعمال ، بخلاف تلك .

ثم قدمت دائرة المؤلف على دائرة المجتلَب ، إما لأن دائرة المؤلف من
بحورها الكامل ، وهو نظير الطويل والبسيط في حسن الذوق وكثرة
الاستعمال في شعر العرب ، وإما لأن دائرة المجتلَب كالفرع غيرها لأن بحورها
مجتلبة من دائرة الطويل وهذه لم تجتلَب بحورها من غيرها ، فهي أصل
في نفسها .

ثم قدمت دائرة المجتلَب على دائرة المشتبه لأن أوتاد دائرة المجتلَب كلها
مجموعة ، ودائرة المشتبه كلُّ محورها فيه وتذمُّر وق ، والمجموع أشرف

من المفروق لقوته ، ولهذا لم يأت إلا في دائرة المشتبه وحدها ، والمجموعُ أُنَى في الدوائر كلها .

ثم قُدِّمت دائرةُ المشتبه على دائرة المتفق لأنها سباعيةُ التفاعيل ودائرةُ المتفق خماسية ، والسباعي أشرفُ من الخماسي ، وأيضا فبحوز دائرة المشتبه أكثرُ لأنها سبعة ، ستة منها مستعملة وثلاثة مهملة ، ودائرة المتفق لا يخرج منها إلا بحران أحدهما مستعمل والآخر مهمل ، فكانت دائرة المشتبه أولى بالتقديم لا سيما ومن بحورها السريع والمنسرح والخفيف ، وهذه أكثرُ في الاستعمال من التقارب فظهر بما ذكرنا وجهُ المناسبة في ترتيب الدوائر على مذهب الخليل ومن تبعه من العروضيين ، فالصيرُ إليه أولى ، والله الموفق ، قال :

فنها ابنى المصراعُ والبيتُ منه والقصيدةُ من أبيات بحرٍ على استوا

أقول : بيت الشعر له نصفان ، وكل واحد منهما يسمى مصراعاً نسبياً له بمصراع الباب ، فجعل الناظم رحمه الله المصراع مبنياً من أجزاء التفعيل الواقعة في الدوائر المتقدمة على حسب الترتيب المذكور فيها ، فضميرُ المؤنث من قوله « فنها » عائدٌ على الأجزاء المذكورة كيف هي هناك ، وضميرُ المذكر من قوله « منه » عائدٌ إلى المصراع ، أى أن بيت الشعر يبنى من المصراع إذ هو نصفه ، ولا بد للبيت من نصفين ، فهو إذن مؤلفٌ من المصراع ، والتصيدة تبنى من أبيات بحر واحد بشرط أن تكون الأبيات كلها مستوية في أعداد الأجزاء ، وفيما يحوز فيها أو يلزم أو يمتنع احترازاً بأن لا تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ، كما إذا نظم شاعر أبياتاً من بحر البسيط مثلاً بعضها وافي وبعضها محزوز ، فلا يمكن نظمها مع اختلاف عدد الأجزاء في سلك واحد ، بحيث يطلق على مجموعها قصيدة واحدة ، واحترازاً من أن تستوى الأبيات في عدد الأجزاء ولا تسوى في الأحكام ، كما إذا نظم أبياتاً من بحر الطويل بعضها ضربه

تام ، وبعضها ضربه مقبوض ، وبعضها ضربه محذوف ، فلا يمكن أن يُجعل مجموع ذلك قصيدة واحدة .

قال الشريف « والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر واحد بشرط أن لا تختلف الأبيات ، وذلك بأن تكون مستوية في الأحكام اللازمة . وقد قيل : لا تُسمى الأبيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها ، وقيل أزيد من عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة ، وما دون ذلك قطعة .

والقصيد جمع القصيدة من الشعر . قال في الأساس ^(١) : أصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد ، أى ينكسر ، إذا استخرج من قصيدته لِسْمَنَه فسموه به كما يُستعمار السمين للكلام الجزل ، والفت للردى منه . وقيل القصيدُ فعيل بمعنى مفعول ، لأن الشاعر قصده بتجويده وتنتيجه . قال :

وَقُلْ آخِرُ الصَّدْرِ الْعَرُوضُ وَمِثْلُهُ

مِنَ الْعَجْزِ الضَّرْبُ أَعْلَمُ الْفَرْقَ بَأَعْيُنِنَا

أقول : تقدّم أن المصراع هو نصف البيت ، أعم من أن يكون نصفه الأول أو الثانى ، فإن كان هو النصف الأول سُمى صدرًا ، وإن كان هو النصف الثانى سُمى عَجْزًا ، والجزء الأخير من الصدر يُسمى عروضًا .

وقد سبق أن العروض يُطلق في الاصطلاح على هذا العلم ، فليل هو حقيقة في العلم مجاز في هذا ، من باب إطلاق اسم الكل على الجزء ، وقيل بالعكس من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . قال الصفاقسى : والحق أنه مجاز في الجزء . لكن ليس حقيقته هذا العلم ، بل لِسَبْهه بوسط البيت المسكون ، فإنه يُقال له عروضٌ ، حكاه ابن سيده في « المُحْكَم » ووجه الشبه أن بيت الشعر سُمى بيتًا لأنهم بنّوه على أسباب وأوتاد كالبيت المسكون ، لأن الحبال أسباب . وإلهذا

(١) لم أجده في مادة « قصد » في الأساس .

لم يلحقوا التفسير إلا في الأسباب لا في الأوتاد ، فحتمية حينئذ هي عروض البيت المسكون . وقد ذهب بعض العروضيين إلى أن "نصف الأول بكالهِ هو العروض ، والأول أصبح لكان الشبه فيه كما مر .

قلت : فيه مناقشتان ، معنوية ولفظية ، أما المعنوية فدعواهم أنهم لم يلحقوا التفسير إلا في الأسباب ليست بصحيحة . بل ألحقوا التفسير في الأسباب والأوتاد جميعاً . نعم التفسير العارض على وجه الجواز لا اللزوم إنما يلحق الأسباب ، وهو المعبر عنه عندهم بالزحاف ، ولا شك أن هذا مراده ، لكنه لم يحرر التعبير عنه .

وأما اللفظية فخطئه بلا بعد الحضر إلا غير جائز عندهم على ما صرح به البيانيون ، وإن وقع الزحشري في مثله في مواضع من الكشف .

وقوله : « اعلم الفرق باعتبارنا » أي اعلم الفرق بين العروض والضرب حال كونك مصاحباً للاعتناء بهذا الأمر ، وذلك لأن هذين اللقبين يكثر دورهما بين القوم ولهذا أحكام كثيرة مهمة ، فالاعتناء بشأنهما شديد . وجوز الشريف فيه معنى آخر ، وهو أن يكون المراد اعلم الأحكام التي تفارق فيها الضروب الأعاريض ، أو التي تفارق فيها الضروب والأعاريض غيرها من أجزاء البيت ، فإنها أكيدة يجب الاعتناء بها ، لأن الأعاريض والضروب محل للأحكام اللازمة ، وهي الفصول والغايات ، فإذا لزم العروض أو الضرب حكم في بيت من القصيدة أو القطعة وجب أن يتساوى فيه جميع الأبيات . وهو الذي أشار إليه بالاستواء في البيت الأول . قلت : فيه بعد فتأمل .

وقد كتبت كتبت لبعض الأصحاب لغزاً في خيمة ، ونحن إذ ذاك بمخيم

الحجاج بظاهر دمشق في يوم الاثنين الخامس عشر من شوال سنة ثمانمائة
وقعت التورية فيها بأنفاظ دائرة بين أهل المروض ، ولا بأس بإيرادها
هنا . قلت :

أمولاي زين الدين يامنَ ظلاله
وَقَتْنَا أَذَى الرَّمْضَاءِ فِي البُعْدِ والقَرَبِ
وَمَنْ صَحِبَ العُلَمَاءَ فهو خَلِيلُهَا
وخيم في أفق الكمال بلا عُجْبِ
أحاجيك في بيتٍ تَحَرَّرَ نَظْمُهُ
وأوتأده للكسر دائمة الكَسْبِ
فوائدهُ يَسْتَرُوحُ القَلْبُ نَحْوَهَا
ويبحث في الأسفار عنها ذُوو اللَّبِ
تراه على الأسبابُ يُبْنِي فَوَاصِلُ
له فاز والمقطوعُ في غاية الكَرَبِ
ويُضْرَبُ إِذْ تَبْدُو المَرُوضُ بوسْطِهِ
فيا حبذا تلك المروضُ مع الضَرْبِ
فيالك ييتاً وافرَ الحُسْنِ كاملاً
دوائره أُمِستْ تدورُ على قُطْبِ
قال :

ألقاب الأبيات

أقول : جعل الناظمُ الأسماءَ التي تُطلق على الأبيات مما سيذكره ألقاباً
إيها كأنها عنده من قبيل الأعلام التي تُشعر بمدح ، كالتمام والوافي ، أو بدم ،
كلاهوك ، وهو محل تأمل . قال :

إذا استكملَ الأجزاء بيتٌ كحشوه

عروض وضرب تمَّ أو خولفت وفا

أقول : يعنى أن البيت إذا كان مستكماً للأجزاء الواقعة في دائرته فهو
على ضربين ، أحدهما أن يكون عروضه وضربه مماثلين لحشوه في الأحكام
التي تلحقه ، فيجوز فيها ما جاز فيه ، ويمتنع فيها ما امتنع فيه ، فهذا
يسمى التام .

الثاني : أن يكون عروضه وضربه مخالفين لحشوه بأن يعرض لهما ما لا
يجوز عروضه للحشو ، فهذا يسمى الوافي .

فإن قلت : قوله « خولفت » على ماذا هو معطوف ؟ ، قلت : على قوله
« كحشوه عروض وضرب » .

فإن قلت يلزم تخالف الجملتين المتعاطفتين بالأسمية والفعلية ، إذ الأولى
اسمية والثانية فعلية ، قلت لا مانع من جعل الأولى فعلية أيضاً ، لأن المرفوع
بعد الظرف المعتمد يجوز كونه فاعلاً بالفعل الذي يتعلق به الظرف عند
جماعة ، لا بنفس الظرف ، وعليه فهي فعلية ؛ ولا تخالف بين الجملتين ، ولو سلم
أنها اسمية فليس مثل هذا التخالف بمتنع على المختار عند النحويين ، وهو

المفهوم من قولهم في باب الاشتغال في مثل « قام ريد و همراً أكرمت » أن نصب « همراً » أرجح لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

فإن قلت : الجملة المعطوف عليها صفة لبيت فيأزم أن تكون المعطوفة كذلك ، فيأزم وجود الرابطة بينها وبين الموصوف وهو « بيت » ، ولا رابط . قلت : المعنى أو خولفت أجزاء حشوه ، فالضمير النائب عن الفاعل عائد على الأجزاء المضافة إلى الحشو المضاف إلى ضمير البيت ، فالرابط حاصل بذلك ، كما قاله الكسائي وتبعه ابن مالك عليه في قوله تعالى ^(١) ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ﴾ ، وذلك أنها قالوا : الأصل يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ، فانقل ذلك إلى ما نحن فيه ، وإن كان الأكثرون لا يقولون به .

فإن قلت : لم لا تجعل الجملة الفعلية وهي قوله « خولفت » معطوفة على الفعلية من قوله « إذا استكمل الأجزاء بيت » وتسلم من ارتكاب هذا الوجه المؤدى إلى مخالفة الأكثرين ؟ قلت : لما يازم عليه من الفساد ، وذلك لأن استكمال البيت لأجزاء الدائرة أمر لا بد منه في الوفاء والتمام ، فإذا جمعت قوله « خولفت » معطوفاً على قوله : استكمل الأجزاء بيت كان قسيماً له ، فيأزم عدم الاستكمال مع الوفاء ، وهو باطل لما قلناه ، فتأمل ، قال :

يزهرهما وازداد سطحك جايد

أخيرهما فالفرق بينهما أنجلي

أقول : اعلم أن الناظم رحمه الله جرى على الاصطلاح المهودى في حساب الجمل تارة وخالفه أخرى ، فرمز بالألف للأول ، وبالباء للثاني ، وبالجيم

لثالث ، إلى أن رمز بالياء للعاشر ، وقد يرمز بمجموع العدد ، فيرمز بالياء
للخمس لا للخامس ، وبالجميم للثلاثة لا للثالث .

ولا يخفى أن البحور التي تكلم عليها الناظم هي البحور المستعملة عند
الخليل، وهي خمسة عشر بحراً ، فبالناظم ضرورة إلى أن يرمز لها ، فرمز بما تقدم
من الحروف العشرة جارياً على العرف ، وبقي عليه خمسة فرمز للحادي عشر
بالكاف ، والثاني عشر باللام ، والثالث عشر بالميم ، والرابع عشر بالنون ،
والخامس عشر بالسين ، فخالف الاصطلاح إيثاراً للاختصار ، وذلك لأنه لو لم
يفعل ذلك وتوقف مع المصطلح المشهور لَلَزِمَ أن يرمز للحادي عشر بحرفين ،
وهما الألف والياء ، فترك ذلك إلى ما صنعه لهذا القصد ، ووكل الأمر في ذلك
إلى توقيف المعلم ، وحذر الناظر في كلامه ، فإن من تتبع مواقع نظميه في ذلك لم
يخف عليه هذا القدر مع أن في رمزه لخصوصية الأول والثاني والثالث إلى آخره
مخالفة لاصطلاح الحساب المذكور ، فإن الألف إنما تدل فيه على واحد لا يقيد
كونه الأول ، والباء للثلاثين لا للثاني ، والجميم للثلاثة لا للثالث ، والأمر
في ذلك سهل .

إذا نقرر هذا فالباء من قوله « بزهر » ظرفية بمعنى « في » ، والزاي رمز
للبحر السابع ، وهو الرجز ، والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والراء
لغو ليست من حروف الرمز ، وضمير الاثنين راجع إلى التمام والوفاء المشار
إليهما في البيت السابق ، أي أن التمام والوفاء يتداخلان في الكامل والرجز
فترد كل واحد منهما تارةً ووافياً أخرى .

فمثال التمام من الكامل قول عنترة^(١) :

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصُرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ شِمَائِلِي وَتَكَرَّتِي

ومثال الوافي منه قول الشاعر :

لَمَنْ الدِّيارُ عَفَا مَعَالِمَهَا هَاطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبٌ

ومثال التام من الرجز قوله ^(١) :

دارٌ لَسَلِمَى إِذْ سَلِمَى جَارَةٌ قَفَرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ

ومثال الوافي منه قوله ^(٢) :

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودٌ

وقوله « وازداد سطحك جايد أخيرها » أى أخير اللقبين وهو الوافي ، وهو فاعلٌ بقوله « ازداد » أى أن الوافي يدخلُ في هذه الأبحر المرموز لها بقوله « سطحك جايد » زيادةً على البحرين اللذين تقدم أنه يشارك فيهما التام ، فالسینُ رمزٌ للخامسَ عشر ، وهو المتقارب ، والطاءُ للتاسع وهو السريع ، والحاءُ للثامن وهو الرمل ، والكافُ للحادى عشر وهو الخفيف ، والجيمُ للثالث وهو البسيط ، والألفُ للأول وهو الطويل ، والباءُ للعاشر وهو المنسرح ، والدالُ للرابع وهو الواقف . فمثالُ الوافي من المتقارب قولُ الشاعر ^(٣) :

(١) اللسان (قطع) .

(٢) اللسان (قطع) .

(٣) جاء في هامش د . قوله : قوله : « وأبني من الشعر » ، ضرب هذا البيت محذوف . وقوله : « أزمان سلمى » إلخ ، عروضه مطوية مكسوفة ، وضربه مطوى موقوف . وقوله : « أبلغ النعمان » ، إلخ ، عروضه محذوفة وضربه مقصور . وقوله : « إن قرنا يوما » إلخ ، عروضه وضربه محذوفان . وقوله : « يا حار لأرومين » إلخ ، قائله زهير بن أبى سلمى ، بضم السين ، ربعة بن رياح ، براء مكسورة بعدها آخر الحروف ، أحد بنى مزينة وأحد لحول الشعر . قال التبريزي ، وليس في العرب سلمى بالضم غيره ، وهو والد كعب رضى الله عنه صاحب : « بانت سعاد » ، وهو محبوب لعروض والشرب ، وقوله : « ستبدي لك الأيام » . عروضه وضربه مقوضان .

وَأَبْنَى مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنَاسِي الرِّوَاةَ الَّذِي قَدَرَوْا
وَمِنَ السَّرِيعِ قَوْلُهُ ^(١) :

أَزْمَانٌ سَلَمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّائُونَ فِي شِشَامٍ وَلَا فِي عِرَاقٍ
وَمِنَ الرِّمْلِ قَوْلُهُ ^(٢) :

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَا لَكَآ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ
وَمِنَ الْخَفِيفِ قَوْلُهُ :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى حَاوِرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكُمْ
وَمِنَ الْبَسِيطِ قَوْلُهُ ^(٣) :

يَا حَارِ لَا أُرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ
وَمِنَ الطَّوِيلِ قَوْلُهُ :

سُتَبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

فَإِنْ قُلْتُ : كَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ مِنَ الْوَاقِي ، مَعَ أَنَّ الْعُرُوضَ
وَالضَّرْبَ إِسَاءَ مُخَالَفِينَ لِلْحَشْوِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا دَخَلَاهُمَا فِي الْأَوَّلِ الْخَبْنِ ، وَفِي الثَّانِي
الْقَبْضِ . وَكُلُّهُ مِنَ الْخَبْنِ وَالْقَبْضُ يَدْخُلُ فِي حَشْوِيَّتِهِ ، فَإِذَنْ لَا مُخَالَفَةَ ؟ قُلْتُ :
بَلِ الْمُخَالَفَةُ مُتَحَقِّقَةٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ دَخُولَ الْخَبْنِ أَوْ الْقَبْضِ عَلَى الْعُرُوضِ وَالضَّرْبِ
عَلَى سَبِيلِ الزَّوْمِ ، وَفِي الْحَشْوِ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ . وَمِثَالُ الْوَاقِي مِنَ الْمُنْسَرَحِ
قَوْلُهُ ^(٤) :

(١) الكامل : ١ / ١٤٥ .

(٢) لُحْدَى بْنُ زَيْدٍ ، انْصَرَّ السَّكَاوِيُّ لِلتَّبْرِيزِيِّ : ٨٤ .

(٣) لَزْهِيرٌ ، دِيَوَانُهُ : ١٨٠ .

(٤) اللُّسَانُ (عَرَفَ) .

إن ابن زيد لازال مستعملاً للخير يفشى في مصره المرفأ
ودخول الطي في هذا الضرب لازم وفي الحشو جائز ، فالخالفه حاصلة .

ومثال الوافي من الوافر قوله ^(١) :

لنا غنم نسوقها غزار كأن قرون جلته العصى

وأورد الشريف سؤالاً على الناظم ^(٢) ، وهو أن كلامه مقتضى لأن التام لا يكون في غير الكامل والرجز ، وكل من الخفيف والمتقارب يحى تاماً ، وأجاب بالمنع ، فإن البيت الذى يتوهم فيه التام من الخفيف يجوز في ضربه التشعيث ، ولا يجوز في الحشو ، وكذلك البيت الذى يتوهم فيه التام من المتقارب يجوز في ضربه التشعيث ولا يجوز في الحشو ، والبيت الذى يتوهم فيه التام من المتقارب يجوز في عروضه الحذف وهو ممتنع في الحشو ، فخرجنا عن أن يكونا

(١) لامرى ، القيس ، ديوانه : ١٣٦ .

(٢) جاء في « د » هذا الهامش : قوله « وأورد الشريف سؤالاً » نقل كلامه بالمعنى ، وهجاءه : « إن قيل : ماذا كره الناظم يقتضى أن التام لا يكون إلا في الكامل والرجز ، ووجدنا المتقارب والخفيف يوجد فيهما التام ، فالجواب عن ذلك أن شطرى الخفيف والمتقارب يجوز في بيتيهما ما يخرجهما عن التام ، وذلك أن الخفيف يجوز في ضربه الذى يتوهم أنه تام التشعيث ، ويكون الضرب المشعث مع الضرب الظاهر التام في قصيدة واحدة كقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
فأتى به مشعنا كما ترى ، ثم قال بآثره :

إنما الميت من يعيش كثيراً ، كاسفاً بأله قليل الذكاء

فأتى به غير مشعث . والتشعيث وإن كان غير لازم فإنه عند طائفة من العروضيين وهم الجمهور علة ، إذ لا يكون في الحشو ، إلا أنها تجري مجرى الزحاف ، وقد تقدم أن التام هو الذى آخر جزء من أجزائه بمنزلة الحشو يجوز فيه ما يجوز في الحشو ، والتشعيث لا يجوز في الحشو ، فبذلك خرج بيت الخفيف عنه عن أن يكون تاماً . وكذلك المتقارب لما كان بيته يجوز في عروضه الحذف ، وهو مما لا يكون في الحشو ، وتستعمل العروض التى يتوهم أنها تامة مع العروض المحذوفة في قصيدة واحدة ، خرج أيضاً عنه عن أن يكون تاماً . انتهى .

تامين ، وذلك في الحقيقة مأخوذ من كلام الناظم على ما ستعرفه في باب ما أجرى
من العال مجرى الزحاف .

قال :

وإسقاطُ جزأيه وشطيرِ وفوقه

هو الجزء ثم الشطر والنهك إن طرأ

أقول : يعنى أن من الألقاب المتعلقة بالأبيات الجزء ، والشطر ، والنهك .
فإذا سقط من أجزاء البحر الموجودة في الدائرة جزآن عند الاستعمال ،
جزء من آخر الصدر وجزء من آخر العجز ، فذلك هو الجزء بفتح الجيم ، مصدر
جَزَأْتُهُ إِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ جُزْءًا . والبيت حينئذ مجزؤه .

وإن سقط نصفُ الأجزاء فذلك هو الشطر ، مصدر قولك شطرته إذا
قطعته ، والبيت مشطور .

وإن سقط الثلثان من الأجزاء فذلك هو النهك ، والبيت منهوك ، هو
مأخوذ من قولك نهكه المرض ، إذا أضعفه جداً ، ويقال : نهكت الثوب لبساً ،
والدابة سيراً ، والمال إنفاقاً ، فشبه يئ الشعر لما يولغ في الإجحاف به في
الحذف بمن نهكه المرض .

قلت : وقد علم بما ذكرناه أن ما يقع في كلام المروضين من قولهم : عروض
مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامح ، لأن هذا من ألقاب الأبيات لا من ألقاب
الأجزاء .

وعلم أيضاً أنه لا شيء من المجزوء والمشتاور والمنهوك قائم ولا وافٍ بضرورة
أن التام والوفاء يستدعيان استكمال أجزاء الدائرة ، وهو مع كل واحد من
الأمور الثلاثة مفقود .

وعلم أن في كلام الناظم ألفاً ونشراً مرتباً ، وضرباً من الإجمال ، لأن
ما فوق النصف ليس متعيناً للثلثين بخصوصه ، وإهمال قيد فإن الجزء ليس
إذهاب جزأين من البيت أياً ما كانا ، بل لابد أن يكون أحدهما آخر الصدر
والآخر آخر المعجز . وانظر هل في قوله « جزأيه » بالإضافة إلى ضمير البيت
ما يشعر بهذا القيد .

وقد أخل الناظم رحمه الله ببيان مواقع هذه الألقاب من البحور فقلت
مكملاً للفائدة على طريقته .

فَلِلْجَزءِ حتماً وَبَلُّ مِنْ فَإِنْ تُرَدُّ
جوازاً فَجَهَزَ حَدْسَ كَفِّهِ أَخِي ذَكَا
ومعناه أَنَّ البحرَ يَمَكُنُ نَظْمُهُ
عَرِيّاً عن الجزء الذي فيه قد جرى
ولكنْ إذا ما حَلَّ بيتاً فَإِنَّهُ
يكون يباقي النظم حتماً بلا رِأَ
وفي سابعٍ والتاسعِ الشطرُ سائِغٌ
وَجَوَزَ أيضاً نَهْكَ زَيْغِ ذُوو الهُدَى
وما منهما عند العروضي واجبٌ
فَكُنْ فِطْناً وأترك سبيلَ من اعتدى

أما الجزء ، فلا يدخل في الطويل ولا في السريع ولا في المنسرح ، وبقية
البحور يدخل في بعضها على سبيل الجواز وفي بعضها على سبيل الوجوب ،
ولا نغني بالجواز أنه يدخل في بعض أبيات القصيدة الواحدة ويترك في بعضها ،
ولكن معناه أن الشاعر لا يعين عليه أن يضم ذلك البحر مجزوءاً بل الأمر

موكول إلى خيرته ، فإن شاء جزأه وإن شاء ترك الجزء ، ولكنه إذا فعل أحد الأمرين المحير فيهما وهو الجزء في يت من قصيدة لزمه استعماله في بقية الأبيات من تلك القصيدة ، وهذا هو المراد بقولى « ومعناه أن البحر يمكن نظمه » إلى آخر البيتين .

إذا تقرر ذلك فالأبحر التى يدخل فيها الجزء على سبيل الوجوب خمسة ، وهى البحر السادس وهو الهزج ، وإليه الإشارة بالواو من قولى « وبلى من » والبحر الثانى وهو المديد المشار إليه بالباء ، والبحر الثانى عشر وهو المضارع المشار إليه باللام ، والبحر الثالث عشر وهو المقتضب المشار إليه بالميم ، والبحر الرابع عشر وهو المجث المشار إليه بالنون .

والأبحر التى يدخلها الجزء جوازاً سبعة وهى البحر الثالث وهو البسيط المشار إليه بالجيم من قولى « جهر حدس كفاء » .

والبحر الخامس وهو الكامل المشار إليه بالهاء ، والبحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي ، والبحر الثامن وهو الرمل المشار إليه بالحاء ، والبحر الرابع وهو الوافر المشار إليه بالدال ، والبحر الخامس عشر وهو المتقارب المشار إليه بالسين ، والبحر الحادى عشر وهو الخفيف المشار إليه بالكاف ، وأما الشطر والنهك فلا شئ منهما بواجب ، وإنما يدخلان على سبيل الجواز بالمعنى الذى تقدم ، وإليه الإشارة بقولى « فكن فطنا » ، أى تفتن لمعنى الجواز مما قرأه أولاً .

فالشطر يكون فى البحر السابع وهو الرجز ، وفى البحر التاسع وهو السريع . والنهك يدخل فى بحرین وهما البحر السابع وهو الرجز المشار إليه بالزاي من « زيع » ، والبحر العاشر وهو المنسرح المشار إليه بالياء .

الزحاف المنفرد

وتغييرُ ثانٍ حَرَفِي السببِ ادْعُهُ زِحَافًا فأوجِ الجزء من ذلك احْتَمَى
أقول : التغييرُ الذي يلحق أجزاء التفاعيل على نوعين ، نوع يُسمى
بالزحاف ، ونوع يُسمى بالعلة . وبعضُ العروضيين يزيد نوعاً آخر وهو العلةُ
الجارية بحرى الزحاف .

وعندى أن نَمَّ قسماً رابعاً وهو زحافٌ بحرى بحرى العلة . ألا ترى أن
القبض مثلاً من أنواع الزحاف ويدخلُ في عروض الطويل على وجه اللزوم ،
فهو زحافٌ من حيث هو تغييرٌ لحقَ ثانى السبب ، وجرى بحرى العلة من
حيث لزومه .

إذا تقرر ذلك فالزحافُ تغييرٌ يلحق ثانى السبب . هذا هو الذى ارتضاه
بعضُ الحذاق فى تعريفه ، وعليه مشى الناظم . وقد علمت أنه يلزم عليه أن
يكون القبضُ فى عروض الطويل زِحَافاً ، وكذا خَبْنُ عروض البسيط الأولى
وضربها الأول ، وهو باطل . وقد يُجاب عنه بالتزام كونه زحافاً من حيث هو
تغييرٌ لثانى السبب ولكنه جرى بحرى العلة من حيث هو لازمٌ كما مر .
وقد عُرِف الزحاف بتعريفاتٍ أخر غير هذا وكلها مدخولٌ .

فقل هو تغيير لا يلزم ولا يكسرُ الوزن . وَتَقَنَّنَهُ ابْنُ وَاصِلٍ بالتشعِثِ
فإنه لا يلزم ولا يكسرُ الوزن ، مع أنه ليس زحافاً ضرورةً أنه تغييرٌ فى الوتدِ ،
والزحافُ لا يكون فى وتد . قلت : ليس اختصاصُ الزحافِ بالأسبابِ متفقاً
عليه حتى يَرَدَ النقضُ بالتشعِثِ ، فكثيرٌ ذهب إلى أن الخرمَ زحافٌ مع أنه
تغيير فى الوتد .

هـن قلنا : لكنه يكسر الوزن فلا يرد عليه ، قلنا : لانسلم أنه يكسر
الوزن . إذ لو كسره نخرج ما دخل فيه من أن يكون شعراً ضرورة أن كل
شعر لابد أن يكون موزوناً بوزن صحيح ، واللازم باطل .

وقيل : الزحاف تغيير عَدَمُهُ أحسن من وجوده ، ونقص بقبض «فعولان»
التي قبل الضرب الثالث من الطويل ، فإنه أحسن من عدم التقبض اتفاقاً مع
أنه زحاف .

وقيل : هو الذي وجوده في الشعر أكثرى . ونقص بالتشعيب فإنه أكثر
من عَدَمِهِ في الخفيف . قلت : قد يمنع كونه أكثرياً فيه .
وقيل : هو حذف ساكن السبب الخفيف . ونقص بالإضمار والعصب
والعقل ، فإن كلاً منها زحاف ، وليس تغييراً لثاني سبب خفيف .

وسمى هذا التغيير زحافاً ، وزحفاً ، لما يحدث به في الكلمة من الإسراع
بالحاق بحروفها إما نقص منها . مأخوذاً من قولهم زحف إلى الحرب وغيرها
إذا أسرع النهوض إليها . قال امرؤ القيس (١) :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوباً نسيت وثوباً أجراً

قال بعضهم : إنما كان الزحاف خاصاً بالأسباب دون الأوتاد لأن الزحاف
أكثر وروداً في الشعر من العال ، والوتد أثبت من السبب لأن السبب كثير
الاضطراب ، فإذا زوحف السبب اعتمد على الوتد ، فلو زوحف الوتد
أضعف اعتماده إضعف الوتد .

وقد تقدم أن يت الشعر كيت الشعر ، فكما أن السبب في بيت الشعر

بصارب ، وإنما يعتمد على الوجد لأنه يُمكنه ، كذلك هو في يد الشعر، ولأن
الأسباب أكثر دوراً في الأجزاء من الأوتاد . ألا ترى أن الواقع من
الأسباب في الأجزاء العشرة ثمانية عشر ، في كل واحد من الخمسين سبب ،
وفي كل واحد من السباعية سببان ، وليس فيهما من الأوتاد غير عشرة فقط ،
في كل جزء وتد ، والزحاف أكثر وروداً في الشعر فجعلوا الأكثر وروداً
للاكثر وجوداً قصداً للتخفيف .

ولما اختصت ثواني الأسباب بالزحاف دون أوائلها لأن الأوائل لو
زوحفت لأدّى إلى الابتداء بالساكن في السبب الخفيف مُطْلَماً ، وفي الثقيل إذا
أضمر ، ووقع أول البيت .

وإذا علمت أن الزحاف إنما يلحق ثاني السبب لزم من ذلك أن أول
الجزء وسادسه وثالثه لا يدخلها زحاف ضرورة أن الأول ليس ثاني سبب
قطعا ، والسادس إنما أول سبب أو ثاني وتد ، والثالث إما أول سبب أو
ثالث وتد ، أو أوله .

وإلى ذلك أشار بالألف والواو والجيم من قوله « فأوج » ، فأشار
بالألف إلى الحرف الأول من الجزء ، وبالواو إلى سادسه . وبالجيم إلى ثالثه ،
وأتى بالفاء السببية إشعاراً بأن احتمال هذه الحال الرموز لها من الزحاف مسبب
عن كونه عبارة عن تغيير ثاني السبب ، فتأمل .

ووقع في شرح العصري الذي كما أسلفنا ذكره عند الكلام على قوله
« أولات عدية جزء ثنائيا » مانصه : « يقول إن الزحاف المنفرد محتسب في
الحشر بالسبب ، ولا يكون إلا في ثانيه ، وإلى ذلك أشار بقوله « فأوج »
الجزء من ذلك احتسب ، يعني أعلاه الذي أوله ، فلم يشعر بأن أحرف « أوج »
رمز لأول الجزء وسادسه وثالثه كما سبق . والظاهر أن هذه الأحرف كتبت

في نسخته التي وقف عليها بالسواد ولم تُكتب بالحمرة التي يُكتب بها الرمز عادة فوهم ولم يقننه .

قال :

وذلك بالإسكانِ والحذفِ فيهما

يَعْمُ على الترتيب فاقضِ على الولا

أقول : يعنى أن تغيير ثانى السبب يكون تارةً بالإسكان ، وتارةً بحذف الساكن ، وتارةً بحذف المتحرك . فالضميرُ من قوله « فيهما » عائدةٌ على الساكن والمتحرك المفهومين من السياق ، وذلك لأن ثانى السبب يكون ساكناً ويكون متحركاً .

وقوله « يعم على الترتيب » يعنى أن هذا التغيير يعم ثوائى الأسباب على الترتيب الذى يقتضيه الانتقالُ من الخفيف إلى ما بعده ، فتبدأ بإسكان المتحرك ، ثم تنتقلُ منه إلى حذف الساكن ، ثم إلى حذف المتحرك ، وذلك لأن الإسكان حذفٌ حركةٍ ، وهو أخفُّ من حذف الحرف فتبدأ به ، وحذفُ الساكن أخفُّ من حذف المتحرك فيكونُ بعد الإسكان ، وتنتقلُ منه إلى حذف المتحرك ، فإذا جاءتك ألقابٌ فاحكم بأن الأولَ منها للأخف ، والثانى لما بعده ، والثالثُ لما بعدهما ، وهو معنى قوله « فاقض على الولا » .

قال :

فتلكُ بثانِى الجُزء الأضمارُ مثبعا بخَبْنِ ووقُصٍ فاذعُ كلاً بما أُقْتَضَى

أقول : الإشارةُ بقوله « تلك » عائدةٌ إلى التغيرات الثلاثة المتقدمة التى هى إسكانُ المتحرك ، وحذفُ الساكن ، وحذفُ المتحرك .

وقد أسلفناظم أن التغيير الذى يكلم عليه هو تغيير ثانى السبب .
وأن التغييرات الثلاثة أنواع مرتبة على ما مر .

وذكر هنا أن تلك التغييرات تحلث ثانى الجزء، فتسمى بالإضمار والخبث
والوقص، فيلزم من ذلك أن يكون الإضمار عبارة عن إسكان الثانى
المتحرك من الجزء . وأن يكون الخبث عبارة عن حذف الثانى الساكن منه .
وأن يكون الوقص عبارة عن حذف الثانى المتحرك منه . وأن هذا الثانى
الذى اعتورته التغييرات الثلاثة لا بد أن يكون ثانى سبب عملاً بما سبق .
وقوله « فادع كلاً بما اقتضى » يعنى أنى قد أخبرتك أن ثانى الجزء محلث
لهذه الأمور الثلاثة المذكورة على الولاء : الإضمار والخبث والوقص، فادع كلاً
منها بما اقتضاه الترتيب السابق من البدء بالخفيف ثم الانتقال إلى ما بعده ثم
الانتقال إلى ما بعدها كما أسلفناه .

والإضمار لغة مأخوذ من الإضمار الذى هو الإخفاء . تقول : أضمرت فى
نفسى كذا، أى أخفيت به ، ولما كانت حركة الحرف تميزه وتظهره وأسقطت
كان إسقاطها إخفاء لبعض الحروف ، فسمى لذلك إضماراً . ومنه سميت الأسماء
المائدة إلى الظاهر ضمائر لأنها تخفى معانيها بالنسبة إليها .

وقيل : هو مأخوذ من قولك أضمرت البعير ، إذا جعلته ضامراً مهزولاً،
وذلك لأن حركة الجزء لما ذهبت وأعقبها السكون ضعف بسبب ذلك فشبه
بالضامر المهزول .

والخبث لغة أن يجمع الرجل ذيل ثوبه من أمامه فيرفعه إلى صدره فيشده
هناك على شئ، يجعله فيه . ويقال حين الخياط الثوب ، إذا ضم ذيله إليه ، فكان
الجزء لما حذف ثانيه وانضم بذلك أوله من ثائه شبه بالثوب إذا خبث .

والوقص لغة قصر العنق ، وهو أيضاً سترها ، ومنه قولهم وقص الرجل ،

إذا سقطت عن دابة فاندفت عنقه . فكأن الجزء لما سقط ثانيه المتحرك شبه
بما اندقت عنقه . لأن الثاني من الجزء بمنزلة العنق .

واعلم أن من العروضيين من نقل عن الأكثرين أن الوقص دخول الخبن
على الإضمار ، وأن الأقالين هم القائلون بما قاله الناظم من أنه حذف الثاني
المتحرك . ورجح أبو الحكم الأول بأنه لو كان المتحرك هو المحذوف منه
ابتداءً لجاز في متفاعلين الخبل ، إذ لا مانع حينئذ منه ، ولا كذلك على مذهب
الجمهور لقيام المانع ، وهو اجتماع ثلاث علل : الخبن والإضمار والعلل . ورده
أصفاقسى بأننا لا نسلم فقدان المانع حينئذ منه ، بل هو قائم لفقدان جزء الخبل ،
وهو الخبن ، لأن الخبل عبارة عن اجتماع الخبن والعلل إجماعاً ، لا عن اجتماع
الوقص والعلل ، ولا خبن حينئذ في الجزء فلا يدخله الخبل .

على أن اجتماع ثلاث علل عنده ليس بمستكثر ، بل الدليل حجة عليه
حينئذ ، لوجود جزأى الخبل وهما الخبن والعلل على القول الذي رجحه .
سأتمناه إلا أن العلة عندنا في امتناع الخبل في متفاعلين مركبة ، وهو ما يؤدي
إليه من حذف حرفين أحدهما متحرك ، وكراهية اجتماع أربعة متحركات ،
وحينئذ لا يرد جوار الخبل في البسيط علينا ، لاقتفاء بعض أجزاء العلة ، وهو
كون أجدر الحرفين المحذوفين متحركاً لأنها معا ساكنان .

قال :

ورابعه لم يُبَلَّ إِلَّا بِطِيَّةٍ

أى المحذف إن يسكن وإلا فقد نجا

أقول . يعنى أن الحرف الرابع من الجزء لم يغير من أنواع الزحاف إلا
بالعلل ، فعبّر عن ذلك بقوله « لم يبل » على جهة التمثيل . فإذاً يكون العلل

عبارةً عن حذف الساكن الرابع من الجزء . نُسِيَ بذلك لأن الحرف الرابع من الجزء السباعي واقع وسطه ؛ فإذا حذف التقت الحروف التي قبله بالحروف التي بعده فأشبه الثوب الذي يُطوى من وسطه .

وقوله « وإلا فقد نجا » أى وإلا يسكن الحرف الرابع بأن كان متحركاً فإنه ينتجو من الزحاف ، وذلك لأن الزحاف كما تقرر تغييرُ ثانى السبب ، ورابعُ الجزء إذا كان متحركاً لا يكون ثانى سبب ، لأنه إما أن يكون حينئذ أول سبب أو ثانى وتدٍ ، وكلاهما ليس محلاً للزحاف .

قال :

وَهَضْبٌ وَقَبْضٌ ثُمَّ عَقْلٌ بِخَامِسٍ
وَكَفَتْ سَقُوطُ السَّابِعِ السَّاكِنِ انْقِضَى

أقول : يدخلُ في خامسِ الجزء مع كونه ثانى سبب تغييراتٌ ثلاثة، وهى المصْبُ والقَبْضُ والعَقْلُ . وقضيةُ الجريان على الترتيب الذى أفاده الناظم أن يكون المصْبُ إسكانَ الخامس المتحرك ، والقَبْضُ حذفَ الخامس الساكن . والعَقْلُ حذفَ الخامس المتحرك .

وإنما نُسِيَ التغيير الأول عَضْباً بالصاد المهملة ، لأن حركة الحرف اعتُصِمَتْ منه فُمنع أن يتحرك . وكلُّ شيء عَصَبَتَه فمَنعته الحركة فهو معصوب .

وسُميَ التغيير الثانى قَبْضاً لا تَقْبَاضَ الصوت بالجزء الذى يدخله، وذلك لأنه يدخلُ « فعولن ومفاعيلن » ليس إلا ، فإذا حذفت النون من الأول والياء من الثانى انقبض الصوتُ عن المُنْعَةِ التى كانت موجودة مع النون ، وعن اللين الذى كان موجوداً مع الياء ، وفيه نظر .

وسُميَ التغيير الثالثُ عَقْلاً أخذاً له من العَقْل . ومعناه المَنعُ ، ومنه عَقِلْتُ البعيرَ ، لأنه إذا عَقِلَ مُنِعَ من الذهاب . ولما كان مَنَاعُكُنْ تُحذف منه اللام

فيمتنع إذ ذاك حذف نونه حذراً من اجتماع أربعة أحرف متحركة إذ كان الجزء الواقع بعده مفتوحاً بفتح مجموع . ويحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه لما حُذفت لامه مُنِع منها ومن حركاتها فأشبهه البعير الذي عُقِلَ يده فمُنِع الحركة .

وقوله « وكف سقوط السابغ الساكن » معناه ظاهر ، وإنما اشترط في السابغ أن يكون ساكناً لأنه لو كان متحركاً لكان ثالثاً وتدي ، إذ لا شيء من الأجزاء السباعية آخره حرف متحرك غير « مفعولات » ، وتأوّه ثالث وتدي مفروق ، فلا مدخل للزحاف فيها ، لأنه إنما يدخل نوائى الأسباب .

سُمي كفاً أخذاً له من كُفَّة القميص وهو ما يُكف من ذيله ، فكان الجزء لما حُذِف آخره شُبه بالثوب إذا كُف طرفه . وقوله « انتضى » أى الزحاف المنفرد ، فهو محتملٌ لضمير يعود على ما تقدم .

الزَّحَافُ الْمَزْدَوِجُ

قال :

وطيئُكُ بَعْدَ الْخَبْنِ خَبْلٌ وبعْدَ أَنْ
تَقْدَمَ إِضْمَارٌ هُوَ الْخَزْلُ يَأْتِي
وَكَفَّكَ بَعْدَ الْخَبْنِ شَكْلٌ وبعْدَ أَنْ
جَرَى الْعَصَبُ نَقَصٌ كُلُّ ذَا الْبَابِ مُجْتَوَى

أقول : إذا اجتمع في الجزء الخبْنُ والطي ، كما إذا حذفت سينُ مستفعلنِ
المجموعِ الوتدِ بالخَبْنِ ، وفاؤه بالطي ، فصار مُتَعِلُنُ سُمِيَ بذلك خَبْلًا ، والجزءُ
مُجْبُولٌ. أُخِذَ ذَلِكَ مِنَ الْخَبَالِ ، وهو الفسادُ والاختلالُ . ويقالُ يَدٌ مُجْبُولَةٌ إذا
كانت مُخْتَلَةً مُعْتَلَةً ، فَكَانَ الْجُزْءُ لِمَا ذَهَبَ ثَانِيَهُ وَرَابِعُهُ شَبِيهَ الَّذِي اعْتَلَّتْ يَدَاهُ .

وإذا اجتمع في الجزء الطيُّ والإضمار ، وذلك لا يكون إلا في « متفاعلين »
فَتُسَكِّنُ تَاوُهُ بِالْإِضْمَارِ وَتُحَذَفُ أَلْفُهُ بِالطِّي فَيَصِيرُ « مُتَفَاعِلُنُ » فَمِذَا هُوَ الْمُسَمَّى
بِالْخَزْلِ . يُقَالُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَبِالْجِيمِ ، وَمَعْنَاهُ الْقَطْعُ . وَمِنْهُ سَنَامٌ مُخْزُولٌ إذا
قُطِعَ لَمَّا يَصِيبُهُ مِنَ الدَّبْرِ ، فَكَانَ الْجُزْءُ لَمَّا تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْإِعْلَالُ شَبِيهَ السَّيْفِ
الَّذِي أَصَابَهُ الدَّبْرُ ثُمَّ قُطِعَ فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ إِعْلَالَانِ .

واجتماعُ الخَبْنِ وَالْكَفِّ شَكْلٌ ، مِثْلُ « فاعلاتنِ » المجموعِ الوتدِ تُحذفُ
أَلْفُهُ بِالْخَبْنِ ، وَنُونُهُ بِالْكَفِّ فَيَصِيرُ « فَعَالَاتُ » . وَالشَّكْلُ مُصَدَّرٌ مِنْ قَوْلِكَ
شَكَلْتُ الدَّابَّةَ وَغَيْرَهَا بِالشُّكَالِ أَشْكَلُهَا شَكْلًا إذا فَيَدَهَا ، وَشَكَلْتُ
الْكِتَابَ كَذَلِكَ ، فَكَانَ الْجُزْءُ لَمَّا حُذِفَ آخِرُهُ وَمَا بَلَى أَوَّلَهُ شَبِيهَ الدَّابَّةِ الَّتِي
شَكَلْتُ يَدَهَا وَرِجْلَهَا لِأَنَّ الْجُزْءَ يَمْتَنِعُ بِذَلِكَ مِنْ انْطِلَاقِ الصَّوْتِ بِهِ
وَامْتِدَادِهِ كَمَا تَمْتَنِعُ الدَّابَّةُ بِالشَّكْلِ مِنْ امْتِدَادِ قَوَائِمِهَا فِي عَدْوِهَا .

واجتماع الكف والعصب نقص، وذلك لا يكون إلا في «مفاعلتين»
فتمسكن لأمه بالعصب، وتحذف نونه الكف، فيصير مفاعلت، ويسمى
الجزء منقوصاً لما نقص منه بالحذف والتسكين.

وقوله «كل ذا الباب مجتوى» يعني أن جميع ما ذكره في هذا الباب من
الزحافات المزدوجة قبيح مستكره، وهو المراد بقوله «مجتوى»، من قولك:
اجتويت الموضع، إذا كرهت المقام به، ومنه حديث العرنئين «فاجتوا
المدينة».

ولا يلزم من كون جميع أنواع هذا الباب قبيحة أن يكون كل ما في الباب
السابق حسناً. بل الأمر في ذلك مختلف، فتارة يكون حسناً، وتارة يكون صالحاً.
وتارة يكون قبيحاً. فالحسن ما كثر استعماله وتساوى عند ذوى الطبع السليم
تقصان النظم به وكأله، كقبض «فعولن» في الطويل. والقبيح ما قل استعماله،
وشق على الطباع السليمة احتماله، كالكف في الطويل. والصالح ما توسط بين
الحالين ولم ياتحقق بأحد النوعين، كالتقبض في سباعي الطويل، إلا أنه إذا أكره
منه التحق باسم القبيح، فينبغي للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقه وعذّب
سوقه. ولا يسامح نفسه فيعتمد الزحاف المستكره اتسكالا على جوارزه، فيأتي
نظمه ناقص الطلاوة قليل الحلاوة، وإن كان معناه في الغاية التي تستجد.
اللهم إلا أن يستعمل من ذلك ما قل وخف عند الحاجة والاضطرار.

ولئن برى بآثر هذا الكلام: وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الأصمعي:
الزحاف في الشعر كالرخصة في الدين لا يُقدّم عليها إلا الفقيه لأن الرخصة إنما
تكون للضرورة. وإذا سوغت فلا يستكثر منها. فإن قلت: أما ادعاء الناظم
أن الطي واقع بعد الإضمار في النخل، وأن الكف واقع بعد المصب في النقص

فواضحٌ ، وذلك لأن الإضرار إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محلّ الطى ، وهو الرابع الساكن ، والعصبُ إذا قُدِّر وقوعه أولاً بقي محل الكف ، وهو السابع الساكن ، فيجذُ حينئذ كلٌّ من الطى والكف محلاً قابلاً لوقوعه ، وهذا ظاهر ، لا خفاء به . وأما ادعاؤه أن الطى وقع بعد الخبن في الخبل ، وأن الكف وقع بعد الخبن في الشكل ، فليس بظاهر ، وذلك لأنك إذا خبنت « مستغمان » المجموع الوتد أولاً بأن حذفتَ سينه ، وأردتَ طيه بحذف الفاء وجدتَ محلّ الطى مفقوداً . وذلك لأنه إنما يحلُّ في الرابع الساكن ، والفاء الساكنة صارت ثالثة لا رابعةً ، وكذا إذا خبنت « فاعلاتن » المجموع الوتد بأن حذفتَ ألفه وأردتَ كفه بعد ذلك بحذف النون وجدتَها سادسةً لا سابعةً ، ففقدَ محلّ وقوع الكف ، فكان ينبغي في مثل هذا أن يُقدَّر الثاني أولاً ، وذلك بأن يُقدَّر وقوع الطى والكف قبل الخبن فيصيرَ الثاني الساكن قبل الخبن ثابتاً في مركزه فيجذُ الخبن محلاً لدخوله ، ولا ضيرَ حينئذ .

قلتُ : هذا كلامٌ وقع لبعض العروضيين ورده بعضُ الخذاق بأن دخولَ الزحاف الثاني على الجزء إنما هو بالنظر إليه قبل التغيير الأول ، لأن التغيير طارىءٌ فلا يُنظر إلى حالته ، وحينئذ فإلى إنما دخل في حرف رابع ساكنٍ ، والكف إنما دخل في سابع ساكنٍ . وأيضاً فما ذُكر في السؤال أنه ينبغي تقديره هو تقديرٌ على خلاف الواقع ، لأن المتكلم إذا تلفظ بالجزء وأدخل فيه تغييرين فإنما يُدخلها فيه حالة تلفظه به ، الأول فالأول ، فوجب أن يكون التقدير كذلك ليطابق الواقع .

المُعَاقِبَةُ وَالْمُرَاقِبَةُ وَالْمُكَانِفَةُ

قال :

إذا السببانِ استجمعا لهما النَّجَا أو الفردُ حَتْمًا فالمُعَاقِبَةُ اسمٌ ذاك^(١)

أقول : إذا اجتمع السببان ولم تَجْزُ مزاحفتُهما جميعاً ، بل وجب أخذُ
الأمرين ، إما سلامتُهما معاً أو سلامةُ أحدهما فذلك هو المُعَاقِبَةُ . فقولُ الناظم
« لهما النَّجَا » جملةٌ في موضع الحال من ضمير « استجمعا » . وقوله « أو الفرد »
معطوفٌ على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض ، على مذهب من يراه
من النجاة .

فإن قلت : أين الرابطُ للحال بصاحبها من المعطوف ؟ قلتُ محذوفٌ إذ

(١) جاء في (د) هذا الهامش : « قوله « إذا السببان » ، أى الخفيفان ، ابتداءً أو بمصعب
مفاعلتين قتل إلى مفاعيلين ، أو بإضمار مفاعيلين فنقل إلى مستفعلين ، (استجمعا) وفي بعض
النسخ (اجتماع) . (لهما النجا) يعنى السلامة من الزحف . فقوله السببان فاعل بفعل محذوف يدل
عليه اجتماعهما . وقيل مبتدأً خبره اجتماعهما ، « ولهما النجا » جملةٌ في موضع الحال من ضمير المفاعل في
اجتماعهما ، أو من السنين على أيهما فاعل . وقد صرح في الصحاح بأنه يقال : استجمع السيل ،
إذا اجتمع من كل موضع . ثم عطف على المجرور بلا إعادة الجار على مذهب من يراه من
النجاة ، وفصل بين المعطوفين بالابتداء ضرورة . قوله : « أو الفرد منهما » ، أى ولأحدهما
النجا من الزحف ، ولا يجوز مزاحفتُهما جميعاً . وحيثُ فزاحفتُهما كالتضدين فإنهما لا يجتمعان ،
ولكن يرتفعان ، كالسواد والبياض ، والرابط للحال بصاحبها من المعطوف محذوف . إذ المعنى
أو الفرد منهما كما ذكر . انتهى . بصروى . قل النقائس (حتما) منصوب ، إما أن يكون
حالاً من ضمير النجا في الاستقرار ، أو علة من لا يرى المجرور في مثل هذا . تتجمل للضمير متقللاً
لأيه من المنذر استقر أو مستقر ، كالسراى وابن كيسان ، أو من ضمير في المجرور عند من يراه
في مثله كذلك ، كالفارسى وكثير . فعامله العامل في صاحبه ، ولما أن يكون مصدرأً مؤكداً
للمصدرين اللذين هما على نهج قوله تعالى « كتاب الله عليكم » ، فخاص به فعل من لفظه محذوف
و هو با . ولأن جملة حالاً من الفرد ، وعامله ظاهر ، والأول هو الواو في تنوينها لكلام الناظم
وأنكن في المعنى على دقته . انتهى

وقوله تعالى « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ » في سورة النساء : ٢٤ .

التقديرُ أو الفردُ منهما . وقوله « حتماً » حالٌ من « النجاة » الذى هو مبتدأٌ
أو من ضميره المستكنِّ فى الظرف المستقر ، وهو خبره المتقدم ، إتماً على أن يُقدَّر
ذاتُهم ، أى وجوباً ، أو يُجعل بمعنى محتملاً ، أى واجباً ، أو يُجعل المصدر
نفسه حالاً على جهة المبالغة .

فإن قلت : كيف سوغت الحال من المبتدأ وهم يطلعون القول بمنعه بناءً
على أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، والابتداء لا يصلح للعمل فى
الحال ، قلتُ : هذا على حدِّ قوله : (١) .

* لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ *

فصاحبُ الحال عند سيبويه النكرة ، وهو عنده مرفوعٌ بالابتداء ،
والناصبُ للحال الاستقرارُ الذى تعلق به الظرف ، فما أجزته فى يدِ الناظم
هو مثلُ هذا سواء ، وظَهَرَ (٢) أن مقتضى ما وقع لسيبويه هنا أنه لا يلزم صحةُ
قولهم : والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والله تعالى أعلم .

(١) سيبويه : ٢٧٦ ، وفيه « لَمِيَّةٌ » ومنسوب لكثير . ديوان كثير : ٢١٠ (طبعه
الجزائر) . وفى معنى اللبيب ، ١ : ٩٠ (رقم ١٣٣) .

(٢) جاء فى (د) الهامش الآتى : قوله « وظاهر أن مقتضى ما وقع لسيبويه إلحاح فيه نظر ، لأن
العامل فى الحال وصاحبها متحد حقيقة ، لأن ذا الحال فى الحقيقة هو الضمير الذى فى الاستقرار
العائد على المبتدأ بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد عليه لكون الضمير العائد غير مفرط ،
فأطلق عليه لكونه إياه فى المعنى . أو يقال إن المبتدأ له جبهتان ، إحداهما أنه مبتدأ ، والعامل
فيه من هذه الجهة هو الابتداء ، وإلست الحال على هذه الجهة ، والثانية أنه فاعل فى المعنى
بتأويل استقرار ، أو حصل لَمِيَّةٌ طال ، فالحال له بهذا الاعتبار ، واستقر عامل فيه بهذا الاعتبار
الذى كان به صاحب الحال ، وهو العامل فى الحال أيضاً ، فقد صدق أن العامل فى الحال هو العامل
فى صاحبها ، فظهر أنه ليس بين كلام سيبويه وكلام غيره منافاة . والله تعالى أعلم . بصروى .

قال :

لِلأَوَّلِ أَوْ ثَانِيهِ أَوْ لِكُلَيْهِمَا أَسْمُ صَدْرٍ وَعَجْزٌ قِيلَ وَالطَّرْفَانِ جَا^(١)

أقول : السببان المجتزمان وهما محلُّ المعاقبة تارةً يكونان في جزء واحد ، وتارةً يكونان في جزأين ، فمثالُ كونهما من جزء واحد « مفاعيلن » في الطويل والمزج ، فالياء فيه تعاقبُ النون ، فإذا دخله القبضُ سَلِمَ من الكفِّ وإذا دخله الكفُّ سلم من القبض ، ولا يجوز فيه دخولُ القبض والكف معاً ويجوز أن يسلمَ منهما معاً .

ومثال مجيئ المعاقبة من جزأين « فاعلاتن فاعلن » في المديد ، فالنون من « فاعلاتن » تعاقب الألف من « فاعلن » ، فمهما زوحف « فاعلاتن » بالكف سَلِمَ « فاعلن » بعده من الخين ، ومهما زوحف « فاعلن » بالخين سلم « فاعلاتن » قبله من الكف ، وكذا « فاعلاتن » الواقعُ أولَ عَجْزِ المديد يجتمع فيه سببان قبليتان ، وسببان بعديتان ، وذلك لأن تفعيله هكذا :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

فالمعاقبة أيضاً متصورة بين نون « فاعلاتن » الواقعِ آخرَ الصدر وألف « فاعلاتن » الواقعِ أولَ العجز ، وبين نون « فاعلاتن » هذه وألف « فاعلن »

(١) جاء في (د) الهاءش الآتي : « قوله للأول » ، أي لجزء زوحف في الأول منه لسلامة ما قبله ، كقولك في المديد في فاعلاتن فاعلاتن . وقوله « أو ثانيه » أي أو لجزء زوحف في ثانية ، أي الجزء ، وإن لم يجر له ذكر لفظي ، أي آخر الجزء ، وتجاوز في « ثاني » إذا وقعه موقع الآخر ، وقيل ثانيه أي ثاني الأول ، أي مقابله ، وهو آخر الجزء لسلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلات فاعلن . وقوله « أو لكليهما » ، أي أو لجزء زوحف في كليهما ، أي أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك في المديد أيضاً : فاعلاتن فاعلات فاعلن ، فثبتت نون فاعلاتن قبله وألف فاعلن بعده . بصروي .

الواقعة بعدها ، فتمتصرون هنا ثلاثة أسماء ، ذكرها الجماعة وهي : الصدر ، والمجزز والطرفان .

فأما الصدر فهو ما زوحف أوله لسلامة ما قبله ، كقولك هنا : فاعلانن فعالتين . سُمي بذلك لوقوع الحذف في صدر الجزء .

والمجزز هو ما زوحف آخره لسلامة ما بعده كقولك : فاسلات فاعلن . سُمي بذلك لوقوع الحذف في عجز الجزء .

والطرفان ما زوحف أوله لسلامة ما قبله ، وآخره لسلامة ما بعده ، كقولك هنا : فاعلاتن فعالات فاعلن ، فحينئذ إنما يقع الطرفان في الجزء الذي هو أول المعجز بشكلٍ فتثبت نون «فاعلاتن» قبله وألف «فاعلن» بعده .

هذا ما قالوه وهو واضح ، ولا ألتزمُ تنزيله على كلام الناظم . فإنَّ عبارته لا تنفي بالمتصود ، ولم يشف الشارح الشريف في تقريرها .

قال : وعادل الناظمُ في هذا البيت بين أول شطريه وآخرهما . فرد الصدر إلى الأول ، والمجزز إلى ثانيه ، والطرفين إلى كليهما . وسكَّن الناظم المعجز تخفيفاً على حد قولهم في عضد عضد ، وكثف كثف . هذا كلامه .

قال :

تَحِلُّ بِيحْدُو كَاهِنِ بِي وَجُزْؤُهَا

بَرَى مَتَى تُفْقِدُ وَقَدْ جَازَ أَنْ تُرَى

أقول : يعني أن المعاقبة تحل في الأبحر المرموز لها بقوله «يحدو كاهن بي» والباء الأولى ليست رمزاً وإنما هي ظرفية والباء الأخيرة ليست من الرمز

لأنها تقدمت . فأشار « بالياء » إلى البحر العاشر وهو المنسرح ، والمعاقبة فيه واقعة في « مستفعِلان » الذي بعد « مفعولات » ، فتعاقب فائوه سيئه وذلك لأشهما لو أسقطا حتى يصير الجزء إلى « فَعَلَتَن » وقبلها تاء « مفعولات » لاجتماع خمس حركات ، وذلك لا يتصور وقوعه في شعر عربي أبداً .

والهاء إشارة إلى البحر الثامن وهو الرمل ، والمعاقبة فيه واقعة بين نون « فاعلاتن » وألف الجزء الذي بعده .

والدال إشارة إلى البحر الرابع وهو الوافر ؛ والمعاقبة فيه تُتصور بأن يُعصب « مفاعلتن » فينقل إلى « مفاعيلن » فتعاقب فيه الياء النون .

والواو إشارة إلى البحر السادس وهو المزج ، والمعاقبة فيه بين ياء مفاعيلن ونونه كما تقدم . والكاف إشارة إلى البحر الحادي عشر وهو الخفيف ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » ، فلا يجتمع خبن الجزء الثاني مع كف الأول .

والألف إشارة إلى البحر الأول وهو الطويل ، والمعاقبة فيه بين نون مفاعيلن ويائه كما مر .

والهاء إشارة إلى البحر الخامس وهو الكامل . وبيان المعاقبة فيه أن « متفاعِلن » يُضمَر فينقل إلى مستفعِلن فتعاقب سيئه فاءه .

والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجث ، والمعاقبة فيه بين نون « مستفع لن » وألف « فاعلاتن » كما تقدم في الخفيف ، وذلك لأن « مستفع لن » فيهما مركب من سبعين خفيفين ووتد مفروق بينهما .

وقول الشريف « مركب من سبعين خفيفين بينهما وتد مفروق » فيه نظرٌ يظهر بالتذكّر لما سبق في أول الكتاب .

والبهاء إشارة إلى البحر الثانی وهو المدید ، فتعاقب فيه نونُ فاعلاتن ألفَ الجزء الذى بعده .

وقوله : « وجزؤها برى متى تفقد » ، وقد جاز أن ترى » ، قال الشريف : يريد أن الجزء الذى يَسْلَمُ من الزحاف للمعاقبة وهو سائغ فيه يُسمى بريئاً . وحقيقة البرى أنه جزء عاقب بثبات حرفٍ من أوله أو من آخره جزءاً بعده سقط من صدره ، أو جزءاً قبله سقط من عجزه .

قلت : وفى شرح عروض ابن الحاجب لابن واصل ما نصه . « والبرى ما سلم من المعاقبة التى فيها الصدر والعجز والطرفان ، وكذا قال غيره . فإذا نُقِلَ قوله « وقد جاز أن ترى » جملةً خاليةً من الضمير النائب عن الفاعل فى قوله « تفقد » .

ويتجه على الناظم اعتراض فى إطلاقه القول بأن جزء المعاقبة على الصفة المذكورة برى مع كونه مخصوصاً بما تقدم . لكن وقع فى كلام ابن برى وغيره أن البرى ما سلم من المعاقبة ، فظاهره سواء كانت المعاقبة مما فيه الطرفان أو لا . وهو موافق لإطلاق الناظم .

قال :

ومنعتك للضدين مبدأ شطير لم بأربعها كل مراقبة دما

أقول : المراقبة هى أن لا يُزاحف السببان المجتمعان ولا يسلمان من الزحاف ، بل لا بد من مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر . وهو مراد الناظم ، وذلك لأن الضدين هما مزاحفة السبيين جميعاً ، وسلامتهما جميعاً . فإذا امتنعنا لزم مزاحفة أحدهما وسلامة الآخر ، فتجامع المراقبة المعاقبة فى أنه إذا حذف أحد الساكنين

من السببين ثَبَتَ الآخر وجوباً ، ونفارقها في أن المعاقبة يجوز فيها إثباتهما معاً والمراقبة يُمتنع فيها ذلك .

ويقع الفرقُ بينهما أيضاً بأن المعاقبة تكون بين السببين المتلاقين كأنا في جزء واحد ، أو في جزأين ، والمراقبة لا تكون إلا إذا كان السببان متجاورين في جزء واحد .

وسُميت مراقبة لأنها يُراقب فيها حذفُ أحدِ الساكنين فيثبت الآخر ، أو ثبوته فيحذف الآخر .

وقوله « مبدأ شطر لم » يعني أن المراقبة تحلُّ في مبدأ كلِّ شطرٍ من شطور البحرين المرموز لهما باللام والميم ، وهما الثاني عشر وهو المضارعُ المشارُ إليه باللام ، والثالث عشر وهو المقتضبُ المشارُ إليه بالميم .

فإن قلتَ علامَ يعودُ الضميرُ من قوله « بأربعها » ؟ قلتُ على مبادئ الشطور الأربعة المفهومة من السياق ، وذلك لأن كلَّ بحر له شطران ، ولكلِّ شطرٍ منهما مبدأ ، فالمضارعُ في الاستعمال مجزوء ، وزنته :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن فاع لاتن .

والمقتضبُ كذلك ، وزنته :

مفعولاتُ مستفعلن مفعولاتُ مستفعلن .

فمبدأ الشطر الأول من المضارع « مفاعيلن » وكذا مبدأ شطره الثاني . ومبدأ الشطر الأول من المقتضب « مفعولات » وكذا مبدأ شطره الثاني . فإذن هي أربعة مبادئ . والمراقبة ثابتة في جميعها فلا يجوز في شيء منها إثباتُ السببين معاً ولا حذفهما معاً ، ولأنه من سلامة أحدهما ومزاحمة الآخر .

فإن قالت: فكيف أنت العدد والمدود مذكرة؟ قلت، مرانا أن
الكسائي يجيزه إذا كان المدود محذوفاً. وقال به غيره. فيجوز تخريج ذلك
على هذا المذهب.

وجوز الشريف عود الضمير على الأسباب الأربعة في البيت، وهما اثنان
في أول المصراع الأول منه واثنان في أول المصراع الثاني، وذلك « عيلن »
في المصراعين من المضارع و « مفعو » في المصراعين من المقتضب. وأنت لأنه
أول السبب بالكلمة أو باللفظة. قال: ويسوغ أن يريد بالأربع ثوائى
الأسباب، وهى الحروف السواكن والحرف يذكر ويؤنث، فقال « بأربعها »
فلحظ التأنيث.

قال:

وأبحر طى جزر مكافئة لها بكملها فافعل بها أيها تشا

أقول: المكافئة هى جواز سلامة السبين المجتمعين، ومزاحفتها معاً،
وسلامة أحدهما ومزاحفة الآخر. وهو معنى قول الناظم « فافعل بها أيها تشا »
وتدخل في أربعة أبحر، وهى البحر التاسع وهو السريع المرموز له بالطاء.
والبحر العاشر وهو المنسرح المرموز له بالياء. والبحر الثالث وهو البسيط
الرموز له بالجيم. والبحر السابع وهو الرجز المرموز له بالزاي.

وقوله « بكملها » يعنى أن المكافئة إنما تدخل في هذه الأبحر في الأجزاء
الكمل السالمة من قص العلل، وذلك كضرب العروض الأولى من المنسرح،
لأن الطى لازم له.

قال الشريف: وذكر الناظم بحر المنسرح أولاً فيما يكون فيه المعاقبة
ثم ذكره هنا فيما يسوغ فيه حذف الساكنين معاً. ووجه ذلك أن أجزاءه
تختلف، فأما « مستفعلن » الواقع في أول شطريه فحذف الساكنين فيه جائز

قالت : وكذا « مفعولات » كما نُؤخذ من الشواهد . ولا وجهَ للتخصيص
تستعملان المذكور .

وأما « مستعملان » الذي يلي « مفعولات » فلا يجوز حذفهما فيه لأن قبله
تاء « مفعولات » وهي متحركة ، فلو دخل « مستعملان » الحذف لاجتماع فيه
خمس منحركات ، وذلك لا يعدّه بعض العروضيين من باب المعاقبة ، إذ امتناع
حذف الساكنين إنما هو الأمر عارض فيه ، فتأمل ، انتهى كلامه . فإن قلت :
كيف ساغ الابتداء بقوله « مكانة » وهي نكرة محضة لا مسوغ للابتداء بها ؟
قلت هي موصوفة بقوله « لها » والنحير قوله « بكلمها » فالمسوغ موجود فلا إشكال .

عِلَلُ الْأَجْزَاءِ

قال :

وما لَمْ يَكُنْ مِمَّا مَضَى أَدْعُ بِعِلَّةٍ
زيادته والنقص فرقا لدى النظمى

أقول : مقتضى هذا الكلام أن تكون العلة عبارة عن التغيير الذى لا يكون فى ثوانى الأسباب ، وعلى ذلك مشاه الشريف .

فإن قلت : لا نزاع فى أن القصر من العلل ، وهو حذف ساكن السبب المخفض من آخر الجزء وإسكان المتحرك قبله ، فهذا تغيير فى ثانى السبب قطعاً ، فيلزم أن لا يكون علة ، وهو باطل ، قلت : هو وإن كان فيه تغيير ثانى السبب بإسقاطه لكن ليس هذا تمام مسماه ، وإنما مسماه تغيير ثانى السبب بحذفه ، وتغيير أوله بإسكانه . والمراد بقولهم : الزحاف تغيير ثانى السبب أنه تغيير الثانى فقط ، فزال الإشكال .

فإن قلت : من خاصة العلة لزومها حيث وقعت ، وقد عدّ الناظم الخزم ، بالزاي ، من علل الزيادة ، فيلزم على هذا أن يكون لازماً وهو باطل ، قلت : قد يتخلف اللزوم لعارض . وهذا كذلك ، ضرورة أن هذه الزيادة خارجة عن وزن البيت .

وفى عبارة الناظم ما يقتضى عدم اللزوم ، فإنه حكّم على هذا النوع من العلل بالقبح ، بل جعله أقبح ما يرى . ولا يتأتى القول بذلك مع لزومه . وقسم الناظم العلة إلى زيادة ونقص . وسيأتى تحقيق ذلك .

وتقوله « فرقا » مفعول لأجله ، والمامل فيه « أدع » أى سمّ ما لم ينقص
من التغيرات علّة . ما مضى منها زحافاً ليحصل الفرق بين اللقبيين ، فترتب على
كلّ حكم مقتضاه .

فان :

فرد سبباً خفياً لترفيلٍ كاملٍ بغايته من بُعدٍ جزءٍ له اهتدى
أقول : قد سبق أن العلة على قسمين : زيادة ونقص ، فقدم الناظم أقسام
النقص من حيث أن جميع حروف الجزء مع الزيادة باقية لم يذهب منها شيء ،
ولا كذلك مع النقص . ولأول على الثانى مزية .

إذا تقرر ذلك فمن أنواع الزيادة الترفيل ، وهو زيادة سبب خفيف
على آخر الضرب من مجزوء السكامل . والمراد بالغاية هو الضرب ،
وكلامه واضح .

والترفيل فى اللغة إطالة الذيل . يقال ذيل مرقل أى مطوّل ، ومنه قولهم :
فلان يرفل فى ثوبه ، الذى يجر ذيله زهواً . ولما كانت هذه الزيادة هى أكثر
زيادته تقع فى الآخر سُمى ترفيلاً .

قال :

ومجزوء هج ذيله بالسكن ثامناً

وسبغ به المجزوء فى رملٍ عراً

أقول : التذيل زيادة حرف ساكن على وتد مجموع فى آخر الجزء ،
ويدخل فى الضربين المجزوين من بحرین هما الخامس ، وهو بحر السكامل
المشار إليه بالهاء من « هج » ، والثالث وهو بحر البسيط المشار إليه بالجيـم .
والمراد بالسكن ذو السکن ، وهو السكون . أى الحرف الساكن ، « وثامناً »

حال من المجرور فيصير « متفاعلاً » في الكامل « متفاعلاً » و « مستفعلاً » في البسيط « مستفعلاً » .

قال ابن برى : وإنما آثروا زيادة النون دون ما عداها من الحروف قياساً على زيادة التنوين في آخر الاسم لأنها نون في اللفظ ، وتزاد في آخر الأسم بعد كماله ، كما أن هذه زيدت في آخر الجز ، بعد كماله ، ولما كانت النون المزيدة ساكنة ، وكانت النون الأصلية قبلها كذلك ، والتقى ساكنان ، أبدل من النون الأولى الأصلية ألفاً كما تبدل النون الخفيفة والتنوين ألفاً في الوقف ، لأن الساكنين يجوز اجتماعهما إذا كان أحدهما حرف مد ، لأن ما فيه من المد يقوم مقام الحركة .

والتذيل ، ويقال الإذالة أيضاً ، مأخوذ من ذيل الثوب والعرس وغيره ، شبه الحرف الزائد به .

والتسبيغ زيادة حرف ساكن على سبب خفيف من آخر الجزء ولا يكون إلا في الجزء من بحر الرمل ، ويقال فيه أيضاً الإسباغ ، لأنه مصدر أسبغه إذا أطاله . يقال ذيل سابع أى طويل ، فلما كان هذا الحرف يطيل الجزء سُمي إلحاقه به إسباغاً وتسبيغاً على صيغة بناء التكثير .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بقوله « عرا » ؟ قلت : كأنه ينظر من طرف خفي إلى ما حُكي عن الزجاج من أن هذا الضرب من الرمل قليل جداً ، وأنه موقوف على السماع ، فكأنه يقول وسبغ بالحرف الثامن الساكن الجزء من الرمل حالة كونه قد « عرا » أى نزل به من حيث سماه من العرب . وإلا فحتمه أن لا يزداد لأنه لم يكثر كثرة يُقاس عليها كما اتفق لغيره من ضروب الزيادة ، فتأمله وحرره .

قال :

وإن زدت صدر الشطرِ مادونَ خمسة

فذلك خزمٌ وهو أقبحُ ما يُرى

أقول : الخزم هو زيادة حرفٍ إلى أربعة في أول البيت ، وحرفٍ أو حرفين في أول العجز . سميت هذه الزيادة خزماً بالزاي تشبيهاً لها بخزم البعير ، وهو أن تجعل في أنه خزامة ، والعلاقة بينهما الزيادة الموصلة إلى المراد . وما أحسن قول السراج الوراف :

وقائل قال لي ومثلي يرجع في مثل ذا لمثله

لم خزم الشعر قلت حتى يقاد قسراً لغير أهله

وأكثر ما يحى ، الخزم في أول البيت . ومجيئه في أول النصف الثاني قليل . ولم يحى ، فيه بأزيد من حرفين . قال الصفاقسي : ووجه مجيئه فيه أن البيت قد يكون مصرعاً ، فكان أول نصفه الثاني أول البيت . قلت : وفيه نظر . ووجهه بعضهم بأنه لما جاز في أول العجز الخزم ، بالراء ، وهو التقصان جاز فيه الخزم ، بالزاي ، ليكون الشطط له تارةً وعليه أخرى . واعترض بأن مليل جواز الخزم بالحمل على جواز الحرم ليس أولى من العكس . ووجه أيضاً بشبهه أوائل الأبيات قطع ألف الوصل فيه^(١) . واعترض بتوجه السؤال في ألف الوصل كما في الخزم .

(١) الضمير في قوله « بشبهه » عائد إلى العجز ، وكذلك في قوله ، « فيه » . يعنى : مما هو - أنه كما جاز قطع ألف الوصل في العجز قياساً على قطعها في الصدر ، كذلك يجوز . ليس نفسه الخزم في العجز . انظر في الجزء الثاني من سيبويه شاهداً على ابتداء الشطر الثاني بألف الوصل بعد قطع قول الشاعر :

ولا يادرُ في في الشتاء وليدنا ألتدرَ ينزلها بغير جمال

وقول أبيد :

أو مذهبٌ جددٌ على ألواحهِ الناطقُ المزبورُ والمختومُ

إذا تقرر ذلك فكلام الناظم معترَض من جهة أن قوله « صدر الشطر »
أعمُّ من أول النصف الأول وأول النصف الثاني ضرورة أن « صدر الشطر »
صادق على كل منهما . والخزْمُ بما دون خمسة الذي هو صادق بأربعة أحرف
إنما يكون في أول الشطر الأول ولا يكون في أول المعجز إلا بحرف أو بحرفين
خاصة ، فمثالُ مجيئه في الأول بحرف واحد قوله : ^(١)

وَكأنَّ أَباناً في أَفانين ودَقِه كَبير أناسٍ في بِجادٍ مُزَمِّلٍ

خُزْم بحرف واحد ، وهو الواو .

ومثاله بحرفين قوله :

بامطر بن ناجية بن سامَة إني أَجفَى وتُفلقُ دوني الأبوابُ

خُزْم بحرفين وهما الياء والألف .

ومثاله بثلاثة قوله :

لقد عَجِبْتُ لقوم أسلموا بِمَدِّ عِزِّهم

إِمامهم لِلْمُنْكَراتِ وَلِلْعَدْرِ

خُزْم بثلاثة أحرف ، وهي قوله : « لَقَدْ » .

ومثاله بأربعة أحرف قوله :

اشدُّدُ حيازِيكَ للموتِ فَإِنَّ الموتَ لَاقِيكا

خُزْم بأربعة أحرف ، وهي قوله « اشدُّد » .

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٥ .

ومثاله أولُ العجز بحرف واحد قوله :

كَلَّمَا رَابِكْ مِنِّي رَائِبٌ وَيَعْلَمُ الْجَاهِلُ مِنِّي مَا عَلِمَ

خُزْمٌ بِالْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ « وَيَعْلَمُ » .

ومثاله فيه بحرفين قول طرفة : ^(١)

هَلْ تَذْكُرُونَ إِذْ تَقَاتَلَكُمُ إِذْ لَا يَضُرُّ مُقَدِّمًا عَدَمُهُ

خُزْمٌ فِي الصَّدْرِ هَلْ وَفِي الْعَجْزِ يَأْذُ . لا يقال : « لَأَنْسَلِمَ أَنْ هَذَا الْبَيْتَ مَخْرُومٌ لَا فِي السَّدْرِ وَلَا فِي الْعَجْزِ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكَامِلِ ، وَعَرَوْضُهُ هَذَا وَضَرْبُهُ كَذَلِكَ ، وَدَخَلَ الْجُزْءُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الصَّدْرِ الْإِضْمَارُ ، وَكَذَا أَوَّلُ الْعَجْزِ ، وَدَخَلَ جُزْئِي الْحَشْوِ مِنَ الْمَصْرَاعَيْنِ الْوَقْصُ » ، لَأَنَا نَقُولُ بِصُدِّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ :

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ ، حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

وهذا من انديد قطعاً ، فتعين أن يكون باقي القصيدة كذلك ، وتعين أيضاً القولُ بالخُزْمِ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ كَمَا ذُكِرَ .

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ جَاءَ الْخُزْمُ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوَّلِ الْبَيْتِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَلَكِنِّي عَلِمْتُ لَمَّا هُجِرْتُ أَنِّي

أَمُوتُ بِالْهَجْرِ عَنْ قَرِيبٍ

فَقَوْلُهُ « وَلَكِنِّي » كَلَامُ خُزْمٍ ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَحْرَفٍ إِنْ رُوِيَ بِنُونِ الْوَقَايَةِ ، وَسَبْعَةٌ إِنْ رُوِيَ بِدُونِهَا ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَيَرُدُّ عَلَى النَّازِمِ ، قُلْتُ : هُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بِحَيْثُ لَا يُبَلِّغُتْ إِلَيْهِ وَلَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ « وَهُوَ أَقْبَحُ مَا يَرَى »

قال الشريف : يريد أن الخزم قبيح جداً ، ولذلك لا يجوز المولد استعماله . قلت : ظاهر قول ابن الحاجب « وخزمهم جائز » وهو زيادة حرف أولاً ، وإلى أربعة قبلاً « أن الخزم جائز . وأنه مقبول عند الأئمة . فإذا لا مانع للمولد من استعماله ، وإن كان تركه أولى بكل حال .

قال الصفاقسي : وزعم بعض الناس أن الحزم ليس عيباً بخلاف الخزم وهو النقص ، لخروج الزيادة عن البيت فلا يخل بالوزن . قال : وفيه نظر ، فإن الخزم بالحرف الواحد ، والوقوف عليه ، والابتداء بما بعده ، متعذر لشدة طلبه له ، وكذا إذا وقع حشواً . قال : والأولى ما قاله أبو الحكم : « إن السكامة المحزوم بها إن أمكن الوقوف عليها ووقعت وسط البيت كانت عيباً لإخلالها بالوزن ، فإن وقعت أوله لم تكن عيباً لخروجها عن البيت بإمكان الوقوف عليها ، وإن لم يمكن الوقوف عليها كان الخزم بها قبيحاً . إلا أنه في حشو البيت أقبح لارتباطه بما قبله . ثم هي إقامفصلة ، أو في حكم المنفصلة ، وانفصالها أكثر . وكيف ما كان فدخوله في جميع البحور جائز » .

هذه عبارته ، قلت : ولعدم اختصاص الخزم ببحدون بحر كاذ كره أطلق الناظم حيث قال « صدر الشطر » فلم يتيده ببحد فقهم عدم الاختصاص . ثم قال الصفاقسي : « ودليل قبول الخزم أنه زيادة غير مخلة بوزن البيت ولا بمعناه ، فيقبل قياساً على النثر في نحو قوله تعالى : ﴿ فيها رحمة من الله ﴾ ، على أنا نقول : زيادتها أول البيت أولى لضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى . لا يقال : لا نسلم عدم إخلالها إذ قد تكون شديدة الاتصال بالبيت على ما مر ، لأننا نقول ، مرادنا بعدم إخلالها أي في حال زيادتها بخروجها عن الوزن لا حالة حذفها . سلمناه ، لكن مرادنا زيادتها في الحكم لا في المعنى . كحكمهم بزيادة « لا » في قولهم : جئت بلا زاد ، وغضبت من لاشي » ،

مع أن حذفها منخل . لا يقال : يلزمكم عدم جواز الخزم بأكثر من حرفين أو ثلاثة ، لأنه لم تقع الزيادة في النثر بأكثر منها ، وهو أصحكم الذي قسم عليه ، لأننا نقول ، الجمع بينهما إنما وقع بمطلق الزيادة لا بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة . سلمناه إلا^(١) أنه إذا جاز في النثر بحرفين أو ثلاثة جاز في النظام بأكثر اضيق الوزن عن الوفاء بالمعنى والله أعلم « انتهى كلامه » .

قال :

وحذف وقطف قصر القطع حذو

وصلم ووقف كشف الحرم ما انفري

مواقمها أعجاز الأجزاء إن أثت

عروضا وضربا ما عدا الحرم فابتدا

أقول : لما أنهى الناظم الكلام على أنواع الزيادة أخذ في أنواع النقص إجمالا ثم تفصيلا ، فعددها هنا أولاً ، ثم فسرهما ، وذكر محال وقوعها على التعيين ثانياً ، كما تراه بعد هذا ، فقوله هنا « ما انفري » مبتدأ مؤخر وخبره مقدم ، وهو قوله « حذف وقطف إلى آخره » ، وثم حرف عطف محذوف ، أي وقصر والقطع وكشف والحرم . ومعنى قوله « انفري » انقطع ، ولا شك أن في كل من هذه التغييرات حذفاً من اللفظ فهو اقتطاع لبعضه .

ثم أخبر أن مواقع هذه الألفاظ أعجاز الأجزاء على شريطة أن تقع عروضاً وضرباً ، وأن ذلك حكم ثابت لجميعها ، إلا الحرم فإنه يقع ابتداء وهو أهم من

(١) جاء في (م) بعد قوله « إلا » قوله : « . . . أنا نبتع أنه لم تقع الزيادة بأكثر من ثلاثة في النثر ، سلمناه إلا . . . » ثم تابع القول كما في المتن .

ابتداء الصدر وابتداء المعجز ، وإن كان وقوعه في أول المعجز قليلاً ، وربما ألبس بعضهم . وسيأتي الكلام عليه .

فإن قلت : مما إذا استثنى الخرم ؟ أمن الجملة الأولى ، وهي الأسمية أم من الثانية وهي الفعالية ؟ قلت : هو مستثنى من كلتا الجملتين ، فإن الخرم لا يقع في عجز جزء ولا في عروض ولا في ضرب ، ولعل في قوله « فابتداء » إشعاراً بذلك ، أي إنما يكون الخرم ابتداءً في كل وجه فهو في ابتداء الجزء الواقع في ابتداء البيت ، ولا يجوز أن يعود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط لأن حكم الجملة الأولى يكون منسحباً عليه ، وهو وقوعه في عجز الجزء وذلك باطل ، وكذا لا يجوز أن يكون الاستثناء من الجملة الأولى فقط لأنه يلزم حينئذ وقوع الخرم في العروض أو الضرب وهو باطل أيضاً .

قال الشريف : وكلها يعني التفسيرات اللاحقة للأجزاء تنقسم ثلاثة أقسام : قسم يلحق ثواني الأسباب ولا يكون إلا في حشو الأبيات ، وهو الزحاف . وقسم يلحق الأوتاد خاصة وتنفرد به المبادئ وهو الخرم . وقسم يلحق الأوتاد والأسباب معاً وتنفرد به أعاريض الأبيات وضروبها وهو العلل . قلت : وفي هذا تصريح بأن قبض عروض الطويل مثلاً علة لا زحاف فتأمل .

قال :

ففي حاسبوك الحذف للخف واقطفن

به أثر سَكَنٍ بدّ والأثقل انتفى

أقول : اشتمل هذا البيت على تبين المراد بالحذف والقف وعلى تعيين الأجر التي يدخلانها . فالحذف عبارة عن إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ،

فيدل عليه قوله قبل ذلك « مواقعها أعجاز الأجراء » ، ويدخل في ستة أبحر ،
وهي الثامن وهو بحر الرمل المرموز له بالحاء من قوله « حاسبوك » ، والأول
وهو بحر الطويل المرموز له بالألف ، والخامس عشر وهو بحر المتقارب
الرموز له بالسين ، والثاني وهو بحر المديد المرموز له بالباء ، والسادس وهو
بحر الهزج المرموز له بالواو ، والحادي عشر وهو بحر الخفيف المرموز له
بالكاف ، « والخف » هو الخفيف . قال امرؤ القيس :

يَزِلُّ الغَلامُ الخَفَّ عن صَوَاتِهِ
كما زَلَّت الصَفْوَاءُ بالمتَزِّلِ

وتسمية هذا التغيير بالحذف أمر ظاهر وكأنهم سموه باسم الأعم .
والقطفُ عبارة عن إسقاط السبب الخفيف وإسكان المتحرك قبله ،
ولا يكون إلا في بحر واحد وهو الوافر الذي هو رابعُ البحور المرموز له
بالدال من قوله « بد » ، وقد علم أن « مفاعلتن » هو جره الوافر ، فإذا أردت
قطفه حذفت السبب الخفيف من آخره وهو « تن » ، وأسكنت المتحرك
الذي قبله وهو اللام التي هي ثاني سبب ثقيل فيصير « مفاعل » بإسكان اللام
فيعبر عنه بفعولن . والضمير من قوله « به » راجع إلى حذف الخف . والمراد
بالسكن التسكين ، فهو مصدر محذوف الزوائد .

والباء من قوله « بد » ظرفية بمعنى « في » لاحرف مرموز به للبحر
الثاني وهو المديد ، لأنه ليس لنا في المديد جزء آخره سبب خفيف وقبله
متحرك حتى يدخله القاف ، فالإلباس مأمون .

فإن قلت : ماذا أراد الناظم بقوله « والأثقل اتقى » ؟ قلت : قال
قال الشريف : يريد أن « مفاعلتن » في الوافر إذا دخله القطفُ فحذف

السببُ الخفيفُ وسُكِّنَ اللامُ قبله بتي « مفاعل » وصار السببُ الثقيلُ خفيفاً ،
فذلك الذي أراد الناظم . وبذلك يتبين أن القطف لا يكون إلا في الوافر .

قلتُ : أو يكون المرادُ بذلك الإشارةُ إلى نفي قول من زعم أن القطف
عبارة عن حذف السبب الثقيل حرصاً على قلة التغير ما أمكن ، لأنه على
هذا التقدير علةٌ واحدةٌ ، وعلى الأول يكون مركباً من علة وزحاف ، وهما
الحذفُ والعصبُ ، وقلةُ التغيرِ أولى .

قال بعضهم : ولا قائلَ به : وهو وهم فاحش ، لأن مخترع هذا العلم وهو
الخليلُ هو القائلُ في القطف بالمقالة الأولى . أفترأه يقول إنه مسبوفٌ بالإجماع
مع أن معنى القطف لغةٌ هو المناسب لما ذهب إليه الخليلُ ، وذلك لأن الثمرةَ
إذا قُطفت تعاقبها شئٌ من الشجرة ، وعلى التقدير الأول فالجزء كذلك ،
لأنه لما حُذف منه السببُ الخفيفُ عَلِمَتْ به حركةُ السببِ الآخر ، ولا
كذلك على التقدير الثاني ، وأيضاً فإنه يلزم على التقدير الثاني دخولُ العلة في
حشو الجزء ، ولا نظير له فتأمل .

قال :

وحسبك فيها القصرُ حذفك ساكناً

وتسكينُ حرفٍ قبله إذ حكى العصا

أقول : يعني أن القصرَ عبارةٌ عن حذف ساكن وإسكان حرفٍ قبله
بشرط أن يكون من سبب خفيف . وهذا القيدُ مذكور في البيت الثاني .
وأشار إلى وجه التسمية بقوله « إذ حكى العصا » يريد أن ما دخله القصرُ
يُسَمَّى مقصوراً لأن الجزء قُصرَ عن التمام . كما قُصرَ الأسمُ المقصورُ كالعصا والرحى
عن المد ، أي حَكَى الأسماءَ المقصورة . هكذا قرره الشريف .

قلت : ويمكن أن يكون إشارة إلى القولين في تسمية المتصور بهذا الاسم ، وذلك لأن منهم من قال : سُمي بذلك لكونه قُصر عن الحركة أى مُنع منها . وقيل : سُمي بذلك لكونه مُنع عن المد ، فكذا الجزء المتصور يحتمل أن يكون سُمي بذلك لأنه إما حُذف آخره وأُسكن ما قبله مُنع من الحركة ، أو لأن الجزء قُصر عن التمام كما قُصر الاسم المتصور عن المد ، والله أعلم .

ويدخل القصرُ في أربعة أبحر رَمَزَ لها بقوله « حسبك » ، فالحاء رمز للبحر الثامن وهو الرملُ . والسين رمز للبحر الخامس عشر وهو المتقارب . والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد . والكاف رمز للبحر الحادي عشر وهو الخفيف .

قال :

كذا القطعُ لكنْ ذاك في سبب جَرَى

وفي وتَدِ هذا وجَهْزُ له حَوَى

أقول : يريد أن القطعَ مماثل للقصر في أنه حُذف سا كن وتسكينُ حرف قبله ، لكنْ ذاك وهو القصرُ مخصوصٌ بالسبب الخفيف ، فيكون عبارةً عن حُذف آخر السبب الخفيف وإسكان الحرف الذى قبله . وهذا ، وهو القطع ، مخصوصٌ بالوتد المجموع فيكون عبارةً عن حُذف سا كن الوتد المجموع وإسكان الحرف الذى قبله . وأنشد ابن الخطيب في الإحاطة لبعض الأندلسيين :

يا كاملاً شوقى إليه وافرٌ وبسيطٌ وجدي في هواه عزيزُ
عاملت أسبابى لديك بقطعها والقطعُ في الأسباب ليس يحوزُ

فأحسنَ في التورية . وأشار الناظم بقوله « جهز » إلى الأبحر التى يدخلها

القطع ، فالجيم رمز للبحر الثالث وهو البسيط . والهاء رمز للبحر الخامس وهو الكامل ، والزاي رمز للبحر السابع وهو الرجز ، وسُمي قطعاً لأنه يقطعُ الجزء عن تمامه .

قال :

وحذفك مجموعاً دَعَوَا حَذَّ كامل

وإلا فصلمٌ والسريعُ به ارتدَى

أقول : الحَذُّ بحاء مهملة فذالين مُتَجَمِّتين ، إلا أن الناظم سَكَنَ العين المفتوحة على قبحه لأجل الضرورة ، وهو حذفٌ ويد مجموع من آخر الجزء ، ولا يكون إلا في « متفاعلين » فإذاً لا يكون إلا في بحر الكامل كما صرح به الناظم . وقال ابن برقي وتبعه الصفاقسي : ولا يكون إلا في « مستفعلين » المجموع الوتد و « متفاعلين » . قلت : وهو غلط فإنه ليس لنا بحر فيه « مستفعلين » يدخل فيه الحَذُّ أصلاً ، وإنما يدخل في الكامل والأستقراء يَحْتَمُّه .

فإن قلت : سيأتى أن للكامل عروضاً حذاً لها ضربٌ أحدٌ مُضْمَرٌ على زنة « فعِلن » ، ولا شك أن « متفاعلين » يدخله الإضمار أولاً فينتقل إلى « مستفعلين » ، ثم يُحذف منه الوتد المجموع فيصير « مستفٍ » فينتقل إلى « فَعْلن » ، فلعلهما أرادا ذلك . قلت : هو بعيد جداً وظاهرُ عبارتهما يقتضى أن « مستفعلين » جزء أصلي ، ويدخله الحَذُّ مع ذلك ، كما أن « متفاعلين » كذلك .

فإن قلت : سيأتى أن بعض العروضيين حكى البسيط الجزو ، عروضاً حذاً مخبونة ، وحكى أيضاً استعمال المشطور من الرجز أحدٌ مستفناً ، فهذان بحران وَقَعَ في كل منهما الحَذُّ في « مستفعلين » ، قلت : هذا من الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ولا تُبنى القواعد الكلية عليه .

قال ابن بري : وكان حتمه أن يدخل « فاعلم » إلا أنه لم يسمع فيه .

قال الصفاقسي : وعلمته عندي ما يؤدي إليه دخوله فيه من بقاء الجزء على سبب خفيف ولا نظير له . ولا يقال بل نظيره موجود ، وهو عروض المتقارب المحذوفة ، فإن القطع يجوز دخوله فيها فتبقى حينئذ على متحرك وساكن ، لأننا نقول المتحرك والساكن فيها بقية وتدي وهو أقوى من السبب فافترقا .

قلت : الوند أقوى من السبب لزيادة حروفه عليه ، فإذا خرج عن صورة الوند وانتقل إلى هيئة السبب زال ما به الأمتياز في القوة ، فلا نسلم أنه حينئذ أقوى . والحدّ لغة الخفة ، ومنه قولهم قطة حذاء ، ولما حذف الوند من آخر الجزء خفّ فسمى أخذ ، وهو في اللغة القصر ، ومنه قولهم : حار أخذ ، وقول الفرزدق :^(١)

أَوَّلَيْتَ المَرَاقَ ورَافِدِيهِ فزَارِيًّا أَحْذُ يَدِ القَمِيصِ

كُنِيَ بِقَصْرِ كَتَمِهِ عن تشمير يده للسرقة . ويمكن أن يكون تسمية الجزء أَحْذُ لهذا المعنى . وصاحب العقد وابن السّيد يقولانه بالجيم ودالين مهماتين ، وهو لغة القطع . وقوله « وإلا فصل » أي وإلا يكن الوند المحذوف مجموعاً بل كان مفروقاً فهو الصلم ، فالمنفى إنما هو الوصف لا الموصوف ، ولا يدخل إلا في السريع ، وهو مراده بقوله : « والسريع به ارتدى » ، وفيه على رأى صاحب التلخيص استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ، وذلك لأنه أضمر في نفسه تشبيه البحر الذي يدخله هذا النوع من التفسير برجل ظاهر النقص ، ودل على هذا التشبيه المضمر في النفس بأن أثبت له شبه أمراً مختصاً به وهو هنا

الارتداء . فتشبيه البحر بالرجل الذي هذا شأنه استعارة بالكناية ، وإثبات
الارتداء له استعارة تخيلية .

والصِّلَ لفةً قطعَ الأذن . يقال : رجل أصم ، إذا كان مستأصلَ الأذنين ، وقد
صَلَّتْ أذنه أصلها صلما ، إذا استأصلتها ، فسمى حذفَ الوتدِ للفروق من
الجزء صلماً تشبيهاً بذلك .

قال :

ووقفٌ وكشفٌ في المحرك سابعاً

فأسكن وأسقط بحر طي ول الهدى

أقول : الوقف والكشف يشتركان في أنهما تغييرُ الحرفِ الأخير من
« مفعولات » ، لكن الوقف تغييرٌ لهذا الآخر بإسكانه ، والكشف تغييرٌ
له بإسقاطه .

ففي كلام الناظم لفٌ ونشْرٌ مرتّب ، فالإسكان راجعٌ إلى الوقف
والإسقاط راجع إلى الكشف . وتسمية الأول بالوقف واضحة ، وسُمي الثاني
كشفاً لأن أولَ الوتدِ المنفروق لفظه لفظُ السبب ، غير أن وقوع التاء بعده يمنع أن
يكون سبباً فإذا حُذفت التاء انكشف وصار لفظه لفظُ السبب .

وهذان النوعان ، وهما الوقف والكشف ، يدخلان في بحر ين رمزا لهما
بالطاء والياء من قوله « بحر طي » ، فالطاء رمز للبحر التاسع وهو السريع ،
والياء رمز للبحر العاشر وهو المنسرح ، وقوله « ول الهدى » ، الكلمة الأولى
أمر من « وَلِي » أي كن والياً للهدى ، غير أنه يُكتب بالهاء وإن كان لا ينطق
بها وصلاً ضرورةً أنه يُوقف عليه بالهاء ، والقاعدة في علم الخط أن تُكتب
الكلمة بـتقدير الأبتداء بها والوقوف عليها ، ويُستثنى من ذلك أشياء على
ما عُرِف في محله .

ف :

وقطُمك المحذوف بترٍ بسبب
وقيل المديدُ أختصَّ بأسميه في الدعا

أقول : قد علمت معنى القطع والحذف فيما سبق ، فإذا اجتمعما سُمي
اجتماعهما بترًا .

وفي عبارة الناظم مساححة لأن مقتضاها أن القطع نفسه إذا دخل في الجزء
المحذوف يُسمى بترًا ، وليس كذلك ، بل الأسم إنما هو لهما مجتمعين ،
أول اجتماعهما ، ودخلان بحرين رمزًا لهما بالسين والباء من « بسبب » .

والباء الأولى ظرفية . والسين الثانية والباء الأخيرة لغو ، ولا لبس يقع
بالفأفهما لأنهما تكرير لما قبلهما . فالسين رمز للبحر الخامس عشر وهو
المتقارب ، والباء رمز للبحر الثاني وهو المديد ، فإذا دخل البترُ في « فعولان »
بالمقارب حُذف سببه الخفيف وهو « لن » ، وحُذفت الواو من « فعو » ،
وسُكنت عيئته فيصير « فع » ، وإذا دخل البترُ في « فاعلاتن » بالمديد حُذف
سببه الخفيف وهو « تن » ، وحُذف ألف وتده وسُكنت لامه فيصير فاعل .
والترُ يفتح التاء وإسكانها بمعنى اقطع أيضًا ، وهو أبلغ من الحذف ، ومنه
ذبل أوتر .

وقوله « وقيل المديد اختص باسميه في الدعا » هذا إشارة إلى مذهب
الزجاج ، وذلك أنه ذهب إلى أن الجزء الذي دخله الحذف والقطع لا يسمى أوترًا
إلا في المتقارب وحده ، لأن « فعولان » فيه يصير إلى « فع » فيبقى منه أقله ، وأما في
المديد فيصير « فاعلاتن » إلى « فاعل » فيبقى منه أكثره ، فلا ينبغي أن يُسمى أوترًا ،
بل يُقال فيه « محذوف مقطوع » ، وهذا هو مراد الناظم بقوله : « وقيل

المديد اختص باسميه في الدعا ، أى أنه يُدعى في المديد وحده باسمى التغير الذى اشتمل البتر على مسماه وهما الحذف والتقطع .

قال الزجاج : وإنما يُسمى بالأبتر فى المتقارب ، وغلط فى ذلك قُطْرُبَا ، وردَّ بإنكار وجه الخصوصية ، وبتسمية الخليل له بذلك حيث قال : وما يسقط من « فمعلن » حتى يصير « فع » ومن « فاعلاتن » حتى يصير « فعلن » فهو أبتر . قيل : وإنما وهم الزجاج أن الخليل كتب تحت هذا الصرب فى هذا البحر : محذوف متطوع ، وكتب فى المتقارب أبتر ، فلهذا توهم الاختصاص .

قال :

وسلّ ودا أخرم للضرورة صدرها

ووضع فمعلن ثلثه ثرمه بدّا

أقول : الحرم عند الخليل رحمه الله حذف أول الوند المجموع فى أول البيت . وبعضهم ينقل عنه أنه يجوز فى أول النصف الثانى على قلّة . وبعضهم ينقل فيه المنع عنه ويقول إن غيره هو الذى يجوز الحرم فيه . وبعضهم ينقل المنع فى خرم أول المعجز مطلقاً عن الخليل وغيره . وأجاز السهيلي خرم السبب الثقيل ، وتابعه ابن واصل على ذلك زاعماً أنه التحقيق . واحتج السهيلي بما جاء عنهم من خرم « متفاعلين » فى الكامل وأوله سبب ثقيل .

قال :

تناكلوا عن بطن مكة إنها كانت قديماً لا يُرام حريمها

فقوله « تناكلوا » وزنه « مفاعلين » ، وقد كان « متفاعلين » ، فحذف الحرف الأول منه .

ورمى جاء في التشرح . فان الشداخ : (١) .

فاموا القوم ياخزاع ولا يدخلكم في قتالهم فشل

فتوالة « فاعلن » وزنه « فاعلن » ، وأصله « مستفعلن » فخبين وخرم .

ورمى جاء في منهوك الرجز من قول حارثة بن بدر (٢) :

كرنبوا أو دولبوا . أو حيث شتم فاذهبوا

فتوالة « كرنبوا » وزنه « فاعلن » ، وأصله أيضاً « مستفعلن » فخبين وخرم .

قال السهيلي : « وإذا كانوا يحذفون السبب الثقيل بحملته فحذف جزء منه

أسهل . وأنشد شاعداً على ذلك قول الشاعر :

هامة تدعو صدّي بين المشقر واليمامة

فوزن « هامةن » « فاعلن » ، وأصله « متفاعلن » . قلت أمّا قوله

« نناكلوا » فليس فيه أكثر من أن وزنه « مفاعلن » ، وقد كان أصله

« متفاعلن » إذ البيت من بحر الكامل على ما ينطق به بعض أجزائه ، فيجوز

أن يكون المحذوف منه هو الحرف الثاني من السبب الثقيل لا أوله . ومثله

يسمى عندهم بالوقع ، فلا يرد مثل هذا على الخليل . وأما بقية الأبيات فن

الشدوذ بحيث لا يثبت مثل الإمام إليها ولا يبنى قاعدة عليها . وأجاب

الصفارسي عن استناده إلى بيت الشداخ بأن « مستفعلن » لما خبن صار

« مفاعلن » فجاء أوله على هيئة الوجد المجموع ، ومن هذه الهيئة جاز الحرم

فيه نظراً إلى ما آل إليه . قلت : وهذا الجواب لا يرتضيه الخليل ، فإن الحرم

عنده هو حذف الحرف الأول من الوجد المجموع لا منه ومما هو على هيئته ،

(١) قالت جميع النسخ ، هنا وفيما يل ، الشماخ ، والصواب أنه للشداخ بن يعمر الكنانى ،

شرح الحاشية : ١ / ١٠١

(٢) لحارثة بن بدر الغدافي ، تاريخ الغنوى ٧ : ٨٥ ، والبيت الثالث : « قد أمر المهلب »

ولمّا قال بذلك بعض المأخوذ من العروضيّين . قال الصفافسي : وما استشهد به على حذف السبب الثقيل بحماته فيه نظرٌ لجواز أن يكون ذلك الجزء دخله الوقف فصار ورنه « متفاعلاً » فدخله الحُرْمُ لصيرورته على هيئة الوند المجموع لأن السبب حذف بحماته . قلت : هو مردودٌ بما تقدم .

ثم قال : سلّمناه إلا أنا لأنسلم أنه يلزم من حذفه بحماته جواز الحُرْمِ فيه لأننا لم نقل إن الحُرْمَ امتنع فيه لأجل كونه حذفاً ، بل المانع منه ما يؤدي إليه من الأبتداء بالسالكين ، لأن المتحرك الثاني منه في نية السالكين لجواز دخول الإضمار عليه .

قلت : وهذا مأخوذٌ من كلام أبي على الفارسي فإنه استدل في الإيضاح على أنهم لا يبتدئون بالسالكين بكونهم لم يخرموا « متفاعلاً » كما خرموا « فعولاً » . قال : لأن « متفاعلاً » يسكن ثانيه ، فلو حُرِمَ لأدى إلى الأبتداء بالسالكين . وأقول فيه نظرٌ لأن الحُرْمَ بتقدير دخوله فيه إنما يدخله حالة كون الثاني متحركاً لفظاً ، فالحدور منتفٍ بلا شك .

فإن قلت : حكم الخليل وغيره من العروضيّين بأن الحُرْمَ هو حذف الحرف الأول من الوند المجموع ، فهل ثمّ دليلٌ على ذلك أو هو مجرد اصطلاح يُرجع إليه مع جواز أن يكون المحذوف هو الحرف الثاني ؟ قلت : استدل الصفافسي للجماعة بوجهين أحدهما أن البيت الشعري مُشَبَّه بالبيت المسكون ، والكسر في وند البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، فكذلك ما هو مشبه به . وثانيهما أن النقص ضدّ الزيادة ، ولما كانت الزيادة المعبر عنها بالحزم تكون قبل أول حرفٍ كان ضدّها وهو النقص كذلك ، لأنهم يحملون الشيء على الضد والنقيض كما يحملونه على النظير .

لا يقال : لو صح هذا الدليل الثاني لكان الحُرْمُ جائزاً في الأوتاد وغيرها

كما أن الخزم كذلك ، لأننا نقول لانسلم لزوم ذلك لأن المانع في غير الأوتاد قائم وهو ما يؤدي إليه من الابتداء بالسكن ، ولهذا لم يكن في الوجداء المرفوق . انتهى كلامه .

وأقول : آثار الضعف بادية على كلا الوجهين ، فلا ينبغي الالتفات إليهما . أما أولاً فلا نسلم أن الكسر في وند البيت المسكون إنما يأتي على أوله ، ولو سلم فلا يفتضح هذا الشبه إلى أن يقوم دليلاً على هذا الحكم ، ولو سلم فيلزم أن لا يحصل تغيير لوجداء إلا في أوله سواء وقع الوجداء في صدر البيت أو غير الصدر ، وهو باطل .

وأما ثانياً فقولنا إن الخزم زيادة قبل الأول فيكون ضدًا وهو النقص كذلك ليس بمستقيم ، وذلك لأنه يلزم أن يكون النقص قبل الأول ، ولا يتصور ، فلم يبق إلا أن يجعل النقص واقعاً في الأول نفسه ، أي يجعل النقص هو عين الحرف الأول ، وهذا ليس بطريق الحل على الضد وهو الزيادة ، لأن محالها ليس الأول نفسه ، وإنما هي قبل الأول لا فيه ، فتأمل .

وعلى الجملة فكل هذه أمور واهية لا يستند إليها ولا يعول في إقامة حكم عليها . ويكفي الرجوع إلى الاصطلاح ولا مشاحة فيه .

قال ابن بري : اختلفوا في مسوغ الخرم مع أنه يخرج به الشعر عن الوزن . قلت . لو خرج عن الوزن لم يكن شعراً . ثم قال : فذهب الأخفش ومن تابعه إلى أن ذلك من أجل أن بين كل ييتين سكتة ، فكان المحذوف بمادل السكتة .

قال ابن بري : ولا خفاء بضعف هذا الوجه . قلت : كأنه يشير إلى اعتراض أبي الحكم عليه بأن عوض الحرف إنما يكون حرفاً أو ماناب منابه ، والسكتة ليست كذلك فلا تكون عوضاً . واعترضه أيضاً أبو الحكم بأن الخرم أكثر

ما يقع أوائل القصائد حيث لا يت قبله بوقف عليه .

ورده الصفاقسي بأن الأخفش لم يقيد السكته بالتقدم حتى يلزم ذلك ، بل يقول : ما في آخر البيت من السكته عوض مما حذف أوله . ثم قال الصفاقسي : نعم لقائل أن يقول عليه إنها علة غير مطردة . إذ لا يسوغ إلا الحرم الواقع في أول البيت ، أما الذي في الصراع الثاني فلا ، لأن السكته قد تقع في نصف البيت فيكون بعضها تمام النصف الأول وبعضها أول الثاني ، وليس ثم سكته ، فلا يجوز الحرم حينئذ أول النصف الثاني ، وهو باطل . وجوابه أن سكته آخر البيت عوض عن كل حرم وقع فيه كان أول البيت أو أول الصراع .

قلت : كأن وقوع الحرم أول النصف الثاني عنده محكوم بجوازه اتفاقاً حتى ينبنى عليه مثل هذا ، وقد علمت ما فيه من الاختلاف واضطراب النقل فيه عن الخليل فتذكره .

ثم قال ابن بري : وذهب غيره - يعني غير الأخفش - إلى أن الحرم إنما وقع في أول البيت ليقابل به الترتيم المزيدي في آخر البيت .

قال ابن بري : وهذا أيضاً ضعيف لأننا وجدناه حيث لا مد ولا ترنم في آخر البيت في نحو قوله :

أدوا ما استعاروه كذاك العيش عاريه

قلت : هذا نص ابن بري كما تراه ، أخذه الصفاقسي برؤيته ونسبه إلى نفسه فقال : وعندى فيه نظر ، لجواز الحرم في البيوت التي قوافيها مقيدة كقوافيه : أدوا ما استعاروه وأنشد البيت . ولا يقال لعله من توارد الخاطر لأننا نقول هو كثير المدالعة لكلام ابن بري والنقل منه في كتابه كما يعرفه الغطن الناطر في كلاميهما فلا ينهض هذا عذراً ، والله أعلم .

ثم قال ابن برى : وذهب الزجاج إلى أن مسوِّغ دخول الخرم في أول البيت هو أن أول البيت مفتتح الوزن فينتطق به الشاعر كيف اتفق ولا يشعر بمراعاة من الوزن إلا بعد ذلك . وقال ابن رشيق : إنما جاز الخرم في أشعار العرب ، لأن أحدهم يتكلم بالكلام على أنه غير شعر ثم يرى فيه رأياً فيصرفه إلى الشعر في أى وجه شاء . قال : فمن هنا احتُمِلَ لهم وقُبِحَ على غيرهم ، ألا ترى أن بعض كُتَّاب عبد الله ابن طاهر عاب ذلك على أبي تمام وهو أولى الناس بمذاهب العرب حيث قال : « هُنَّ عَوَادِي يَوْسُفٍ وَصَوَاحِبُهُ » انتهى كلام ابن برى .

قال الصفاقسى : وكلا التعاليلين ، يعنى تعليل الزجاج وتعليل ابن رشيق ، يحتاج إلى زيادة ، وهى أنه لما جاز الخرم في أول بيت من القصيدة حُمِلَ عليه أوائل الأبيات والمصاريع بجامع الأولية ليجرى الباب كله مجرى واحداً . قلت : توهم أيضاً أن الخرم أول المصاريع الأواخر جائز اتفاقاً ، أو عند الأكثرين ، فاحتاج إلى هذه الزيادة ، وفيه ما عرفتُه أولاً . ثم قال : وأسلمُ التعاليل فيه ما ذكرته من الحمل على الزيادة . قلت : قد علمتَ ضعفه وعرفت ما فيه من النظر .

إذا تقرر ذلك فلتأخذ في شرح كلام الناظم ، فنقول : قد سبق أن الخرم عبارة عن حذف الحرف الأول من الوند المجموع الواقع في أول البيت ، فهذه أمور خمسة يُحتاج إلى استخراجها من كلام الناظم . الأول كون الخرم حذف شيء في الجملة . وهذا يؤخذ من قوله فيما تقدم :

وحذف وقطف قصر القطع حذ

وصلم ووقف كشف الخرم ما أنقرى

أى ما انقطع . فأخبر أن هذه الألف تكلمها اللسان بنفس ، ومن جعلها
الحرم ، فيكون مسماه نفس شئ ، من الجزء . لثاني كون المحذوف حرفاً واحداً .
الثالث كونه أول حرف . الرابع كونه من وند مجموع . الخامس كون الوند
المجموع واقعاً في أول البيت . فلما كونه من وند مجموع فيؤخذ من قوله هنا :
« وسلّ وداً آخرم للضرورة صدرها » وذلك لأنه رمز بالسين للبحر الخامس
عشر ، وهو المتقارب ، وبالألف للبحر الثاني عشر وهو المضارع ، وبالألف للبحر
السادس وهو الهزج ، وبالدال للبحر الرابع وهو الوافر . وبالألف للبحر الأول
وهو الطويل ، وكل واحد من هذه البحور الخمسة صدره وند مجموع ، فلزم أن
يكون الحرّم حذف شئ من الوند المجموع . ويُؤخذ من هنا أيضاً كونه في
أول البيت ضرورة أن المراد بالصدر أول البيت . كما أن هذا التمسك يؤخذ
أيضاً من قوله « فابتدا » على ما ستراه .

وأما بقية القيود فتؤخذ من قوله فيما سبق : « ما عدا الحرّم فابتدا » .
وذلك أنا كنا أسلفنا أن الحرّم يكون ابتداء بكل وجه فيكون ابتداء الجزء
وابتداء البيت .

فإن قلت : أما أخذ كونه ابتداء الجزء وكون ذلك الجزء ابتداء البيت
فواضح . وأما أخذ كونه حرفاً واحداً من ذلك فما وجهه ؟ قلت : إذا ورد
أن كلامه يدل على أن الحرّم بحله الوند المجموع المُتحدّر به الجزء الواقع أول
البيت لزم أن يكون المحذوف منه حرفاً واحداً ، إذ لا جائز أن يكون المحذوف
هو الوند بكامله ، ولا أن يكون المحذوف حرفيه المتحركين جميعاً ولا حركة
الحرف الأول منه لما يلزم عليه من الابتداء بالساكن . ولا الحرف الثاني وإلا لوقع
الحذف غير ابتداء ، والفرض أنه ابتداء . هذا خلف . قال الشريف : « ولم
ينص الناظم على تفسير الحرّم ، إلا ما أفاده قوله قبل « الحرّم ما انفرد » .

وقد ذكرتُ قبلُ معنى الانفراء ، وما أراد به هناك ، لكن لما ذكره مع علل النقص علم أنه حذف . ومن قواه « اخرم للضرورة صدرها » علم أنه في أوائل الأبيات . ومن قوله قبلُ « مواقعها أعجازُ الاجزاء » وقوله « ما عدا الخرم فابتدا » علم أنه في أول الجزء . ويُعلم أنه حرف واحد لأنه أقل ما يمكن حذفه ، لأن الحركة وحدها لا تحذف أولاً لأن الحرف المتحمل لها يبقى ساكناً ولا يُبتدأ بالساكناً فيحمل على أنه حرف واحد ، إذ لو كان المحذوف للخرم أكثر من حرف واحد لنصَّ عليه ، مع أن حذف حرفين يتعذر لأن الخرم لا يكون إلا في الوند المجموع وثالث الوند ساكن فلو حذف منه حرفان لأدى إلى الابتداء بالساكناً .

وإنما يحتاج إلى ذكر هذا كله لما تقدم من أن الناظم يُؤمى إلى الأشياء إيماءً . انتهى كلامه . وأشار الناظم بقوله « للضرورة » إلى أن هذا النوع من التنويرات ليس من المستحسنات ، وإنما يُستعمل عندهم للضرورة ، وذلك كره بعضهم استعماله للمولدين ، وحظره عليهم آخرون .

قوله « ووضع فعولن ثلثه ثمره بدأ » :

اعلم أن الخليل رحمه الله وضع اسمَ الخرم على حذف أول حرف من أول جزء من البيت ، أى جزء كان من أجزاء الخرم الثلاثة وهى فعولن ومفاعيلن ومفاعيلن ، ثم لما كانت هذه الأجزاء الثلاثة تختلف بحسب ما يطرأ عليها من الزخاف ، وبحسب سلامتها من ذلك ، وضع لكل صورة من ذلك اسماً يخصها .

فالخرمُ اسمُ جميع الصور . و«فعولن» له صورتان صورة سلامة وصورة قبص ، فله بحسب ذلك اسمان ، فإن دخله الخرم وهو سالم سُمى ذلك الخرم ثلثاً ، بإسكان اللام وبنتحها . وذلك بأن تُحذف فاؤه فيبقى «عولن» فيُنقل

إلى « فَعَلَنْ » . مأخوذ من ثَمَّ الإِنَاءِ والخَوْضِ وغيره . فشبه الجزء الذى ستطأ أوله بالإِنَاء الذى تثأَم طرفه .

فإن دخله الخرمُ وهو مقبوض سُمى ذلك ثَرَمًا ، وذلك بأن تُحذف نونه بالقَبْضِ وفاؤه بالخرم فيبقى « عول » فينتقل إلى « فَعَلُ » بإسكان العين . وهو مأخوذ من ثَرَمَ الإِنَاءِ والسِّنِّ ، وهو أكثر من الثَمِّ ، فلذلك سُمى به الخرمُ مع القَبْضِ .

إذا تقرر ذلك فالناظم رحمه الله لما ذكر أن فعولن يدخله الثَمِّ والثَرَمُ بعدَ ذكره الأبحرَ التى يدخلها الخرم ، ومنها ما هو مُصَدَّرٌ بفعولان وهو الطويل والمتقارب عُلِمَ أن هذين اللقبين لفعولان ثابتان له فى حالة الخرم ، وقد عُلِمَ أن الذى ينبغى تقديمُ ما فيه تغييرٌ واحد على ما فيه تغييران إيثاراً للخفة بحسب الإمكان . فإذا نُ فَعولن يُتصور فيه كما سلف نوعان من التغيير أحدهما بسيط ، وهو حذفُ الِذَاءِ قَطْ ، فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقبِ الأول وهو الثَمِّ ، وثانيهما مركبٌ من حذفِ الفاء وحذفِ النون فينبغى أن يكون هذا مُسمى اللقبِ الثانى وهو الثَرَم ، فيُجمل أولُ اللقبين لأولِ التغييرين وثانيهما لثانى التغييرين لمكان الترتيب الوضعى ، وعلى ذلك فقس .

فإن قلتَ : المضاف من قوله « ووضع فعولان » مبتدأ ، وقوله « ثلمه ثَرَمه بدا » جملةٌ أو جملتان فى محل رفع على أنها خبرُ هذا المبتدأ ولا رابطاً يعود على المبتدأ ، ولا يصلح أن يكون الضميرُ المضاف إليه « ثلم وثرم » رابطاً لأنه عائد على فعولن لا على « وضع » ، قلتُ : يحتمل أن يكون المصدر من قوله « وَوَضَعَ فعولان » أريد به اسمُ المفعول مثل « الدرهم ضرب الأمير » ، وإضافته إلى فعولن للبيان ، مثل « شجر أراك » أى الموضوع الذى هو فعولان ، فإذا نُ يعود كل من الضميرين إليه فلا إشكال والله تعالى أعلم بالصواب . قال :

ووضع مفاعيلن لخرم وشتره

وللخرم واعرف^(١) بالمراتب ما خفا

أقول : قد سبق أن الأجزاء التي يدخلها الخرم ثلاثة ، وهي فعولان ومفاعيلان ومفاعلتان ، فتكلم الناظم عليها على الترتيب ، فتكلم أولاً على فعولان لأنه خماسي وهو أخف من السباعي قدمه ، ثم تكلم على مفاعيلان لأن كلا سببيه خفيفان قدمه على مفاعلتان لأن أحد سببيه ثقيل . والمصدر من قوله « ووضع مفاعيلان » يحتمل أن يبقى على المعنى المصدرى ، ويحتمل أن يؤول باسم المذموم كما قدمناه .

وقد عرفت مما سبق أن مفاعيلان له ثلاث صور : صورة سلامة ، وصورة قبض ، وصورة كف . فله بحسب ذلك ثلاثة أسماء ، خُصت صورة السلامة باسم الخرم . فعلى هذا الخرم يطلق بالعموم على حذف أول حرف من الجزء الذي يدخله هذا التغير ، أى جزء كان ، وبالنصوص على حذف أول مفاعيلان حال سلامته من القبض والكف .

قال ابن برسى : وكان الأولى أن يُوضع له اسم يخصه كما وُضع لسائر صور الخرم ، لكنه أطلق هنا اسم الجنس على النوع لصدقه عليه . وبعضهم يفتح الراء هنا فيسميه خرمًا فرقًا بينه وبين الأسم العام ، ولا يُعرف هذا عن الخليل . فإن دخل الخرم في مفاعيلين مع قبضه سُمي ذلك شترًا ، وذلك بأن تحذف الياء بالقبض والميم بالخرم فيصير فاعلن . وهو مأخوذ من شتر العين وهو شق جفنها وانقلابه ، يقال رجل أشتر بين الشتر ، وهو من العيوب القبيحة ، فكان الجزء لما حُذف أوله وخامسه واستقبح النطق به شبه بالجفن الأشتر .

(١) في جميع النسخ « اعرف » . أثبت الواو توقيا لتحقيق همزة الوصل . وهي ضرورة فيبعة لم يمرض لها الشارح .

وإن دخله الخرمُ مع الكفِ مُسمى ذلك خرباً ، وذلك بأن تحذف النون بالكف والميم بالخرم فيبقى فاعيل فينتقل إلى مفعول . أخذ من الخراب وهو الاختلال والفساد ، لما لحق الجزء من ذلك بحذف أوله وآخره .

وقوله « اعرف بالمراتب ماخفا » ، يشير بذلك إلى أن الناظر في كلامه يتبني أن يعرف مراتب التغيير ويجعل الألقاب لها على حسب الترتيب ، الأول فالأول ، وذلك لأنك قد علمت أن مفاعيلن لا يدخله من التغييرات غير ثلاثة أشياء :

الأول منها حذف أوله ، فيجعل اللقب الأول وهو الخرم لهذا التغيير الأول إعطاء للمرتبة ما يقابلها .

الثاني : حذف أوله مع حذف خامسه ، فيجعل اللقب الثاني وهو الشتر لهذا التغيير الثاني لما مر .

الثالث : حذف أوله مع حذف سابعه ، فيجعل اللقب الثالث وهو الخرب لهذا التغيير الثالث عملاً بما اقتضاه الترتيب .

فإن قلت : ومن أين لنا أن التغيير الثاني هو الخرم مع القبض ، وهل لاعكس فيجعل الثالث هو الثاني ؟ قلت : لأن القبض محله الخامس والكف محله السابع ولا يخفى سبق الخامس على السابع .

قال الشريف : ويعلم أن حذف الياء لا يسمى شتراً وحذف النون لا يسمى خرباً إلا بقيد انضمام ذلك إلى حذف الميم بتغيير الاسم ، لأن حذف الياء وحدها قد تقدم أنه يسمى قبضاً ، وحذف النون وحدها قد تقدم أنه يسمى كفاً ، فلو لا ما انضم إلى حذف كل واحد منهما من الخرم لما تغير الاسم . ويعلم ذلك أيضاً من ذكره في فصل الخرم ، لأن حذف ثواني الأسباب قد فرغ منه قبل هذا ، فلو لا انضمامه إلى الخرم لما ذكر في فصله . انتهى .

فَإِنْ قُلْتَ : الوجهُ أَنْ يَقُولَ الناظم « خَفِيَ » فما وجهُ ففتح الفاء ؟ قلتُ وجهه الشريف بأنه جرى على لغة طيء ، وذلك أَنهم يُبدلون مثل هذه الكسرة فتحةً والياء ألفاً . ويحتمل وجهاً غير هذا ، وذلك أن ابن القطاع وغيره حكوا أنه يقال : خَفَيْتُ الشَّيْءَ بفتح الفاء ، بمعنى كتمته ، فيمكن أن يكون هذا منه ، ويكون الفعلُ متعدياً ، وضميرُ المفعول محذوفاً ، والفاعل ضميراً مستكناً عائداً على النظم ، أى اعرف بالمراتب ما خفاه النظمُ أى ستره وكتمه .

ويحتمل أن يكون الفعل لازماً من قولهم : خفا البرقُ ، إذا اعترض من جانب السحاب ، فأشار بذلك إلى أن ما شتمل عليه الكلامُ السابق من الإيحاء الذى لا يلوح إلا كخطفة بارق على جهة التمثيل .
قال :

مفاعلتن للمضب والقصم والجَمَم

وخرمٌ ونقصٌ فيه عقصٌ وقد مضى

أقول : الكلام فى هذا جار على النهج السابق ، فمفاعلتن يدخله تغييرات أربعة : الأول منها بسيط ، وهو خرمُه بحذف الميم فيجعل اللقب الأول اسماً لهذا التغيير الأول ، فيكون المضبُّ بالضاد المعجمة عبارةً عن حذف الميم من مفاعلتن إذا وَقَعَ أول البيت . وهو لغةٌ ذهابُ أحدِ قرنى التيس ، فسمى هذا التغيير بذلك تشبيهاً له بذهاب أحد القرنين .

الثانى منها مركب من الخرم والعصب ، بالصاد المهملة ، وهو إسكان الخامس المتحرك ، وإنما كان هذا ثانياً فى رتبة الوَضْع لأن الإسكان مقدّمٌ على حذف الحرف كما قدمناه . فيجعل ثانى الألقاب لثانى التغييرات ، فيكون القصمُ عبارةً عن اجتماع المضب والعصب عملاً بما سبق . سُمي بذلك من قولهم :

رجلٌ أَقْصَمُ إذا ذهبَتْ إحدى ثِنْتَيْهِ أو رُبَاعَيْتَيْهِ ، فشبه الجزء المشتغل على ذلك بالذى انكسرت سُنَّةُ .

الثالث منها مركَّب من الخزم والعقل ، وهو حذف الخامس المتحرك بأن تُحذف ميمه ولامه فيُجمل ثالثُ الألقاب اسماً لثالثِ التغيرات كما سلف . والجمع لغةٌ ذهابٌ كالأقرنين ، فشبه الجزء لما ذهب أوله وخامسه بالذى ذهب قرناه .

الرابع منها مركَّب من الخرم والنقص ، وهو اجتماع الكف والعَصْب فتُحذف الميم وتسكن اللام وتُحذف النون ، فيُجمل اللقب الرابع اسماً لهذا التغير الرابع الذى اقتضى تأخيرهُ لكونه أثقلَ التغيرات . سُمي بذلك من العقص الذى هو ميلُ أحدِ القرنين وانعطافُهُ ، فشبه الجزء بذلك لما ذهب أوله وآخره وحركةُ خامسه ، وعلى الجملة فاعتبر ترتيبَ الذكور وترتيبَ الوضع وقابل بينهما يظهر لك المراد من كلام الناظم .

وإسكانهُ ليمِ الجَمَمِ التى حَقَّقها أن تكون هنا متحركةً بالكسر ضرورةً قبيحة . وقوله « وقد مضى » أى النقص ، ففيه ضمير مستتر يعود على النقص المذكور فى هذا البيت ، يشير بذلك إلى أن تفسير النقص قد مضى عند ذكر الزحاف المزدوج ، وأنه عبارة عن اجتماع الكف والعَصْب فلا حاجةً إلى تفسيره ثانياً ، والله أعلم .

ما أُجْرِيَ من العِللِ مُجْرَى الزَّحَافِ

قال :

وَشَعَّتْ كُنْ أَخْرُمُ وَتَدُهْ أَقْطَعُهْ أَضْمِرَنَّ

بِخَبْنٍ وَأُولَى سِرٍّ حَذَفَتْ وَلَا سَوَى

أقول : التشعُّثُ عبارة عن تغيير يالحق فاعلان المجموع الوتد ، فيصيرُه على وزن مفعولن ، وقد اختلف المروزيون في كَيْفِيَّتِهِ على أربعة مذاهب : أحدها أن لَامَهُ حُذِفَتْ فصار فاعلان ، وهذا مذهب الخليل . قال الشريف : ولذلك سماه تشعيثا ، لأن التشعيث في اللغة التفريق ، ومنه قولهم لَمْ اللهُ شَعَثَكَ ، أى جَمَعَ متفرق أمرك ، فلما حُذِفَتْ هذه اللام من « علا » وهى وسط الوند افترق نِزَامُهُ فسماه تشعيثا لذلك . ورُجِحَ هذا الرأى بأن الحذف من الأواخر وما قرب منها أكثر .

الثانى أن عَيْنَهُ حُذِفَتْ فصار « فالان » واختاره كثير من الحذاف . ورُجِحَ بأنه حُذِفَ من أوائل الأوتاد فجاز كالخرم .

الثالث : أن وتده قطع قطع فحذفت ألفه وسكنت لامه فصار « فاعلان » ورُجِحَ بأن القطع فى الأوتاد أكثر .

الرابع مذهب الزجاج وقطرب ، أنه خُبِنَ بِحَذْفِ أَلْفِهِ ، ثم أضمِرَ بِإِسْكَانِ عَيْنِهِ فصار « ففالان » ، ورُجِحَ أبو الحكم هذا المذهب بأنه لم يخرج عن القياس إلا بحذف الحركة خاصة ، وهى أسهل من حذف الحرف ، وأيضاً لما لم يُخْبِنِ « مفعولن » دلَّ على أن فاءه هى عين وتديه سكنت . وردّه الصفاقسى بأننا

(١) فى د « بحذف » وإملاه « يُحذف » . وحيث أن يلزم تحريك الراء فى « سر » .

نمنع أولاً أن حذف الحركة أسهل من حذف الحرف ، واستدله بأن حذفها يؤدي إلى الابتداء بالسكون لأن الأواد عديم في ذية الابتداء بها ، ولا كذلك حذف الحرف ، ألا تراهم منعوا مسكين أوائل الأسباب وخرم السبب الثقيل لهذه العلة ، فالأوتاد أولى ، بل نعارضه بأن تسكين أول الوتد لا نظير له بخلاف حذفه فإن نظيره الحرم . وأيضاً فإننا نمنع أن عدم حينهم « مفعولان » يدل على أن فاءه هي عين وتده وسكنت ، لجواز أن يكون التزامهم ترك الخين لمقابلة ما ارتكبوه من حذف عين فاعلاتن وهي ليست أول جزء ولا أول بيت ، فكان التزامهم لسلامتها كالجائز لهذا .

قال الشريف بعد حكاية المذاهب الأربعة المتقدمة : هي التي أشار إليها الناظم ، فقوله « شعث » إشارة إلى قول الخليل وهو الأول . وقوله « اخرج وتده » إشارة إلى القول الثاني . وقوله « اقطعه » إشارة إلى القول الثالث . وقوله « أضمرن بخين » إشارة إلى القول الرابع . وكل هذه الأقوال خارجة عن القياس ، فإن حذف وسط الوتد لا نظير له ، وكذلك الحرم لا يكون إلا في أول الجزء وأول البيت ، وعلى هذا القول يكون في وسطه ، والقطع لا يكون إلا في آخر الجزء ، ويلزم في الصرب أو العروض ، والإضمار لا يكون في الأوتاد ، وعلى هذا القول يكون المسكين فيه أول الوتد ، ولم ينص الناظم على كلفه على مذهب الخليل ، لكن يشعر لفظ « شعث » بأن اللام من الوتد وهي « علا » هي المحذوفة لما ذكرته من أن التشعيث التفريق ، ولا يكون التفريق إلا بحذف الوسط .

قلت : هذا تكلف ظاهر ، وذلك أن التشعيث عند العروضيين كافة هو نصير « فاعلاتن » إلى ذنة « مفعولان » بالتفخير ، وكون التشعيث هو التفريق لا يقتضي أن يكون فيه إشارة إلى قول الخليل بخصوصه . ألا ترى أن التفريق بين أجزاء الجزء حاصل على مذهب الخليل بحذف اللام ، كما أنه حاصل على

مذهب من يحذف العين من « فاعلاتن » ، أو يحذف ألف « علا » ويسكن لامها ، أو يحذف ألف « فا » ويسكن عين « علا » . وقوله إن التفريق لا يحصل إلا بحذف الوسط عليه منع ظاهر .

ويدخل التشعيث في بحرین رمزاً لها الناظم بقوله « كن » ، فالكاف إشارة إلى البحر الحادى عشر وهو الخفيف . والنون إشارة إلى البحر الرابع عشر وهو المجتث .

وقد ذهب ابن السقاط وجماعة من العروضيين إلى أن التشعيث من قبيل الزحاف ، ولهذا لم يلزم ضروب القصيدة كلها . وظاهر كلام الخليل أنه من قبيل العلل لذكره إياه مع أسمائها ، ووجهه أنه مختص بالوتد ، وذلك شأن العلة . والحدائق على أنه علة جارية مجرى الزحاف ، وهو رأى الناظم .

وقوله « وأولى سر حذفت » يعنى أن مما أجرى من العلل مجرى الزحاف الحذف فى العروض الأولى من المقارب ، وهو البحر الخامس عشر المرموز له بالسين من « سر » فتوجد محذوفة فى بيت من القصيدة وسالبة من الحذف فى بيت آخر من تلك القصيدة ، كما قال امرؤ القيس :^(١)

كأن المدام وصوب الغمام
وريح الخزامى ونشر القطر

فأتى بالعروض عارية من الحذف ، ثم قال :

يمع بها برؤ أنيابها إذا غرد الطائر المستحير

فأتى بالعروض محذوفة ، ولاشك أن الحذف من أنواع العلل كما سبق ،

(١) ديوانه : ١٥٧ - والذي بعاهه من ١٥٨ .

إلا أنهم أجروهُ في هذا الموضع الخاصُ بجري الزحاف ، فجعله من قبيل الجائز لا اللازم .

وقوله « ولا سوى » يعنى أنه لا يجرى من العلل تجرى الزحاف إلا هذان الأمران خاصة ، وهما التثنية والحذف فيما ذكرناه ، فإن اتفق مجيء غيرهما من العلل على هذا الوجه فهو شاذ لا يعملُ عليه . كما حُكي عن البرد من إجازة القصر في العروض الأولى من التتارب ، كقوله (١) .

ورمنا قيصاصاً وكان التقاصُ فرضاً وحتماً على المسلمينا

وفيه مع شذوذ القصر التناء الساكنين في غير القافية وهو شيء لا نظير له .
واعلم أن الاعتراض بتوجه على الناظم على مساق هذه النسخة التي شرحنا عليها بأن الخرم من أنواع العلل باعترافه ، وهو غير لازم باتفاق العروضيين .
فإذن هو جارٍ تجرى الزحاف ، فكيف يصح قوله « ولا سوى » مع ثبوت مثل هذا عنده .

وقد وجدت نسخةً ترجمَ فيها بقوله « ما أجرى من العلل تجرى الزحاف » وأنشد بعد هذه الترجمة « وسئل ودا اخرم للضرورة صدرها » إلى آخر الأبيات الثلاثة التي منتهاها قوله « وقد مضى » وبعدها يليها قوله هنا « وشعث كن » الخ ، فينبغي أن تكون هذه النسخة هي المعتمدة لإثبات هذه الأبيات في المحل اللائق بها وزوال الإشكال الوارد على تلك النسخة .

وسكن الناظم التاء من « وتد » تخفيفاً على حد قولهم في كتيف كتف .
ويوجد في بعض النسخ « ود » بالإدغام ، وهو أيضاً جائز لأن التاء تسكن ثم

(١) الكامل : ١ / ١٧ ، والحرارة : ٢ / ٢٩٠ ، واللسان (نقص) .

تُبدل دالاً وتُدغم . والله الموفق للصواب .

قال :

فصدرأ وحشواً قل عروضاً وضربها تغيرت الأجزاء فاختلفت الكُنْيُ
فقليل ابتداءً واعتماداً وفصلها وغايتهما المختص منها بما جرى

أقول : نصّب الناظم « صدرأ » وما بعده على الظرف ، والعامل هو
الفعل من قوله « تغيرت الأجزاء » ، يعني أن الأجزاء تتغير في صدر البيت
أو في حشوه أو في العروض أو في الضرب فيختلف كُنْها ، أى أسماؤها ،
في اصطلاح العروضيين . قلت : ولو قال فاختلف السماء ، أى الأسم ، لكان
خيراً ، لأن فيما ارتكبه مخالفة لأصطلاح أهل العربية ، إذ الكُنْيَة عندهم عَلَمٌ
صُدِّرَ بِأَبٍ أو أُمٍ ، والخطب يسير

والضمير من قوله « ضربها » عائد على العروض . ثم قال : « قليل
ابتداءً واعتماداً » إلى آخره . فقوله « المختص » مبتدأ مؤخر خبره مقدم ، وهو
قوله « ابتداءً » إلى آخره ، والضمير من قوله « فصلها وغايتهما » عائد على
الأجزاء المتقدم ذكرها في البيت السابق . وفي كلامه لَفَ ونَشَر مرتب ،
فالابتداء راجع إلى الصدر ، والاعتماد راجع إلى الحشو ، والفصل راجع إلى
للعروض ، والغاية إلى الضرب .

ومعنى هذا الكلام أن الجزء الواقع في صدر البيت إذا كان مخالفاً لحشوه
باختصاصه بعارض عَرَضَ له لا يجوز ارتكابه في الحشو ، كالخرم في صدر
البيت من الأبحر التي يدخلها الخرم ، فإنه يُسمى ابتداءً .

قال الزجاج : ورعم الأخفش أن الخليل جعل « فاعلاتن » في المديد الواقع
في صدر البيت ابتداءً ، واستشكله الأخفش بأنها مساوية للحشو في جواز
مُزاحمتها بالخبين والكف . وأجيب بأن ألفها في الصدر تُحذف أبداً لغير

معاقبة ، وأما في الحشو فلا تُحذف إلا لمعاقبة فتبنت المخالفة ، فلذلك سماه الخليل ابتداء .

قلت : وقضية هذا أن يكون الابتداء عند الخليل اسماً لأول جزء في البيت إذا اختلف بتغيير يلحقه من علة أو زحاف ، سواء وجد التغيير فيه بالفعل أو لم يوجد مع إمكان وجوده ، وهذا يخالف لقولهم إن « الموفور » اسم للجزء الذي يجوز أن يُحرم ولم يُحرم . فتأمل .

وأما الاعتماد فهو عند الجمهور لا يُطلق إلا على قبض فموان في الطويل إذا كان قبل الضرب المحذوف يليه ، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبر في المتقارب . قلت : وكذا على سلامة نونه قبل عروض المتقارب الثانية المحذوفة إذا دخلها القطع على ما ستعرفه .

وأما الفصل فهو العروض المخالفة لحشو البيت بينها على ما لا يكون فيه من صعة أو اعتلال ، ففاعلن في عروض الطويل فصل للزوم القبض لها ، وهو في الحشو غير لازم ، وكذا مستفعلن في عروض المنسرح فصل لأن خبَلَهَا لا يجوز مع جوازه في الحشو .

وأما الغاية فهي في الضروب كالفصل في الأعاريض . وأكثر الضروب غايةً ، لأن غالبها مبنى على ما لا يصح دخوله في الحشو كما يتبين لك عند الخوض في البحور .

قال :

وإن تَنَجَّ فالوفور يتلوه سالمٌ صحيحٌ معرّي لا تدعُ ذلك الهدى
أقول : الضمير المستكن في « تنج » عائد على الأجزاء ، يعني أن الأجزاء المذكورة إذا نَجَّتْ مما يمكن عروضه لها من علة أو زحاف سُميت بهذه الأسماء .
فالوفور اسم للجزء الذي كان يجوز أن يُحرم ولكنه لم يُحرم . والسالم اسم للحشو الذي عرّي من دخول الزحاف الجائز فيه .

والصحيح اسم لجزء العروض أو الضرب إذا سلم مما لا يقع في الحشو كالتقصير والقطع وغيرهما .

والمعرى اسم للضرب إذا سلم من زيادة يجوز دخولها فيه ، وهي الترفيل والتذيل والتسبيغ .

قال الشريف : وهذه الألقاب الأربعة التي ذكر الناظم في هذا البيت قد وُكِّلَ بيانها إلى الترتيب فردّ الموفور إلى الصدر لأنه محل الخرم ، والسالم إلى الحشو لأنه محل الزحاف ، والصحيح والمعرى إلى الأعاريض والضروب ، إلا أن الصحيح شامل للضروب والأعاريض معاً بالسلامة من النقص والزيادة ، والمعرى خاص بالسلامة من الزيادة وخاص بالضرب . ولم يبين الناظم هذا المقدار ولا أوماً إليه . على أن لفظ المعرى قد يشعر على بُعد السلامة من الزيادة بخلاف السلامة من النقص . قوله لا تدع ذلك الهدى ظاهره أن المراد به أن الناظم لما لم يتسع له نطاق العبارة عن بيان المعنى الذي أراد حسبما ثبتت عليه أخذ يحيل على الشيخ الذي يضطر إلى بيانه لبعض المواضع في هذه القصيدة ، كما تقدم التنبيه عليه في غير موضع ، وقال « لا تدع ذلك الهدى » ، أي لا تدع سؤال من يهديك إلى سلوك أسبيل التي أردت من بيان الاصطلاح والتوقف على جليلة ، وبذلك يتم لك الغرض ، والله أعلم .

قالت : حاصله على طوله أن عبارة الناظم مختلفة لعدم انطباقها على المطلوب ، وأنه أحال على الشيخ المرشد ، وذلك لا يغني عن الحق شيئاً ، ولا يقوم عذراً للناظم فيما ارتكبه .

ول :

وقد تمّ إجمالاً نخذه مفصلاً له ولألقاب وبارز يهتدى

أقول : يعني أن الكلام في هذا الفن قد تمّ بطريق الإجمال ، فذكرت

الدوائر ، وما في كل دائرة من البحور ، وأسماء الأبيات والأجزاء ، وألقاب الزحاف والعلل ، ومحال دخولها من البحور ، ولكن لم يتعرض على التفصيل إلى كل بحر وما يكون له من الأعاريض والضروب ، وما يدخله من الزحاف ، والاستشهاد على ذلك بالأبيات العربية ، فأخذ يتكلم على ذلك كله تفصيلاً . وقوله « وبالرمز يهتدى » يعنى أنه وإن تكلم بعد ذلك على طريق التفصيل فإنما ذكر البحور وأعاريضها وضروبها وشواهدا وشواهد الزحاف برموز يرمز بها .

أما مرتبة البحر من العدد وبيان كمية أعاريضه وضروبه فرمز لذلك بحروف من الجمل جرى فيها على المصطلح من الألف إلى الياء ، وخالف الاصطلاح في خمسة أحرف رمز بها للبحور ، وهى الكاف واللام والميم والنون والسين ، فجعل الكاف للحادى عشر ، واللام للثانى عشر ، والميم للثالث عشر ، والنون للرابع عشر ، والسين للخامس عشر . وفى الحقيقة إنما وافق المصطلح هنا فيما رمزه للأعاريض والضروب ، وأما الحروف التى رمز بها للبحور فهى مخالفة للاصطلاح المفروض . أما الحروف الخمسة فمخالفتها واضحة ، وأما سائر الحروف من الألف إلى الياء فمخالفتها للاصطلاح من جهة كونه جعل الألف للأول ، والباء للثانى ، والجيم للثالث ، إلى الياء فجعلها للعاشر . وهذه الحروف لاتدل على ذلك فإن الألف للواحد لا يفيد كونه الأول ، والباء للثانين لا للثانى ، والجيم للثلاثة لا للثالث ، وهكذا إلى الياء فإنها للعشرة لا للعاشر . وقد سبق التنبيه عليه .

وأما الشواهد فرمز لها بكلمات اقتطعها منها كيف اتفق له من أول البيت أو آخره أو غير ذلك كما تنفق عليه إن شاء الله تعالى . ثم هذه الكلمات المقتطعة جمعتها على وجه ينتظم معه لها معنى حسن ولم يجمع كلمات لا يحدث لها انتظامها معان منتظمة حسماً .

قال :

فالأولُ بحرٌ فالعروضُ فضرُّهُ وغايَتُها سينٌ فدالٌ تلتَ فطاً

أقول : بمعنى أن الحرفَ الأولَ من الحروف التي يرمزُ بها يجعله للبحر دالاً على مرتبته الخاصة من البحور الخمسة عشر ، ثم الحرف الثاني يجعله رمزاً لعروض ذلك البحر دالاً على كميتها ، ثم الحرف الثالث يجعله رمزاً لضروب ذلك البحر ، وغايةُ هذه الحروف الرمزُ بها للبحور هي السين . وذلك لأن البحورَ كما عرفتَ خمسة عشر ، والسينُ عند الناظم رمزٌ للخامس عشر ، فهي مُنتهى ما يرمزُ به للبحور . وغايةُ الأحرف الرموز بها للأعاريض هي الدالُ لأنها للأربعة . وأكثرُ ما يكون للبحر من الضروب تسعة ، فلذلك كان مُنتهى ما يرمز به للضروب من الأحرف هو الطاء لأنها للتسعة .

وقد استبان لك أن في كلام الناظم لفظاً ونشراً على الترتيب ، فالسينُ راجعة إلى البحر ، والدال راجعة إلى الأعاريض ، والطاء راجعة إلى الضروب . ثم قد يتفق للناظم أن يأتي بأحرف الرمز متتاليةً من غير فاصل يفصل بينها ، وقد يفصل بحروف أجنبية ، أو يأتي بعد الأحرف المتتابة المجموعة الرموز بها بما هو أجنبي عن الرمز فيكون ذلك مُلغى لا يقع به إلباس ، كما ستراه قريباً .

قال :

فخذُ منه ما فيه الزحافُ وسالماً وما حشوه ملغى دُناه أزع لا القصا

أقول : يحتمل أن يكون معنى هذا الكلام فخذ مما رمزتُ به في البحور من الكلمات المشار بها إلى أبيات الشواهد ما هو شاهدٌ على ما فيه الزحافُ ، وما هو شاهدٌ على السالم من الزحاف ، وأنتك إذا وجدت لفظاً دخيلاً بين الكلمات الرموز بها للشواهد وهو بينها حشوليس مستشهداً به على شيء فارغ القريب من ذلك لا البعيد ، أي لا تراعى في ذلك إلا اليسير دون الكثير ،

فإنه لا يأتي في ذلك من الكلمات التي هي ملفاة في الحشو إلا بالنزر القليل .
الآتري أن البيت الآتي لبحر الطويل ليس في حشوه من الكلمات الملفاة غير
قوله أولاً « أم » ، وثانياً « أم قد عفا » ، وهذه كلمات يسيرة غير مشار بها
إلى شيء من الشواهد وما بقي من البيت كله رمز .

وفهم الشريف رحمه الله هذا الموضع على وجه آخر . وأنا أورد كلامه
برمته لينظر فيه . قال : وقوله « وما حشوه ملفى دُناه أَرَعَ لا القُصا » الدُنى
جمع الدنيا أى القربى ، والقُصى جمع القُصوى أى البُعدى ، ويريد بذلك ما يتخلل
حروف الرمز من الحروف الملفاة ، كقوله في بحر البسيط : « جَرَتْ جَوَلَةٌ ،
فالجيمُ للبحر ، والجيم الثانية أفادت أن عدد الأعرىض ثلاثة ، والواوُ من « جولة »
أفادت أن الضروب ستة بحساب ما يذكره بعدُ ، والراءُ والتاءُ من « جرت »
ملفاتان ليستا في حروف الرمز ، فمراد الناظم بالحشو الملفى ما كان مثل هذا .
وقوله : « دُناه أَرَعَ لا القُصا » معناه أن الرمز هنا لا يُرعى منه ولا يُعتد به
إلا الأدنى من العدد ، وهو الذى لا يتجاوز الغاية التى ذكر قبلُ أن الأعرىضَ
والضروبَ تنتهى إليها ، وذلك أربع في الأعرىض وتسعة في الضروب ،
وأما العددُ البعيدُ الذى يجاوز ذلك فلا يُراعى ولا يُعتد به ، فحروفه الدالة عليه
ملفاة ، وكذلك في البحور لا يُراعى العددُ الذى يجاوز خمسة عشر وهو غايتها ،
فلذلك ألغيت الراءُ والتاءُ من « جرت » لأن كل واحدة منهما لا تدل إلا على
العدد البعيد الذى يجاوز غاية عدد الأعرىض والضروب ، وهذه هى ثمرة ذكره
لتلك الغايات قبلُ حيث قال : « وغاشها سينٌ فدا لَ نَلَتْ فطا » فتأمله .

قلت يلزم من اعتبار تلك الحروف والوقوف عند ما يقتضيه إلغاء ما ليس
منها ، فليس في قوله إذن : « وما حشوه ملفى » إلى آخره كبير فائدة إذا
فهم على الوجه الذى ذكره الشريف . وأما إذا جُمِلَ راجعاً إلى كلمات الشرح

كان ذلك مُفهِماً لأمرٍ لم يتقدم هو ولا ما يلزم منه فهمه فانظره .

ثم قال الشريف : ووجدتُ هذا البيتَ في نسخة ثانية وقعتْ بيدي بعد شروعي في هذا التقييد والفراغ من الكلام على هذا البيت مقيداً على لفظ آخر ، ونصّه :

مُحَرَّفُهُ المَرْعَى نَيْفَ زَحَافُهُ

وما حشوه مُلغَى دُناه ارْعَ لا القُصَا

فلنتكلم على شرحه الآن على هذا اللفظ ، فنقول : قوله « محرفة المرعى » يريد به أن الـدى وضع الحروف عليه رمزاً عند ذكر البحور في أول كل بحر هي الأعراف والضروب ، وهي التي يجب أن تُرعى في رجوع الشواهد إليها ، فإذا رددتْ إليها الأبيات المنبئة عليها جعلتْ ما نيف على عددها من الشواهد شاهداً على الزحاف .

وأراد بِمُحَرَّفِهِ ما جعل الحرف عليه رمزاً دالاً على عدده ، فلفظه مشتق من الحرف ، . وبيانُ ما ذكرته أن الطويل له عروض واحدة وثلاثة أضرب . تبه على ذلك بالهمزة الثانية والجيم من قوله « أأجرى » ثم أتى بقوله « غروراً » إشارةً إلى شاهد الضرب الأول ، وبقوله « ستبدى » إلى شاهد الضرب الثانى ، وبقوله « صدوركم » إلى شاهد الضرب الثالث ، فقد فرغ من شواهد الضروب ، وهي التي وضع الحروف عاينها رمزاً ، ثم جاء بقوله « أسود وأحداج » و« المور » مقتطعاتٍ من أبيات ، ولما كانت قد زادت على عدد الضروب علمنا بعد أنها شواهد على الزحاف لكونها نيفتْ على عدد الضروب . وقوله « وما حشوه ملغى » إلخ قد شرحته قبل .

قال :

الطَّوِيلُ

أقولُ سُمي طويلاً لأنه تام الأجزاء سالمٌ من الجزأ . قاله الخليل، ومعناه أنه طال بسبب تمام الأجزاء .

وقال الزّجاج لأنه أكثر الشعر عددَ حروفٍ لمجيئه على أصله في الدائرة إلا نقصان حرف واحد . وربما صُرِّع فجاء على أصله ثمانية وأربعين حرفاً . وقيل : لوقوع الأوتاد أولَ أجزائه ، وهي أطول من الأسباب . ونقصه الصفاقسي بالوافر والهزج والمضارع . وجوابه أن الاطراد في وجه التسمية ليس بلازم . وهذا البحرُ مبني في الدائرة على هذه الصورة :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ، فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
كما تقدم . قال :

أَجْرَى غُرُوراً أُمٌ سَتَبْدِي صَدُورَ كَمْ
أَسُودُ وَأَحْدَاجُ أُمِ الْمَوْرِ قَدْ عَفَا

أقول : الألفُ الأولى من قوله « أَجْرَى » إشارة إلى أنه الأول من البحور ، والألف الثانية إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب . فالعروضُ متبوضة وزنها مفاعِلن ، ولها ثلاثة أضرب كما قلناه . الضرب الأول صحيح ويثته :^(١)

أَبَا مَنْذِرٍ كَانَتْ غُرُوراً صَحِيفَتِي
وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي

فَقَوْلُهُ « صَحِيفَتِي » هُوَ الْعَرُوضُ ، وَوَزْنُهُ مَفَاعِلُنْ : وَقَوْلُهُ « وَلَا عِرْضِي »

(١) لطرفة . ديوانه : ١٤٢ .

هو الضرب ، ووزنه مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « غرورا » .
الضربُ الثاني مقبوضٌ مثلها وبَيْتُهُ .

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فقوله « تَجَاهِلُنْ » هو المروض ، وقوله « تَزَوَّدِي » هو الضرب .
ووزنُ كلِّ منهما « مفاعيلن » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ستبدي » ،
الضربُ الثالث محذوف ووزنه فعولن . أسقط السبب الخفيف من مفاعيلن
فصار مفاعي فُنقل إلى فعولن ، . وبَيْتُهُ : (١)

أقيموا بني النعمان عنا صدوركم
وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

فقوله « صدوركم » هو المروض وقوله « الرؤوسا » هو الضرب . وأشار
إلى هذا الشاهد بقوله « صدوركم » . وهنا انتهت شواهدُ ما رمَزَ له أولاً ،
ثم أخذ في ماناف على ذلك وهي شواهدُ الزحاف .

فإن قلت : حكمت بقبض المروض في هذا البحر وقد جاءت غير مقبوضة
كما في قول امرئ القيس : (٢)

ألا عِمَّ صباحاً أيها الطللُ البالي
وهل يعمن من كان في المصراخالي

(١) ليريد بن خنّاق ، إفضليات : ٢٩٨ .

(٢) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

فقوله « للُبَّالِي » هو العروض ، ووزنه مفاعيلن ، فهي سائلة لا قبضَ فيها . وكافي قول الآخر : ^(١)

لَمَنْ طَلَّلُ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي كَخَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبٍ يَمَانِي

فقوله « شَجَانِي » هو العروض ، ووزنه فعولن فقد جاءت محذوفة لا لا مقبوضة ، قلتُ : المرادُ أن عروض هذا البحر مقبوضة حيث لا تصرع ، وأما إذا كان مع التصريع فتجىء سائلة مع الضرب الأول ومحذوفة مع الضرب الثالث كما في هذين البيتين .

قال الصفاقسي : التصريعُ تبعيُّ العروض للضرب قافيةً ووزناً وإعلالاً . وسُمي البيت الذي له قافيتان مصرعاً تشبيهاً له بمصرعي باب البيت المكون . وحكى أبو الحكم أن بعضهم قال : اشتقاقه من الصَّرْعين وهما نصفا النهار ، فمن غُدُوةٍ إلى انتصاف النهار صَرَعٌ ، ومنه إلى ستوط الشمس صرع . والأول أقرب .

وحكى الزجاجُ إجماع العروضيين على أنه إنما وقع ليدلُّ على ابتداء قصيدة أو قصة : قال الأخفش : شبهوه في إعلالهم به أخذهم في بناء الشعر قبل تمام البيت يجعلهم الشكَّ في أول الكلام في نحو قولهم : « رأيتُ إما زيدا وإما عمراً » ثلثاً يظن المخاطبُ أن أحدهما أولى ^(٢) .

ويجوز استعماله في مواضع من القصيدة الواحدة لإرادة الخروج من قصّة إلى أخرى ، ومن وصف شيء إلى وصف غيره ، ليؤذن بالانتقال من

(١) لا مريء القيس ، ديوانه : ٨٥ .

(٢) في الكلام غموس ، وقد جاء في اللسان (صرع) قوله : « وإنا وقع التصريع في الشعر ليدل على أن صاحبه مبتدئ إما قصة وإما قصيدة ، كما أن « إما » لئنا ابتدئ بها في قولك « سربت إما زيدا وإما عمراً » ليعلم أن لشكك شكاً ، وهو غامض أيضاً .

حال إلى أخرى ، وهو مستحسن متى قل ، فإن كثر كان مستهجنًا . ويكون إما بزيادة في العروض حتى يصير كالضرب مثل ما صنع امرؤ القيس ، وإما بنقص منها حتى تعود كالضرب كما في البيت الثاني ، فإن قلت فما تصنع في مثل قول الحارث بن حلزة :

أَذَنَّا يَبِينُهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوِيَعْلٍ مِنْهُ النَّوَاءُ

فصرّح ولم يتبع العروض الضرب ، بل جمعها مفعولن وهو فاعلان ؟ قلت : اعتذر عنه أبو الحكم بأن الشاعر هم بتشعيث الضرب إلحاقاً لها به اعتماداً على أنه شعته فنسى . قال الصفاقسي : فكأنه يشير إلى أن هذا من الإشارة إلى التصريح كما قاله الشيخ أبو بكر القلوسى . قلت : وهذا الاعتذار إنما احتيج إليه لتفسيرهم التصريح بما تقدم وهو تبعية العروض للضرب في القافية والوزن والإعلال . ولو قيل : التصريح هو جعل العروض كالضرب وزناً وروباً مع إخراجها عن حكمها إلى حكمه لم يحتج إلى شيء من هذا ، وذلك لأن العروض الواقعة في بيت الحارث قد جُمعت كالضرب روباً وهو واضح ، وقد أخرجت عن حكمها وهو السلامة من التشعيث إلى حكم الضرب بأن جعلت مثله في عروض التشعيث لها ، ولا يضر كون الضرب لم يُشعّت فإن تشعيثه جائز لا لازم ، فجُمعت العروض بثباته حكماً فدخلها التشعيث بالفعل ولم يدخل الضرب فعلاً مع جواز دخوله فيه ، فإلحاق العروض بالضرب في الحكم متحقق وإن تخالفا لفظاً ، فتأمل .

وعلى هذا فالفرق بين التصريح والتقفية ثابت ، فإنها اتفاق العروض والضرب في الوزن والروى مع إبتائها على ما تستحقته في نفسها من الحكم الثابت ، كقول امرئ القيس :

قفا تبك من ذكرى حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحول

فإن قلت قد جاءت العروض مع عدم التصريح تامة كقوله :

ونحن جلينا الخيل يوم نهاوند

وقد أحججت منا الخيول الصوارم

ومحذوفة كقوله :

تراها على طول البلاء جديداً

وعهد المغاني بالحلوم قديماً

قلت : هو عندهم من الشذوذ ولا يقاس عليه ، وهو عيب يسمى عندهم بالتجميع .*

(تفسيحات) الأول : قبض فعولن قبل الضرب الثالث المحذوف أولى من

سلامته ويسمى اعتماداً كما سبق ، وبيته : ^(١)

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب

فقوله « حُوب » وزنه فعول ، وإنما كان الاعتماد في هذا الحل أولى لأن الطويل مبنى على اختلاف الأجزاء لتركبه من خماسي ومبايعي ، فلما صار آخر البيت محذوف الضرب هكذا « فعولن فعولن » أرادوا أن يوفوه حقه من الاختلاف الذي بني عليه في الأصل فتبعضوا فعولن الأولى .

(التفسيحات الثاني) يلزم في هذا الضرب المحذوف أن يستعمل مردوفاً على

الأشهر ، والرّدْفُ حرف مدّ أو حرف لين يكون قبل الروي يايه . وله بحسب محالّه ثلاث حالات :

الأولى حالة اتفاق ولها صورتان : الأولى أن يكون البيتُ تام البناء ونقص من ضربه حرفٌ متحرك أو زنته ، ومعنى بزنته حذف الساكن مع حركة ما قبله ، كالتقطع والقصر . ألا ترى أن قولنا « مُسْتَفْعِلٌ » بحذف النون وإسكان اللام على وزن قولك « مُسْتَفْعِنٌ » بحذف اللام ، فالتزيم الردفُ هنا ليقوم المدُّ الذي فيه مقام المحذوف فيتعادل بين مقطعي العروض والضرب . الصورة الثانية أن يلتقي في الضرب ساكنان ، والتزيم الردفُ هنا ليسهل الانتقال من أحد الساكنين إلى الآخر بالمد الذي هناك . هذا كله كلام ابن بَرِي .

قلتُ : وفي جملة الصورة الأولى من حالة الاتفاق نظر ، فقد أجاز سيبويه في كتاب القوافي له استعمال مثل ذلك بغير ردف . قال : لقيام الوزن بالحرف الصحيح مقامه بأحرف المد واللين ، وأنشد :

ولقد رحلت العيسَ ثم زجرتها
قدماً عليك وقلت خير مَعْدٍ

الحالة الثانية حالة اختلاف ، وهي أن يكون البيت غير تام البناء ونقص من ضربه حرفٌ متحرك أو زنته ، فهل يلزم الردف فيه أو يُختار ؟ قولان ، والصحيح منهما هو الثاني .

الحالة الثالثة حالة استحباب ، وذلك حيث يُوجد العروض والضرب على حد واحد من التماثل والاتفاق ولا يوجد للساكنين في حد واحدٍ منهما تلاقٍ ، كقوله : ^(١)

قفا بلك من ذكرى حبيبٍ وعرفانٍ
وربهم عَفَّتْ آياته منذ أزمانٍ

فَيُسْتَحْسَنُ الرَّدْفُ فِي هَذَا النُّوعِ اسْتِكْثَاراً مِنَ الْمَدِّ فِي الْآخِرِ لِأَنَّهَا مَحَلُّ مَدٍّ وَتَرْسَمَ . قَالَ ابْنُ بَرِي .

فَإِنْ قُلْتَ : حَكَمَ الْعَرُوضِيُّونَ بِلِزُومِ الرَّدْفِ فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ مِنَ الطَّوِيلِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَابِطِ اللَّزُومِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ مَتَحَرِّكاً أَوْ زَيْناً مَتَحَرِّكاً ، بَلِ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكٌ وَسَاكِنٌ ، فَمَا وَجْهُ التَّزَامِ الرَّدْفِ فِيهِ ؟ قُلْتَ : هُوَ مُشْكَلٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الطَّرُقُ فِي الْإِعْتِدَارِ عَنْهُ ، فَقِيلَ إِنْ الرَّدْفُ عِوَضٌ مِنْ لَامِ مَقَاعِيلِينَ خَاصَّةً لِأَنَّ النُّونَ شَأْنُهَا أَنْ تَحْذِفَ لِلزَّحَافِ حَشَوّاً ، وَمَا يُحْذَفُ لِلزَّحَافِ لَا تَعْوِضُ الْعَرَبُ مِنْهُ شَيْئاً ، وَأَكْثَرُ الْعَرُوضِيِّينَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ .

وَزَعَمُوا أَنَّ سَيَبَوِيهَ إِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْكِتَابِ فِي أَبْوَابِ الْإِدْغَامِ بِقَوْلِهِ : كُلُّ شَعْرٍ حُذِفَ مِنْ بَنَائِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ أَوْ زَيْناً حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ فَلَا يَدُ فِيهِ مِنْ حَرْفِ اللَّيْنِ لِلرَّدْفِ ، نَحْوُ :

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْب

قَالُوا فَتَمَثَّلُ بِالْمَحْذُوفِ الطَّوِيلِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النُّونَ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ .

وَقَدْ حَصَرَ الصَّفَاقْسِيُّ فِي هَذَا الْجَوَابِ بِأَنَّ نُونَ مَقَاعِيلِينَ وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُحْذِفَ لِلزَّحَافِ فَذَاكَ فِي الْحَشْوِ لَا فِي الضَّرْبِ ، لِاسْتِزَامِ حَذْفِهَا مِنْهُ الْوَقُوفَ عَلَى الْمَتَحَرِّكِ ، وَكَلَامُنَا فِي الضَّرْبِ لِأَنَّ الرَّدْفَ فِيهِ لَا فِي الْحَشْوِ . وَقِيلَ دَخَلَ الْقَبْضُ أَوَّلاً ثُمَّ حُذِفَتْ نُونُهُ وَأُسْكِنَتْ لَامُهُ فَعَوِضَ مِنْهُمَا لِأَنَّهُمَا زَيْناً مَتَحَرِّكَيْنِ . قَالَ سَيَبَوِيهَ فِي كِتَابِ الْقَوَافِي لَهُ .

عَلَى هَذَا تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ مَا وَقَعَ لَهُ فِي بَابِ الْإِدْغَامِ لِنُصُوصِيَّةِ هَذَا وَاحْتِمَالِ ذَلِكَ ، وَبِهِ قَالَ الْجَرْمِيُّ وَالْفَارْسِيُّ وَالشَّالَوِيْنُ ، وَرَدَّ الصَّفَاقْسِيُّ بِأَنَّ الْقَوْلَ

بدخول القبض فيه أولاً يقضى بعدم التزام الردف فيه لأن زنة المتحرك المحذوف منه حينئذ ليس من أتم البناء .

قلت : تمام البناء ليس راجعاً عندهم إلى الجزء على ما يظهر من كلامهم ، وإنما يرجع إلى البحر نفسه ، أى أن البحر إذا كان تام البناء فجاء فى الاستعمال كما هو فى الدائرة ، إن مشمناً فشمناً وإن مسدساً فسدساً ، وحذف من ضربه زنة حرف متحرك التزم فيه الردف فلا يرذ حينئذ اعتراض الصفاقسى عليهم ، فتأمل .

واعترض عليهم أيضاً بأنه لو كان الأمر على ما قالوه لسمى ذلك الضرب مقصوراً لا محذوفاً ، وأجيب بأنه لما دخله القبض أولاً ثم القصر صارت صورته صورة المحذوف فسمى محذوفاً رعاية للصورة ، وفيه نظر .

وقيل : لما التزم فى عروض الطويل القبض صار استعمالها أبداً على ستة أحرف ، فلم ينقص الضرب عنها إلا زنة حرف متحرك ، وفيه من النظر ما تقدم . ونسبة العروض إلى الضرب لا تستقيم لأن التعويض فى الضرب إنما يقع بالنسبة إلى ما يحذف منه فى نفسه لا بالنسبة إلى العروض .

قال الصفاقسى : وسبيلُ الجواب عن أصل الإشكال أن يقال : لم لا يجوز أن يكون العربى المستعمل لهذا الضرب ، أعنى الثالث من الطويل ، إنما حذف منه أولاً زنة حرف متحرك فعوض منه الردف ، ثم رأى بعد ذلك ساكنين قد التئما لحذف أحدهما وسماه العروضى محذوفاً مراعاةً لصورته . وعلى هذا ينبغى أن يحمل كلامُ سيبويه المتقدم فى باب الإدغام . فإن قلت : الردف مسهلٌ لالتقاء الساكنين كما فى الضروب المتصورة فلا وجه لحذف أحدهما ، قلت : إنما ذلك إذا أتى بالردف لأجلهما كما فى

الضروب المقصورة ، وهنا إنما أتى به للِعِوض ، وبعده التقى سا كنان ، فلهذا لم يكن مستهلاً لالتقاءهما ، ويجب الحمل على هذا جمعاً بين الكلامين . فإن قلت : هذا التقدير جارٍ في الضروب المحذوفة كلها فيلزمك التزام الردف فيها ، قلت : لا نسلم لزوم ذلك لأن العلل في هذا لفن تابعة للأحكام ، والله أعلم . انتهى كلامه بنصه ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، مع أن في تسليمه جريان التقدير المذكور في جميع الضروب المحذوفة نظراً لا يخفى عليك إن تأملت .

(النسيم الثالث) ما قدمناه من أن الطويل عروضاً واحداً وثلاثة أضرب هو المشهور ، واستدرك بعضهم له عروضاً ثانية محذوفة لها ضربان ، ضرب منقلها وبيتته :

لقد ساء في سعدٌ وصاحبٌ سعدٍ
وما طولبا في قتلها بغرامه
وضربٌ مقبوضٌ وبيتته : (١)

جزى الله عبساً عبساً آل بغيضٍ
جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعل
واستدرك بعضهم لعروض الطويل المقبوضة ضرباً مقصوراً ، وأنشدوا عليه قول امرئ القيس : (٢)

نيابُ بنى عوفٍ طهارى نقيّةً
وأوجههم يبيضُ المسافر غمرانُ

(١) للابفة ، ديوانه : ٢١٤ (دار الفكر) والمزنة : ١ / ١٣٩ .

(٢) ديوانه : ٨٣ .

وهذا من أبيات مختلفة لقرافي بحسب الإعراب، أنشدوها ساكنة النون والخليل يحركها وإن لزم عنه الإقواء، ويرى أنه أولى من إثبات ضرب آخر كثرة الإقواء في كلامهم، وأيضاً يلزم عليه سكون لام مناعيل وهو غير موجود في أوزان الشعر لا الأصول ولا المراجعة. هكذا قيل.

قلت: هو كلام كما تراه غير محرز، وذلك لأن أبيات امرئ القيس هذه متى ثبتت روايتها بتسكين الروي ولم يزوَ تحريكه من طريق من الطارق المعتبرة تعين إثبات الضرب المقصور، ولم يلتفت مع ذلك إلى قول من قال مناعيل لا يسون أن تسكن لامه، وإن ثبت فيه رواية بتحريك الروي فالقول ما قاله الخليل، ولا يفسر حينئذ وجود رواية بتسكين الروي من طريق آخر، لأنه يحمل حينئذ على أنه تنيدٌ إنشاد، وليس هو التنيد الذي تختلف به الضروب، والله أعلم.

(التنبيه الرابع) قال الزجاج: سئل الخليل رحمه الله: لم ألزم في التأويل أن يكون مثنياً ولم يأت سدساً كما جاء في المديد والبسيط وكلها من دائرة واحدة؟ فقال: إن الطويل عروضه مناعيلان وضربه كذلك، فهو سدس لسقط من نصفه أربعة عشر حرفاً، والمديد والبسيط إذا سدسا إنما يسقط من ثلث كل منهما عشرة أحرف، لأن عروض كل واحد منهما جزء خماسي وهو فاعلن، وضربه كذلك، ولو سدس الطويل فحذف منه مناعيلان بقي قبله فعولن، وليس في الشعر ما يقع القصان من أجزائه فيكون ما ألغى أكثر حروفاً مما بقي، وإنما يكون ما ألغى أقل مما بقي أو مساوياً له، والمديد إذا سدس فحذف منه فاعلن بقي قبله فاعلان، وكذلك البسيط إذا حذف منه فاعلن بقي مستعلن.

وهنا انقضى الكلام على ما يتعلق بالعروض والضرب. فلنشرع في الكلام على ما يدخل غيرهما من التغيرات، فنقول: لا يخفى أن هذا البحر كما مر

مركب من فعولان مفاعيلان، ففعولان حيثما وقع يجوز قبضه فيصير فعولاً، وإذا وقع أول البيت جاز فيه التلم والثرم، وقد عرفت معناهما. ومفاعيلان يُقبض ويُكف على سبيل المعاقبة، فإن قبض لم يُكف، وإن كف لم يقبض. ولا حاجة لنا إلى استثناء مفاعيلان الواقع في الضرب الأول من هذا الحكم وإن كان لا يجوز قبضه ولا كفه، وما ذاك إلا لأن الكلام مفروض فيما عدا العروض والضرب كما تقدم. فبيت القبض :

أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ يَشَّةَ دُونَهُ

أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدٍ

أجزاءه كلها الخماسية والسباعية متبوضة إلا الضرب. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «أسود».

وبيت الكف والتمل معاً :

شَاقَتَكَ أَحْدَاجُ سُلَيْمَى بِمَاقِلٍ

فَعَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالْدمْعِ

جزؤه الأول وهو «شاقة» وزنه قَعْلُنْ، فهو أنلم، والسباعية الواقعة في الحشو مكنوفة. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «أحداج».

وبيت الثرم :

هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسُ الرِّسْمِ بِاللَّوَى

لِأَسْمَاءَ عَنَى آيَةُ الْمَوْرِ وَالْقَطَرُ

جزؤه الأول أنرم وهو «هاج» ووزنه قَعْلُ. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «المور».

وقد جرت عادةُ المروضيين بأن يأتوا للأعاريض والضروب بشواهدٍ
تختص بها ولا يكون في بقية تلك الشواهد أجزاء مزاحفة . ويتحرون في شواهد
الزحاف أن يكون الزحاف الذي يمثلونه داخلًا في كل جزء يصح دخوله فيه
من ذلك البيت ، أو في أكثره حرصًا على البيان . وقد رأيت ذلك في هذا
البحر .

ثم اعلم أن القبض في فعولن حسن لاعتماده على وتدين قبليّ وبعديّ .
وقال الأخفش : لأن النون فيه زائدةٌ كالنتوين في «ضروب» «وعجول» .
واعترض بأن النون تعد في أجزاء التفعيل أصالية إذ بها يتم الوزن ، بخلاف
التسوين . وأما القبض في مفاعيلن فصالح لاعتماده على وتد واحد قبليّ ، وكذله
عند الخليل قبيح . وزعم الأخفش أنه أحسن من قبضه لاعتماده على وتد بعديّ .
ولله در بعض الأندلسيين حيث يقول :

كففتُ عن الوصال طويلَ شوقي إليك وأنت للروح الخليلُ
وكفكَّ للطويل فدتك نفسى قبيحٌ ليس يرضاه الخليلُ
قال :

المديد

أقول : حكى الأخفش عن الخليل أنه سُمي مديداً لتمدد سباعيه حول خماسيه ، وأوردَ عليه كلُّ بحر تركب من خماسي وسباعي . وقال الزجاج : سمي مديداً لامتداد سببين في طرفي كل جزء من أجزائه السباعية ، وأوردَ عليه الرَّمْلُ وغيره مما فيه جزء سباعي كذلك . وقال غيره سُمي مديداً لامتداد الوند المجموع في وسط أجزائه السباعية . ويردُّ عليه ماورد على الذي قبله ، ويجابُ عما أسلفناه من أن الاطرادَ في وجه التسمية غير لازم . وإذا صح النقلُ في هذه الأسماء الموضوعة لبحور الشعر عن الخليل فلا ينبغي أن يُخالف واضعُها .

وهذا البحر مبني في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الهيئة :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

كما تقدم . قال :

بجود كليب لا يغرُّ اعلوا أنما

يعيشُ بهندي متى مايعر اهتدا

فَينَ مُخَصِّبِينَ كُلَّ جَوْنٍ رَبَابُهُ

فِياليتَ شِعْرى هَلْ لَنَا مِنْهُ مُرٌّ تَوَى

أقولُ : الباءُ إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني من بحور الشعر . والجيمُ إشارة إلى أن له ثلاثَ أعاريص . والواوُ إشارة إلى أن له ستةَ أضرب . وهو محزوز في الاستعمال ، ولا يقع تاماً .

قال بعضهم : لثلاثَ يقع فاعلان في آخره ، وهو لا يقع أصلياً آخرَ شيء من "شعر" إلا أن يكون منقولاً من جزءٍ نقص منه . فيؤمُّ وقوعه في المديد النقلَ

مهلاً بالاستقراء، فيكون حينئذ أصله في الدائرة أزيد من ثمانية وأربعين حرفاً وهو محذورٌ يَتَقَى . وتقضه الصفاقسي بالبسيط .

قلتُ : هذا منه عجيب، فإن الزَّجَّاجَ قد استشعر هذا التقصُّ وأجاب عنه، وذلك لأن ابن بَرِي حكى عنه أنه قال بأنَّ كَلَامَهُ المتقدم : ولذلك رُدَّ في آخر البسيط إلى قِمَانٍ بحذف الألف ليعلم منه أنه نقص منه شيء ، لأن فِعْلَانٍ أيضاً لا يقع في الأواخر أصلياً .

ثم قال ابن بَرِي : فإن قيل : فهلاً جعل آخرُ المديد فِعْلَانٍ كآخر البسيط وارتفع الإيهامُ المحذور ؟ فالجواب أن فاعلان في البسيط إذا حُذفت ألفه لم يكن قبلها ساكن بسبب يعاقبها ، وفاعلان في المديد قبله ساكنٌ بسبب يعاقب أَلْفَهُ . فلو حُذفت منه الألف لزم أن لا يُحذف الساكن قبله أبداً ، وحينئذ يعود المعاقب نيراناً . انتهى . وهو كلام حسن فتأمل . قال الصفاقسي وقد شد استعجاله تماماً ، أنشد ابنُ زيدان :

إنه لو ذاق للحب طعماً ما هَجَرَ

كلُّ عَزٍّ في الهوى أنتَ منه في غَرَزٍ

ثم قال : ويمكن أن يقال في هذا إنه من الرباعي فيكونان يتين . واعترض بأنه لم يلزم في أوساط بقية الأبيات رويّاً لأن بعد البيت :

ليس من يشكو إلى أهله طول الكَرَى مثل من يشكو إلى أهله طول السَّهَرِ
سَحٌّ لما نَفِدَ الصبرُ منه أذُمُعا كجُمانِ خانهِ سَلَكُ عُقَابٍ فانتثرَ
لا تلمهُ إنْ شكا ما يلاقى أوبكى وامتحنُ باطنه بالذي منه ظَهَرُ

وأما قولُ السُّلَيْك : ^(١)

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وفيه أنه لأم السليك ، ويدال : لأم تأبط شراً .

طاف يبغى نجوةً من هـلاكٍ فهلك
ليت شعري ضالةً أي شيء قتلك
أمريض لم تمعد أم عدو ختك

إلى آخره ، فحمله بعضهم على أنه من شاذ تامه ، وأن القصيدة مصرعة ،
وبعضهم على أنه مما ورد من استعماله مرتباً .

وذعب الزجاج إلى أن هذه القصيدة من الرمل ، وعروضها وضربها محذوفان ،
فجعل الرمل ثلاث أعاريض .

وقال بعضهم : هو قياس مذهب اللطيل والجلال عليه أولى من الحمل على تام المديد ،
لأنه يلزم عليه شذوذان : تبيد المديد تاماً ، والتزام التصريح في القصيدة ،
وهذا يلزم عليه مجيء عروض الرمل محذوفة خاصة .

إذا تقرر ذلك فاعلم أن العروض الأولى من أعاريض هذا البحر صحيحة ولها
ضرب واحد مثلاً وبيته .^(١)

يَا بَكْرَ أَنْشِرُوا لِي كَلِمِيَا يَا بَكْرَ أَيْنَ أَيْنَ الزَّرَارُ

فقوله « لِي كَلِمِيَا » هو العروض ، وقوله « الزَّرَارُ » هو الضرب ، ووزن كل
منهما فاعلان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « كَلِمِيَا » .

والعروض الثانية محذوفة لما لا يلائم الضرب ، الأول مقصور وبيته :^(٢)

لَا يَفْرَنْ أَمْرًا عَيْشُهُ كُلَّ عَيْشٍ صَائِرٌ لَزْوَالٍ

فقوله « عَيْشُهُ » هو العروض ووزنه فاعن ، وقوله « لَزْوَالٍ » هو الضرب
ووزنه فاعلان . وأشار إلى هذا الشاعر بقوله « لَا يَفْرَنْ » .

(١) لمهايل ، الأغاني : د/٥٩ (دار الكتب) . (٢) لسان (نصر)

الضرب الثاني معذوف مثلها وبيته :

اعلموا أني لكم حافظٌ شاهداً ما كنتُ أو غائباً

فقوله « حافظن » هو العروض وقوله « غائبن » هو الضرب . ووزن كل منهما فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اعلموا » .

الضرب الثالث أبتر وبيته : ^(١)

إنما الذلفاء يافوتةٌ أخرجت من كيس دِهقان

فقوله « قوتتن » هو العروض ، ووزنه فاعلن ، وقوله « قاني » هو الضرب ووزنه فَعْلُنْ بِاسْكَانِ العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إنما » . ووصل همزة القَطْع ضرورةً .

المروض الثالثة مخبونة معذوفة لها ضربان الأول مثابها، وبيته : ^(٢)

للفتى عقلٌ يعيشُ به حيث تهدي ساقه قدمه

فقوله « شُبهى » هو العروض ، وقوله « قدمه » هو الضرب . ووزن كل منهما فَعْلُنْ بِتَحْرِيكِ العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يعيش » .

الضرب الثاني أبتر وبيته . ^(٣)

رُبَّ نارٍ بُتْ أَرْمُقْمُها تقضمُ الهندى والغارا

فقوله « متها » هو العروض وقوله « غارا » هو الضرب ، ووزنه فَعْلُنْ بِاسْكَانِ العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بهندى » .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخين وهو حسن ، والكف وهو صالح ، والشكل وهو قبيح . فبيت الخين :

(١) للسان (بئر) (قضم) .

(٢) لغز، ديوانه : ٧٥ ، وشرح الحماسة : ٢ / ١٨٠

(٣) لغز من ديوانه : ١٠٠ ، وتهذيب الألفاظ : ٦٥٦ ، واللسان (قضم)

ومتى مايع منك كلاماً يتكلم فيجبك بعقـل
أجزاءه كلها مخبونة : وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «متى مايع» . ويدت الكف :
لن يزال قومنا مخصبين صالحين ما اتقوا واستقاموا
أجزاءه السباعية كلها مكفوفة إلا الضرب ، فإنه لم يكف حذراً من الوقوف
على المتحرك . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «مخصبين» . ويدت الشكل :

لَمَن الديارُ غَيْرُهُ ——— كُلُّ جَوْنِ المَرْزَنِ دَانِي الرَّبَابِ
فقوله « لَمِنْدَرِ » وقوله « يَرَهُنَ » وزنُ كل منهما فَعِلَاتُ ، فكلاهما
مشكول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « كل جون ربابه » . وقد سبق لنا
أن المعاقبة ثابتة في هذا البحر بين كل سببين اجتماعاً ، وأن فيه صدرأً
وعجزاً وطرفين . ويدت الطرفين :

ليت شعري هل لنا ذات يومٍ بمجنوبٍ فارغٍ من تلاقٍ
قوله « بمجنوبٍ » وزنه فَعِلَاتُ فيه « الطَّرَفَانِ » لأن ألفه حُذِفَتْ لثبات نون
الجزء الذي قبله ، ونونه هو حُذِفَتْ لثبات ألف الجزء الذي بعده . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « ليت شعري هل لنا » . واعلم أنه يجوز في العروض الأولى من
الزحاف ما يجوز في الحشو ، وهو الخين والكف والشكل ، وأما الضرب الأول
فلم يوافق الحشو إلا في الخين لأنه لو كُف لزم الوقوف على المتحرك ، ويلزم من
ذلك امتناع الشكل . وأما العروض الثابتة فلم يدخلها الخين حذراً التباسها بالثالثة .
وأما ضربها المتصور فمنع الخليل دخول الخين فيه وأجازه الأخفش ، وعلة المنع
قلة مجيئ هذا الضرب في كلامهم حتى زعم الزجاج أنه لم يجيئ منه إلا قصيدة
واحدة للطَّرَمَاح أولها : (٣)

شَتَّ شَمْلُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّشَامِ وَشَجَاكَ الْيَوْمَ رَبْعُ الْمَقَامِ

والزَّحَافُ إنما سببه الكثرة إذ هي الداعية إلى التخفيف ، مع كراهتهم أن يجمعوا عليه ثلاث تغييرات ، وهي الخبث مع الإسكان والحذف ومُسَمَّى الْقَصْرِ .

وزعم أبو الحكم أن مذهب الأخفش أقيس . قال : لأن الله واقعة بين وتدين ، وكلُّ ما كان كذلك فزحافه جائز اتفاقاً . ثم اعترضَ علة المنع بأن القلة لا تأثير لها في السلامة في غير هذا البحر فكذلك في هذا . واجتماع ثلاثة تغييرات في الجزء له نفائس منها فاءلان في الرمل ، فإنه يجوز فيها مع القصر الخبث ، وفعلون الضرب اثنتان من العروض الثالثة من الخفيف ، فإن أصله مستفعر لأن فدخله القصر والخبث .

وأجاب المصنف بآنا لا نسلم أن كل سبب وقع بين وتدين يجوز زحافه مطلقاً ، وإنما ذلك مع عدم المانع ، وما ذكرناه أولاً من التعليل مانع ، واعتراضه عليه ساقط ، لأنه إنما نقض علة كل واحد من القلة وكثرة التغيير حيث لم يكن منضمّاً إلى الآخر ، وذلك إنما يكون نقضاً لو جعلنا كلا منهما علةً مستقلةً ونحن إنما جعلناه جزءاً علةً ، والعلة هي المجموع المركب منهما ، وهو لم ينقضه وإنما نقض الجزء ، ونقضه ليس قادحاً في التعليل على الصحيح عند الأصوليين .

قال :

البسيط

أقول : قال الخليل سُمى بسيطاً لأنه انبسط عن مدى العاويل والمديد فجاء وسطه فعلن وآخره فعلن . حكاه الأخفش عنه .

وقيل : سُمى بسيطاً لانبساط الأسباب في أوائل أجزائه السباعية ، قاله الزجاج .

وقيل : لانبساط الحركات في عروضه وضربه . وهو مبنى في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

مستعملن فاعلن مستعملن فاعلن ، مستعملن فاعلن مستعملن فاعلن

كما سلف . قال :

جَرَتْ جَوَلَةٌ يَحَارِ شَعْوَاءُ خَيَّلَتْ

وقوفي فسيروا عنه قد هيَّجَ الْجَوَى

لَحَقَبَ ارْتِحَالِ ذَا لَقِيهِمْ فَذُقُّمُ

أَصَاحِ مُقَامِي ذَاكَ وَالشَّيْبُ قَدْ عَلَا

أقول : الجيم الأولى إشارة إلى أنه البحر الثالث ، والجيم الثانية إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . العروض الأولى مخبونة ولها ضربان : الأول مثليها ، وإلتما لم يستعملتا تأمين لثلاثي توهم أنه قد نقص منهما ، لما مر من أن فاعلن لم يأت أصلياً في عروض ولا ضرب . فلو جاء تأمين لثوهم أن أصله حينئذ أكثر من ثمانية وأربعين حرفاً ولا نظير

لذلك . وقيل لاعتقاد ألف فاعل على وتد بعدى ، ولا ينهض هذا علة ، فإن الاعتماد في ذلك مجوّز لا موجب ، ويبيته : ^(١)

يا حارٍ لا أُرْمَيْنِ منكم بداهية

لم يلقها سُوقَةٌ قبلِي ولا مِلْكُ

فقوله « هَيَّيْنِ » هو العروض ، وقوله « ماكو » هو الضرب ، وكل منهما وزنه فَعِلُنْ بتحريك العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا حار » .

الضرب الثانى مقطوع ويبيته ^(٢)

قد أشهدُ الفارةَ الشعواءَ تحملنى

جرداءَ معروقةَ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ

فقوله « مَائِي » هو العروض ، وقوله « حوبو » هو الضرب ، ووزنه فَعِلُنْ بإسكان العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شعواء » .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، ولها ثلاثة أضرب ، الأول مزال ، ويبيته ^(٣)

إنا ذَمَمْنَا على ما خَيَّلَتْ سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وعَمْرَأَ من تَمِيمٍ

فقوله « ما خيأت » هو العروض ، ووزنه مستعملن ، وقوله من تميم هو

(١) لره ، ديوانه : ١٨٠ .

(٢) لامرى ، القيس ، ديوانه : ٢٢٥ .

(٣) للأسود بن يعمر ، ديوان الأعشى : ٣٠٩ ، ونقد الشعر : ١٠٦ . والموشح :

٨٢ . اللسان (فتل)

الضرب ووزنه مستفعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « خيلت » .

الضرب الثانى مثل العروض صحيح وبيته ^(١) :

ماذا وقوفى على ربع خلا

مخلوق دارس مستعجم

فقوله « ربع خلا » هو العروض وقوله مستعجمى هو الضرب ، ووزن كل منهما مستفعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقوفى » .

الضرب الثالث مقطوع وبيته :

سيروا معاً إنما ميعادكم يوم الثلاثاء بطن الوادى

فقوله « ميعادكم » هو العروض وقوله « نلوا دى » هو الضرب ، ووزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فسيروا » .

العروض الثالثة مجزوءة مقطوعة لها ضرب واحد مثلاً وبيته : ^(٢)

ما هيج الشوق من أطلال أضحت قفاراً كوخى الواحى

فقوله « أطلالين » هو العروض وقوله « يلواحى » هو الضرب ، ووزن كل منهما مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هيج » .

وقد علمت أننا أسلفنا أن قول أهل هذا الفن عروض مجزوءة وضرب مجزوء فيه تسامح من حيث أن الجزء صفة للبيت ، لأنه عبارة عن إسقاط الجزء الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه وليس صفة للجزء ، لكن جربنا على سنن القوم .

(١) اللسان (ح) و (خلق) .

(٢) اللسان (خ) .

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبْنِ فِي الْخَمَاسِ وَالسَّبَاعِي وَهُوَ
حَسَنٌ فِيمَا .

قلت : هكذا قالوا ، ويظهر لي أن الخبن في السباعي إنما هو حسن في أول
الصدر وأول المعجز ، فليمتبه ذو الطبع السليم . ويدخله أيضاً من الزحاف الطي
في السباعي وهو صالح فيه ، والخبل وهو قبيح فيه . فبيت الخبن :

لَقَدْ مَضَتْ حَقْبٌ صُرُوفُهَا عَجَبٌ

فَأُحْدِثَتْ عِبْرًا وَأُبْدِلَتْ دَوْلَا

أجزاءه كلها محبوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حَقْبٌ » لكنه سكن
القاف للضرورة ، وهي ضرورة قبيحة . وبيت الطي :

ارْتَحَلُوا غُدُوَّةً وَانْطَلَقُوا سَحَرًا

فِي زَمَرٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهَا زَمَرٌ

أجزاءه السباعية كلها مطلوبة . وإلى هذا الشاهد أشار بالارتحال المشار به إلى
« ارتحلوا » . وبيت الخبل :

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ أَتَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ

أجزاءه السباعية كلها محبوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « اتقيهم » وسكن
الياء للضرورة .

واعلم أن هذا الزحاف جميعه يدخل في الضرب النذيل ، والخبن يدخل في

الضرب المقطوع وفي العروض المقطوعة وضربها . فبيتُ الخين في الضرب
المذيل :

قد جاءكم أنكم يوماً إذا ما ذُقم الموت سوف تُبعثون

فقوله « فُبعثون » هو الضرب ، ووزنه مفاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « فذُقم » .

وبيت العلى فيه :

يا صاح قد أخلفت أسماء ما كانت تُمنيك من حُسن وصال

فقوله « حُسن وصال » هو الضرب وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « أصاح » .

وبيت الخيل فيه :

هذا مقامى قريباً من أخى كل امرئ قائم مع أخيه

فقوله « مع أخيه » هو الضرب ، ووزنه « فَعِلَتَان » . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مقامى » . وبيت الخين في العروض والضرب المقطوعين :

أصبحتُ والشيبُ قد علانى يدعو حيثاً إلى الخِضابِ

فقوله « علانى » هو العروض وقوله « خضابى » هو الضرب ، وزن كل
منهما فعولن ، وهذا هو المسمى عندهم بالخلع . والولدون التزموا الخين في
هذه العروض وضربها لحسن ذوقه ، وهو من التزام ما لا يلزم . وأشار
الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « والشيبُ قد علانى » .

وأما بيت الخين في ضرب العروض الثانية المقطوع فلم يشر الناظم إليه
بشيء ، وانظر هل أشار بقوله ذاك إلى بيته فإن ظفرت بيت فيه هذه اللفظة
فذاك ، وبيته الذى أنشده العروضيون :

قلتُ استجيبني فلما لم تُجِبْ سالتُ دموعي على ردائي

قال الشريف : وإنما تبه الناظمُ على ما يدخل الأعاريضَ والضروب هنا وفيما بعدُ حسب ما تقف عليه من الأبحر ليظهر لك الفرق بين ما يدخل في الأعاريض والضروب وهو غير لازم كما يدخل الحشو ، وبين ما لا يدخلها فيكون لازماً سبيله سبيلُ العلل ، فما يكون من ذلك لازماً يأتي بشاهده أولاً حيث يأتي بشواهد العلل ، وما يكون غير لازم جاء بشاهده آخرًا بعد شواهد الزحاف ، ألا تراه كيف أتى بشاهد الخبن في العروض الأولى مع العلل أولاً للزومه ، وأتى بشاهد الخبن في الخلق آخرًا لعدم اللزوم فتأمله .
(تبيين) استدرك بعضهم للبسيط عروضين إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة لها ضربان : ضرب مثلها كقوله :

عجبتُ ما أقربَ الأجلِ متاوماً أبعدَ الأملِ

وضرب مقطوع مخبون كقوله : ^(١)

إنَّ شِواءَ ونَشْـوَة وخَبَبَ البازلِ الأُمونِ

العروضُ الثانية مشطورة لها ضرب مثلها كقوله :

إن أخى خالداً ليس أخاً واحداً

وأجاز أيضاً استعمال العروض الأولى من البسيط غير مخبونة كقوله :

ولا تكونوا كمن لا يُرجى أوبه

وكذا أجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون كقوله :

وبلدة مجمل تسمى الرياح بها لواعباً وهي ناء عرضها خاوية

وهكذا كله شاذ لا يلتفت إليه .

وقد جاء في مخلع البسيط مفعولن مكان فاعلن، وهو أيضاً شاذ كقوله :

فَيسِرُ بَوْدَرٍ أَوْ سِرٍ بِكَرٍ مَاسَرَتِ الدُّلُّ السَّرَاعُ
ورأيتُ بعض المتأخرين يستعمله .

وزعم أبو الحكم أنه شذٌّ في هذه العروض القبض، وأنشد :

يَسْدَاهُ بِالْجُودِ ضَرَّتَانِ عَلَيْهِ كَلْتَاهُمَا تَفَارُ
قال : ولا تُمكن حركة النون فينتفى القبض لأن التمكين مختص بالضروب ،
ولا يجوز في الأعراب إلا بشرط التصريح .

قال الصفاقسي : وهذا خطأ ، أما أولاً ، فلأن ساكن المخلع فيه بقية وتد
ولا قبض فيه فلا بد من تمكين الحركة .

قلتُ : لعله نظر إليه باعتبار ما صار إليه ، ولا شك أن آخره بحسب الصورة
هيئة سبب خفيف فأطلق القبض لذلك .

ثم قال : وقوله ثانياً ذلك مختص بالضروب ولا يجوز في العروض إلا بشرط
التصريح ونهم ، بل وَرَدَ منه مالا يُحصر وأنشد قوله :

سَلِيْ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سِوَاهِ عَالَمٍ وَجَهْوَلٍ
وقوله : (١)

وَرَجُّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وأبياتاً كثيرة من هذا النمط . ولا دليل له فيها لأن التمكين فيها قُصِصَ
بخلقه في بحر « ضرتان » وسيأتى الكلام عليه . في ذلك .

وهنا كمات الدائرة الأولى . قال :

الوَافِرُ

أقول : سُمي وافرًا لوفور أجزائه وتداً فوتداً . قاله الخليل . وقيل :
لوفور حركاته باجتماع الأوتاد والفواصل في أجزائه ، والكامل وإن كان
بهذه الصفة إلا أن الوافر حُذف من حروفه فلم يكمل لاستعماله متطوفاً ، فهو
موفور الحركات ناقص الحروف . قاله الزجاج . وهو مبني في الدائرة من
سنة أجزاء على هذه الصورة .

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

قال :

دَنْتُ بِجِدَى فِيهِ لَنَا غَنَمٌ بِهِ رِيعَةٌ تَعْصِينِي وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَذَى
سَطُورُ حَفِيرٍ إِنْ بِهَا نَزَلَ الشِّتَا تَفَاحِشَ لَوْلَا خَيْرٌ مِنْ رَكِبَ التَّطَا

أقول : الدال من « دنت » إشارة إلى أنه البحر الرابع ، والباء من
« بجدى » إشارة إلى أن له عروضين ، والجيم إشارة إلى أن له ثلاثة أضرب .
العروض الأولى متطوفة لما ضرب واحد مثلها وبيته : ^(١)

لَنَا غَنَمٌ نَسَوَتْهَا غِزَارٌ كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتْهَا عِصَى

فقوله « غزارن » هو العروض ، وقوله « عصييو » هو الضرب ، وزن
كل منهما فعولن . كان أصله مفاعلتن فحُذف بحذف سببه الخفيف وهو
« تن » وإسكان المتحرك قبله وهو اللام ، فبقى مفاعِلْ فقل إلى فعولن .

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لنا غم » وزعم أبو الحكم أنه شذى هذه
العروض القبض وأنشد شاهداً عليه :

علوت على الرجال بخلتَيْن ورثتهما كما ورث الولاء
قال : ولا يجوز تمكين الحركة حتى ينشأ عنها حرف اللين كما مرفى
البيسط . واعترضه الصفاقسى بطلان دعوى الشذوذ لكثرة بحى . ذلك
فيها . قال : (١)

أبى الإسلام لأب لى سواء إذا افتخروا بقبسٍ أو تميم
وقال :

عسى الكرب الذى أمسبت فيه يكون وراء فرج قريب
وقال : (٢)

تخيره ولم يعدل سواء فنعم المرء من رجل تهاى
وقال : (٣)

ذعرت به القطا ونضيت عنه مقام الذنب كالرجل اللعين
وقال : (٤)

إذا أمسى يلمس منكبه تفقد له حذر الهزال
وقال : (٥)

أوليت العراق ورافديه فزارياً أخذ يد القميص

(١) لثمار بن توسة اليشكرى ، سيويه ١/٣٤٨ .

(٢) منسوب إلى بحير بن عبد الله القميرى ، وإلى ابن شعوب اللينى ، الوحشيات رقم : ٤٢٥ ، واللسان (تهم) . وفى المطبوعة « تخيره » .

(٣) فى م ، د د دعوت به ، ر مقام الديب .

(٤) للسليك بن السكعة السعدى ، وهو فى نسخة البغدادى : ١٢٧ ، ١٢٨ مع اختلاف

فى الرواية ، والأبيات غير هذا البيت فى السكامل . ١٠ : ٣١٠ .

(٥) انظر ص ١١٠ .

وقال : (١)

إذا لم تستطع أمراً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

وقال : (٢)

تطل الشمس كاسفة عليه كآبة أنها فقدت عيلاً

وقال : (٣)

يُرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناء الخطوب

قال : ومن هذا كثير .

قلت : لكنه لا ينهض مع كثرتة رداً على أبي الحكم ، وذلك لأن جميع ما استشهد به يجوز فيه التمكين نظاماً ونثراً دون شذوذ ولا اختصاص له بعروض ولا ضرب ، بل ولا بالنظام أصلاً ورأساً . وأما تمكين مثل « خلتين » في فصيح الكلام فممتنع نظاماً ونثراً . نعم يجوز تمكينه في الضرب لإطلاق الروى ، وفي العروض بشرط التصريح ، وإن مكن على غير هذا الوجه فلا ضرورة على شذوذ فيه . فإين هذا الذى رد به الصفاقسى مما أراد أبو الحكم .

ثم قال : فالذى ينبغى أن يقال : تمكين حركة العروض جائز من غير شذوذ .

قلت : بل هو شاذ قطعاً كما عرفت ، ولا دليل فى شيء مما أنشده . نعم التول بـة ضها شيء لا يقل به أحد من العروضيين ، والبيت لا ينفك عن شذوذ كبحته بتقدير التمكين وعدمه . أما على التمكين فلما قدمناه ، وأما على تقدير

(١) للمروى بن مديكرب ، الأصمعيات : ٢٠٩ ، ونزهة الألباء : ١١٥

(٢) ديوانه ، ٤٧٧/١ .

(٣) ابن رالان الطائى ، إيراد أبي زيد : ٦٠ ، والمزانية : ٥٦٦/٣ — ٥٦٩ .

عدمه فلأن هذه العروض لا يدخلها مثال هذا التغيير فيما هو مقرر عند التوم .

العروض الثانية مجزوة صحيحة ، ولما خربان الأول مثلها وبنته :

لقد عَلِمْتُ رُبْعَةً أَنْ حَبْلَكَ وَاهِنٌ خَلَسَتْ

بقوله « رُبْعَةً أَنْ » هو العروض وقوله « هِنٌ خَلَسَتْ » هو الضرب ،

وزن كل منهما مفاعلتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رُبْعَةً » .

الضرب الثاني منصوب بالصاد المهملة ، وبنته :

أَعَاتِبُهَا وَأَمْرُهَا فَتُعْصِيَنِي وَتُعْصِيَنِي

بقوله « وَأَمْرُهَا » هو العروض ، وقوله « وَتُعْصِيَنِي » هو الضرب . كان

مفاعلتن فُصْب يَأْسَكُن اللام ثم نُقِل إلى مفاعيلن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « تُعْصِيَنِي » . ويدخل هذا البحر من الزخاف العصب وهو حسن ،

والمثل وهو صالح ، والنقص وهو قبيح . فبِت العصب : ^(١)

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

الأجزاء السباعية كلها منصوبة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ولم تستطع » .

ويحكى أن شخصاً سأل الخليل أن يقرأ عليه علم العروض ، فأقام مدة

يختلف إليه للقراءة ولم يحصل شيئاً ، فأعيا الخليل أمره ، ولم ير أن يواجهه

بالمنع حياء منه ، فقال له يوماً وقد حضر للقراءة : قطع قول الشاعر :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فطن الرجل إلى ما أراده الخليل رحمه الله فأصرف ولم يمد . وأنا أعجب

لن يظنُّ لئل هذا كيف يصعب عليه فنَّ العروض مع سهولته ، والله متدبر
الأمور . ويدت العقل : ^(١)

مَنَازِلُ لِفَرْتَنَّا قِفَارُ كَأَنَّمَا رَسُومُهَا مَسْطُورُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مسطور » . ويدت النقص :

لِسَلَامَةٍ دَارُ بِحَفِيرٍ كِبَاقِي الْخَلْقِ الشُّحْقُ قِفَارُ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حفير » . ويدخله في الجزء الأول من البيت
المعضب بالضاد المعجمة ، والقسم ، والعقص ، والجَمَمُ ، وكلها قبيح .

فبيت المعضب : ^(٢)

إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ يَتَهُمُ الشِّتَاءُ

بقوله « إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ » عُضِبَ بِحَذَفٍ مِيمَةٍ فَصَارَ فَاعِلَتَيْنِ ، فنقل إلى مفتعلان .
وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ » .

ويدت القسم :

مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ تَفَاحَشَ أَمْرُهُمْ وَأَتَوْا بِهِمْ جُرْ

بقوله « مَا قَالُوا » جزء أَقْصَمَ عُضِبَ بِحَذَفٍ مِيمٍ ، وَعُضِبَ يَاسْكُنُ اللَّامُ
فَصَارَ فَاعِلَتَيْنِ ، فنقل إلى مفعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تفاحش »

ويدت العقص : ^(٣)

لَوْلَا مَلِكٌ رَوْفٌ رَحِيمٌ تَدَارَكُنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

(١) اللسان (عقل) . (٢) الحضيض . ديوانه : ١٠٢ ، واللسان (عضب) .

(٣) اللسان (عقص) .

جزؤه الأول وهو قوله « لولام » وزنه مفعول ، كان مفاعلتين فمضب
 بحذف الميم ونفس بإسكان اللام وحذف النون فصار « فاعلت » فنقل إلى
 مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لولا » .

ويدت الجَمَم : (١)

أنت خير من ركب المطايا وخيرهم أبا وأخا وأما
 الجزء وهو قوله « أنت خي » أجَم ، كان مفاعلتين فمضب بحذف الميم ،
 وعقل بحذف اللام ، فصار « فاعلت » فنقل إلى فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد
 بقوله « خير من ركب المعنا » قلت : كان مقتضى اعتبار الترتيب في الوضع
 تقديم الجَمَم على المقص ضرورة أن التغيير فيه أقل ، والأمر في ذلك سهل .

(تنبيهات) الأول : أنكر الأخفش والمعري وطائفة من العروضيين
 العقل في الوافر من أجل أن مفاعلتين انتقل بالمضب إلى مفاعيلن ومفاعيلن في
 سائر الشعر يتعاقب فيه الياء والنون فيكون إما مفاعيل وإما مفاعلن . لكنهم
 سوغوا في مفاعيلن في الوافر أن يأتي على مفاعيل ولم يسوغوا فيه أن يأتي على
 مفاعلن لأنه فرع منقول عن أصل ، فلم يسوغوا فيه ما سوغوا فيما هو أصل ،
 وآثروا إبقاء الياء لأنها في محل اللام الساكنة بالمضب فكرهوا تغييرها .
 ثانياً : وهذا احتجاج ضعيف لا يلتفت إليه مع نقل الخليل عن العرب
 جواز ذلك .

قال ابن برقي : والصحيح إنكار العقل في الجزوء منه ثلثا ياتبس بمجهزوء
 الرجز ، وهذا الالتباس محذور .

قلت : فإذا وجد بيت مربع على زنة مفاعلن ، ولم يكن في القصيدة جزء

على رنة مفاعلتين حُسم بأن القصيدة من الرجز سخلاً على ما هو الأخف ، فإن
مستعملان في الرجز يصير مفاعلتين بالطنين ، وهو حذف ساكن ، ومفاعلتين يصير
مفاعلتين في الوافر بالعتل وهو حذف متحرك ، ولا شك أن حذف الساكن أخف
من حذف المتحرك .

ثم قال ابن برى : بخلاف معصوب المجزوء بالهزج .

قلت : كان عَصَبَ المجزوء عنده غيرُ محذور ، وأنه إذا وجد في القصيدة
كلها سماعاً على كل واحدٍ من البحرين ، ويؤيده ما قدمه قبل ذلك حيث
قال : واعلم أنه متى دخل العصبُ في جميع أجزاء المجزوء فإنه يشبه الهزج ،
كما نوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

لكن يقع الفرقُ بينهما بأن ننظر فإن كان في القصيدة جزء واحد على
مفاعلتين فهي من الوافر ، وإن لم يكن فيها ولا جزء واحد احتملت أن
تكون من الوافر ومن الهزج .

قلت : المرجعُ لحملها على الهزج قائم ، لأن مفاعيلين فيه أصلي لا تغيير فيه
ومفاعيلين في الوافر إنما يُتصور بتغيير يُرتكب فيه وهو العصب ، وإذا كان
كذلك فيحمل على ما هو بالثابتة التي ذكرتها على الهزج لاعلى الوافر ، فتأمل .

التنبيه الثاني : إنما التزم في الوافر أن يُستعمل مقطوعاً لأنه شعر كثرت
حركاته فاستثقلت فحذف من آخر عروضه وآخر ضربه تسهلاً وتخفيفاً ،
وآثروا من الحذف ما بقي به الشعرُ عذب المساق لذيد المذاق ، وهو القطف .

فإن قيل : فهلاً استعملوا في الكامل ما استعملوا في الوافر لأن حركاتها
سواء إلا أنا وجدناهم آثروا الوافر بالحذف والتخفيف دون الكامل ؟

على الجواب أن السكمل وقعت فيه الفاصلة مقدّمة في جزئه وهو متفاعلن على
الوند ، وهي أكثر حركات من الوند ، والوافر تأخرت فيه الفاصلة فكان
جانب الحذف وهو آخر الجزء في الوافر أكثر حركات منه في الكامل .

التنبيه الثالث : حكى الأخفش للوافر عروضاً ثلاثة مجزوءة متطوّفة لها

ضرب مثلها ، ويثته :

عَيْلَةٌ أَنْتِ هَتَى وَأَنْتِ الدَّهْرَ ذَكْرَى

ومثله :

فَإِنْ يَهْلِكُ عَيْيِدٌ فَقَدْ بَادَ الْقُرُونُ

ومثله :

أَشَاقَكَ طَيْفُ مَامَةٍ بِمَكَّةَ أُمُّ حَامَةٍ

قال ابن برى : وهذه الأبيات لادليل فيها لاحتمال أن تكون من
مشكول المجتث كقولها :

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

قلت : هذا غلط ظاهر ، فإنه إن تم له الاحتمال الذي أبداه فإنما يتم
له في البيت الأخير ققط . وما قبله لا يتأتى فيه ذلك . ألا ترى أن قوله « وَأَنْتِ
الدَّهْرَ ذَكْرَى » لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه ، وكذا البيت الثاني
لا يتصور كونه من بحر المجتث أصلاً ، والله الموفق للصواب .

قال :

الكامل

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لاجتماع ثلاثين حركة فيه لم تجتمع في غيره . وقال الزجاج : لسكال أجزائه بمدد حروفها . يعني أنها استعملت كافي الدائرة . فإن قلت : الرجز والخفيف كذلك ، قلت : يُعلم جوابه بما مر . وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن ، متفاعلن متفاعلن متفاعلن .

قال :

هَجَرْتُ طَلًا تَصْحُو خَبَا أِبْرَامَتِي أَجَشَّ لَأَنْتَ الَّذِ سَبَقْتَهُمْ إِلَى
بِخْتَلَفِ الْأُمَرَاءِ فَتَقَرَّتْ وَأَكْثَرُوا وَعَبَسَ يَذُبُّ الصَّمَّ عَنْ تَامِرٍ وَلَا
نَقَلَهُمْ عَنْ حِدَّةٍ فَا بْتَأَسَّتْ وَالشَّ قَاءَ مُخَافٍ لَمْ تَجِدْ فَارِغًا كَفَى

أقول : الماء من « هجرت » إشارة إلى أن هذا البحر هو خامس البحور . والجيم إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض . والطاء من قوله « طلا » إشارة إلى أن له تسعة أضرب .

العروض الأولى صحيحة ولها ثلاثة أضرب ، الأول مثلها وبيته : ^(١)

وإذا صحوتُ فما أقصّر عن ندى .. وكما علمت شمالك وتكرمي
فقوله « مِرْعَنُ نَدْنُ » هو العروض وقوله « وتكرمي » هو الضرب . وزن كل منهما متفاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تصحو » . الضرب الثاني مقطوع وبيته : ^(٢)

(١) لفترة من مملته . (٢) للأخطل ، ديوانه : ٤٣ ، واللسان (قطع) .

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّيْنِ فَإِنَّهُ نَسَبُ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالًا

فَقَوْلُهُ « تَفَيَّضْنَهُو » هُوَ الْعَرُوضُ ، وَقَوْلُهُ « نَخْبَالًا » هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَهُ فَعِلَاتُنْ . كَانَ مَتَفَاعِلُنْ قَطُّعَ فِصَارٍ مَتَفَاعِلُ ، فُنَقِلَ إِلَى فَعِلَاتُنْ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « خَبَالًا » .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ أَحَدُ مَضْمَرٍ ، وَبَيْتُهُ : ^(١)

لَمَنْ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلٍ دَرَسَتْ وَغَيْرَ آيَاهَا الْقَطْرُ

فَقَوْلُهُ « رَفَعَا قِلْنِ » هُوَ الْعَرُوضُ ، وَقَوْلُهُ « قَطَرُو » هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَهُ فَعْلُنْ . حُذِفَ الْوَتْدُ مِنْ مَتَفَاعِلُنْ وَأُسْكِنَتْ تَاوُهُ فِصَارٍ « مَتَفَا » فُنَقِلَ إِلَى فَعْلُنْ بِاسْكَانِ الْعَيْنِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « بِرَامَتِي » .
الْعَرُوضُ الثَّانِيَةُ هَذَاهَا ضَرْبَانِ الْأَوَّلُ مِثْلُهَا ، وَبَيْتُهُ :

لِمَنْ الدِّيَارُ عَفَى مَعَالِمَهَا هَطِلُ أَجَشُّ وَبَارِخُ تَرِبُ

فَقَوْلُهُ « لِمَهَا » هُوَ الْعَرُوضُ وَقَوْلُهُ « تَرِبُو » هُوَ الضَّرْبُ ، وَزَنَ كُلُّ مَنَّهُمَا فَعِلُنْ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ ، كَانَ مَتَفَاعِلُنْ فَبَقِيَ « مَتَفَا » فُنَقِلَ إِلَى فَعِلُنْ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « أَجَشُّ » .

الضَّرْبُ الثَّانِي أَحَدُ مَضْمَرٍ ، وَبَيْتُهُ :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ

فَقَوْلُهُ « مَتَشَدُّ » هُوَ الْعَرُوضُ ، وَقَوْلُهُ « دُعَرَى » هُوَ الضَّرْبُ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « لَأَنْتَ » .

الْعَرُوضُ الثَّلَاثَةُ مَجْزُوءَةٌ صَحِيحَةٌ ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَضْرَبٍ . الْأَوَّلُ مَجْزُوءٌ مَرْفُلٌ وَبَيْتُهُ : ^(٢)

(١) اللسان (فرند)

(٢) لرهبر . ديوانه : ٨٩

(٣) للعطيشة . ديوانه : ١٦٨

ولقيد سبقتهم إلى فلم ترغت وأنت آخر
 فقوله «تَهُمُوا إِلَى» هو المروض ، وزنه متفاعلين ، وقوله «تَوَأْنَتْ
 آخِرَ» هو الضرب ، وزنه متفاعلاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «سبقهم
 إلى» . وفيه حذفُ المجرور وبقاء حرف الجر .

الضرب الثاني مُذَاتِل ، وبيته : (١)

جَدَتْ يَكُونُ مُقَامَهُ أَبْـذَا بِمُخْتَلَفِ الرِّيحِ
 فقوله «نُقَامُهُ» هو المروض ، وزنه متفاعلين ، وقوله «تَلِفِرُ رِيحُ»
 هو الضرب ، وزنه متفاعلاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «بِمُخْتَلَفِ»
 الضرب الثالث مجزوء ، معرّى وبيته :

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَخَشِّعًا وَتَجْتَلِ
 فقوله «فَلَا تَكُنْ» هو المروض ، وقوله «تَجْمَلِي» هو الضرب ، وزنُ
 كل منهما متفاعلين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «افتقرت» .
 الضرب الرابع مقطوع وبيته :

وَإِذَا هُمْ ذَكَرُوا الْإِسَاءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ
 فقوله «ذَكَرُوا لِسَاءَ» هو المروض ، وقوله «حَسَنَاتِي» هو الضرب ،
 وزنه قولاتين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله «أَكْثَرُوا» .

وقد كتب الخليلُ على هذا الضرب وعلى الضرب الثاني من العروض
 الأولى : ممنوعٌ إلا من سلامة الثاني أو إضماره . يعني أنهما لا يجوز فيهما غيرُ
 الإضمار أو السلامة منه . أما السلامة فلائها الأصل ، وأما الإضمار فلائنه في
 هذا البحر حسن ، وما سوى ذلك لا يَحْتَمِلُ مع ما دخله من القطع . ويدخل

هذا البحر من الزحاف الإصار وهو حسن ، والوقص وهو صالح ، والخزل وهو قبيح . فبيت الإصار : ^(١)

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ خَيْرِ عَنَسٍ مُنْصِي شَطْرِي وَأَحْمَى سَائِرِي بِالْمُنْصِلِ
أجزاء كلها مضمرة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وعبس » .

فإن قلت : ياتبس هذا البحر عند إضماره ببحر الرجز ، قلت يمينه ما قبله وما بعده ، كما في هذه القصيدة فإن أولها : ^(٢)

طال الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحرمل
فوجود متاعلن في هذا البيت يشهد بأنها من الكامل لامن الرجز .
فإن قلت : فإن فقد المبين ؟ قلت يُحمل على الرجز لأصالة مستعملن فيه
وفرعته في الكامل بهذا التغير الخاص .

فإن قلت : فمع الوقص والخزل في جميع الأجزاء ؟ قلت : كذلك يُحمل
على الرجز لأن مفاعلن فيه ناشئ عن الخبن وهو حذف ساكن ، وفي الكامل
عن الوقص وهو حذف متحرك ، ومفتعلن في الرجز ناشئ عن تغير واحد
وهو الطي . وفي الكامل عن تغييرين وهما الإضمار والطي ، فتعين الحمل على
الرجز إيثارة لارتكاب أخف الأمرين . وبيت الوقص : ^(٣)

يذب عن حرمة سيفه ويرمحه ونبله ويَحْتَمِي

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذب » وبيت الخزل : ^(٤)

منزلة صم صداها وعفت أرسمها إن سئلت لم تُجِبْ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الصم » .

واعلم أنه يجوز في الضرب المرفل والمذيل ما يجوز في الحشو من الزحاف .

(١) لغزة ، ديوانه : ١٠٠ . واللان (صر) . (٢) ديوانه ، ٩٩ .

(٣) اللان (وقص) . (٤) اللان (خزل) .

وبيت الإضمار في البرفل : (١)

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر

فقوله « فُضِّصِيْتَامِرُ » هو الضرب وزنه مستعملاتن . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « تامر » . فإن قلت : ما مراد الناظم بقوله « ولا » ؟ قلت :
كان مراده « ولا بن » ففيه أيضا إشارة إلى هذا الشاهد ، إلا أنه حذف بعض
الكلمة اكتفاء . وقد أكثر منه المتأخرون كقول القاضي الناضل :

لعبت جفونك بالقلوب وحبها والحد ميدان وصدغك صولجان

وقول ابن نباتة المصري وما أحلاه وفيه تورية : (٢)

بروحي أمر الناس نأيا وجفوة وأحلام تغرأ وأملحهم شكلا
يقولون في الأحلام يوجد شخصه فقلت ومن ذا بمدح يجد الأحلام

وكقول عمرينا القاضي نحر الدين بن مكاس :

لم أنس بدرا زارني ليلة مستوفزا ممتطيا للخطر
فلم يُقيم إلا بمقدار أن قلت له أهلا وسهلا ومن حبا
وقلت في هذا النوع :

أقول لصاحبي والروض زاه وقد فرش الربيع بساط زهر
تعال نباكر الروض المقدني وقم نسعى إلى ورد ونسرين
وقلت فيه أيضا :

شقائق النمان ألهو بها إن غاب من أهوى وعز اللقا
فالحد في القرب نعيم وإن غاب فإني أكتفي بالشقا

وقلت فيه أيضا :

الدمعُ قاضٍ بافتضاحي في هوى رَشًا يغار الفصنُ منه إذا مَشَى
وغداً بوجدي شاهداً ووشى بما أخفى فيآلله من قاضٍ وشاً هد
ويدت الوقص في الضرب المرقل :

ولقد شهدتُ وفاتهمُ وتقتلهمُ إلى المقابرِ
فقوله « إَللْمقابرِ » هو الضرب ، وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « تلتهم » . ويدت الخزل فيه :

صفّحوا عن ابنك إن في ابنِ نيك حِدَّةٌ حين يُكَلِّمُ
فقوله « حين يُكَلِّمُ » هو الضرب ، وزنه مفتعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « حدة » . ويدت الإضممار في الضرب المذيل :

وإذا اغتبطتُ أو ابتأستُ ت حمتُ ربَّ العالمين
فقوله « بِلْمالين » هو الضرب ، وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « ابتأست » .
ويدت الوقص فيه :

كُتب الشقاءُ عليهما فهما له مُبَيَّسِرَانُ
فقوله « مبسران » هو الضرب وزنه مفاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « والشقاء » . ويدت الخزل فيه :

وأجبْ أخاك إذا دعاكَ مُعَالِئًا غيرَ مُخَافِ
فقوله « غير مُخاف » هو الضرب ، وزنه مفتعلان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « مخاف » . ويدت الإضممار الجائر في الضرب المنطوع من البيت الوافي : ^(١)

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال

قوله « أعمالى » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « لم تجد » . وبيت الإضمار الجائز في الضرب المجزوء المقطوع :

وأبو الحسين ورب مكة فارغ مشغول

قوله « مشغول » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد

بقوله « فارغاً » وقوله « كفى » . قال الشريف : معناه حسبك . أى هذا المقدار

من الشواهد كافيك .

ففيه حكى بعضهم أن الكامل يستعمل مشطوراً وبأنى تارة مرفلاً ،

كقوله :

ابك اليزيد^(١) بن الوليد فتى المشيرة

وتارة مذتبلاً كقوله :

ياخل ما لاقيت في هذا النهار

وتارة مفعراً من ذلك كقوله :

حكمت بحور في القضاء ولائنا

وهذا كما شاذ لا يعرفه الخليل . وأقبح من ذلك ما حكى من استعماله

نحماً كقوله :^(٢)

قوم يصون الشاد وآخرون نحورهم في الماء

(١) في (م) و (د) « الوليد بن الوليد » .

(٢) لأن الرغلة لمسا إلى بيت من الخفيف يذهب في البحر . وهو قوله :

فأدس يمصون ثماداً وأدس حلوقهم في الماء

شرح شهاب بن عيسى ، ١٨٣٠ ، والخزرجي ، ١٨٨٤ ، واللسان (موت) .

الهَزَجُ

أقول : قال الخليل : سُمي هزجاً تشبيهاً له بهزج الصوت . قلت : كأنه يريد بهزج الصوت تردده . قال بعضهم : وإنما كان ذلك لأن أوائل أجزائه أوتاد يتمقب كلاً منها سببان خفيفان . وهذا مما يعين على مد للصوت . يقال ذهاب هزج أى مُصَوِّت ، ومنه هزج الرمد أى صوته . وقيل سُمي هزجاً لطيبه ، لأن الهزج من الأغاني وفيه ترنم . يقال منه : هزج وتهزج . وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن ، مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

قال :

وَأَبْدِ بِسَبَبِ الضِّيمِ بِأَسَا يَذُودُهُمْ كَذَاكَ وَلَوْ مَاتُوا فَوَسَى امْرُؤٌ دَنَا
أقول : الواو إشارة إلى أن هذا البحر هو السادس من البحور . والألف إشارة إلى أن له عروضاً واحدة . والباء إشارة إلى أن له ضربين . ولم يستعمل هذا البحر إلا مجزوماً . وشذَّ بحينه نادياً . أشد منه بعضهم :

عفا يا صاح من سلمى مراعيها فظلت مقلتي تجرى مآقيها
ومنه قوله :

ترفق أيها الحادى بعشاق شأوى قد تعاطوا كأس أشواق
وقول بعض الولدين :

لقد شأقتك في الأحداج أظمان كما شأقتك يوم البين غربان
وقول الآخر :

أنا في الست والستين من داعٍ إلى العقبى . بلى لو كان لى عقل

وهذا كله شاذ ، والمسموع التزام الجزء فيه كما تقدم . فالعروض صحيحة^(١) وضربها الأول مثلها ، وبيتها :^(٢)

عفا من آل ليلى السَّمْ بُ فالأَمْـلَاحُ فالعَمْرُ

ف قوله « لَيْلَى سَمْسَه » هو العروض وقوله « حُمْلَقَمْرُو » هو الضرب ، وزن كل منهما مفاعيلن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سهب » .
والضرب الثاني محذوف وبيته :

وما ظهري لباغسي الضيم بالظهر الذلول

ف قوله « لِبَاغِضِي » هو العروض وقوله « ذُلُولِي » هو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الضيم » .

و يدخل هذا البحر القبض وهو قبيح ، والكف وهو حسن . و يدخل الجزء الأول الحرم والشر والضرب . فبيت القبض :

فقلت لا تخف شيئا فما عليك من باس

جزؤه الأول والثالث مقبوضان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « باسا »
وبيت الكف :^(٣)

فهذان يذودان وذامن كُثْبٍ يرمي

أجزاء كلماتها معدا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يذودهم » .
وبيت الحرم :

أدوا ما استماروه كذاك العيش عاريه

(١) لطرفة أو لأخته الخرنق ، معجم البلدان (الأملح) ، صفة جزيرة العرب : ٢٢٤ ،

(٢) لعبد الله بن الزمري ، الأغاني : ٦٢/١ (دار الكتب) ، والأماي : ٣ / ١٩٧ ،

وطبقات شعول الشعراء : ٢٠١ .

فَقَوْلُهُ « أَذْذَوْمَسْ » مَخْرُومٌ وَزَنَهُ مَفْعُولٌ ، كَانَ مَفَاعِيلُنْ فَحُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ
فَصَارَ فَاعِيلُنْ فَنُقِلَ إِلَى مَفْعُولُنْ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « كَذَاكَ » .
وَيَدُ الشَّرِّ :

فِي الَّذِينَ قَدَّمَاتُوا وَفِيمَا خَلَفُوا عِبْرَةٌ

فَقَوْلُهُ « فَلَاذِي » وَزَنَهُ فَاعِلُنْ حُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ وَيَاوُوهَ بِاتِّبَاضٍ . وَأَشَارَ إِلَى
هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « مَاتُوا » . وَيَدُ الْخَرْبِ :

لَوْ كَانَ أَبُو مُوسَى أَمِيرًا مَا رَضِينَاهُ

فَقَوْلُهُ « لَوْ كَانَ » وَزَنَهُ مَفْعُولٌ ، حُذِفَتْ مِيمُهُ بِالْحَرَمِ وَفَوُتُهُ بِالْكَفِّ فَصَارَ
فَاعِيلٌ فَنُقِلَ إِلَى مَفْعُولٍ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ « مُوسَى » . وَأَكْثَرُ
الْعَرُوضِيِّينَ يَنْشُدُهُ « لَوْ كَانَ أَبُو بَشَرٍ » ، وَالشَّرِيفُ أَنْشَدَهُ « أَبُو مُوسَى » ،
وَعَلَيْهِ عَوَّلَ النَّاطِقُ . فَيَنْبَغِي تَحْرِيرُ الرِّوَايَةِ فِيهِ . قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ : أَجْمَعَ عُلَمَاءُ هَذَا
الشَّانِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَبْضِ فِي ضَرْبِ الْهَرْجِ . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : زَعَمَ الْخَالِيلُ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَنْ يَأْمُقَاعِيَانِ فِي عَرُوضِ الْهَرْجِ لَا تَحْذِفُ وَكَذَاكَ فِي الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَ الضَّرْبِ ،
فَعَلَى هَذَا لَا يُقْبَضُ فِي الْهَرْجِ إِلَّا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ خَاصَّةً . قَالَتْ : قَدْ صَرَّحَ ابْنُ بَرِيٍّ
بَأَنَّ الْخَالِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْشَدَ شَاهِدًا عَلَى قَبْضِ مَفَاعِيلَانِ فِي الْهَرْجِ الْبَيْتَ الْمَتَقَدِّمِ ،
وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئًا فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَأْسٍ

فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ قَدْحًا فِي حِكَايَةِ النَّمْعِ عَنْهُ فِي قَبْضِ مَا عَدَا الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ،
أَوْ يَكُونُ لَهُ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ .

وَحَكَى أَبُو الْحَكَمِ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّهُ أَجَازَ قَبْضَ أَحْزَانِهِ كُلِّهَا ، وَأَجَازَ أَيْضًا
قَبْضَ ضَرْبِهِ عَلَى كِرَاهِيَةٍ . قَالَ : لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّبْسِ بَيْنَ مَجْزُوءِ الْوَافِرِ وَالرَّجْزِ .
ثُمَّ قَالَ : وَإِذَا جَاءَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْبَيْتِ وَمَا بَعْدَهُ يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَيُنْهِيهِمَا .

قال الصفاقسي : ولتأثير أن يمنع أن العلة في امتناعه اللبس حتى يكون
محيثه : مستنكر لما يمتنع به ، ولم لا يجوز أن يكون علة امتناعه ما يؤدي
إليه من أن تكون حركاته التتالية أكثر من حركات عروضه التتالية .
ألا ترى أنهم التزموا قبض عروض الطويل لهذا .

قلت : هذا ليس بمستقيم ، أما أولاً فلأنه مصادمة للمقبول بمجرد الاحتمال ،
وذلك لأن الخسكى عن الزجاج أنه كره قبض عروض المزج خيفة التباسه
بالرحز وبالوافر المجزوء والمعصوب ، نقله ابن برب عن ، وهذا ليس محل منع .
وأما ثانياً فلأن العلة التي أبداهما غير معتبرة عندهم في باب الزحاف إجماعاً .
ألا ترى أن مسنعيان في ضرب الرجز يجوز أن يطوى وأن يُجبل وإن سَلِمَتْ
عروضه من الزحاف أصلاً ، والنفيف يجوز خبن ضربه وإن تزاخف العروض ،
وإنما اعتبر ذلك من اعتبره فيما ليس من قبيل الزحاف الجائز وإيس الكلام فيه .
ثم قال الصفاقسي : وحكى أبو الحكم عن الخليل أنه اعتل في منعه قبض
العروض والمجزوء الذي بعدها بما يؤدي إليه ذلك من التباس هذا البحر بمربع
الرحز المخبون . قال : ويلتبس أيضاً بمربع الوافر المقبول . قال الصفاقسي :
وانظر هذا مع تعليل الزجاج كراهية قبض الضرب بشتينان جواز عقل
عروض الوافر ، وإلا كانت سلامتها فاصلة فلا لبس .

قال : وردّه الأخفش بأن التزام سلامة الضرب تفصل ، وعندى فيه نظر .
لأن ضربه وإن كان سالماً فلا يفصل بينه وبين مجزوء الوافر المعصوب إذا
غُثَّتْ أجزاؤه بيته ، لأن وزنه حينئذ متماثلين كضرب هذا البحر .

قل للصفاقسي : والحق من جوابه أنه إن لم يكن قبل البيت ولا بعده
ما يبينه فالرجح للحملة على المزج قائم ، فإن متماثلين فيه أصلية وفي الرجز فرع
عن متماثلين وفي الوافر عن متماثلين ، والحق على الأصلي أول .

قلت : هذا بالباطل أشبه منه بالحق . وذلك لأن شاعراً لو د : .

وشادن سبى الورى بحسنه وإحافه

ولم يكن قبل هذا ولا بعده شيء : لا يرتب في أن كل جزء منه يحتمل أن يكون أصله مفاعيلن حذفت ياؤه بالتبض ، أو مستفعلن حذفت سيئته بالنخب ، أو مفاعلتين حذفت لامه بالعقل . وكون مفاعيلن إذا قبض صار على صيغة مفاعيلن ولا يُنقل منها إلى صيغة ، ومستفعلن إذا خبن صار متفعلن فينقل إلى صيغة مفاعيلن ، ومفاعلتين إذا عُقل صار مفاعيلن فينقل إلى مفاعيلن ، لا يقتضى ترجيحاً للعقل على المزج ، فإن الاعتبار بالاحتمال في اللوزون ، وهو ثابت قطعاً غير أن الرجح على المزج دون الوافر ثابت من جهة أخرى غير هذه الجهة ، وهي أن الحمل على المزج إنما يذهب عليه حذف ساكن ، وحمله على الوافر يلزم عليه حذف متحرك ، أو ما كان وحركة على الاختلاف في تفسير العقل ، والأول أخف فتمتين المصير إليه ، فلا وجه أصلاً للحمله على المزج دون الرجز أو على الرجز دون المزج لفقدان المرحح . فتأمل .

(تنبيه) حكى الأخفش أن للمزج ضرباً تشابهاً مقصوراً وينته :

وما ليث عرين ذو أظافير وأسند - إن
أبو شبلين وثأب شديد البطش غرثان

هكذا روى بإسكان النون . قالوا : والخيال يأتي ذلك ، وينشده على الإطلاق والإقواء على نحو ما سبق في الطويل ، وقد مر ما فيه .

وحكى أبو بكر القلاوسى أن له عروضاً محذوفة لما ضرب مثلها ، وأنشد :

سقاها الله غيثاً من الوسيى رياً

وهو في غاية الشذوذ . قال :

الرَّجَزُ

أقول : قال الخليل : سُمي رجزاً لاضطرابه ، والعرب تسمى الناقة التي ترتعش فخذاها رجزاً . قال أبو حاتم : الرجز دالة يصيب الإبل في أعجازها . فإذا نهضت ارتعش فخذاها ، وأنشد :^(١)

هَمَّتْ بِخَيْرِ شَيْءٍ قَصُرَتْ دُونَهُ كَمَا نَاءَتْ الرَّجْزَاءُ شُدَّ عِقَالُهَا

وقال ابن دُرَيْد : سُمي رجزاً لقتارب أجزائه وقلة حروفه . وقيل : لأن أكثر ما تستعمل منه العرب المشهور الذي على ثلاثة أجزاء ، فشبه بالراجز من الإبل وهو الذي إذا شدت إحدى يديه بقي على ثلاثة قوائم .

وهو مبني في الدائرة على ستة أجزاء . هكذا :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن ، مستفعلن مستفعلن مستفعلن

قال :

زَكَّتْ دَهْرَهَا دَارُهَا الْقَلْبُ جَاهِدُ وَقَدْ هَاجَ قَلْبِي مِنْزِلُ مِمَّ قَدْ شَجَا
فِيَالْيَتَنِي مِنْ خَالِدٍ وَمِنْ أَفْهَمٍ أَرَى ثِقَلًا لَا خَيْرَ فِيمَنْ لَنَا أَسَا

أقول : الزاي من « زكت » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر السابع والدال من « دهرها » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والهاء التي تليها إشارة إلى أن له خمسة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلاً وبيته :^(٢)

دَارٌ لِسُلَيْمٍ إِذْ سُلَيْمِي جَارَةٌ قَفَرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرِ

(١) لأوس بن حجر ، ديوانه : ١٠٠ .

(٢) اللسان (قلم) .

فقوله « ما جارتين » هو العروض ، وقوله « مثل زبر » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دار » .
الضرب الثاني متطوع ويثته : (١)

القلب منها مستريح سالم والقلب متى جاهد مجهود
فقوله « حن سائين » هو العروض ، وقوله « مجهود » هو الضرب ، وزنه مفعولن ، كان مستعملن فقطع بحذف النون وإسكان اللام فصار مستعملن فنقل إلى مفعولن ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « القلب جاهد » .
العروض الثائية مجزوءة صحيحة لما ضرب واحد مثلاً ويثته :

قد هاج قلبي منزل من أم عمرو مقفر
فقوله « يمينزلن » هو العروض وقوله « رنمقرو » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعملان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد هاج قلبي منزل » .
العروض الثالثة مشطورة وضربها مثلاً ويثته :

ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا
فقوله « ونننن شجاً » وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قد شجا » .
العروض الرابعة منهوكة وضربها مثلاً ويثته :

يا ليتني فيها جذع
فقوله « فيها جذع » وزنه مستعملان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فياليتني » .

وَيَدْخُلُ هَذَا الْبَحْرَ مِنَ الزَّحَافِ الْخَبِينِ وَهُوَ صَالِحٌ ، وَالطُّى وَهُوَ حَسَنٌ ،
وَالْخَبْلُ وَهُوَ قَبِيحٌ .
فَيَتِ الْخَبِينُ : (١)

وَطَلَمًا وَطَلَمًا وَطَلَمًا كَفَى بِكَفِّ خَالِدٍ تَحْوُفَهَا

أجزاء كلها مخبوءة إلا الجزء الرابع . هكذا قال ابنُ بَرِي ، وزعم أن
الرواية فيه « كَفَى » بفتح الكاف وتشديد الفاء ، قال : ولا معنى له ، والصواب
« كَفَى » بضم الكاف وتخفيف الفاء ، من الكفاية ، وسكنت الياء فيه ضرورة ،
وإنما كان هذا صواباً لثلاثة أوجه : الأول أن له معنىً صحيحاً حسناً ، وعلى
أية الأولى لا معنى له ، والثاني أن فيه ضرباً من البديع وهو التجنيس ،
الثالث أن يكون هذا الجزء مخبوءاً كسائر الأجزاء وهو اللائق بما جرت العادة
به من تحرى دخول الزحاف في جميع الأجزاء . انتهى كلامه . وأشار الناظم
إلى هذا الشاهد بقوله « خالد » .

ويدت الطى :

مَا وَلَدَتْ وَالِدَةً مِنْ وَلَدٍ أَكْرَمَ مِنْ عَبْدٍ مُنَافٍ حَسَبًا

أجزاء كلها مطوية ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ومنافهم » .
ويدت الخبل :

وَتَقِلُّ مِنْعَ خَيْرٍ طَلَبٍ وَعَجَلُ مِنْعَ خَيْرٍ تُودَةٍ

أجزاء كلها مخبوءة ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « تتلا » ، ويدخل
الضرب الثاني الخبِينُ ، وبيته :

لا خير فيمن كيف عتاً شره إن كان لا يرجي ليوم خير

فقوله « مخيرى » هو الضرب ، وزنه فمولان ، دخل مفعولان الخين بحذف الفاء فصار مفعولان فنقل إلى فمولان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا خير فيمن » .

(تذييره) الأول : للمروضيين في البيت المشطور سبعة مذاهب :

الأول أنه عروضٌ وضربٌ مماثلٌ لها إذ لا توجد عروض بلا ضرب ، ولا عكس ، لكن كما تعذر انفصالهما جعل البيت كله عروضاً نظراً إلى أنه نصف الدائرة ، وضرباً نظراً إلى الالتزام بتقفيته . قلت : والظاهر أن هذا هو رأى الناظم ، فتأمل . واستشكل هذا القول بأن كون الشرط ضرباً يقتضى التزام تقفيته وكونه عروضاً لا يقتضى ذلك ، فتكون تقفيته ملتزمة وغير ملتزمة وهو تناقض ، ولا يدفعه اختلاف الجهتين لتلازمهما .

قلت : وأيضاً فالنظر إلى كونه نصف الدائرة لا يقتضى جعله بكامله عروضاً ، على المختار في تفسير العروض ، ولا النظر إلى التزام تقفيته يقتضى جعل النصف كله ضرباً ، فتأمل .

القول الثانى : أن الثلاثة الأجزاء كلها ضربٌ لا عروضٌ له ، وهو رأى ابن القطائع ، ورجعه بالتزام تقفيته ، وفيه مامرٌ مع مخالفته للنظير .

الثالث : أنه عروضٌ لا ضربٌ لها ، ورجح بأن الضرب مأخوذ من الشبه ، وحينئذ تعذر جعله ضرباً لا تنفاه ما يشبهه فوجب جعله عروضاً ، وفيه ما تقدم مع مخالفته للنظير .

الرابع : أن العروض والضرب منهوكان والجزء الثالث زيد في الضرب كما يزداد فيه الترفيل والتذليل ، واعتُرض بأن الزيادة على الآخر لم توجد بأكثر من سبب خفيف .

الخامس أن العروض مجزوءة ، أى ذهب منها جزء واحد فبقيت جزأين ،
والضرب منهوك ، أى ذهب منه جزآن وبقي جزء واحد . وثمرته أن هذه
الأجزاء الثلاثة الموجودة منها جزآن بقيمة النصف الأول والجزء الثالث بقيمة
النصف الثانى ، فيكون صدر البيت دخله الجزء وعجز البيت دخله النهك ،
وعليه فتكون العروض هى الجزء الثانى والضرب هو الجزء الثالث . وفيه
مخالفة النظم .

السادس عكس هذا ، أى نهك الصدر ، فالعروض هى الجزء الأول
وجزئى العجز فالضرب هو الجزء الثالث ، وفيه مامر .

السابع : أن المشطور نصف بيت لايتـ كامل ، فينشد لامشطور فى التحقيق
عند أصحاب هذا القول وإليه ميل ابن الحاجب ، واعترض بمجئ بعض قصائده
غير مزدوجة ، ولو كانت مصرعة لزم ازدواجها ، وهو واضح إن ثبتت الرواية
فى شيء من قصائد هذا النوع أنه جاء غير مزدوج .

وأما النهوك ففيه أقوال أحدها كالأول فى المشطور ، أى يجعل الجزآن
كلاهما عروضاً وضرباً متمزجين . وقيل الجزء الأول عروض والثانى ضرب .
وقيل كلاهما ضرب بلا عروض . وقيل العكس . وقيل مصرع من العروض
الثانية وضربها . ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من المواخذات .

والأخفش يجعل المشطور والمنهوك من قبيل السجع ، ولا يجمعها شعراً
البتة ، ويحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم تكلم بهما وهو لا يقول الشعر .
وأجيب بأن من شروط الشعر القصد إلى وزنه على مامر ، وهو عليه السلام لم
يقصد الوزن ، وبأنه قد جاء فى بعض كلامه صلى الله عليه وسلم ما هو على تام
الرجز ، فيلزم أن لا يكون شعراً . وقد تقدم أقول فى أول الكتاب .

ورد الزجاج قول الأخفش بأن الكلمة الواقعة على وزن قطعة من الأبيات .

الزهوكة والشطورة لا يكون شعراً حتى يكثر ويتكرر ، وأما إذا لم يتكرر فليست شعراً .

قلت : يريدُ بهذا أن ما جهل فيه قصدُ قائله إلى الوزن لا يُحمل على الشعر إلا إذا كثر وتكرر ، فإن القربة حينئذ تكون دالة على قصد قائله للوزن فيكون شعراً ، وأما إذا لم يتكرر فلا قربة تدل على القصد ، فلم يُجمل شعراً لذلك . أما إذا فرض أن قائل القصد الوزن على نمط المشطور والزهوك من أول الأمر ولم ينظم منه غير بيت واحد لأطلقنا عليه الشعر لتعقيق القصد فيه إلى الوزن ، فتأمل .

التنبيه الثاني : استدرك بعضهم لارجز عروضاً أخرى مقطوعة ذات ضرب مماثل لها ، وأنشد على ذلك :

لَأَطْرُقَنَّ حَصَنَهُمْ صَبَاحًا وَأَبْرُكَنَّ مَبْرَكَ النِّعَامَةِ

وكذلك حكوا جواز القطع في الشطور وجعلوا منه :

يَا صَاحِبِي رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي

والخليل رحمه الله يحمل هذا من السريع كما سيأتي ، إلا أنهم اختلفوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة الشطورة إجراء للعلة مجرى الزحاف ، كقول امرأة من جدبس :^(١)

لَا أَحَدٌ أَذِلُّ مِنْ جَدِيسٍ أَهْكَذَا يُفْعَلُ بِالْعُرُوسِ
يَرْضَى بِهَذَا يَالْقَوْمِ خُرُّهُ أَهْدَى وَقَدْ أُعْطِيَ وَسِيقَ الْمَهْرُ
لَخَوْضُهُ بِحَرَ الرَّدَى بِنَفْسِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَا بَمَرْسِهِ

(١) ديوان الأعشى من خير جدبس : ٧٦ .

وعليه قول الآخر :

وَالنَّفْسُ مِنْ أَنْفَسِ شَيْءٍ خَلَقَا فَكُنْ عَلَيْهَا مَا حَيَّتْ مَشْفَقَا

وَلَا تَسْلُطْ جَاهِلًا عَلَيْهَا فَقَدْ يَسُوقُ حَتْفَهَا إِلَيْهَا

قال ابن بري : وهذا أكثر ما يستعمله المحدثون في الأراجيز الشطورية المزدوجة.

قال : ولقائل أن يقول إن كل شطرين من ذلك شعرٌ على حدته ، إلا أنه لا يسمى قصيدة حتى ينتهي إلى سبعة أشطار فما زاد .

قلت : الذي يظهر لي في هذا أن يجعل كل شطرين من ذلك شعراً على حدته ، ولا يجعل ذلك كله قصيدة واحدة وإن تجاوزت الأبيات سبعة ، لأنهم لا يلتزمون إجراؤها على روى واحد ولا على حركة واحدة ، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة الخارج بالتقريب والبعد والحركات الثلاث ، لا يتحاشون ذلك ولا اختلاف أوزان الضرب ، وإنما يلتزمون ذلك في كل شطرين ، فغير حملنا الكل قصيدة واحدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة ، وتكرر ذلك فيها ، وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون مثل ذلك في هذه الأراجيز عيباً ، ولا تجد نكيراً لذلك من العلماء ، فدل على ما قلناه .

ثم قال ابن بري : وحكى بعض العروضيين جواز استعمال الحذف والتسبيغ في مشطور الرجز ، أنشد البكري :

أَنَا ابْنُ حَرْبٍ وَمَعَى نَحْرَاقِ

أَضْرِبُهُمْ بِصَارِمٍ رَفْرَاقِ

إِذْ كَرِهَ الْمَوْتَ أَبُو إِسْحَاقِ

وَجَاشَتْ النَّفْسُ عَلَى التَّرَاقِ

قال ابن بري : وقياسُ مذهب الخليل حملُ هذا على الإقواء وهو قبيحٌ هنا .
قلت : كأنه يريدُ أن التوافق لو أطلقَت لكانت الأولى محركةً بالضم .
والثانية والرابعة متحركتين بالكسر . والثالثة متحركة بالفتح ضرورة أن
« إسحق » غيرُ منصرف وهو مجرور فيجر بالفتحة . فيلزم اجتماع المنع مع
الضم والكسر وهو قبيح . فإن أراد هذا . وهو الظاهر . قلنا : غيرُ المنصرف
يجوز أن يُجر بالكسرة للضرورة ، فلمَ لا يُجرّ هنا ، على تندير الإطلاق .
بالكسرة للضرورة إذ هو محل ضرورة ، وينتفي القبحُ على هذا التقدير .
ثم قال ابن بري : وللعرب نصرفٌ واتساعٌ في الرجز لكثرة في كلامهم
في مواطن الحرب ومقامات النخز والملاحاة . قال الزجاج : الرجزُ وزنٌ يسهل
في السمع ويقوم في النفس ، ولذلك جاز أن يقع فيه النهك والجزء والشرط .
قال : ولو جاء منه شعر على جزء واحد مقفى لاحتمل ذلك لحسن بنائه ، كقول
عبد الصمد بن المدّل :

قلت خبل

ماذا الخجل

هذا الرجل

حين احتفل

أهدى بصل

لجاء بالتصيدة كلها على مستغفلان كاتري ، وهذا النوع لم يسمع منه شيء للعرب ،
وأقل ما سمع لهم ما كان على جزأين ، كقول دريد بن الصمة يوم هوازن ^(١) :
باليمني فيها جذعٌ أخبٌ فيها وأضع
انتهى كلام ابن بري . قال :

(١) سيرة ابن هشام : ٨٢/٤ ، وشرح الحماسة : ٢ / ١٧٥ ، والاسان (نهك) .

الرَّمْلُ

أقول : قال الخليل : سمي بذلك تشبيهاً له برمل الحصير أى نسجه . وقال
الرجاج : بالرمل وهو سرعة السير . وقيل : لأن الرَّمْل الذى هو نوع من الغناء
يخرج على هذا الوزن ، قال الصفاقسى : وهو أبعدا . وهو مبنى فى الدائرة من
سنة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن ، فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

قال :

حَبُونُكَ سُحْقًا مَالِكِ الْخَنْسِ فَارِ بِمَا فِي مَقْفَرَاتِ مَا لِمَا فَعَلْتِ دَوَا
فَصَلْتِ قَضَاهَا صَابِرًا وَهِيَ أَقْصَدَتْ لَهُ وَاضْحَاتِ دُونَهَا عَذَبَ الْقَنَا

أقول : الحاء من « حبونك » إشارة إلى أن هذا هو البحر الثامن ، والباء
إشارة إلى أن له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض
الأولى مخدوفة ، وشذ استعمالها تامة كقول الشاعر :

يا خليلي اعذراني إنني من حب سلمي فى اكتاب واتحاب
وعليه بنى أبو الفتح البسى قوله :

رب ليلى أغمداً الأنوارَ إلا نورَ نغراً وندامى أو مُدام
قد نعمنا بدياجيه إلى أن سُلَّ سيفُ الصبح من غمداً الظلام

ولهذه العروض المخدوفة ثلاثة أضرب . الأول صحيح ويثته : (١)

مثل مَحَقُّ البُرْدِ عَنِّي بِمَدِّكَ القَطْرُ مِنْهَا وَتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ

فقوله « بَمَدِّ كَلِّ » هو العروض ، وزنه فاعلن ، وقوله « بِشَمَالِي » هو الضرب ، وزنه فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سَحَقَا » .
الضرب الثاني مقصور ويته : (١)

أَبْلَغُ النِّعَمَانِ عَنِّي مَا لَكَ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ

فقوله « مَا لَكَ » هو العروض ، وقوله « وَانْتِظَارُ » هو الضرب ، وزنه فاعلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مَا لَكَ » .
الضرب الثالث محذوف مثلها ويته : (٢)

قَالَتْ الْخَنَسَاءُ لَمَّا جَثَّتْهَا شَابَ رَأْسِي بِمَدِّ هَذَا وَاشْتَهَبَ

فقوله « جَثَّتْهَا » هو العروض ، وقوله « وَاشْتَهَبَ » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الْخَنَسِ » ورخم في غير النداء للضرورة .

العروض الثانية مجزوءة صحيحة ، لها ثلاثة أضرب مجزوءة : الأول مسبغ ويته : (٣)

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرْ أَرْبَعًا بُسْفَانُ

فقوله « يَرْبَعَاوَسْ » هو العروض ، وزنه فاعلاتن ، وقوله « عَزِيْزُ بُسْفَانِ » هو الضرب ، وزنه فاعلاتان ، وبعضهم يعبر عنه بناعيان . وأشار إلى هذا

(١) انظر ص : ٧٢ .

(٢) لا مَرَى القيس ، ديوانه : ٢٩٣ ، والخصم : ٧٨/٢ ، واللسان (شهب) .

(٣) اللسان (سبغ) .

الشاهد بقوله « فاربما » . زعم الزجاج أن هذا الضرب موقوف على السماع قال : والذي جاء منه قوله :

لَا نَحْسِي لَوْ مَشَى الذَّرُّ عَلَيْهِ كَادَ يُدْمِيهِ

الضرب الثاني مثلها وهو المَقَرَّى ويثته :

مَقْفَرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الزَّبُورِ

فقوله « دارسان » هو المروض ، وقوله « تزربورى » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مقفرات » .

الضرب الثالث محذوف ويثته :

مَالِيَا قَرَّتْ بِهِ الْيَمَانُ مِنْ هَذَا ثَمَنَ

فقوله « رَتِيهَلْمَتِي » هو المروض ، وقوله « ذا ثمن » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مالا » .

وزعم الزجاج أنه لم يُرو مثل هذا البيت شعراً للعرب . قال ابن برى : يعنى قصيدة كاملة . ثم زعم — أعنى الزجاج — أن لهذا البحر عروضاً ثلاثة محذوفة محذوفة لما ضرب مثلها ، وأنشد :^(١)

طَافَ يَبْنِي نَجْوَةً مِنْ هَلَاكِ قَهْلَاكِ

وفيه كلام قد مضى فى المديد .

ويدخل هذا البحر من الزحاف ما دخل المديد ، وهو الخلين ويستحسن ، والكف وهو صالح والشكل وهو قبيح . فبيت الخلين :

وإذا رايةٌ مجدى رُفِيتْ نهضتْ الصلْبُ إليها فخواها
أجزاءه كلها محبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فصات » . ويدل
الكف :

ليس كلُّ مَنْ أراد حاجةً ثم جَدَّ في طلبها قضاهُ
أجزاءه إلا الضربَ مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قضاه »
ويدل الشكل :

إنَّ سعداً بطلٌ ممارسٌ صابرٌ محتسبٌ لما أصابه
جزءه الثانى والخامس مشكولان ، وفيهما الطرفان . وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « صابراً » ، وبدخل الخين أيضاً فى الضرب المقصور ، ويته :

أَقْصَدْتُ كسرى وأمسى قيصراً مُتَخَلِّقاً من دونه بابُ حديد
فقوله « مُخْدِذٌ » هو الضرب ، وزنه فيلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« أقصدت » . وبدخل أيضاً الخين فى الضرب المستع . ويته :

واضحاتٌ فارميتُ وأدَمُ غريبٌ

فقوله « غريبات » هو الضرب ، وزنه فيلان ، أو فعديان على الرايين
السابقين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « واضحات » .
وهنا انقضت الدائرة النائمة وهى دائرة الحجاب على الصحيح كما مر . قد

السَّريع

أقول : قال الخليل : سُمي سريعاً لأنه يسرع على اللسان . وقيل : لأنه لما كان في كل ثلاثة أجزاء منه لفظ سبعة أسباب ، لأن أول الوجد الفروق لفظاً لفظ السبب ، وكانت الأسباب أسرع من الأوتاد ، سُمي سريعاً لذلك . قال ابن بري : وهذا معنى قول الخليل .

وهو مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلن مستفعلن مفعولات ، مستفعلن مستفعلن مفعولات

قال :

طغى دونَ شامٍ مُحولٍ لا لِقيلٍ ما به النشْرُ في حافاتِ رحلى قد نما
أرذ من طَريفٍ في الطريقِ وفاءٌ ولا بدَّ إن أخطأت من طَلَب الرضا

أقول الطاء من « طغى » إشارة إلى أن هذا هو التاسع من البحور ، والدال من « دون » إشارة إلى أن له أربع أعاريض ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب .

قال الشريف : « وينبغي أن يكون ضبط « طغى » بضم الطاء وكسر الغين ، لأن الياء ملغاة ، ولا يصح إلغاء الألف لأن إلغاء الألف يوقع في الالتباس ، إذ قد يتوهم التقارىء أنها عبارة عن العروض وأن عروض هذا البحر واحدة ، وأما الياء فلا يقع معها إلغائها التباس لأنه قد أخبر قبل أن غاية ما يبلغ به عدد الأعاريض أربع ، وذلك قوله قبل هذا : « وغايتها سين فдал » ، إذ الدال هنالك عبارة عن أقصى ما يبلغ إليه عدد الأعاريض » انتهى .

قلت « طغى » فعل لازم ، فإن جعل مفعلاً للفعل لم يكن النائب عن
الفاعل في بيت الناظم إلا الخطف ، وهو قوله « دون شام » ، وفيه نظر ، لأن
هذا الخطف نادر التصرف ، والظروف الثالث عن الفاعل لا بد أن يكون
متصرفاً على المختار .

فإن قلت : بناؤه للفاعل يستدعي كونه بالالف فيقع الإلباس المحذور كما
قال الشارح فكيف السبيل إلى دفعه ؟ قلت : هذا الفعل فيه لغتان إحداهما
طغى طغوا ، بفتح الطاء والغين وبمدها ألف منقابة عن واو . فالإلباس على هذا
التقدير متوقع ، الثانية « طَغَى » طغياناً بفتح الطاء وكسر الغين وياء بعدها ،
فإنما يكتب على هذا الوجه بالياء ، ولأن على اللغة الطائية أن تفتح الغين فتقلب
الياء ألفاً على حد قولهم في « بَقِيَ » ، « وَرَضِيَ » رَضِيَ . فإما أن
يُضبط ما في كلام الناظم على اللغة الثانية ويكون إسكان الياء ضرورة ، وإما
أن يُضبط بفتح الطاء والغين ويُكتب بالياء بناءً على أنه من ذوات الياء
وبناؤه على فعلٍ بفتح العين على اللغة الطائية ، ويزول الإلباس على هذا باعتبار
الخط ، فتأمل .

العروض الأولى مطوية مكشوفة لها ثلاثة أضرب : الأولى مطوى
موقوف ، وبيته : ^(١)

أزمان سلمى لا يرى مثلها الراؤن في شام ولا في عراق

فقوله « مِثْلَهَر » هو العروض ، وورنه فاعلن ، كان أصله منعولات فكشفت
بجذب التاء ، وطوى بحذف الواو فصار مفعلاً ، فنقل إلى فاعلن . وقوله « في
عراق » هو الضرب ، وورنه فاعلن ، وقِفَ بإسكان التاء وطوى بحذف
الواو فصار مفعلاً ، فنقل إلى فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « شام » .

الضرب الثاني مثل العروض مكشوفة مطوى ، وبيته :^(١)

هاج الهوى رسم بذات القضا مخلوق مستعجم محول

فقوله « تَلَمَّضًا » هو العروض ، وقوله « محول » هو الضرب ، وزن « كل »
مبها فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « قول » .

الضرب الثالث أصل ، وبيته :^(٢)

قالت ولم تقصد لقليل الذنبا مهلاً فقد أبلغت إسماعى

فقوله « لِذُنُوبًا » هو العروض ، وقوله « ماعى » هو الضرب وزنه « فعلن » ،
كان فى الأصل مفعولات فدخله السّم بحذف « لا ت » منه فبقى مفعو فُتِلَ
إلى فَعَلَن يَسْكُن العين . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لقليل » .

العروض الثانية مخبولة مكشوفة لها ضرب واحد مثابها ، وبيته :^(٣)

النشر مسك والوجوه دنا نير وأطراف الأكف عَنَم

فقوله « هَدَنًا » هو العروض ، وقوله « فَعَنَم » هو الضرب ، وزن كل منهما
فَعَلَن بتحريك العين ، وذلك لأن أصله مفعولات كُشِف بحذف تائه وخُبِلَ
بحذف فائه وواوهِ فصار مَعَلًا فُتِلَ إلى فَعَلَن بتحريك العين . وأشار إلى هذا
الشاهد بقوله « النشر » .

العروض الثالثة مشطورة موقوفة ضربها مثابها وبيته .

ينضحن فى حافاتهِ بالأبوال

(١) الخفص : ٢ / ٧٩ ، واللسان (خلق)

(٢) لأبى قيس بن الأسلت ، الفضليات : ٢٨٤ ، وانظر الكافى للتبريزى : ٩٧

(٣) للمرقش الأكبر ، الفضليات : ٢٣٨ .

بقوله « بالأبوال » وزنه مفعولان ، وهو الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « حافات » .

العروض الرابعة مشطورة مكشوفة ضربها مثلها وبيته :

يا صاحبي رَحِلِي أَقْلًا عَذْلِي

بقوله « لا عذلي » وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « رحلي » .

وبدخل هذا البحر من الزحاف الخبن والطنى والخبل . فالخبن فيه صالح ، والطنى حسن ، والخبل قبيح . وذهب أبو الحسن بن سبع رحمه الله إلى أن الخبن فيه حسن ، والطنى صالح ، على العكس من رأى الخليل ، وإليه ذهب صاحب العمد . والذوق السليم يشهد للخليل ، فبيت الخبن :

أَرِدْ مِنْ الْأُمُور مَا يَنْبَغِي وَمَا تَطِيقُهُ وَمَا يَسْتَقِيمُ

كل مستفعلن فيه مخبون . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أرد » .
وبيت الطنى :

قَالَ لَهَا وَهُوَ بِهَا عَالِمٌ وَيَحْكُ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلُ

كل مستفعلن فيه مملو . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « طريف » .
وبيت الخبل :

وَبَلَدٍ قَطَعَهُ حَامِرٌ وَجَمَلٍ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقِ

كل مستفعلن فيه مخبول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فى الطريق » . وبدخل الخبن أيضاً فى المشطور الموقوف ، وبيته :

لَا يَدُ مِنْهُ فَأَنحَدِرْنَ وَارْقَيْنِ

فَقَوْلُهُ «نَوَّرَقِينَ» وَزَنَهُ فَعُولَانِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «وَلَا بَدَّ»
وَبَدَخَلَ أَيْضًا الْخَبْنَ فِي الشُّطُورِ الْكَشُوفِ وَبَيْتِهِ :

يَا رَبِّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ

فَقَوْلُهُ «نَسِيتُ» وَزَنَهُ فَعُولَانِ . وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الشَّاهِدِ بِقَوْلِهِ «إِنِّي أَخْطَأْتُ» .
(تَنْبِيْهَات) الْأَوَّلُ : أَثْبَتَ بَعْضُهُمْ لِلْعَرُوضِ الثَّانِيَةِ ضَرْبًا أَصْلَمَ كَقَوْلِهِ : (١)

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُثْمَرَ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمُ

وَعَلَى ذَلِكَ مَثَى ابْنِ السَّقَاطِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَرُوضِيِّينَ . قَالَ
ابْنُ بَرِي : وَيَجُوزُ اجْتِمَاعُ هَذَا الضَّرْبِ الْأَصْلَمِ مَعَ الضَّرْبِ الْآخَرِ فِي قَصِيدَةٍ
وَاحِدَةٍ كَقَوْلِ الْعُرْفَشِيِّ : (٢)

النَّشْرُ مِنْكَ وَالْوَجُوهُ دَنَا نِيرَ وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَّمْ

مَعَ قَوْلِهِ : (٣)

لَيْسَ عَلَى طُولِ الْحَيَاةِ نَدَمٌ وَمَنْ وَرَاءَ الْمَوْتِ مَا يُعْلَمُ

قَالَ : وَإِذَا جَرَّ ذَلِكَ فِي السَّرِيعِ لِأَنَّهُ صَارَ فِيهِ مَنْعُولَاتٌ بِالْخَبْلِ وَالْكَشْفِ
إِلَى مَعْلَنِ كَسْرِ الْعَيْنِ ، وَصَارَ بِالْعِلْمِ إِلَى فَعْلَانِ بِكُونِ الْعَيْنِ ، فَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ
فَعْلَانِ فَسُكِّنَ نَحْوِيًّا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي فَيْهَانَ النَّاشِ عَنْ مَتْنَعْلَانِ بِالْجَذْبِ وَالْإِسْمَارِ .
وَالِإِلَى هَذَا نَحْنُ الزَّاحِجُ .

قَالَ ابْنُ بَرِي : وَفِيهِ بَطَرٌ ، لِأَنَّهُ قَاسَ فَعْلَانِ فِي السَّرِيعِ ، فِي جَوَارِ تَسْكِينِهِ .
عَلَى فَعْلَانِ فِي السَّكَمِ وَالْأَمْرِ فِيهِمَا مُخْتَلَفٌ ، فَإِنَّ الْعَيْنَ فِي السَّكَمِ ثَانِي سَبَبٌ

(١) ابْنُ بَرِي : ٩٢ .

(٢) الْعُرْفَشِيُّ ذَكَرَ : تَنْبِيْهَات : ٣٣٨ وَسَبِيح : ١٩٦ .

(٣) السَّكَمُ : ٣٩٩ .

فيجوز إسكانها بالإضرار ، وهي في فعلن في السريع أول سبب ، وأوائل الأسباب لا تُغير .

واعترضه الصفاقسي بأن عين فعلن المتحركة في هذا البحر إنما هي أول سبب نظراً إلى الجزء الأصلي ، وأما بعد دخول الخَبَل والكَشَف فيه فقد صارت ثانی سبب فلمَ قلّم إن زحافها نظراً إلى ما صارت إليه ممتنع لا بدّ له من دليل ؟ ألا ترى أن الجمهور لا يجوزون خرم بيت أوله سبب فإذا زوحف السبب بحذف ثانيه فصار أول الجزء على هيئة الوند المجموع أجازوه فيه نظراً إلى ما صار إليه ؟ فكذلك تقول في هذا .

قلت : لا نسلم أن ثانی فعلن بعد خَبَل الجزء وكشفه صار ثانی سبب ثقيل ، ويكاد القول بذلك يكون خرقاً لإجماعهم ، وأما نسبة القول بجواز الخرم فيما صار في المسأل على هيئة وتندمجوع إلى الجمهور فباطلة ، بل الجمهور على خلافها .

التنبيه الثاني : إنما لم يستعمل منفعولات في السريع على أصله لضعفه بالوند المفروق الذي أوله يشبه لفظ السبب ، فاستعمل في العروض مطوياً مكشوفاً ليقع وسط البيت ما فيه لفظ الوند وهو فاعلن ثم غير الضرب لأن بقاءه على أصله يؤدي إلى الوقوف على المتحرك .

التنبيه الثالث : إنما لم يدخل الجزء في هذا البحر لئلا ياتبس بتجزؤ الرجز . وما ورد من مستنعمان مربعا محمل على أنه من الرجز ، لأن هذا الجزء المحذوف حينئذ من الرجز موافق للداق فيكون دليلاً عليه ولا كذلك في "السريع" ، قاله الزجاج .

قال :

المُشْرِحُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لانسراحه وسهولته . وقيل : لانسراحه
 ما يلزم أخراجه ، وذلك لأن مستفعلين إذا وقع في الضرب فلا مانع يمنعه من
 أن يأتي على أصله إلا في المنسرح فإنه امتنع فيه أن يأتي إلا مطويا . واعترضه
 ابن بري بأن قصره على استعماله مطويا ضد الانسراح . قال الصفاقسي : وفيه نظر .
 وهو مبني في الدائرة على ستة أجزاء على هذه الصورة :

مستفعلين مفعولات مستفعلين ، مستفعلين مفعولات مستفعلين

قال :

يَلْجِجُ يُفْشِي صَبْرًا سَعِدَ بَذِي سُمِيَ عَلَى سَمْتِ سُؤْلَافٍ بِهِ الْإِنْسُ قَدِيرِي

أقول : اليلاجين « ياليج » بإشارة إلى أن هذا البحر هو العاشر من
 البحور ، والجيم الأولى إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والجيم الثانية إشارة
 إلى أن له ثلاثة أضرب .

العروض الأولى صحيحة لها ضرب واحد مطوي ، ويده : (١)

إِنْ ابْنَ زَيْدٍ لَأَزَالَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مَصْرِهِ الْعُرْفَا

ف قوله « مستعملا » هو العروض ، وزنه مستفعلين ، وقوله « يلمر فا »
 هو ضرب وزنه مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يمشي » .

فل الصفاقسي : والتزام طي هذا الضرب مع تمام عروضه بنقص ما أصلوه

من أن الضرب لا تكون حركاته المتوالية أكثر من حركات عروضه المتوالية .
وقد مر هذا في الطويل فتنبه له .

العروض الثانية منهوكة موقوفة وضربها مثلاً ، وبنته : ^(١)

صبراً بنى عبد الدار

فقله « عبد دار » وزنه « مفعولان » وأشار إلى هذا الشاهد بقوله
« صبر » .

العروض الثالثة منهوكة مكشوفة وضربها مثلاً ، وبنته ^(٢) :

ويل أم سعد سعداً

فقله « دِئْسَمَدَن » وزنه مفعولان ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سعد » .
والأخفش يعدّ هذا والذي قبله من الكلام الذي ليس بشعر جرياً على أصل
مذهبه . قال ابن بري : والصحيح أنه شعر لأنه مقفى جارٍ على نسبة واحدة
في الوزن فإنه قال :

ويل أم سعد سعداً

صرامة وحداً

وسؤدداً ومنجداً

وفارساً معداً

سد به مسدداً

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخليل والطي والخليل . والطي فيه حسن ،

(١) نهيد بنت عقبة ، سيرة ابن هشام : ٣ ، ٧٢ .

(٢) اللسان (نهيك)

والخين صالح، إلا في مفعولات فإنه فيه قبيح، والخيل قبيح، والطنى ممتنع في العروض الثانية والثالثة لقرب محله من الوند المعتل، والخيل أيضاً ممتنع في العروض الأولى لما يؤدي إليه من اجتماع خمس متحركات، فإن الجزء الذى قبلها مفعولات وآخره متحرك فلو خُبلت العروض لاجتمع فيها بالخيل أربع متحركات وقبلها حركة آخر مفعولات فتلتقى الخمس، وهو لا يتصور في شعر عربى أصلاً. فبيت الخين:

منازل عفاهن يذى الأرا ك كل وابل مسبل هطل

أجزاؤه كلها إلا الضرب مخبونة. وأشار إلى الشاهد بقوله « يذى » بيت الطى: ^(١)

إن سُميراً أرى عشيرته قد حذبوا دونه وقد أنفوا

أجزاؤه كلها مطوية. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سُمى ». فإن قلت: جرت عادته في الرمز للشواهد بأن يقطع كلمة فصاعداً من بيت الشاهد يشير بها إليه، وهنا اقتطع بعض كلمة يخالف عادته، قلت: إنما اقتطع في الحقيقة كلمة واسكنه رَحْمَ في غير النداء للضرورة، وقد مر له مثله في بحر الرمل. وبيت الخيل:

وبلر متشابه سُمُّه قطعهُ رجلٌ على جملة

أجزاؤه ما عدا العروض والضرب مخبونة. وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سمى ».

وبيت الخين في العروض الثانية:

لما التقوا بسولاف

(١) ثالث بر محلات، مهرة أشهر العرب: ١٢٢؛ ولأغاني: ٢٠٠٣ (دار الكتب)

قوله : سولاف وزنه فعولان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « سولاف »
وبيت الخبن في المروض الثالثة :

هــ بالديار إنس

قوله « رانسو » وزنه فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله الإنس .
(تنبيه) حكوا للمروض الأولى ضرباً ثانياً متطوعاً أنشد منه التبريزي
وزعم أنه من الشعر القديم :^(١)

ذاك وقد أذعر الوحوش بصلت الخد رخب لبائه مجفر
وأنشد منه الزجاج وقال إنه ليس بتديم :^(٢)

ما هيبج الشوق من مطوقة قامت على باله تغنيه — نا
قال ابن بري : وهذا الضرب مما استحسنته المحدثون وأكثروا منه لحسن
اتساقه وعذوبة مساقه ، حتى استعملوه غير مردوف ، كقول ابن الرومي
من قاعة :^(٣)

لو كنت يوم الوداع شاهداً وهن يطفين لوعة الوجد
لم ترَ إلا دموعاً باكية كسفع من مقلّة على خسد
كأن تلك الدموع قطر ندَى يقطر من نرحس على ورد
قال :

(١) ميسرة أحمد بن محمد بن أبي ، الأبي ، ١٩١٣ ، وندى التبريزي ، ١١٠٠

(٢) ميسرة أحمد بن محمد بن أبي ، ١١٠٠

(٣) ديوانه ، ٢٣١ ، ركة

الخفيف

أقول : قال الخليلُ سُمي خفيفاً لأنه أخف السباعيات . وقيل لأن حركة التود المرفوق فيه اتصلت بحركات الأسباب نَحَقَتْ لتوالي لفظ ثلاثة أسباب ، وهذا في الحقيقة ليس مغايراً لقول الخليل ، بل هو كالتفسير له ، والله أعلم .
وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :

فاعلاتن مستنغن لن فاعلاتن ، فاعلاتن مستنغن لن فاعلاتن

قال :

كُفَيْتَ جَهَاراً بِالسَّخَالِ الرَّدَى فَإِنْ قَدَرْنَا تَجِدُنِي أَمْرًا خُطْبَ ذِي حَمَى
فَلَمْ يَتَغَيَّرْ يَا عُمَيْرُ وَصَالُهَا جَحَاجِحَةٌ فِي حَبْلِهَا عَلِقُوا مَعَا

أقول الكاف من « كُفَيْتَ » إشارة إلى أن هذا هو البحر الحادي عشر ، والجيم من قوله « جَهَاراً » إشارة إلى أن له ثلاث أعاريض ، والماء إشارة إلى أن له حصة ضرب . فالعروض الأولى صحيحة لها ضربان الأول مثلها ، وبيتها :^(١)

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرٍّ نَا فَبَادَوْ لِي وَحَلَّتْ عُلوِيَّةٌ بِالسَّخَالِ

قوله « نَا فَبَادَوْ » هو العروض ، وقوله « بِالسَّخَالِ » هو الضرب ، وزن كل منهما فاعلاتن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « بالسخال » .

والعرب اثنا مخدوف ، وبيتها :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْنَهُمْ أَمْ يَحْوَانُ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى
فقوله « آتَيْنَهُ » ، والعروض ، وقوله « كَرْدَى » هو الضرب ، وزنه فاعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « الردى » .

المروض الثانية محذوفة ولها ضرب واحد مثلها وبنيته :

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامَرٍ نَنْتَصِفُ مِنْهُ أَوْ نَدْعُهُ لَكَزٍ

فقوله « عامر » هو المروض ، وقوله « هو لك » هو الضرب . وزن كل منهما « فاعلن » . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن قدرنا » .

المروض الثالثة مجزوءة صحيحة لها ضربان الأول مثلها وبنيته :

لَيْتَ شَعْرِي مَاذَا تَرَى أَمْ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا

فقوله « ماذا ترى » هو المروض وقوله « في أمرنا » هو الضرب ، وزن كل منهما مستعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله في أمرنا .

الضرب الثاني مقصور مخبون وبنيته :

كَلَّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُو نَا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ

فقوله « إن لم تكو » هو المروض وقوله « يسير » هو الضرب ، وزنه فعولن ، وذلك لأن أصله مستفعٍ لَنْ فُحذفت سينه بالخبين . وأسقطت نونه وأُسكنت لامه بالقصر ، فصار مُتَفَعِّلٌ فُنُقِلَ إلى فعولن . ومستفعٍ لَنْ هذه مزروقة الوجد كما قدم ، فمن هنا استبان لك دخول القصر فيها . وقد وقع لبعضهم التعبير هنا بالقطع وهو سهو . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله خطب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف الخبين وهو حسن . والكف ودو صالح . والشكل وهو قبيح ، وفيه المعاقبة بين نون فاعلاتن وسين مستفعٍ لَنْ ، وبين نون مستفعٍ لَنْ وألف فاعلاتن بعده ، فيتصور فيه الصدر والعجز والطرفان . فالبين في مستفعٍ لَنْ صدر ، والكف فيه أو في فاعلاتن عجز ، والشكل في مستفعٍ لَنْ أو فاعلاتن إذ وقع رأساً طرفان . فبیت الخبين :

وَفَوَادِي كَعْبِدِهِ السُّلَيْمَى يَهْوَى لَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ

أجزاء كلها مجعولة . وأشار الناظم إلى هذا شاهد بقوله « فلم يتغير » .
وبيت الكف :

يَا عَمِيرُ مَا تُظْهَرُ مِنْ هَوَاكَ أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْثَرُ حِينَ يَبْدُو
أجزاء كلها إلا الضرب مكفوفة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « يا عمير » .
وبيت الشكل :

صَرَمْتُكَ أَسْمَاءَ بِمَدِّ وَصَالِهَا فَأَصْبَحْتَ مَكْتَبًا حَزِينًا
أجزاء الأول والثالث والخامس مشكولة . وأشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله
« وصالها » .

ويدخل الضرب الأول التشعيث . وقد مر تفسيره والكلام عليه فيما أجرى
من العلل تجري الزخاف ، وبيته :

إِنَّ قَوْمِي جَحَاجِحَةٌ كَرَامٌ مَتَقَادِمٌ عَهْدُهُمْ أَخْيَارُ
فقوله « أخيارو » هو الضرب ، وزنه مفعولان ، وفيه مع ذلك أيضاً الشكل
بالجزء الثاني والجزء الرابع ، وفي كل منهما الطرفان . وأشار الناظم إلى هذا
الشاهد بقوله « جحاجحة » . ويدخل الخين في الضرب المحذوف ، وبيته :
وَالْمَنَایَا مِنْ بَيْنِ سَارٍ وَغَادٍ كُلُّ حَيٍّ فِي حَبْلِهَا عَلِقُ
فقوله « عاتمو » وزنه فعِلان . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « في حبليها » .

(تنبيه) استدرك بعض العروضيين لهذا البحر عروضاً مجزوءة مقصورة
مخونة لها ضرب مثاها وجعل منها قول أبي العتاهية :

غَشِبُ مَا لِلْخِيَالِ خَبَرِي نِي وَمَالِي

ويحكى أن أبا العتاهية لما قال أبياته التي هذا أولها قيل له خرجت عن
العروض . فقال : أنا سبقت العروض قال :

المُضَارِعُ

أقول : قال الخليل : " سمي بذلك لمضارعة المتكلم في أن أحد جزأيه مفروق الوند . وقيل : لأنه ضارع المزج في أنه مجزوء وأن وندّه المجموع تقدم على سيديه . وقال الزجاج : لمضارعة المجتث في حال قبضته .

وهذا البحر مبني في الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصور :

مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن ، مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن

قال :

لماذا دعاني مثلُ زيدٍ إلى ثَنَا فَإِنْ تَدُنْ مِنْهُ شَبْرًا أَذْكَرُ إِلَيْهِ ذَا

أقول : اللام من قوله « لما » إشارة إلى أن هذا البحر هو الثاني عشر من البحور ، والميم ملغاة والألف منه إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف من قوله « ذا » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، فالعروض مجزوءة صحيحة وضربها مثلها ، ويته : ^(١)

دعاني إلى سَعَادٍ دواعي هوى سَعَادٍ

فقوله « لاسعادن » هو العروض ، وقوله « واسعادى » هو الضرب ، وزن كل منهما فاع لاتن وهي مفروقة الوند لما علمته . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دعاني » . وبين ياء مفاعيلن وفوقها في هذا البحر مرافبة كما تقدم ، فلا يشبان معاً ولا يُحذفان معاً ، والواجب حذف أحدهما لا على التمينين . والبيت المتقدم شاهد على الكف وهو حذف النون من مفاعيلن .

وبيت القبض :

وقد رأيت الرجال ... فإرني مثل زيد

وفيه أيضاً شاهد على كف العروض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « مثل زيد » . ويدخل الجزء الأول من هذا البحر الشتر والخرب . فبيت الشتر :

سوف أهدى لسمي ثناء على ثناء

فقوله « سوف أهدى » وزنه فاعلن . دخله الشتر وهو اجتماع الخرم والقبض . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ثناء »

وبيت الخرب :

إن تدن منه شبراً يُقرّبك منه باعاً

فقوله « إن تدن » وزنه مفعول ، اجتماع الخرم والكف ، وهو المسمى بالخرب ، فيصير متفاعلين على فاعيل فينقل إلى مفعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « فإن تدن منه شبراً » .

(تنبيه) زعم بعض العروضيين أنه يجوز في هذا البحر ترك المراقبة ، وأنشد على ذلك :

بنو سمد خير قوم لجات أو معان

ولاحجة فيه لأن قائله مولد . « كذا قالوا » . وحكى الجوهري اجتماع القبض والكف فيه ، وأنشد :

أشاقك طيف مامنه بمكة أم حمامنه

جزوء الأول والثالث مقبوضان مكفوفان ، ولا حجة فيه لجواز أن

يكون من مشكور المحدث ، أو من العروض المجزوءة المتطاوفة التي حكاها
الأخفش للوافر .

وأنكر الأخفش أن يكون الضارع والمقتضب من شعر العرب وزعم
أنه لم يسمع منهم شيء من ذلك .

قلت وهو محجوج بنقل الخليل . قال الزجاج : هما قايلان حتى إنه
لا يوجد منهما قصيدة لعربي ، وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان ،
ولا ينسب بيت منهما إلى شاعر من العرب ولا يوجد في أشعار القبائل .

قال :

المقتضب

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اقتضب من الشعر ، أى اقتطع منه .
وقيل : لأنه اقتضب من المنسرح على الخصوص ، وذلك لأن المنسرح كما سبق
مبنى فى الدائرة من مستفعلين مفعولات مستفعلين ومثليها ، والمقتضب مبنى فى
الدائرة من مفعولات مستفعلين مستفعلين ومثليها ، وليس بينهما إلا تقدم
مفعولات فى المقتضب وتوسطه فى المنسرح ، فكأن المقتضب مقتطع منه إذا
حذف من أوله مستفعلين . قال ابن برى : ويحتمل أن يكون هذا تفسيراً
لقول الخليل .

قال :

وما أَقْبَلْتُ إِلَّا أَتَانَا بوصلها مبشّرنا يا حَبِذا ما به آتَى

أقول : الواو من قوله « وما » ملغاة ولا يقع بها التبلس ، لأن اعتبار
الترتيب فى الأحرف الرموز بها للبحور قاضٍ بإلغاء الواو فى هذا المحل ضرورة
أن اللام التى فرغ منها ليس بعدها الواو ، وإنما بعدها الميم ، فحينئذ تكون
الواو لغواً والميم هى الرموز بها فتكون إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر
الثالث عشر . والألف من « وما » إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألف
من « أقبلت » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وكلاهما مجزوء مطوى ، وبنته :

أَقْبَلْتُ فلاح لها عارضان كالبرد

فقوله « لاح لها » هو العروض ، وقوله « كالبرد » هو الضرب ، وزن
كل منهما مفتعلن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « أقبلت » . وهذا من
عجيب صنّع الناظم فى هذه القصيدة ، فإن بعض هذه الكلمة وهو الألف

رَمَزَ بِهَا لِلضَرْبِ كَمَا سَلَفَ وَكَلَّمَا رَمَزَ بِهَا لِلشَّاهِدِ . وفي هذا البحر المراقبةُ
بين فاء مفعولاتٍ وواوها فلا يَحذفان مِعًا وَلَا يثبتان مَعًا . وسببُ ذلك
أَمَّا في مفعولاتِ الأولى فَلأنَّ ساكني سببها ليس لهما ما يعتمدان عليه إِلَّا الوندُ
المفروق فلم يَقوَ لاعتمادهما عليه جميعًا ، وَأَمَّا في مفعولاتِ التي في الحشو
فكَأنهم قصدوا تشبيهها بالأولى فَأَجَرَوْنَهَا في المراقبةُ مجرامًا .

وقد حكى بعضهم سلامة مفعولاتِ الأولى والأخيرة فلم يراعِ المراقبةُ
في شيءٍ منهما ، وأنشدوا منه :

لَا أَدْعُوكَ مِنْ بُعْدٍ بَلْ أَدْعُوكَ مِنْ كَثْبٍ

ويدخل هذا البحرُ من الزحاف الخبيث واليطي في مفعولاتٍ ، وأما العروضُ
والضربُ فقد تقدم أن طيَّهما واجب . ونيت الزحاف في مفعولاتٍ :

أَتَانَا مَبَشِّرُنَا بِالْبَيَانِ وَالتَّذِيرِ

فَقوله « أَتَانَا » وزنه مفعولاتٍ ، فهذا مفعولات خبيث يَحذف فائه فصار
مفعولات فنقل إلى فعولاتٍ ، وقوله « بِالْبَيَانِ » وزنه فاعلاتٍ ، وأصله
مفعولات طوي يَحذف واوه فصار مفعولات فنقل إلى فاعلاتٍ . وأشار إلى
هذا الشاهد بقوله « أَنَا مَبَشِّرُنَا » وقد تقدم أن الأخفش أنكر هذا البحر
كالمضارع ، وقد تقدم الكلام معه في ذلك .

قال :

المُجْتَثُ

أقول : قال الخليل : سُمي بذلك لأنه اجْتُثَّ أى قُطِعَ من طوبل دائرته .
وقال الزجاج : هو من القُطْع ، وهو ضدُّ المُنْتَضِب لأن المُنْتَضِب اقْتَضَبَ له
الجزءُ الثالثُ بأسره والمُجْتَثُ اجْتُثَّ منه أصلُ الجزء الثالث فنقص منه .

وقال ابنُ واصل إنما سُمي مجتثا أخذاً من الاجتثاث الذى هو الاقتطاع ،
فما كان مَنَقَطْعاً فى دائرة المشتبه من بحر الخفيف كان مجتثا منه ، والمخالفةُ بينه
وبين الخفيف من حيث التقديم والتأخير .

وهذا البحر ، أعنى المجتث ، مبني فى الدائرة من ستة أجزاء على هذه الصورة :
مستفَع لَن فاعلاتن فاعلاتن ، مستفَع لَن فاعلاتن فاعلاتن
قال :

نَقًّا أَمْ هَلَالٌ مَنْ عَلِقَتْ خِمَارُهُمْ أُولَئِكَ كُلٌّ مِنْهُمْ السَّيِّدُ الرِّضَا
أقول : النونُ من قوله « نقا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الرابع
عشر ، والقافُ ماغاة والألفُ منها إشارة إلى أن له عروضاً واحدة ، والألفُ
من قوله « أم » إشارة إلى أن له ضرباً واحداً ، وبيته :

البطنُ منها خَمِيصٌ والوجهُ مثْلُ الهلالِ

وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « هلال » .

ويجرى فى هذا البحر ما جرى فى الخفيف من خبن وكف وشكل ،
وتجرى فيه المعاقبةُ والصدرُ والعِجْرُ والطَّرْفان . والمعاقبةُ هنا بين نون مستفَع لَن
وألف فاعلاتن . وحذفُ ألف فاعلاتن أولى لاعتمادها على وتدي مجموع بعدى

وتقع بين نون فاعلاتن وسين مستفعلن . ويمكن أن يكون حذف النون
أولى لأن الوند الذى اعتمدت عليه السين وإن كان تعدياً فإنه مفروق .
وقد استبان لك بما ذكرناه تصور الطرفين إما فى العروض أو فى الجزء
الذى بعدها .

فيت الخين :

ولو عََلَقْتَ بِسَلْمَى علمتَ أن سَتَمَنُوتُ
أجزاءه كلها مخبونة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « عََلَقْتَ » .
ويد الكف :

ما كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةٌ ضَمَارًا
أجزاءه كلها مكنوفة إلا الضرب . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « ضَمَارِهِم » .
ويد الشكل :

أولئك خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ

الجزء الأول والثالث كل منهما مشكول ، لكن الطرفان فى الثالث ،
والعجز فى الأول .

فإن قلت لم كان كذلك ؟ قلت لأن الجزء الأول حذف سينه بالخين
ليس لمعاقة سبب قبله إذ لا سبب قبله ، وهو ظاهر ، وحذف نونه لمعاقة ثبات
الألف من فاعلاتن الواقعة عروضاً ، فالحذف الذى هو لأجل المعاقة إنما وقع
فى عجز الجزء فسُمي هجراً كما تقدم . وأما مستفعلن الذى هو أول النصف الثانى
فإن سينه حُذفت لثبات نون فاعلاتن قبله ، ونونه حُذفت لثبات ألف فاعلاتن
بعده ، فالمعاقة فيه ظاهرة ، وتحقق الطرفان لوقوع الحذف فى طرفى الجزء .

وقد أشار الناظم إلى هذا الشاهد بقوله « أولئك » . وقد سبق في باب ما أرى من العلل مجرى الزحاف التبيين على أن التسميث يدخل في ضرب المجتث ، ويجوز اجتماعه مع جزء آخر غير مشعث لأنه أجرى مجرى الزحاف . ويثبته :

لِمَ لَا يَمِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيْدِ الْمَأْمُولُ

فقوله « مأمولو » هو الضرب ، وزنه مفعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « السيد » . وأنشد التبريزي من هذا النوع :

على الديارِ القِفَارِ والنَّوَى والأَحْجَارِ
تَظِلُ عَيْنَاكَ تَجْرِي بَوَاكِفِ مِيدَارِ
فَلَيْسَ بِاللَّيْلِ تَهْدَا شَوْقًا وَلَا بِالنَّهَارِ

ولا يجوز حين هذا الجزء الشعث كما تقدم في الخفيف .
وهنا تمت الدائرة الرابعة وهي دائرة المشتبه على المذهب المختار .
قال :

الْمُقَارِبُ

أقول : قال الخليل : نُسِيَ بذلك لتقارب أجزائه لأنها خماسية . وقال الزجاج : لتقارب أسبابه من أوتاده ، وقيل لتقارب أوتاده ، وكلاهما ظاهر ، فإن بين كل سببين وتداً وبين كل وتدين سبباً ، فالأسباب تقارب بمضها من بعض ، وكذلك الأوتاد .

وهو مبني في الدائرة من ثمانية أجزاء على هذه الصورة :

فعولن فعولن فعولن فعولن ، فعولن فعولن فعولن فعولن

وما ألفت قول الشيخ جمال الدين بن نائة المصري بداعب شخصاً يسمى عثمان : ^(١)

إذا جاء عثمان مستخبراً عن المتقارب وزناً فقولوا

ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ ثَقِيلٌ

قال :

سَبَوُ الابْنِ مُرَّ نِسْوَةٍ وَرَوَّاءِ مَيْتَةٍ دِمْنَةٌ لَا تَبْتَثُسُ فَكَذَا قَضَى

أَفَادَ جَدَّ ابْنًا خَدَّاشٍ بِرِفْدِهِ ، وقلت سداداً فيه منك لناحلاً

أقول . السين من « سبوا » إشارة إلى أن هذا البحر هو البحر الخامس

عشر ، وهو خاتمة البحور عند الخليل وإياه اتبع الناظم ، والباء إشارة إلى أن

له عروضين ، والواو إشارة إلى أن له ستة أضرب . فالعروض الأولى تامة لها

أربعة أضرب أولها مثلها وبيته : ^(٢)

(١) ديوانه : ٤٢٥ .

(٢) لبشر بن أبي خازم ، ديوانه : ١٩٠ .

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَّيَ نِيَامًا
 فقوله « تَمُرُّن » هو العروض ، وقوله « نِيَامًا » هو الضرب ، وزنُّ
 كلٍّ منهما فعولن . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لابن مر » .
 الضرب الثانى مقصور ويثته : (١)

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَأْسَاتٍ وَشُعْمَتٍ مَرَضِيْعٍ مِثْلِ السَّمَالِ
 فقوله « نِسَاتِن » هو العروض ، وقوله « سَمَالٌ » هو الضرب ، وزنه
 فعول . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « نِسْوَةٍ » .
 الضرب الثالث محذوف ويثته :

وَأَرْوِي مِنَ الشَّعْرِ شَعْرًا عَوِيصًا يُنْقَسَى الرِّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَوْا
 فقوله « عَوِيصِن » هو العروض ، وقوله « رَوَوْا » هو الضرب ، وزنه
 فَعَلٌ . كان أصله فعولن فذهب سببه الخفيف فبقى فعو فنقل إلى فَعَلٌ وأشار
 إلى هذا الشاهد بقوله « وَرَوَوْا » .
 الضرب الرابع أبتر ويثته : (٢)

خَلَيْلِي عَوْجًا عَلَى رَسْمِ دَارٍ خَلَّتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مَيْهَ
 فقوله « مِدَارِن » هو العروض ، وقوله « يَهْ » هو الضرب وزنه فَلَ
 أَوْفَعٌ ، كان أصله فعولن فحذف سببه ثم قُطِعَ وتده فذهبت واوه وسكنت
 عينه فبقى فع ، فبعضهم يقره على هذه الصيغة وبعضهم يبرعنه بفَلْ وأشار إلى
 هذا الشاهد بقوله « لمية » .

(١) لأمية بن أبى عائذ ، مع اختلاف الرواية ، ديوان المذليين : ٥٠٧ .

(٢) اللسان (نر) .

العروض الثانية مجزوءة محذوفة لها ضربان الأول مثلها وبيته :

أَمِنْ دِمْنَةٍ أَقْفَرْتُ لِسْلَمِي بِذَاتِ الْغَضَى

فقوله « فرت » هو العروض وقوله « غضا » هو الضرب ، وزن كل منهما فَعَلْ . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « دمنة » .

الضرب الثاني أبتَر ، وبيته : ^(١)

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَثْسُ فَمَا يُقْبِضُ يَأْتِيكَ

فقوله « تثس » هو العروض ، وقوله « كا » هو الضرب ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « لا تبثس » . وهذا الضرب الأبتَر لهذه العروض الثانية يختلف فيه ، فحكاه بعضهم عن خلف الأحمر ، وحكاه بعضهم عن الخليل . ومنهم من لم ينقله عنه ، قال بعضهم : والصحيح نقله عنه ، لأن الأخفش والزجاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرضا لنفيه من الخليل ، ولو لم يكن قاله لنبيها عليه كما جرت عادتهما . قلت : وفي نسبة النقل إلى الخليل بهذه القرينة نظر . والناظم تبعَ مَنْ أثبت هذا الضرب .

ويدخل هذا البحر من الزحاف القبض إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبتَرين ، وهما الضرب الرابع والضرب السادس ، فإنه لا يدخلهما عند الخليل ، وخالفه الأخفش والزجاج ، واعتلوا للخليل بأن الضربين الأبتَرين لم يبقيا إلا على هيئة سبب خفيف فلا يُقبض حينئذ ساكنُ الجزء الذي قبله لفقدان ما يعتمد عليه .

قال الصفاقسي : وهذا الاعتلال لا يستقيم على أصل الخليل لأن الاعتماد عنده

على الوتد القبلي جائز ، فلم لا يجوز أن يحذف لاعتماده على الوتد الذي قبله معه في الجزء .

وأما الأخفش فالشهور عنه دخول القبض فيه ، هكذا حكى الزجاج عنه واستحسنه ، وحكاه أيضا النديم ، وحكى عنه بعض العروضيين التفرقة بين الضرب الرابع فيجزئه في الجزء الذي قبله ، وبين الضرب السادس فيمنعه في الجزء السابق له ، واعتراض بعدم الفارق لأن الوتد البعدي معتل فيهما فإن صالح علة لمنع قبض ما قبله كان المنع فيهما وإلا فالجواز فيهما .

وأجاب عنه أبو الحكم بتمتع استقلال ما ذكر بالعلية ، بل هو جزء علة والعلة هي المجموع المركب من ذلك ومن اعتلال بيته بكونه مجزواً ، وهذا المجموع ليس موجوداً في الضرب الرابع فلم يتمتع قبض الجزء الذي قبله .

ثم اعترض أبو الحكم على الأخفش بأن الجاري على مذهبه منع القبض فيهما لأن الاعتماد عنده لا يكون إلا على الوتد البعدي ، وقد اعتل بصيرورته على هيئة السبب فلا يقبض حيثئذ ما قبله .

قال الصفاقسي ولقائل أن يمنع أن اختلال الوتد عنده مانع من الاعتماد ، ولم لا يجوز أن يكون المعتبر عنده في الاعتماد كون البعدي وتداً إما في الحال أو في الأصل ، ويحمل مذهبه على هذا جمعاً بين كلاميه .

وحكى أبو الحكم عن الخليل أيضاً أنه لا يميز القبض في الجزء الذي قبل الضرب الخامس ، قال : لأنه قد دخله الحذف مع ما فيه من الاعتلال بكونه مجزواً .

قال الصفاقسي : ويلزم على هذه العلة منع القبض في الجزء الذي قبل عروضة لوجود هذه العلة فيه ، ولم أر أحداً حكاه عن الخليل ، وقد التزمه بعض المتأخرين .

وحكى أيضاً عن بعض العروصيين مَنَعَ قبض الجزأين اللذين قبل الضرب
الثاني والثالث وهما المقصود والمُحذوف ، واعترضه بأن المُوجب لذلك فيما
تقدم مَقْصودٌ هنا ، فلا ينبغي أن يلحق به . وهل القبض في هذا البحر أحسن
من التمام لكثرة فيه أو التمام أحسن من القبض لأن الأول تكثر السواكن
فيه ولهذا جمعوا فيه بين ساكنين كما تقدمت حكايته عن بعضهم ؟
فيه خلاف .

فبيت القبس : (١)

أَفَادَ فَجَادَ وَسَادَ فَزَادَ وَقَادَ فَذَاذَ وَعَادَ فَأَفْضَلَ
أجزاءه كلها إلا الضرب مقبوضة . وأشار إلى هذا الشاهد بقوله .
« أفاد فجاد » .

ويدخل الجزء الأول من البيت في هذا البحر التلم والثم .
فبيت التلم :

لَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذَتْ جَمَالاً تَبْكُرِ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا
بقوله « لولا » أنتم وزنه فَعْلُنْ يَسْكُنُ المين وأشار إلى هذا الشاهد
بقوله « خدش » :
وبيت الترم :

قَالَتْ سَدَادًا لَمِنْ جَاءَنِي فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا

(١) لامرى النيس ، ديوانه . ٤٧٠ . ونسبه له الجاحظ في الحيوان : ٥٣/٣ ، والبيان
والتبين : ٥٣/٤ ، وابن أبي الأصم في تحرير التحرير : ٣٨٦ .

قوله « قلت » أثرم وزنه فَعْلُ ، وأشار إلى هذا الشاهد بقوله « وقلت سداد » .

فإن قلت : قد تقدّم في باب ما أُجرى من العِلل مجرى الزحاف أن العروض الأولى يدخلها الحذف وهو علة لكنه يعامل فيها معاملة الزحاف فلا يكون لازماً بل يدخل في بيت ولا يدخل في آخر وذلك في القصيدة الواحدة ، فهلاً أشار الكلمة إلى شاهد لذلك فهذا محله ؟ قلت : بيت الثرم الذي أنشدناه آنفاً وهو قوله :

قلتُ سداداً لمن جاءني . . . إلخ

يتضمن دحوال الحذف في العروض ، وذلك لأن قوله « أني » جزء محذوف وزنه فَعْلُ ، وهو العروض الأولى من هذا البحر ، فلعل الناظم اكتفى به عن الإتيان بشاهد لمحض الحذف على حدّته ، فتأمل

وهذا آخر الكلام على بحر المتقارب وهو المستعمل من الدائرة الخامسة وهي دائرة المُتَمَقِّ . والكلام على المتدارك سبق من قبل ، والله أعلم .
قال :

فالأُضْرِبُ سَجَجٌ والأَعَارِيضُ لَدَنَةٌ والأَبْحَرِيهْمِي والدَوَائِرُ هِيَ الْهُدَا
أقول هذا كالمذكرة للحساب ، كأنه يقول قد ذكرنا ضروب الشعر المستعملة مرموراً لها بالحروب السابقة مفرقة في البحور فجعلناها ثلاثة وستون ضرباً ، فالسین والجیم من قوله « سَجَج » رمز لذلك ، وكذلك عَدَدُنَا الأَعَارِيضُ مشبونة في محالها من البحور فجعلناها أربع وثلاثون عروضاً ، فاللَامُ والدال من قوله « لدنة » إشارة لذلك ، وسرَدُنَا البَحُورَ واحداً واحداً ودللنا على رتبة كل واحد منها فجعلناها خمسة عشر بجزراً فالياء والماء من قوله « يهمي » رمز لذلك .

وذكرنا أولاً أن الدوائر هي الرموز لها بالحروف الخمسة المجموعة في قولنا
(خف لشق) فهي خمس دوائر رمز لها بالهاء من قوله «هي» ، واستعمل الناظم
جمع القلة للكثرة في قوله «فلاضرب» وقوله «والاخر» . وجمع الكثرة
للقلة في قوله «والدوائر» .

قال :

وَقُلْ وَاجِبُ التَّغْيِيرِ أَضْرِبُ بِحَرْهِ وَجَائِزُهُ جَنْسُ الزَّحَافِ كَمَا انْبَدَى

أقول : معنى أن التغير الذي يلحق الشعر على قسمين : جائز وواجب ،
فالواجب منه لا يكون إلا في أضرب بحره وهو التغير المعبر عنه عندهم
بالعلة ، والأعاريض مشاركة للضروب في أنها أيضاً محل لدخول التغير
الواجب ، فكان على الناظم أن يسوقهما مساقاً واحداً لاتحاد حكمهما
في ذلك .

واعتذر الشريف عنه بأن قال وإنما ذكر الضروب ولم يذكر الأعاريض
ولا فرق في وجوب التغير بين الأعاريض والضروب لأن العروض الواحدة
يكون لها أضرب متعددة فتتحد العروض مع تعدد الضرب فيظهر التغير في
الأضرب دون العروض .

قلت : وهذا اعتذار لا يجدي الناظم شيئاً ، فإن اتحاد العروض في بعض
الأحوال وتعدد الأضرب في أكثر الحالات لا يقتضي ظهور التغير في الأضرب
دون العروض ، فإن التغير الواجب متى لحق العروض ظهر فيها وإن كانت
واحدة كما يظهر في الأضرب وإن تعددت .

فإن قلت : كل من العروض والضرب لا يلزم التزام التغير الواقع فيه ،
بل تارة يلزم وتارة لا يلزم فكيف يقال إن الأعاريض والضروب واجبة

التغيير ؟ قلت : لم يقل الناظم هذا ، واعلمك فهمته من كلامه بأن أُعْرِبْتُ «أضرب بحره» مبتدأ مؤخرأ وجعلت «واجب التغيير» خبراً له مقدماً عليه ، والمعنى أن أضرب بحر الشعر شيء واجب التغيير ، فاعلم أن الأمر ليس كما فهمته ، وإنما «واجب التغيير» مبتدأ «وأضرب بحره» هو الخبر ، وهو ظرف ، والمعنى أن التغيير الواجب يكون في أضرب البحر ، ولا يفهم من هذا أن الأضرب تكون واجبة التغيير دائماً ، فتأمل .

وإضافة «واجب» إلى «التغيير» على هذا من إضافة الخالص إلى العام لأن التغيير أعم من أن يكون واجباً أو جائزاً ، فإضافة أحدهما إليه كالإضافة في «خاتم حديد» ، والواجب حينئذ في المعنى صفة للتغيير ، غير أن في جعل «أضرب بحره» ظرفاً منصوباً على إسقاط الخافض مافيه .

وقوله «وجائزه جنس الزحاف» يعني أن التغيير الجائز هو المسمى بالزحاف ، وقد يدخل الأعاريض والضروب كما يدخل الحشو . وقوله «كما انبنى» أي كما انبنى في الشواهد التي أوردناها في البحور حسب ما يظهر بأدنى تأمل .

قال :

وَحُذِّ لَقَبَ الْمَذْكُورِ مِمَّا شَرَحْتَهُ وَصَغُ زِنَةً تَحْذُوبُهَا حَذْوُ مَنْ مَضَى

أقول : يعني أنك تنظر في الأبيات التي أشار إليها بالكلمات المقطعات فيما تقدم المسوقة للاستشهاد على الأعاريض والضروب والزحافات ، وتعتبر مافيهما من التغيير المعارض لها فخذ لقبه مما شرحه في الكلام على العلل والكلام على الزحاف ، فهو مما يرشدك إلى ذلك وبدل عليه .

ونضرب مثلاً لذلك فنقول : قد أشار فيما مر إلى أن لا طويل عروضاً

واحدة وثلاثة أضرب ، وأشار إلى شواهدا بالكلمات المتباعدة من الأبيات التي أنشدتها العروضيون ، « فغرورا » من قوله : (١)

أبا منذرٍ كانت غُرورا صَحيفتي ولم أعطكم في الطَّوع مالى ولا عِرْضِي
وقد علمت من كلامه فيما سبق أن العروض هي الجزء الأخير من النصف الأول وأن الضرب هو الجزء الأخير من النصف الثاني .

وأشار إلى أن أول بحر مركب من فعولن مفاعيلن أربع مرات ، وأخبر بصريح لفظه أنه يتكلم هنا على بحر الطويل ، فإذا عمَدنا إلى تقطيع هذا البيت على أوزان هذه الأجزاء قلنا : أبا من ذِرْنِكَانَتُ غُرورَنُ صَحِيفَتِي ، فوجدنا الجزء الأخير من هذا النصف الأول هو قوله « صحيفتي » فنسميه عروضاً عملاً بقوله فيما سبق « وقل آخر الصدر العروض » . ووجدنا هذه العروض على ستة أحرف : متحركين فسا كن فمتحركين فسا كن ، فليس على زنة مفاعيلن وإنما هو على زنة مفاعيلن .

وقد علمت أن ياء مفاعيلن ثانی سبب خفيف وهي خامسة الجزء ، وقد أسلف في باب الزحاف أن حذف الخامس الساكن إذا كان ثانی سبب يُسمى قبضاً فنسمى هذا الجزء الرابع عروضاً مقبوضة لما قررناه .

ثم تقطع النصف الثاني فنقول : ولم أعْ طِكمْ فِطَطَوْ عِمالى ولا عِرْضِي ، فنجد قوله « ولا عرضي » هو الجزء الأخير من هذا النصف الثاني فنسميه ضرباً عملاً بقوله « ومثله من العجز الضرب » ، ونجد هذا الجزء لم يدخله تغيير ، بل أتى على ما هو عليه في الدائرة فنسميه صحيحاً عملاً بقوله « وإن تنج فالموفور يتلوه سالم صحيح » ، وعلى هذا فقس جميع ما ذكره من شواهد البحور .

وقوله « وصغ زنة تحذوها حذو من مضى » لاشك أن المروصين يتقنون
صيغ الأفاعيل في كثير من الأوقات عند دخول التغير عايمها إلى لفظ آخر
تحسيناً للمعارة ، كما إذا قُعد منه بالتغير فاء أو عين أو لام فَيُنقل إلى لفظ فيه
هذه الأحرف كَيُتَعَلَّن مَحْبُولٌ مستفعلن يُنقل إلى فَعِلَتْنُ ، وكفالاتُن
أوفاعاتُن المشتق يُرَدُّ إلى مفعولن ، وكَمَتْنَا أَحَدًا مُتَفَاعِلُن يُرَدُّ إلى فِدَان .
وكذا إذا سكنت اللام بالتغير في الجزء كفاعلٍ مقطوعٍ فاعِلُن يُنقل إلى
فَعْلُن ، وكذا إذا سكنت التاء يرد إلى غيره كفاعلاتٍ مقصورٍ فاعلاتن
يردُّ إلى فاعلان . وكذا إذا صار الجزء بالتغير على هيئة المنصوب الموقوف
غلبة كفاعلا محذوفٍ فاعلاتن فيرد إلى فاعلن .

فمراد الناطم أنه إذا عَرَضَ لك بالتغير إخراجُ الجزء عن الأوزان المألوفة
عن السلف فصنع له زنة تقفوها أثر من مضى من أئمة هذا الشأن . وإنما أمرَ
بذلك إشاراً لموافقة الجماعة وكراهةً للخروج عن سنتهم ، والله تعالى أعلم .

وينبغي أن نعتد هنا فصلاً للأوزان المستعملة عندهم ، وبها ييسرُ لك
اقتفاء طريقهم والاقتداء بفريقهم فنقول :

اعلم أن الأجزاء المسماة بالتفاعيل السالبة من التغير عشرة ، وتغيرُ
بالزحاف تارة وبالعلة أخرى ، وقد يجتمعان . ثم غالبُ أمرِ العلة أن تكون
محضة ، وقد تكون جاريةً تجرى الزحاف ، وإذا لحق التغير جزءاً منها فقد
لا يشته به غيره أصلاً وقد يشته به ، وإذا اشتبه فقد يكون الاشتباه مخصوصاً
بجزء سالم من تلك الأجزاء العشرة ، وقد يشته به جزء آخر مغير ، وقد يجتمع
فيه الأمران فيشتبه بسالم ومغير معاً . ويتضح ذلك بالكلام أولاً على ما يدخل
كلَّ جزء منها من التغيرات ، وثانياً بتفصيل الكلام على وجوه الاشتباه
ومراتبه ، فنقول :

الجزء الأول من الأجزاء العشرة السالبة من التفسير : « فعولن » ، ويدخله من الزحاف نوع واحد وهو القبض بالطويل والمتقارب فيصير فعول بتحرريك اللام ، ولا ينفك عن هذه الصيغة .

ويدخله من العلة المحضة ثلاثة أشياء في المتقارب خاصة ، أحدها القصر فيصير فعول بإسكان اللام ، وهكذا يتلفظ به ، وثانيها الحذف فيصير فعو فينقل إلى فَعَلْ ، وثالثها البتر فيصير فَعْ ، وبعضهم يبقيه على هذه الصيغة وبعضهم يعبر عنه بفَعْل .

ويدخله من العلة الجارية تجزى الزحاف ثلاثة أشياء : أحدها الحذف بالعروض الأولى من المتقارب فيعبر عنه بفَعْل كما سبق ، وثانيها التلم بالطويل والمتقارب فيصير عولن فيعبر عنه بفَعْلن بإسكان المين ، وثالثها التزم فيهما أيضا فيصير عول فيعبر عنه بفَعْل ، فهذه ستة أجزاء فرعية نشأت عن فعولن .

الجزء الثاني « مفاعيلن » ، ويدخله من الزحاف القبض في الطويل والهزج والضارع . فيصير مفاعيلن فلا تنقل هذه الصيغة إلى شيء آخر ، والكف فيهن جميعا فيصير مفاعيلن فيبقى على هذه الصيغة أيضا .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو الحذف بالطويل والهزج فيصير مفاعي فينقل إلى فعولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف ثلاثة أشياء أحدها الخرم بالهزج فيصير فاعيلن فينقل إلى مفعولن ، وثانيها الشتر بالهزج والضارع فيصير فاعلن ويبقى على هذه الصيغة . وثالثها الخرب فيهما فيصير فاعيلن فينقل إلى مفعولن . فهذه ستة أجزاء تفرست عن مفاعيلن .

الجزء الثالث « مفاعلتن » ونيس إلا في الوافر ويدخله من الزحاف

العَضْبُ بالصاد المهملة ، فيصير مفاعلتن ياسكان اللام فينقل إلى مفاعيلن ،
والعَقْلُ فيصير مفاعلتن فيعبر عنه بمفاعلن ، والنقص فيصير مفاعلتُ ياسكان اللام
فيُعبر عنه بمفاعيلُ .

ويدخله من العلة المحضة أمر واحد وهو القطف فيصير مفاعلُ فيُنقل
إلى فعولن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف أربعة أشياء : أحدها العَضْبُ ،
بالضاد المعجمة ، فيصير فاعلتن ، فيعبر عنه بمفعلن ، وثانيها النقصُ فيعبر
فاعلتن ، ياسكان اللام ، فيُنقل إلى مفعولن ، وثالثها الجَمُّ فيصير فاعلتن ،
فيُنقل إلى فاعلن ، ورابعها النقصُ فيصير فاعلتُ فيُنقل إلى مفعولُ . فهذه
ثمانية أجزاء متفرعة من هذا الأصل .

الجزء الرابع فاع لاتن ذو الوجد للفروق ، وإنما يكون في المضارع ،
ولا يدخله من الزحاف غيرُ الكف فيصير فاع لات فتبقى هذه الصيغة على
حالتها ، ولا تدخله علة أصلاً ، فهذا جزء واحد متفرع من هذا الأصل .

الجزء الخامس فاعلن ويدخله من الزحاف الخبنُ بالمديد والبسيط فيصير
فِعلُنْ ، وبهذا يُعبر عنه ويدخله من العلة المحضة القطعُ بالبسيط خاصة فيصير
فاعِلُ فيُنقل إلى فِعلُنْ ياسكان العين ، فهذان جزآن تفرعا من هذا الأصل .

الجزء السادس مستفعلن ذو الوجد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالبسيط
والرجز والسريع والنسرح الخبنُ فيصير مُتَفَعِّلُنْ فيعبر عنه بمفاعلن ، والطنى بها
أيضاً وبالمقتضب فيصير مُسْتَعِلُنْ فيعبر عنه بمفعلن ، والخبلُ بما عدا المقتضب
فيصير مُتَعَلُنْ فيُنقل إلى فَعَلَتُنْ .

ويدخله من العلة المحضة شيئان أحدهما التذليل بالبسيط فيصير مستفعِلُنْ ،

بنونين ساكنين ، فيُنقل إلى مستفعلان ، ويُنخب هذا المذيل فيصير مُتَفَعِّلَانُ
 فيُنقل إلى مُفَاعِلَانُ ، ويُطوى فيصير مُسْتَعِلَانُ فيُنقل إلى مُفْتَعِلَانُ ، ويُنخب
 فيصير مُتَعِلَانُ فيُنقل إلى فَعِلَتَانِ . وثانیهما القطع بالبسيط والرجز فيصير
 مُسْتَفْعِلُ فيُنقل إلى مفعولن ، ثم قد يُنخب هذا المقطوع فيصير مَعُولُن فيُعبر
 عنه بمفعولن .

فهذه تسعة أجزاء تفرّعت من هذا الأصل .

الجزء السابع فاعلاتن ذو الوتد المجموع ، ويدخله من الزحاف بالمديد
 والرمل والخفيف والمجث الخبئ فيصير فَعِلَاتُن فيبقى على هذه الصيغة ،
 والكف فيصير فاعلات فيبقى على ذلك ، والشكل فيصير فَعِلَاتُ فلا يُحول
 إلى صيغة أخرى .

ويدخله من العلة المحضة أربعة أشياء : أحدها التسبيع بالرمل فيصير
 فاعلاتن بنون مشددة موقوف عليها فيُعبر عنه عند الأكثرين بفاعليان ،
 وبعضهم يعبر عنه بفاعلاتان ، ثم قد يُنخب هذا التسبيع فيُعبر عنه بفعلتيان .
 وثانيها التقصير بالمديد والرمل فيصير فاعلات يأسكان الناء فيُعبر عنه بفاعلان بالنون
 الساكنة ، ويُنخب هذا المتصور بالرمل فيصير فَعِلَانُ ، وبذلك يُعبر عنه .
 وثالثها الحذف فيهما وفي الخفيف فيصير فاعلا فيُنقل إلى فاعلن ، ويُنخب هذا
 المحذوف فيصير فَعِلُن ، وكذلك يُنطق بها . ورابعها البتر بالمديد فيصير فاعل
 فيُنقل إلى فَعِلُن .

ويدخله من العلة الجارية مجرى الزحاف الذميمة بالخفيف والمجث فيُنقل
 إلى مفعولن عند كل قائل . فهذه أحد عشر فرعاً لهذا الأصل .

الجزء الثامن متفاعلن ولا يتبع إلا في السكامل ، ويدخله من الزحاف

الإضمار فيصير مُتفاعِلان فيُعبر عنه بمستعملن ، والوقصُ فيصيرُ مُفاعِلن بضِمِّ اليم فيُنقل إلى مفاعِلن بفتحها ، والحزلُ فيصير مُتفعِلان فيُنقل إلى مُفتَعِلن .

ويدخله من العلة الحضة أربعة أشياء : أحدها الترفيلُ فيصير مُتفاعِلُنْتُن فيُعبر عنه بمفاعِلَاتُن ، ويضمُر هذا الرقلُ فيُعبر عنه بمستفعِلَاتُن ، ويوقص فيُعبر عنه بمفاعِلَاتُن ، ويحزل فيُعبر عنه بمفعِلَاتُن . وثانيها التذليلُ فيصير مُتفاعِلان تشديد النون فيُعبر عنه بمُتفاعِلان ، ويضمُر فيُعبر عنه بمستفعِلان ، ويوقص فيُعبر عنه بمفاعِلان ، ويحزل فيُعبر عنه بمفعِلان . وثالثها القاءُ فيصير مُتفاعِلان فيُنقل إلى فَعِلَاتُن ، ويضمُر هذا المقطوعُ فيصير فَعِلَاتُن بِإِسْكَان العين فيُنقل إلى مفعولن . ورابعها الحذفُ فيصير مُتفا فيُنقل إلى فَعِلُن مكسور العين ، ويضمُر هذا الأحدُ فيصير مُتفا فيُنقل إلى فَعْلان بكون العين . فهذه خمسة عشر فرعا تفرعت من هذا الأصل .

الجزءُ التاسع مفعولاتُ ، ويدخله من الزحاف الخبنُ بالنسرح والمقتضب فيصير مفعولاتُ ، فيُنقل إلى فَعُولَاتُ ، والعلِيّ فيهما فيصير مفعَلَاتُ فيُنقل إلى فاعَلَاتُ ، والخبِلُ في النسرح فيصير مَعَلَاتُ فيُنقل إلى فَعِلَاتُ .

ويدخله من العلة الحضة ثلاثة أشياء : أحدها الوقفُ بالسريع والنسرح فيصير مفعولاتُ بِإِسْكَان التاء فيُعبر عنه بمفعولان ، بالنون الساكنة ، ويخبِن فيها فيصير مُمَعُولان فيُعبر عنه بمفعولان ، ويُطَوَى في السريع فيصير مفعَلَاتُ فيُنقل إلى فاعِلان .

وثانيها الكشفُ بالسريع والنسرح فيصير مفعولا فيُعبر عنه بمفعولان ، ويخبِن فيصير مَعُولان فيُعبر عنه بمفعولان ، ويُطَوَى بالسريع فيصير مفعَلان فيُنقل إلى فاعِلان ، ويخبِل فيصير مُعَلان فيُنقل إلى فَعْلان بتحريك العين .

ونالها الصلح بالسريع فيصير مفعوفيعبر عنه بفعلن بإسكان العين ، فهذه
أحد عشر جزءاً تفرعت من هذا الأصل .

الجزء العاشر مستفع لن ذو الوجد المفروق ، ويدخله من الزحاف بالخفيف
والجثث الخبن فيصير مُتَفَعْلُن فَيُعْبَرُ بِمَفَاعِلُن ، والكف فيصير مستفع ل
فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِذَلِكَ وَلَا تَغْيِيرُ الصَّيْفَةِ ، والشكل فيصير مُتَفَعْلُن فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِمَفَاعِلُن .
ويدخله من العمل المحضة علة واحدة وهي التصرف مقروناً بالخبن فيصير مُتَفَعْلُن
فَيُنْقَلُ إِلَى فَعُولُن ، ولا يكون ذلك إلا في الخفيف إذا كان مجزوءاً . فهذه
أربعة أجزاء فروع نشأت عن هذا الأصل .

وهنا انتهى التفريع وقد استبان لك أن جميع الفروع ثلاثة وسبعون جزءاً
ناشئة عن العشرة الأصول السالمة من التغير فتكون جملة الأجزاء التي يوزن
بها عند العروضيين في البحور الخمسة عشر ثلاثة وثمانين جزءاً ما بين أصلي
وفرعى . ثم هذه الفروع كما أسلفناه على قسمين :

القسم الأول مالا يشته به غيره أصلاً وهي تسعة عشر جزءاً : فَعُولٌ وفَعُولٌ
وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلَانٌ وفَعْلَانٌ وفَعْلِيَانٌ وفَعْلِيَانٌ ومُتَفَاعِلَانِ
ومُتَفَاعِلَانِ ومَفَاعِلَانِ ومَفَاعِلَانِ ومُتَفَاعِلَانِ ومُتَفَاعِلَانِ ومَفْعُولَانِ ومَفْعُولَانِ
ومَفَاعِلٌ .

القسم الثاني ما يشته به غيره ، ثم هو على ثلاثة أضرب : ما يشته به سالم فقط ،
وما يشته به بمغير فقط ، وما يشته به بمغير وسالم . فالضرب الأول جزآن ليس إلا ،
وهما مفاعِلَتُن المعصوب يشته به بمفاعِلَانِ ومُتَفَاعِلَانِ المضممر يشته به بمُتَفَاعِلَانِ .
وأما مالا يكون مختصاً بالاشتباه بالسالم فإنه على خمس مراتب :

المرتبة الأولى أن يكون الجزء المغير له مثل واحد ، ولها سبعة أجزاء

الأول : مفعولٌ أُخربُ مفاعيلن وأعقصُ مفاعلتن ، الثاني مستفعلانٌ مذيلٌ مستفعلن ومضمر متفاعِلن المذال ، الثالثُ مفاعِلنٌ مخبونٌ مستفعلن المذيل ، وموقوص متفاعِلن المذيل ، الرابعُ مفتعلانٌ مطوىٌ مستفعلن المذيل ، ومخزولٌ متفاعِلن المذيل ، الخامسُ فِعِلَاتنٌ مخبونٌ فاعِلَاتن ومقطوعٌ متفاعِلن ، السادسُ فِعِلَاتٌ مشكولٌ فاعِلَاتن ومخبولٌ منفعولاتٌ ، السابعُ فاعِلَانٌ مقصورٌ فاعِلَاتن ومطوىٌ منفعولاتٌ الموقوف .

المرتبة الثانية أن يكون الجزء المغير له مثالان ، وفي هذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول مفاعيلٌ مكفوفٌ مفاعيلن ومنقوصٌ مفاعلتن ومخبونٌ منفعولاتٌ ، الثاني مفتعلانٌ مطوىٌ مستفعلن وممعصوبٌ مفاعلتن ومخزولٌ متفاعِلن ، الثالثُ فاعِلَاتٌ مكفوفٌ فاعِلَاتن ذى الوتد المجموع ومكفوفٌ فاعِلَاتن ذى الوند المفروق ومطوىٌ منفعولاتٌ .

المرتبة الثالثة أن يكون الجزء المغير له ثلاثة أمثال ، ولهذه المرتبة جزآن : الأول فاعِلنٌ أشتَر مفاعيلن وأجمُ مفاعِلَتْن ومحذوفٌ فاعِلَاتن ومطوىٌ منفعولاتٌ المكشوف ، الثاني فِعِلنٌ بتحريك العين مخبونٌ فاعِلنٌ ومخبولٌ منفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ فاعِلَاتن المحذوف وأخذٌ مُتفاعِلن .

المرتبة الرابعة أن يكون الجزء المغير له أربعة أمثال ، ولهذه المرتبة ثلاثة أجزاء : الأول فَعِلنٌ بإسكان العين ، أتلُمُ فعولن ومقطوعٌ فاعِلن وأبتر فاعِلَاتن وأصلمُ منفعولاتٌ ومُضمرٌ متفاعِلن الأحذ . الثاني مفاعِلن مقبوض مفاعيلن ومخبونٌ مستفعلن ذى الوتد المجموع وذى الوتد المفروق ومفعولٌ مفاعلتن وموقوص متفاعِلن . الثالثُ فعولنٌ محذوفٌ مفاعيلن ومخبونٌ مستفعلن المقطوع ومقطوفٌ مفاعِلن ومخبونٌ منفعولاتٌ المكشوف ومخبونٌ مستفعلن المتصور .

المرتبة الخامسة أن يكون الجزء المغير له خمسة أمثال ، ولهذه المرتبة جزء واحد وهو مفعولن ، فإنه يكون أخرم مفاعيلن ومقطوع مستعملن ومشعث فاعلاتن وأقصم مفاعلتن ومضمر متفاعلتن المقطوع ومكشوف مفعولات.

وهنا انتهى تعداد المراتب . ولا يخفى عليك أن الأجزاء الثلاثة والثمانين التي قدمنا أنها جملة التفاعيل الموزون بها إنما يأتي تعديدها كذلك باعتبار ما طرأ من التغييرات التي أسلفناها مع قطع النظر عن الاشتباه وعدمه ، فإن رُمّت ضبطها بغير تكرار فاعلم أنها ثلاثة وأربعون جزءاً ليس إلا ، وهو الأصول العشرة والتسعة عشر فرعاً التي لا تشبه بغيرها ، وأجزاء المرتبة الأولى وهي سبعة ، وأجزاء المرتبة الثانية مفاعيلن ومفتعلن وفاعلاتن ، والجزء الثاني من المرتبة الثالثة وهي فعلن المتحركة العين ، وجزآن من المرتبة الرابعة وهما فعلن الساكن العين ومفاعلتن ، وجزء المرتبة الخامسة وهو مفعولن .

فإذا أراد عروضي أن يزن شيئاً من الشعر العربي لم يخرج عن هذه الثلاثة والأربعين جزءاً ، ولا يمكنه إلا الإتيان ببعضها عند التفعيل فتأمل ذلك والله تعالى أعلم بالصواب .

ولنختم الكلام في فنّ العروض بفصل ذكره ابن برّي التازي في شرحه لعروض ابن السّاقط فنورده برمته لاشتماله على فوائد لا بأس بالإحاطة بها علماً . قال : وقد تجافى بعض المتعسفين عن هذا العلم ووضعوا منه واعتقدوا أن لاجدوى له واحتجوا بأن صانع الشعر إن كان مطبوعاً على الوزن فلا حاجة له بالعروض كما لم يحتج إليه من سبق الخليل من العرب وإن كان غير مطبوع فلا يتأتى له نظم العروض إلا بتكلف ومشقة ، كما قال أبو فراس الحمداني : ^(١)

تناهض الناسُ للبعالي لما رأوا نحوها نهوضي
تكلّفوا المكرماتِ كدًّا تكلفَ النّظمَ بالعروضِ

ولأن بعض كبراء الشعراء لم يتقف عندما حدّثه الخليل وحصره من
الأعاريض بل تجاوزها . ولما قال أبو العتاهية أبياته التي أولها :

عُثِبُ ما للخيالِ خبريني ومالي

فيل له إلك خرجتَ عن العروض فقال أنا سبقتُ العروض . ولأنه يُخرج
بديع الألفاظ ورائق السبك إلى الاستبراد والركاكة ، وذلك حالة التقطيع
والتفصيل ، وربما أوقع المرء في مهوى الزلل ومقام الخجل بما يتحول إليه صوغ
البنية من منكر الكلام وشنيع الفحش ، كما جرى في مداعبة أبي نواس
وعنان جارية الناطمي حين قالت له : إن كنتَ تحسن النظر في العروض فتقطع
هذا البيت :

حوّلوا عنا كنيستكم يا بني حمالة الحطبِ

فقطّعه فضحكت منه ، وفعل بها مثل ذلك في تقطيع قوله :

أكلتُ الخردلَ الشامي في صحفهِ خبّاز^(١)

وقد صرح الجاحظ وهو من علماء اللسان بدم علم العروض فقال : هو
علم مولد وأدب مستبرد ومذهب مرذول يستكدر العقول مستغلن وفعل من
غير فائدة ولا محصول .

والجواب أن الحق الذي يعترف به كل منصف أن لهذا العلم شرفاً على ما سواه من
علوم الشعر لصحة أساسه واطراد قياسه ونبل صنّعه ووضوح أدلته . وجدواه

حصرُ أصول الأوزان ومعرفة ما يعتريها من الزيادة والنقصان ونبيين ما يجوز منها على حُسْن أو قُبْح وما يمتنع ، وتفقدُ مجالَ المعاقبة والمراقبة والخرم والخزم وغير ذلك مما لا يترن على اللسان ولا تنفطن إليه الفِطْرُ والأذهان ، فالجاهل بهذا العلم قد يظن البيت من الشعر صحيحَ الوزن سليماً من العيب وليس كذلك ، وقد يعتقدُ الزحاف السائغ كسراً وليس به كقولُه :

قلتُ استجِبي فلَمَّا لم تُجِبْ سالتُ دموعي على ردائي
وقول الآخر : (١)

عينك دمعها سِجَالُ كأن شأنيهما أوْشالُ
وقول الآخر :

النشرُ مسكٌ والوجوهُ دنا نير وأطرافُ الأكفِ عَمَ
وقول الآخر :

منازلٌ عفا هُنَّ بذِي الأرا ك كلُّ وابلٍ مُسْبِلٍ هَطِلِ

وقول الآخر :

صَرَمَتْكَ أَسْمَاءُ بَعْدَ وِصَالِهَا فَأَصْبَحْتَ مَكْتُوبًا حَزِينَا

فهذه أبيات كلها صحيحة الوزن سائغة مستعملة عند العرب مع أن الطبع ينبو عنها ، ولا يدرك جوازها إلا من نظر في هذا العلم . وهل علمُ العروض للشعر إلا بمثابة علم الإعراب للكلام ؟ فكما أن صنعة النحو وُضعت لِيُعَافَى بها اللسانُ من فضيحة اللحن فكذلك علمُ العروض وُضع لِيُعَافَى به الشعرُ من

خلل الوزن ، فلولا لاحتلّطت الأوزان واختلّفت الألحان وانحرفت الطبائع عن الصواب انحرفَ الألسنة عن الإعراب . وقد وقع الخللُ في شعر العرب كثيراً ، وأنشد الأصمعي وأبو عبيدة وابنُ دُرَيْد وابنُ قُتَيْبَة وغيرُهم من كبار الأئمة بيتَ عبيد بن الأبرص هكذا مكسوراً : ^(١)

هِيَ الْحُرُّ تُكْنَى الطَّلَا كَمَا الذَّبُّ يُكْنَى أبا جَعْدَةَ
ووقع في شعر علقمة قوله في فكه أخاه شاساً : ^(٢)

دافعتُ عنه بشعري إذ كان في الفداء جَعْدُ
فكان فيه ما أذاك وفي تسعين أسري مُقَرَّنِينَ صَفَدُ ^(٣)
دافع قومي في الكتيبة إذ طار لأطراف الظبابة وَقَدُ ^(٤)
فأصبحوا عند ابن حَفْنَةَ في الأغلال منهم والحديد عُقْدُ ^(٥)
إذ تُخَبُّ في المُخَنَّبِينَ وفي الشُّكْرِ غَيُّ بَادِيٍّ وَرَشَدُ ^(٦)
فهذه القطعة مما أدخلت في جملة شعره وهي مختلة الوزن حتى قال بعضهم إنها ليست بشعر .

وأنشد ابنُ إسحق في كتاب السيرة لأمية بن أبي الصلت يكي زَمَعَةَ
ابن الأسود وقتلى بني أسد : ^(٧)

(١) ديوانه : ٣ .

(٢) ديوانه : ١١٢ .

(٣) كذا في الديوان ، وفي جميع النسخ : مقربين في صفد .

(٤) في د « بالكتيبة » . وفي « م » و « د » بأطراف .

(٥) في د « أبي حَفْنَة » .

(٦) في جميع النسخ « باد » .

(٧) سيرة ابن هشام ، ٣ : ٣٤ . وأنساب الأشراف : ٣٠٧ . وجهرة نسب قريش ،

عَيْنِي بِكُنَى بِالْمُسْبِلَاتِ أبا الحارث لا تَذْخِرِي عَلَى زَمَعَةٍ
 ابكي عقيل بن الأسود أسد البأس ليوم الهياج والدفعه
 تلك بنو أسد إخوة الجوزاء لا خانة ولا خدعة
 وهم الأنثرة الوسيطة من كعب وشم ذروة السنام والقمة^(١)
 وهم أنبتوا من معاشر شعر الرأس وهم الحقوهم النمة
 أمسى بنو عمهم إذ حضر البأس أكبادهم عليهم وجمعه^(٢)
 وهم هم المطعمون إذ قحط القطر وحالت فلا ترى قزعه

ولا حجة في ذم الجاحظ لهذا العلم، فقد مدحه أيضا وإنما أراد بذلك إظهار
 الاقتدار على جمع المدح والذم في شيء واحد فقال في مدحه : هو علم الشعر
 ومعاره ، وقطبُه الذي عليه مداره ، به يعرف الصحيح من السقيم والعليل
 من السليم ، وعليه تُبْتَنَى قواعد الشعر ، وبه يَسْلَمُ من الأود والكُسر .
 وإنما يضع من هذا العلم من نبأ طبعه البليد عن قبوله ونأى به فهمه البعيد
 عن وصوله . كما حكي الأصمعي أن أعرابيا مبتدئا كان يجاس إلى بعض الأدباء
 وكما أخذوا في الشعر أقبل بسمعه عليهم ، حتى أخذوا في العروض وتنطيع
 الأبيات ولّى عنهم وهو ينشد :

قد كان إنشادهم للشعر يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
 وليت منقلبا والله يمصممي من التّححم في تلك الجرائم
 ولما وضع الخليل رحمه الله كتاب العروض ، وأعمل فكره في تنطيع

(١) وجميع النسخ « وهم الأسود » .

(٢) في د و ا « إذا » .

الآيات وفك الدوائر دخل عليه أخوه وهو مُسَكَّب على دائرة خَطَمها وجعلها
نُصْبَ عَيْنِيهِ وهو يعالجُ فكَّها بأجزاء التفعيل نادى قومه فقال هلموا فقد جُنَّ
الخليلُ فلما فرغَ مما كان يحاوله من ذلك صرف وجهه إلى أخيه وأنشد :

لو كنتُ تعلمُ ما أقولُ عَذَرْتُني أو كنتُ أَجْهَلُ ما تقولُ عَذَرْتُكَ
لكنَّ جهلتُ مقالتي فَعَذَرْتُني وعامتُ أنكَ جاهلٌ فَعَذَرْتُكَ

وحكى صاحب العقد أن الخليلَ إنما أنشد هذين البيتين حين سأله ابنُ
كيسان عن شيء ففكر فيه الخليلُ يحبيه فلما استفتح الكلام قال ابن كيسان :
لا أدري ما تقول ، فأنشده إياها . ورأيت في كتاب « الزينة » أن بعض أهل
العلم ذكر أن الخليلَ أخذ رسمَ العروض من أصحاب محمد بن علي ومن أصحاب
علي بن الحسين .

انتهى هذا الفصلُ الخاتمُ بقصته وانقضى سَوَقُ الحديثِ علي نصّه . فلنعد
إلى كلام الناظم رحمه الله تعالى .

قال :

القوافي وعيوبها

أقول : جرت عادة أكثر العروضيين بأن يذكروا علم القوافي بعد علم العروض لأنه كالرديف له ، وبينهما شدة اتصال واشتباك ، لكن قال بعضهم إن علم القوافي علم جليل لا يصلح أن يجعل علاوة على علم العروض حتى قال ابن جني : علم القوافي وإن كان متصلاً بالعروض وكالجزء منه لكنه أدق وألطف من علم العروض . والناظر فيه محتاج إلى مهارة في علم التصريف والاشتقاق واللغة والإعراب .

قلت : وعلى تقدير تسليم ذلك كله فالنظر فيه متأخر عن النظر في العروض ضرورة أن القافية إنما يُنظر فيها من حيث هي مُنتهى بيت الشعر ، فلما لم يتحقق كون اللفظ الذي هو آخره شعراً لم يأت النظر فيها ، فلا جرم جعلوا الكلام عليها متأخراً عن الكلام فيه ، فتأمل .

قال :

وقافية البيت الأخيرة بل من المحرك قبل الساكنين إلى انتها

أقول : اعلم أنهم اختلفوا في مسمى القافية اختلافاً كثيراً ، والناظم اقتصر على قولين منها فلتقتصر على الكلام عليهما تبعاً له . وينبغي أن يحقق أولاً محل النزاع فنقول : قال الصنافسي : ليس نزاعهم في مسمى القافية لغة ، ولا فيما يُصطاح على أنه قافية ، وإنما النزاع في القافية المضاف إليها العلم في قولهم « علم القافية » ما المراد بها .

فذهب الأخفش إلى أنها الكلمة الأخيرة من البيت ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله أولاً « وقافية البيت الأخيرة » أي الكلمة الأخيرة ،

فحذف الموصوف لحصول العلم به .

وذهب الخليل وأبو عمرو الجزمي إلى أنها عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من الحروف المتحركة ومع المتحرك الذي قبل الساكن الأول ، وهذا هو الذي أراده الناظم بقوله « بل من المتحرك قبل الساكنين إلى انتها » وبعض العروضيين يعبر عما قبل الساكن الأول بالمتحرك كما فعل الناظم ، وبعضهم يعبر بالحركة فيقول : من الحركة التي قبل الساكن الأول . ووجه أبو الفتح ابن جني قول من عبر بالحركة بأن القصد أن لا يسمى قافية إلا ما تلزم إعادته من كل وجه ، والحركة التي قبل الساكن الأول بهذه المثابة ، بخلاف حرفها فإن له أن يأتي بمثله أو يحرف آخر متحرك . واعترضه الصفاقسي بأن هذه الحركة التي قبل الساكن الأول كحرفها ، فإنها إذا كانت في البيت الأول ضمة جاز أن تكون في البيت الثاني فتحة أو كسرة وبالعكس ، كما أن حرفها يكون ميمًا في بعض البيوت وفاء في الآخر أو غير ذلك ، ألا ترى إلى قول امرئ القيس :

قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحو مل
ترى بعر الآرام في عرصاتهما وقيناعها كأنها حب فلفل

فالأول حاء مفتوحة موضعها في الثاني فاء مضمومة ، فحينئذ ما ذكره من أن الحركة تلزم إعادتها من كل وجه وهم ، بل هي كحرفها .

واعترضه أيضاً أبو العباس بن الجعاج [بعدم] لزوم^(١) ذلك في الدخيل لأنه لا يلزم إعادته من كل وجه ، وكذا غيره من حروف القافية إلا الروي والتأسيس ، وهو لم يتعرض لذكر شيء منها .

وأضرب الناظم عن القول الأول وهو قول الأخفش لأنه غير مرتضى

(١) في جميع النسخ « بلزوم » ، وما بين العتوفين من عندي .

عنده ، ولا شك أنه مقدوح فيه ، وقد اعترضه ابن جني بأن الاتفاق قائم على أن في القوافي قافية يُقال لها التسكاوس ، وهو ما توالى فيه أربعة أحرف متحركة بين ساكنين نحو فَعَلْتَنُ الخَبُول ، وذلك نحو قول المعجاج :^(١)

قد جَبَرَ الدينَ الإلهَ فَجَبَرُ

ألا ترى أن قوله « هُفَجَبَرُ » وزنه « فَعَلْتَنُ » ، وقد سُلِّمَ أنه قافية مع تركبه من كلمتين وبعضٍ أخرى .

ورُجِّحَ مذهبُ الأخفش بأن العرب يقولون البيت حتى إذا لم يبق منه إلا الكلمة الأخيرة قالوا : بقيت القافية ، وإذا قال الشاعرُ اجتمعوا إلى قوافي الطاء مثلاً فإنما يُجمع له كلماتٌ أواخرها طاء والأصل في الإطلاق تحميمه .

ورده الصفاقسي بأن تسمية هذه الكلمات قوافي إنما هو بالمعنى اللغوي ، وليس محلّ النزاع على ما عرفت أولاً ، واثناً سُلِّمَ فلم لا يجوز أن يكون ذلك لأن القافية لا تخرج عن تلك الكلمات ، إما لأنها هي القافية إذا اجتمع فيها ما ذكرناه ، أو بعضها إذا كان فيها بعضه ، أو نشتمل عليه وتزيد إن كانت أكثر منه ، وهذا وإن كان مجازاً فيجب الخلط عليه بجمعاً بين الدليلين ، لأن العمل بكل واحد منهما من وجهٍ أولى من إلغاء أحدهما مطلقاً .

واشتقاقُ القافية من « قفا يقفو » إذا تبع ، فهي تقفو أثر كل بيت ، أو تقفو أثر أخواتها . والأول أولى لأن البيت الأول لا يصح فيه المعنى الثاني ، وعلى كلا القولين فهي فاعلة على بابها . وقيل : لأن الشاعر يقفوها لأنها تجري له في البيت الأول على السجية ثم يتبعها في سائر الأبيات ، فهي فاعلة بمعنى

مفعولة ، كـميشة «راضية» أى «مرضية» . ويُعزى هذا القولُ إلى أبى موسى
الهامض ، قاله ابنُ برى .

ثم القافيةُ عند الخليل قد تكون بعضَ كلمة كقوله : (١)

وَيُلَوِّى بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ

وقد تكون كلمة كقوله :

إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيَّةٌ غَلَى مِرْجَلِ

وقد تكون كلمتين كقوله :

كجَمُودِ صَبْغٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وقد تكون أكثر كقوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ

قال :

تَحَوُّزٌ رَوِيًّا حَرْفًا أُتَسَمَّتْ لَهُ وَتَحْرِيكُهُ الْمَجْرَى فَإِنْ قُرْنَا بِمَا
يَذَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاوُ بَعْدَهُ الْإِجَازَةُ وَالْإِصْرَافُ وَالْكَلُّ مَتَّقَى

أقول : الضميرُ المستترُ فى «تحوز» عائد إلى القافية ، بمعنى أن القافية تحوز
روياً لأنها تتضمنه وتشتمل عليه ، فهو فى حوزها ، فلذلك قال «تحوز» . قال
الشريف : والروى هو الحرف الذى تُبنى عليه القصيدة وتُنسبُ إليه ، فيُقال
قصيدة رائية وقصيدة دالية ، وهذا هو الذى أراد الناظم بقوله «حرفاً اتسمتُ
له» . قلت : يَرِدُ على تعريف الروى بما ذكرناه لزومُ الدَّورِ ضرورةً تَوْقُفٍ

(١) هذا واللذان بعده من معلقة امرئ القيس .

معرفة الروى حينئذ على ما أخذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة إليه ، وتوقف النسبة حينئذ على معرفة حرف الروى إذ لا تُنسب القصيدة إلى حرف حتى يُعلم أنه حرفٌ رويها . قال ابن جني : وأحوط ما يقال في حرف الروى أن جميعَ حروف المعجم تكون رويًا إلا الألف والياء والواو الزائدة في أواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء الأصول ، نحو ألف « الجرعا » ، وياء « الأيامي » ، وواو « الخيامو » ، وإلا هائي التانيث والإضمار إذا تحرك ما قبلهما ، نحو « طلحة » « وضربة » ، وكذلك الهاء التي تُتَّبع بها الحركة نحو « ارمه » « واغزه » و « فيمه » « ولمه » ، وكذلك التنوين اللاحق آخرَ الكلم للصرف كان أولغيره ، نحو زيد « أوصيه » و « غاق » و « يومئذ » ، وقوله :

أقلّ اللومَ عاذلَ والعتابنَ

وقول الآخر : ^(١)

داينتُ أرؤى والديون تُقضنُ

وقول الآخر : ^(٢)

يحسبه الجاهلُ مالم يعلمنُ

وقول الأعشى : ^(٣)

ولا تعبدِ الشيطانَ والله فاعبدنُ

وقول عمر بن أبي ربيعة : ^(٤)

(١) لرؤبة ، ديوانه : ٧٩ .

(٢) للمعراج ، ديوانه : ٨٨ .

(٣) ديوانه : ١٠٣ ، والرواية فيه مختلفة .

(٤) ديوانه : ٩٢ .

وَقَعِيرٌ بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمَنْ
 وَقَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ : (١)

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمْ بِنَافِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجُنْ
 وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاتُ الَّتِي تُبَدِّلُ مِنْ هَذِهِ النُّونَاتِ نَحْوُ قَوْلِهِ :
 بِحَسْبِ الْجَاهِلِ مَا لَمْ يَعْلَمْ
 وَقَوْلُهُ :

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الَّتِي يَبْدُلُهَا قَوْمٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ ، نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلًا
 وَهَذِهِ حُبْلًا ، وَيُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ اللَّوَاتِي يُلْحَقْنَ
 الضَّمِيرَ نَحْوُ : رَأَيْتَهَا ، وَمَرَرْتُ بِهِي ، وَهَذَا غَلَامُهُو ، وَرَأَيْتَهُمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَي ،
 وَكَلَامُهُمْ . فَإِذَا جَاءَكَ يَتُّ فَانْظُرْ إِلَى آخِرِ حَرْفٍ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا مِنْهَا
 فَتَجَاوَزَهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْهَا فَاجْعَلْهُ رَوِيًا ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا
 مِنْهَا فَتَعَدَّهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ رَوِيًا ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ
 يُلْحَقَ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوْيِ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ الْأَوَّلِ هَاءُ الْوَصْلِ وَالْآخِرُ خُرُوجُ .
 وَنَحْنُ نَعْرِضُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُتَبَيَّنُ بِهِ غَرَضُنَا . مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُوَيْبِ (٢) :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ

فَأَحْرُ الْبَيْتِ الْقَافُ وَلَيْسَتْ وَاحِدًا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِيهِ حَرْفُ الرَّوْيِ ،
 وَالْقَصِيدَةُ لِذَلِكَ قَافِيَةٌ . وَبَلَى ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى (٣) :

(١) - سيبويه : ٣٦٤ / ١ ، والحراني : ٣٦٠ / ٣

(٢) ديوانه : ١٠٤ .

(٣) ديوانه : ١٢٤ .

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَ عُرْنَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَاحِلُهُ
فَأَخِرَ الْبَيْتِ الْهَاءُ إِلَّا أَنَّهَا مِنْ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، أَلَا تَرَاهَا هَاءَ إِضْمَارٍ ،
مُتَحَرِّكٌ مَا قَبْلَهَا فَلَا يَكُونُ رَوِيًّا ، فَقَدْ اضْطَرَّرْتُ إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ اللَّامُ
وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِيهِ الرَّوْيُ ، وَالْقَصِيدَةُ لِذَلِكَ لَامِيَّةٌ . وَيَلِي ذَلِكَ
قَوْلُ الْأَعَشَى ^(١) :

قَطَعْتُ إِذَا خَبَّ رِيْعَانُهَا بِعِرْفَاءٍ تَنْهَضُ فِي آدِهْ —

فَأَخِرَ الْبَيْتِ الْأَلْفُ ، وَلَا تَكُونُ رَوِيًّا لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِهَاءِ الْإِضْمَارِ ، فَقَدْ اضْطَرَّرْتُ
إِلَى اعْتِبَارِ مَا قَبْلَ الْهَاءِ وَهُوَ الدَّالُّ وَلَيْسَتْ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ ، فِيهِ إِذَنْ
الرَّوْيُ وَالْقَصِيدَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ دَالِيَّةٌ . وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَصَحُّ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ
الرَّوْيِ وَأَجْلَاهَا وَأَوْضَحُهَا ، وَلَا شَيْءَ يَقُومُ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلْمِهِ مَقَامَهَا .
انْتَهَى كَلَامُهُ .

وُسَمِيَ رَوِيًّا أَخْذًا لَهُ مِنَ الرُّوبَةِ وَهِيَ الْفِكْرَةُ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَرَوِيهِ فَهُوَ فَعِيلٌ
بِمَعْنَى مَفْعُولٍ . وَقِيلَ : هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الرُّوَاءِ وَهُوَ الْحَبْلُ يَضُمُّ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ،
فَكَانَ الرَّوْيُ شَدَّ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ وَوَصَلَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : هُوَ مِنْ
قَوْلِهِمْ « لَارْجُلُ رُوَاءٍ » أَيْ مِنْظَرِ حَسِينٍ ، فَسُمِيَ رَوِيًّا لِأَنَّهُ بِهِ عِصْمَةُ الْأَبْيَاتِ
وَتَمَاسُكُهَا ، وَلَوْلَا مَكَانُهُ لَتَفَرَّقَتْ عُصَبًا ، وَلَمْ يَتَّصِلْ شِعْرًا وَاحِدًا .

فَمِنْ الرَّوْيِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا
فَحَرَكَتُهُ تُسَمَّى بِالْمَجْرَى سِوَاهُ كَانَتْ فَتْحَةً كَحَرَكَةِ النُّونِ مِنْ قَوْلِهِ :
الْأَهْبِي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا

أو ضمة كحركة الميم من قوله ^(١)

سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

أو كسرة كحركة الباء من قوله : ^(٢)

كليني لهم يا أهيمّة ناصبـ

فقد علم أن سكون الروى التقيّد لا يسمى عندهم تجرى ، وإن كان سيويبه قد قال هذا باب مجارى أو آخر الكلم من العربية وهى تجرى على ثمانية مجاز فلم يقصر المجارى هنا على الحركات فقط كما قصر العروضيون الجرى فى القافية على حركة الروى دون سكونه . وإنما فعل العروضيون ذلك لأنهم إنما يسمون ما يُستخرج منه علمٌ ويتفرغ عليه حكمٌ ، والحركة يتفرغ عاينها النظر فى الإقواء والوصل والتمددى وغير ذلك ، بخلاف السكون . وقال أبو الفتح : هو منقل من الجريان لأنه مبدأ الوصل ومنبعه ، ألا ترى أنك إذا قلت : ^(٣)

قتيلان لم يعلم لنا الناس مضرعا

فتحة العين هى ابتداء جريان الصوت فى الألف . وكذلك فتولك : ^(٤)

يادارميّة بالعلياء فالسند

تجد الكسرة هى ابتداء جريان الصوت فى الياء . وكذلك قولك : ^(٥)

هريرة ودّعها وإن لام لائم

(١) ديوانه : ٥١٢ ، وشرح الحاشية : ٨٦/٢

(٢) للنايفة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٣) لامرى النيس . ديوانه : ٢٤٢

(٤) للنايفة ، ديوانه : ٢ (دار الفكر) .

(٥) الأعشى ، ديوانه : ٥٦ .

تجد ضمة الميم منها ابتداء جريان الصوت في الواو .

وقوله « فَإِنْ قُرْنَا بِمَا يَدَانِي فَذَا الْإِكْفَاءُ وَالْإِقْوَاءُ » ضميرُ الاثنين من قوله « فَإِنْ قُرْنَا » عائد إلى الروي وتحريكه ، وحرفُ الجر من قوله « بما » متعلقٌ بالفعل ، « وما » إما موصولةٌ أو موصوفةٌ ، والجملةُ من قوله « يداني » إما صلةٌ فلا محلَّ لها وإما صفةٌ فحملها الجر . وعلى كل حال ففي كلام الناظم الميب المسمى بالتضمنين كما ستعرفه ، والفاءُ رابطةٌ جواب الشرط ، والجملةُ الاسميةُ بعدها هي الجوابُ ، واسم الإشارة راجعٌ إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أي فهذا قرآن هو الإكفاء والإقواء . والإكفاء راجعٌ إلى اختلاف نفس الروي ، والإقواء راجعٌ إلى اختلاف مجراه ، على طريق اللف والنشر المرتب ، والمعنى أن حرف الروي متى قُرُن بحرف آخر مخالف له ، إلا أنه قريب منه في المخرج ، فهذا هو الإكفاء . والمجرى وهو تحريك الروي متى قُرُن بحركة أخرى مخالفة لما قبلها ، إلا أنها قريبة منه ، فهذا هو الإقواء . والإكفاء كقولهِ : ^(١)

بَنَى إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيْنَ الْمَنْطِقِ اللَّيْنِ وَالطَّعِيمِ

فجمع بين النون والميم وهما متقاربان في المخرج .

وكقولهِ : ^(٢)

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْتَا وَطَالَمَا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ

فجمع بين التاء والكاف ، وهما كذلك متقاربان في المخرج .

والإقواء كقولهِ : ^(٣)

(١) الكامل : ٤٨٠ .

(٢) لأرجز من حيدر ، الخزائن : ٢٥٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ، ١٠٥ ، وفيها عصىكاه .

(٣) للناطقة ، ديوانه : ٣٤ ، ٣٥ (دار الفكر) .

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَنَّاوَأْتَهُ وَاتَّقْنَا بِالْيَدِ
بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كَأَنَّ بِنَاءَهُ عَنَّمُ يَسْكَدُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ
وقوله «وبعد» الإجازة والإصراف «يعنى فإن قرن حرف الروى بما هو
بعيد منه فى المخرج فذلك هو الإجازة ، وإن قرن المجرى وهو تحريك الروى
بما هو بعيد منه وهو الفتحة مع الضمة أو مع الكسرة فذلك هو الإصراف ،
ففيه أيضا لف ونشر مرتب .

فالإجازة كقوله :

خَلِيلِي سِيرَا وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنِّي بَمَهْلِكَةٍ وَالْمَافِيَاتُ تَدُورُ
فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ يَجْلُ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ
فجمع بين الراء والباء وبينهما تباعد فى المخرج .

والإصراف أنشد منه قدامة فى كتاب النقد له : (١)

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بَرْتُ إِلَى عُرَيْنَةٍ مِنْ عَرَيْنِ
عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنَى عُبَيْدٍ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِنَا
وأنشد ابن الأعرابي منه :

لَا تَنْكَحْنَ عَجُوزًا أَوْ مُطْلَقَةً وَلَا يَسُوقَنَّهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدْرُ
وَأِنْ أَتَوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفُ فَإِنْ أَطِيبَ نَصْفُهَا الَّذِي غَبَا
وقوله «والكل مُتَقَى» يعنى أن جميع ما ذكره من الإكفاء والإقواء
والإجازة والإصراف عيوبٌ تُتَقَى ويجب اجتنابها وعدم الوقوع فيها . وفى

(١) لجرير ، ديوانه : ٥٧٧ ، ونقد الشعر ، ١١٠ .

نسخة الشريف : « والسكل مُخْتَمَى » من التَّمْنَى . ومعناها قرب من الأول .
 أى والجميع معيبٌ من قولك « نعت على فلان فعله » إذا عيبته .
 ومراتب هذه العيوب متفاوتة ، فالإجازة أشدَّ عيباً من الإكفاء ،
 والإصراف أشدَّ عيباً من الإفواء ، ولعلَّ في قول الناظم « بدانى » « ويعدّه »
 إشارة لذلك .

والإكفاء مأخوذ من الانكفاء وهو الانقلاب ، لأن الشاعر ينقلب
 بالروى عن طريقه . والإفواء من قولهم : أَقْوَى الرَّبْعُ إذا عَنَى وتغير وخلا
 من مكانه ، فكذلك الروى تغيرت جريته وخلا من حركته .
 والإجازة بالزأى من التجوز ، وعامة السكوفيين يسمونه الإجازة ، بالراء ،
 من الجور والتعدى . والإصراف من صرف الشيء عن طريقه ، ويُسمى أيضاً
 إسرافاً من السرف ، وفي ذلك اختلاف والله أعلم .
 قال :

فوصلاً بها لينا وهاء النفاذ والخروج بذى لين لها الوصلُ قدقفاً
 أقول : تكلم الناظم في هذا البيت على الوصل والنفاذ والخروج . فأما
 الوصلُ فإنه حرفٌ لينٌ ينشأ عن إشباع حركة الروى أو هاء تلى حرف الروى ،
 فالأول كالآف من قوله : ^(١)

يادارَ عبلةً من مُحْتَلِّها الجَرَّحَا

والياء في قوله : ^(٢)

كانت مباركةً من الأيام

(١) للقيط بن يعمر الإيادى ، مختارات ابن السجرى : ١ .

(٢) اللسان (قوا) ، وسيدويه : ٢ / ٢٩٩ .

والواو في قوله : (١)

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ

والهاء التي تكون وصلاً هاء الإضمار كقوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا

وهاء التأنيت كقوله :

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ الْمَاءُ الْبُسْتَانُ وَالْخَمْرَةُ

وهاء السكت كقوله :

بِالْفَاضِلِينَ أُولَى النَّهْيِ فِي كُلِّ أَمْرٍ فَاقْتَدِهِ

وتقع أيضا الهاء الأصلية المتحركة ما قبلها وصلاً . قال ابن جني : وهو كثير عنهم ، كقوله : (٢)

أَعْطَيْتُ فِيهَا طَائِماً أَوْ كَارِهَاً حَدِيقَةً غَلْبَاءً فِي جِدَارِهَا

وَفَرَساً أَنْثَى وَعَبْداً فَارِهَاً

وتد علمت بذلك أن الوصل يختص بالروى المطلق ، أي المتحرك ، وأنه لا يكون في الروى المقيد ، أي الساكن . والله دَر السراج الوراق حيث يقول :

قَلْتُ صِلْنِي فَقَدْ تَقَيَّدْتُ فِي الْحَبِّ بِهِ وَالْإِسَارُ فِي الْحَبِّ ذُلُّ

قَالَ يَا مَنْ يَجِيدُ عِلْمَ الْقَوَافِي لَا تَغَالُطْ مَا لِلْمَقْيَدِ وَصَلُ

(١) انقضايات ، رقم : ١١٩ ، والدمهوري يأنسبه لعقمة بن عبدة ، الحاشية الكبرى ٩٢

(٢) اللسان (صور) و (فره) .

واعلم أن حرف المدّ واللين إن لم يكن أصله الهمزة وكان ساكناً محضاً فلا إشكال في وقوعه وصلاً كما تقدم ، وكذا إن كانت الحركة متدرةً سواء كانت مما ينطق به في حال السّعة أو لا . فالأولى كقوله : ^(١)

وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى

والثانى كقوله : ^(٢)

وما إن أرى عنك الغواية تنجلي

وأما إن كان أصله الهمزة فإن كانت الهمزة ساكنة وقع وصلاً لأهلها حينئذ أبدلت إبدالا محضاً ، وإن كانت متحركة « كواجى » من « الوج » ، فيجوز وقوعها أيضاً مع حرف اللين الأصلي نحو « هاج » من الهجو ، كقوله : ^(٣)

ولولاهم لكنت كحوت بحرٍ هوى فى مظلم النمراتِ داجى
وكنت أذلّ من وتدي بقاعٍ يشجج رأسه بالفهرواجى
ويحمل على أنها أبدلت إبدالا محضاً ، وكذا قدرها سيديويه فى هذا البيت ولم يقدرها مخففة التخفيف القياسى لأنه لو خففها لكانت فى حكم الهمزة ، فكما لا يوصل بالهمزة نفسها كذلك لا يوصل بما هو تخفيفها . وقد جزم ابن جنى فى قول الشاعر :

كيفما شيتم فقولوا إنما الفتح للولو

(١) لأعرابى من بنى كلاب ، الكامل ٢١/١ ، صدره : « نحن فتدى ما بها من صباية »

(٢) لامرئ القيس من معلقته .

(٣) لعبد الرحمن بن حسان ، الوحشيات رقم : ٣٥٩ ، الكامل : ٦ : ١٥٠ ، ٣٠٠ .

بأن حرف الروى منه الواو دون اللام ، وذلك أنه لو كان روية اللام
لكانت الواو بعدها وصلًا ، ولا يحلو حينئذ إما أن تكون مخففة أو مُبدأة ،
فإن كانت مخففة امتنع جعلها وصلًا إذ المخففة كالمخففة على ما قررناه آنفاً ، وإن
كانت مُبدأة إبدالاً محضاً وأخرجت عن الهزمة البتة لزم أن تجرى مجرى واو
دلو وعرفوة^(١) إذا صار إلى أدل وعرق لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها
ضمة ، فكان يجب على هذا أن يقال « إنما الفتح للولى » فتعين بما ذكرناه أن
يكون روية الواو دون اللام ، وقل من يتفطن له .

إذا تقرر ذلك فقول الناظم « وصلا » معطوف على المنصوب من قوله
« تحور روبا » ، وآتى بالفاء ليفيد أن الوصل عقب الروى لافصل بينهما . وضمير
المؤنث من قوله « بها » عائد إلى القافية ، وقوله « ليناوها » بدل من قوله
« وصلا » ، وحذف التنوين من قوله « وهاء » لالتقاء الساكنين على حد قوله :

ولا ذا كر الله إلا قليلا^(٢)

وقوله « النفاذ والخروج بذى لين لها الوصل قد قفا » قال الشريف : لما
فرغ من ذكر حرف الروى وحركته ، وذَكَرَ أن تلك الحركة تُوصلُ بحرف
لين أو هاء التكت استأنف كلاماً آخر عرّف فيه أن النفاذ والخروج تابعان
لهاء الوصل ، فالنفاذ مبتدأ والخروج عطف عليه ، وقوله « لها الوصل قد قفا »
جملة في موضع الخبر ، « وبذى لين » متعلق بالخروج . وقال « قفا » ولم يقل
« قفوا » ، وهو ضميرُ النفاذ والخروج ، لأنهما لما كانا متلازمين صيرهما
كالشيء الواحد فعاملهما معاملة الفرد .

قلت : هو أحد الوجوه في قوله تعالى : ﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ .
إذ إرضاء الله تعالى إرضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام ، وبالعكس . وهما

(١) في النسخ « عرقو » . وهو أصل عرفوة . انظر اللسان (دلا) و (عرف) .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، تفسير الطبري ٣/٣٠٦ . وصدره : « فألفيته غير مستعجب » .

متلازمان فساغ إفراد الضمير . وقيل : « أحق » خبرٌ عن اسم الله تعالى وحذف مثله خبراً عن رسوله أو بالعكس ، فكذلك يُقال في البيت إن قوله « لها الوصل قد قفا » إما خبرٌ عن قوله « الخروج » أو عن « النفاذ » . وحذف خبر الآخر لدلالة المذكور عليه . ولا يخفى أن الهاء ممدود لكن الناظم قصره في قوله « لها الوصل » ضرورة ، وهو لأجلها جائز . إذا تقرر ذلك فالنفاذ حركة هاء الوصل ، نحو فتحة الهاء من قوله :

عفت الديار محلها فمقامها

وكسرة الهاء من قوله : ^(١)

تجرّد المجنون من كسائه

وضمة الهاء من قوله : ^(٢)

وبلّد عامية أعماؤه

سميت حركة الهاء نفاذاً لأنها منفذٌ إلى الخروج . وبعضهم يقول : النفاذ ، بالبدال العفيل ، وهو التمام ، كأن هذه الحركات هي تمام الحركات وبها يقع نفاذها .

والخروج هو الجرف الذي يتبع حركة هاء الوصل إن فتحة فالف ، وإن كسرة فياء ، وإن ضمة فواو . ولم يصح الناظم بتفسير النفاذ ، لكن أوماً إليه إيماء لأنه لما ذكر أن النفاذ والخروج تابعان لهاء الوصل وقدم النفاذ في الذكر ، وترتيب الذكر معتمدٌ عنده حسبما تقدم في غير موضع ، علّم أن الذي يتقدم حرف اللين بعد الهاء ليس إلا الحركة ، وهذا ظاهر ، كذا قال الشريف . وسمى هذا الحرف خروجاً لأنه به يسكون الخروج عن البيت .

(١) شرح الحماسة : ١٣٥/٤ .

(٢) لرؤية ، دبوته : ١ .

قال :

وردفًا حروفَ اللين قبلَ الرَّوِيِّ لا سوى أَلِفٍ مَعَهَا التَّحْرُكُ حَدُّوَذَا

أقول قوله : « ردفاً » معطوفٌ على « رويًا » ، فإن قلت : إذا تعددت المعطوفات كقولك « قام زيد وعمرو وبكر » فهل يُعطف الأخير على المعطوف عليه أولاً وهو ريد ، أو على المعطوف الجاور له ، وهو عمرو في مثالنا ، قولان ، فما بالكَ عيّنت قوله « رويًا » لكونه عطفَ عليه « ردفاً » ولم تجعله معطوفاً على ما قبله وهو « وصلاً » فهل فعلت ذلك بناءً على أحد القولين ، أو فعلته بمعنى آخر ؟ قلت : فعلته لمعنى آخر ، وذلك أنا لو جَوَزنا عطفَ قوله « ردفاً » على قوله « وصلاً » فسد المعنى ، وذلك لأن « وصلاً » مدخولٌ أثناء العطف المقتضية للتعقيب الموجب لكون الوصل واقعاً بعد الروي ، فإذا جُعِلَ الردف معطوفاً على مدخول الفاء لزم أن يكون واقعاً بعد الروي ، وهو باطل ، فتعين الأول ولا يكون هذا من محل الخلاف في شيء .

وقوله « حروف اللين » بدلٌ من قوله « ردفاً » ، وارتدفٌ عندهم حرفٌ مدٌ ولين ، أو حرفٌ لين قبل الروي وليس بينهما حائل ، مأخوذٌ من ردفِ الراكب لأنه خافَ الروي . فقد يكون ألفاً كقوله ^(١) :

الْأَعْمُ صَبَاحاً يَهَا الظَّلَالُ الْبَالِي

وقد يكون ياء كقوله ^(٢) :

وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَةٌ بَلِيْبٍ

وقد يكون واواً كقوله :

(١) لامرئ القيس ، ديوانه : ٢٧ .

(٢) لأبي الأسود الدؤلي ، ديوانه : ٢٠٨ .

طحا بك قلب في الحسان طروب

ويجوز أن تعاقب الواو والياء في التسمية الواحدة ، كقوله : ^(١)

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان شيب

تكلفني ليلي وقد شطّ ولّيتها وعادت عواد بيننا وخطوب

ولا تعاقبهما الألف لبعدها منها بكثرة مطلقها . وهو المراد بقول
الناظم « لا سوى ألف معها » ولذلك أنكر البرد رواية من روى
قوله : ^(٢)

حنين ثكلى فقّدت حنيا فهي تنادى بأبي وابنا

وأما الردف بحرف اللين فكقوله في الواو : ^(٣)

يا أيها الراكب المرخي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

وقل لهم بادروا بالندى والتمسوا قولاً يبرئكم إني أنا الموت

وقوله في الياء : ^(٤)

لعمرك ما أخزى إذا ما نسبتي إذا لم تقل بطلاً على وميناً

ولكنما يخزى أمر تكلم استه قنا قوميه إذا الرماح هويناً

(١) انظر ص : ٢٤٨ .

(٢) لرؤفة ، ديوانه : ١٨٥ ، وهو في سيبويه ، ١ / ٣٢٢ ، وذكر الشنمري أنه في بعض النسخ « وابنا » فكأن هذا هو الذي أنكره أبو العباس المبرد ، ولكنه في نسخة سيبويه المطبوعة (وابنيا) ، وكذلك في المقتضب للمبرد ٤ / ٢٧٢ .

(٣) لرويمد بن كثير الطائي ، شرح الحماسة ١ / ٨٧ .

(٤) لجابر بن رألان ، شرح الحماسة : ١ / ١٢٥ .

ويجوز تعاقبهما أيضاً كقوله : (١)

كنتُ إذا ما جئتُهُ من غَيْبٍ يَشْمُ رَأْسِي وَيَشْمُ ثَوْبِي
وقوله « قبل الروي » يعني أعم من أن يكون متصلاً بالروي في كلمته
أو منفصلاً عنه في كلمة أخرى ، كقوله : (٢)

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تَجَرَّرُ أَذْيَالَهَا
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحْ إِلَّا لَهُ وَلَمْ يَكُ يَصْلُحْ إِلَّا لَهَا
وعليه جاء قول ابن المعتز : (٣)

غَبَرُوا عَارِضَهُ بِالْمَسْكِ فِي خَدِّ أَسِيلِ
تَحْتَ صَدْغَيْنِ يُشِيرَانِ إِلَى وَجْهِ جَمِيلِ
عِنْدِي الشُّوقُ إِلَيْهِ وَالتَّنَائِي عِنْدَهُ لِي

ليكن قال أبو العلاء المعري : « إلا أنهم لم يفرقوا بين الروي المطلق والمقيد
في هذا » ، يعني في اجتماع الواو والياء ردفاً في القصيدة الواحدة . قال :
« وأنا أرى أنه في المقيد أشد ، إذ ليس للروي بعده ما يعتمد عليه ، كقوله : (٤)

إِنْ تَشْرَبِ الْيَوْمَ بِحَوْضٍ مَكْسُورٍ قَرُبَ حَوْضٍ لَكَ مَلَانِ الشُّورِ
مُدَوَّرٍ تَدْوِيرَ عُشٍّ الْمَصْفُورِ خَيْرُ حِيَاضِ الْإِبْلِ الدَّعَائِيرِ
قال : فهذا عندي أفصح من المطلق » . قلت : قضية هذا أن يكون

(١) لأبي ذؤيب ، شرح أشعار الهذليين : ٢٠٧ .

(٢) لأبي التماهية ، ديوانه : ٦١٢ (مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٥) .

(٣) ديوانه : ٩٦ / ٣ .

(٤) مقدمة الزوميات : ١٤ ، و في اللسان (دعتر) رجز يشبه البيت الأخير .

اجتماع الواو والياء في أرداف القوافي المطلقة قبيحاً وليس كذلك . وبعض الجماعة يفرق في حروف العلة بين ما كان قبله حركةً مجانسة له فيسميه حرفَ مدٍّ واين ، وبين ما كان قبله حركةٌ غيرُ مجانسة له كالفتحة مع الواو والياء . فيُسميه حرفَ لين . وبعضهم يطلق حرفَ اللين على الجميع ، كما فعل الناظم .

وقوله « المتحرك حذوذا » يعنى أن حركة الحرف الذى قبل الردف تسمى حَذْوًا ، لأن الشاعر يحذوها في القوافي لتتفق الأرداف . وحكمها في الاطراد والاختلاف حكمُ الردف . فإن كان الردف ألفاً فلا تكون هي إلا فتحة ضرورة أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وإن كان واواً أو ياءً فحيثُ جاز تعاقبهما جاز اختلافُ الحذو .

قال بعضهم : وهذه التسمية تدلّ على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غيرُ أصيل ، لعدم صدق هذه التسمية عليه ، وكأنهم إنما وضعوا الاسم على ما هو أصيل في الباب . ووجه تنزيل ما قلناه في تفسير الحذو على كلام الناظم أن تقول : الإشارة بقوله « ذا » إلى الردف ، فأخبر بأن الحركة حذو الردف ، ولا يمكن أن تكون حذوه من الحرف الذى بعده ، لأن ذاك هو الروى وحركته الجرى ، وقد تقدم الكلام عليها ، فلم يبق إلا أن تكون حذوه باعتبار المتحرك الذى قبله ، وذلك لأنه قد سبق أن القافية عبارة عن المتحرك الذى قبل الساكنين اللذين في آخر البيت إلى انتهائه ، ففي مثل قوله : (١)

جرداء معروقة اللّخين سرّحوب

القافية من الحاء إلى منتهى البيت ، والواو هي الردف ، والياء بعدها حرفُ الروى ، وحركته الجرى ، والواو التى بعدها هي الوصل ، فلم يبق إلا

المتحرك الذي هو الحاء السابقة على الراء فتكون حركتها هي الحذو . وكذا إذا كان الروى موصولا بالهاء نحو « مقامها » ، فالألف الأولى راء ، والميم روى ، والهاء وصل ، وحركتها نفاذ ، والألف بعدها خروج . وكل ذلك قد عليم من كلامه فيما تقدم ، فلم يبق إلا المتحرك الذي قبل الراء ، وهو القاف هنا ، فحركتها هي الحذو ، والله تعالى أعلم .

قال :

وتأسيساً الهاوى وثالثه الروى من كلمة أو آخر إضمار ما تلا
أقول : قوله « تأسيساً » معطوف على « روى » ، أى تحوز القافية رويًا وماذا كره بعده ، وتحوز أيضاً تأسيساً . والمراد به ألف تكون قبل الروى بينهما حرف واحد . مأخوذ من تأسيس البناء ، لأن الشاعر بينى القصيدة عليه . وأراد الناظم بالهاوى الألف ، لأن الهاوى من صفاته ، وهو منصوب على أنه بدل من قوله تأسيساً إلا أنه سكته للضرورة ، وهو من الضرائر المستحسنة كقوله : ^(١)

رُدَّتْ عليه أقاصيه ولَبَّدَهُ .

وقوله « وثالثه الروى » يريد به ما قدمناه من أنه قبل حرف الروى بحرف فيكون الروى ثالثه ، كقوله : ^(٢)

أهاجك من أسماء رسم المنازل

وقوله « من كلمة أو آخر إضمار ما تلا » يريد أنه لا بد أن يكون حرف

(١) للناطقة ، ديوانه : ٤ (دار الفكر) .

(٢) للناطقة ، ديوانه : ٦٥ (دار الفكر) .

الروى الذى هو ثالث التأسيس من كلمة هى كلمة التأسيس ، أى أن يكونا جميعاً فى كلمة واحدة كما تقدم ، أو يكون الروى من كلمة أخرى غير كلمة التأسيس إلا أنها ذات إضمار ، بحيث يكون الروى معضراً تلك الكلمة التى هى من الضمائر ، كما فى قوله : ^(١)

فإن شئتُما ألقحتما ونتجتُما وإن شئتُما مثلُ بتمثلِ كما هُما
وإن كان عقلُ فاعقلا لأخيكما بنات المخاض والفصال المقاحما

فجعل ألف « كما » تأسيساً لما كان الروى بعض اسم مضمر وهو الميم من « هما » . أو يكون الروى هو الكلمة المضمرة كما فى قوله :

ألا ليت شعرى هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا
بدا لى أنى لست مدرك ماضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثيا

فجعل ألف « بدا » وإن كانت منفصلة تأسيساً لما كان الروى جملة اسم مضمر ، وهو الواو من « لى » .

وقول الناظم « أو آخر » أراد به « أخرى » فحذف الألف لإقامة الوزن وهو قبيح جداً . وقوله « إضمار ما تلا » بدل من « أخرى » . أى ذات إضمار ما تلا .

وفى تنزيل كلام الناظم على ما قاله القوم فى هذا المحل قلق ، وذلك لأنهم قالوا إن الألف قد تكون فى كلمة وحرف زوى فى أخرى ، وقد يكونان معاً فى كلمة واحدة ، فإن كان الأول فيما أن يكون فى الكلمة التى فيها ،

(١) لعوف بن عطية بن الحر ، الأصمعيات : ١٩٢

حرف الروي ضمير أولاً ، فإن لم يكن فيها ضمير فالألف ليست تاسيساً بوجه
فلا يلزم إعادتها ، بل يجوز في موضعها غيرها من الحروف ، كقول عنتره :^(١)

ولقد خشيتُ بأزاه وتَولم تَدُرْ للحرب دائرةً على ابني ضَمَفِمْ
الشاتبي عِرْضِي ولم أَشْتَمِهما والناذرينِ إذا لَمْ أَلْقِهما دِي
وقول الآخر :

حننتَ إلى رَيّا ونفسكُ باعدتُ مزاركُ من رَيّا وشعبا كما مَعَا
فما حَسَنَ أن تأتي الأمر طائِعاً وتجزعَ أن داعي الصباية أَسْمَعَا

واختار أبو العباس جواز التزامهما تاسيساً ، واستدل بما أنشده ابن
جنى في « الخصائص » من رواية أبي زيد :^(٢)

وأطلس يهديه إلى الزاد أَتْفُهُ أطافَ بنا والليلُ داجي العساكرِ
فقلتُ لعمرِو صاحبي إِذْ رَأَيْتُهُ ونحنُ على خوصٍ دِقاقِ عوى سِرِ

أي عوى الذئب سِر ، فأسس بألف « عوى » مقابلاً لـ « العساكر »
التي لا تقع إلا تاسيساً ، وأما إذا كانت كلمة الروي ضميراً والروي هو
الضمير ، أو بعضه كما سبق ، فلك أن تجعل الألف تاسيساً إلحاقاً لها بالكلمة
الواحدة ، فيلزم حينئذ في التقصيده كلها ، وهو الكثير في أشعارهم ، ولك أن
لا تجعلها تاسيساً إلحاقاً لها بالكلمتين الظاهرتين ، فمن الأول قوله :

أَلَا لَيْتَ شَعْرِي هَلْ يَرِي النَّاسُ مَا أَرَى مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا
بَدَالِي أَنِي لَسْتُ مَدْرُكًا مَاضِي ، ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاثياً

(١) من معلقته .

(٢) الخصائص : ٨٩/٣ . ١٦٧ .

ومن الثاني قوله :

أَيَّةُ جَارَاتِكَ تِلْكَ التَّوَضُّعِيَّةُ
قَائِلَةٌ لَا تُسْقَيْنَ بِخَبْلِيَّةٍ
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا بِيَّةً
أَوْ قَصْرًا وَصَلَتْهُ بِثَوِيَّةٍ^(١)

فقد استبان أن تكون الكلمة ذات إضمار أمر يقتضى جواز جعل الألف الواقعة في آخر الكلمة الأولى تأسيساً لا لزوم كونها تأسيساً ، وكون الروى وألف التأسيس من كلمة واحدة أمر يقتضى لزوم جعل الألف تأسيساً . وكلام الناظم لا ينطبق على ذلك فتأمل .

وإنما امتنع أن تكون الألف تأسيساً إذا لم يكن في الكلمة الثانية إضمار ، وجاز الأمران مع رجحان كونها تأسيساً إذا كان فيها إضمار لأن بُعد الألف عن آخر القافية قاضٍ بعدم التزامها لولا ما فيها من فضل المد المقصود عندهم إظهار الاعتناء به ، فإذا انضم إلى البعد الانفصال قوى المانع وضعف الموجب فلم تجعل تأسيساً حينئذ . أما إذا كان فيها إضمار فشدة احتياج المضمر لما قبله يعارض الانفصال ولو كان المضمر منفصلاً لاحتياجه إلى ما يقصره ، ولهذا جعلوه رابطاً في الصلة والصفة والحال والخبر لطلبه لما قبله ، فبقى المقصد إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالماً عن المعارض ، وكان عدم جعلها تأسيساً نظراً إلى جهة الانفصال قليلاً لضعفها .

فإن قيل : الإضمار إذا كان قبله حرف جر كقوله « ولا ليا » ليس متصلاً بالكلمة التي فيها الألف وإنما هو متصل بحرف الجر ، فهو مع حرف الجر حينئذ كلمة لا إضمار فيها فلم لا يلحق بها فلا تكون الألف تأسيساً ؟ والجواب أنه لما كان حرف الجر الموصل للفعل يتنزل منه منزلة همزة التمديد

والتصنيف حيث كان معطياً لما يعطيه صار كالموصل بما قبله، ولهذا لم يميزوا في « ريداً مررت به » أن يدخل عايه حرف جر ويكون من باب الاشتغال، لما مر من أن حرف الجر في التعدية كالهجرة، فهو حينئذ كالجزم من الفعل فيؤدي إضمار الفعل وبتأوه إلى إضمار بعض الكلمة، وهذا ظاهر في باء الفعل المجزئية^(١) وحمل باقي حروف الجر عليها ليجري الكل على سنن واحد.

وحكى الزجاجي أن الخليل زعم أن ألف التأسيس إذا كانت في كلمة والروى في كلمة مضمرة سناد^(٢)، وأنكر أبو العباس هذه الرواية لكثرة ما ورد عنهم من ذلك.

قال :

وفتحة قبل الرسّ بعد الدخيل حرّكوه بإشباع فمن ساند اعتدى أقول : يعنى أن الفتحة التي قبل ألف التأسيس تسمى الرسّ، نحو فتحة واو « الرّواحل » ونون « المنازل ». وحكى ابن جنى أن الجرمى أنكر تسمية هذه الحركة، ووجه الإنكار أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً فلا فائدة في ذكره. قال ابن جنى : سُمي بذلك من قولهم « رسست الشيء » ابتدأه على خفاء، ومنه رسّ الحصى، ورسيّسها، وهو فترها وأول ما يوجد منها، ومنه الرسّ للبئر القديمة، سُميت بذلك لتقدمها ولأنها أخفى آثار العمارة. فإذا كان معنى « رس » إنما هو لما خفي وقدم سُميت الفتحة قبل ألف التأسيس رسّاً لأنه اجتمع فيها الخفاء والتقدم. أمّا التقدم فلترأخها عن حرف الروى وبعدها عنه، وأمّا الخفاء فلأنها بعض حرف خفي وهو الألف، وإذا كان الكل خفياً فالبعض أولى بالخفاء من الكل. ويدل على خفاء الألف أنها لا اعتماد لها على موضع من مخارج الحروف، وإنما هي كالنفس، ولذلك بُدئت بالهاء في الوقف في نحو « بازيداه » و« يارباه » كما تُبين الحركات نحو « لمة » و« عمة » و« فيمة ».

وقوله « بعد الدخيل » يعنى أن الحرف الذى بعد ألف التأسيس يسمى «الدخيل» نحو جاء « الرواحل » وزاى « المنازل » وبدل على أن الدخيل هو الحرف قوله « حركوه » لأن المحرك حرك قطعاً ، وسُمى دخيلاً لأنه دخيل فى القافية ، ألا تراه يحىء مختلفاً بعد الحرف الذى لا يوز اختلافه وهو ألف التأسيس ، فلما جاء مختلفاً بعد متفق وفارق بذلك أحكام ما فى القافية صار كأنه ملحق بها ومدخل فيها .

ووقع فى كلام الناظم جعل القافية خبراً ، وذلك لأن قوله « الدخيل » مبتدأ وقوله « بعد » غاية ، وقد نص سيبويه وجماعة من المحققين على أن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً . فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى فى سورة الروم ﴿ كيف كان عاقبة الذين من قبل ﴾ ؟ قلت : هذا السؤال استشكل به ابن هشام فى المغنى قول المحققين ولم يجب عنه . ويمكن الجواب بأننا لانسلم أن قوله تعالى « من قبل » صلة « الذين » بل الصلة هى قوله تعالى ﴿ كان أكثرهم مشركين ﴾ و« من قبل » ظرف لغو متعلق بخبر « كان » وقدم عليه ولا مانع ، فلا إشكال حينئذ على سيبويه ولا على غيره من المحققين .

وأضاف الناظم « فتحة » إلى قوله « قبل » مع أنه غاية . وإنما مراده : وفتحة الحرف الذى قبل التأسيس ، ففيه ما تقدم من الإشكال وزيادة حذف الموصول وبقاء صلاته ، فتأمل .

وقوله « وحركوه بإشباع » يعنى أنهم حركوا الدخيل بحركة هى المسماة عندهم بالإشباع ككسرة الجاء والزاي من « الرواحل » و « المنازل » . وسُمى بذلك من قبل أنه ليس قبل الروى حرف منسمى إلا ساكناً ، أعنى التأسيس والردف ، فلما جاء الدخيل محركاً مخالفاً للتأسيس والردف صارت الحركة كالإشباع له ، وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتداده بالحركة وتمكينه بها .

وقوله « فن ساند اعتدى » يريد أن السناد عيب إذا ارتكبه الشاعر اعتدى لكونه تجاوز حد ما يستحسن إلى ما يعاب ويقبح . وبعض علماء هذا الفن يقول : هو كل عيب باحق القافية ، أى عيب كان .

وقيل : هو كل عيب سوى الإقواء والإكفاء والإيطاء ، وبه قال الزجاجي ، وقيل : هو اختلاف ما قبل الروى وما بعده من حركة أو حرف ، وبه قال الرماني . وقيل : هو اختلاف الإرداف فقط ، وبه قال أبو عبيد . وقيل : هو كل عيب يحدث قبل الروى خاصة ، وبه قال ابن جني ، وهو الصحيح وإياه اعتمد الناظم كما تراه .

قال :

بذا وبتأسيسٍ وحذوٍ وردفٍها وتوجيهٍها مثلُ ارتدعٍ دَعِ وَرُعٍ فَشَا
أقول : أشار بقوله « ذا » إلى الإشباع ، يعنى أن السناد يكون في الإشباع وفي التأسيس وفي الحذو وفي الردف ، فمنادى الإشباع اختلافه كقولہ :

وكنّا كفصني بانه ليس واحدٌ يزولُ على الحالات عن رأى واحدٍ
تبدّلَ بي خلاً نخلالتُ غيرهُ وخليته لما أراد تبسّاعدي

وسناد التأسيس تركه في بيت دون آخر كقوله :

لو أن صدور الأمر يبدون للفتى كأعقابه لم تلقه يتندّم
إذا الأرض لم تجهل على فروجها وإذ لي عن دار الهوان مُراغمٌ
وأما قول العجاج :^(١)

يادار سلمى يا سلمى ثم أسلمى فخنّدفُ هامةٌ هذا العالم

فإن كان من من اغتته همز مثل هذه الألف وتهمزها كما يحكى عن ابنه
رؤية في الاعتذار عنه جاز ، وإلا كان سندا .

وساد الخذو تعاقب للفتحة مع الضمة أو مع الكسرة قبل الردف كقوله :^(١)
كَأَنَّ سِيوفَنَا مَنَّا وَمِنْهُمْ خَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِينَا
مع قوله :

كَأَنَّ مَتَوْنَهُنَّ مَتَوْنٌ غَدِرٌ تَصَفَّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
وسناد الردف تركه في بيت دون آخر ، كقوله :^(٢)

إِذَا كُنْتُ فِي حَاجَةٍ مُرْسَلًا فَأَرْسَلُ حَكِيمًا وَلَا تُوصِي
وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ اتَّوَى فَشَاوِرُ حَكِيمًا وَلَا تَعَصِي
وأما التوجيه فهو حركة ما قبل الروى المقيد وأشار إليه الناظم بالمثل التي
ذكرها ، فإن اختلف التوجيه كما في مثل الناظم فهو سناد عند الخليل ، بل
راه أفحش من سناد الإشباع . والأخفش يرى أن اختلاف الإشباع أفحش
مستنداً إلى كثرة تعاقب الحركات قبل الروى المقيد في أشعار العرب كقول
امرىء القيس :^(٣)

فَلَا وَأَيْلِكَ ابْنَةَ الْمَأمَرِيِّ لَا يَدْعَى الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ
إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَلَّوْا تَحَرَّقَتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرُّ
وإلى حجة الأخفش أشار الناظم بقوله «وتوحيها مثل ارتدع دع ورع فشا» ،
وعليه فتوحيها مبتدأ خبره «مثل ارتدع دع ورع» ، وقوله «فشا» خبر آخر .
وأما الأسماء الواقعة قبل قوله «وتوحيها» فكلها مخفوض بالعطف على الجورور

(١) لعمر بن كلثوم من معلقته .

(٢) لعبد الله بن معاوية بن جعفر ، أو لصالح بن عبد القدوس ، حسانة البجتي : ١٣٢ .

وطبقات لحول الشعراء : ٢٠٥ .

(٣) ديوانه : ١٥٤ .

المتقدم وهو «ذا» من قوله «بذا» . وينبغي أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف يدل عليه ما تقدم ، أى ساند في هذا وفي تأسيس وحذو وردفها .

فإن قلت : لم لا يتعلق «ببند» المفعول به في البيت السابق ؟ قلت : أما أولاً فلما يلزم عليه من الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وأما ثانياً فلما يلزم عليه من عيب التضمين ولا يرتكب ما وجد عنه مندوحة .

وأحسن ما قيل في وجه تسمية السناد أنهم يقولون «خرج بنو فلان متساندين» ، أى خرجوا على رايات شتى ، فمنهم مختلفون غير متفقين ، فكذلك قوافي الشعر المشتمل على السناد اختلفت ولم تأتلف بحسب جاري المادة في انتظام القوافي واستمرارها .

قال :

ومستكمل الأجزاء العديم سنادُهُ هو البأو ثم النصب يوم من يختشى

أقول : صرح الأخفش في كتاب القوافي له بأن البأو والنصب هو ما كان من القصائد سالماً من الفساد وهو تام البناء ، فإذا جاء الشعر المجزوء لم يسموه بأو ولا نصباً . ولا يريد الاقتصار على المجزوء ، بل المشطور والمنهوك أيضاً متى وجدوا فلا بأو ولا نصب ، وذلك هو مراد الناظم بقوله «ومستكمل الأجزاء» إلى آخره ، أى أن الشعر الذي استكمل أجزائه دائرته فلم يكن مجزوءاً ولا مشطوراً ولا منهوكاً وعدم السناد فهو البأو ثم النصب . وظاهر كلام الأخفش أن البأو والنصب مترادفان .

وقال ابن جني : لما كان البأو أصله الفخر ، والنصب من الانتصاب وهو المشول والتطاول ، لم يقع النصب ولا البأو على ما كان من الشعر مجزوءاً لأن جزأه علة وعيب لحقه ، وذلك ضد الفخر والتطاول .

لكن قال بعضهم : البأو ماعدم السناد المستحسن كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقبح كوقوع الفتحة مع ضم أو كسر ، وطاهره أن النصب تجنب المستقبح من السناد دون المستحسن ، والبأو تجنبهما .

قال الشريف : فلذلك جاء الناظم « شَم » إشارة إلى أنه ذونه في الرتبة . وقوله « يومن يُختشى » فيه لفظة ونشر مرتب ، « فيؤمن » راجع إلى ما يقتضيه البأو ، يعني أن البأو مأمون معه السناد من حيث فقدان العيب مطلقاً ، « ويُختشى » راجع إلى ما يقتضيه النصب ، أي أن النصب يُختشى معه السناد من حيث أنه ربما يكون معه ما هو معيب عند بعض العلماء .

وقد بان لك أن الضمير الذي تحمله كل واحد من قوله « يومن » « ويُختشى » عائدة على السناد .

قال :

ومطلقها باللين والهاء سثها وتبلغ تسماً بالمقيد عكس ذا
فجرّدها أردفهما أسسّنهما والأول قد يؤلى الخروج فيُحتذى
أقول : يعني أن صور القوافي لا تعد وتسع صور ، منها ست مطلقه وثلاث مقيدة ، فالطلق ما كان موصولاً ، والوصل كما مرّ يكون تارة بحرف لين وتارة بهاء ، وكل منهما إماردف أو مؤسس أو مجرد من الردف والتأسيس ، فهذه ست صور حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة . فالردف الموصول بحرف اللين كقوله :

ومن أين للوجه المليح ذنوبُ

والردف الموصول بالهاء كقوله :

عفت الديار محلها فقامها

والمؤسس الموصول بحرف اللين كقوله : ^(١)

كَلَيْنِي لِيَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ

والمؤسس الموصول بالهاء كقوله : ^(٢)

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَخْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

والمجرد الموصول بحرف اللين كقوله : ^(٣)

وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عَرْضِي

والمجرد الموصول بالهاء كقوله :

أَلَا فَتَى نَالَ الْعُلَا بِهِدَّةٍ

والمقيد ثلاث صور ، لأنه إما مجرد أو مردف أو مؤسس . فالمجرد كقوله : ^(٤)

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ

والمردف كقوله : ^(٥)

كُلَّ عَيْشٍ ضَائِرٍ لِلزَّوَالِ

والمؤسس كقوله : ^(٦)

وَنُغَرِّدَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بَنَ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ

وقول الناظم «فجردهما» إلى آخر البيت يفهم منه وجه الحصر في الصور

التسع ، وذلك لأن ضمير الاثنين راجع إلى المطلق والمقيد . وذَكَرَ لهما ثلاث

(١) للدائنة ، ديوانه : ٥٤ (دار الفكر) .

(٢) لمدى بن ريد ، أو أحيحة بن الجلاح ، سيبويه : ٣١٦/١ ، والحزائنة : ١٨/٢ ،

٢١ ، والأغاني : ٣٦/١٤ .

(٣) لطرفة ، ديوانه : ١٤٢ .

(٤) انظر ص : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٥) انظر ص : ١٥١ .

(٦) للحطيفة . ديوانه : ١٦٨ .

حالات وهي الإرداف والتأسيس والتعربد. والمطلق نارة يكون باللين وتارة بالماء، فإذا اعتبرت ذلك جاءت الصور التسع كما تقدم.

وقوله «والأول قد يولى الخروج» بمعنى أن الأول، وهو المطلق، قد يولى الخروج، أى يُجملُ الخروجُ والياءُ. وقد سبق أن الخروج هو حرف اللين الذى يقفو حركة «اء الوصل كالآلف فى «مقامها» «والواو» فى «أعماؤه» والياء فى «كسائه».

قال الشريف: وأراد بقوله «فيحتدى» أى يمتدّى به حركة الوصل إذ هو تابع لها، فإن كانت الحركة فتحةً كان ألفاً، وإن كانت ضمةً كان واواً، وإن كانت كسرةً كان ياءاً. وقد تقدم ذلك.

قال:

ورُودف بالسَّكْنَيْنِ حَدًّا وَبَيْنَ ذَا نَادُونَ خَمْسَ حُرُكَتٍ فَصَلُّوا ابْتِدَاءً
فَوَاتِرُودَارِكُ رَاكِبٌ أَجْفٌ تَكَاوُسًا وَتَضْمِينُهَا إِخْرَاجٌ مَعْنَى لَذَا وَذَا
أقول: القوافى تنحصر باعتبار آخر غير ما تقدم فى خمس صور، كل صورة منها تزيد على التى بعدها حركة. فالأولى قافية المتكاوس، وهى ما اجتمع فيه أربعة أحرف متحركة، كقوله:

وَتَقِلَّ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تَوَدَّةٍ

وهى لا تلزم لأنها تنشأ عن حبل مستعملين. واشتقاقها من تكاوس الإبل، وهو ازدحامها على الماء، فسميت بذلك لازدحام الحركات فيها. وقيل من تكاوس التبت مال بعضه على بعض.

الصورة الثانية قافية المترائب، وهى ما اجتمع فيه ثلاثة متحركات بين ساكنين كقوله:

بأن الخليط ولم يَأْوِ مَنْ تَرَكَوا

الصور الثالثة قافية التدارك وهي متحرك كان بين سا كنين ، كقوله :

بَسَقَطِ اللَّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوِيلِ

وربما احتضمت هذه الصور الثلاث في قطعة كقول الراجز قاتل الحسين
قاتله الله ^(١) :

أَوْقِرْ رِكَابِي فُضَّةً وَذَهَبًا إِنِّي قَتَلْتُ الْمَلَكَ الْمُحْجِبَا
خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ أُمَّا وَأَبَا

الصورة الرابعة قافية المتواتر ، وهي متحرك بين سا كنين كقوله ^(٢) :

حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

الصورة الخامسة قافية المترادف وهي سا كنان ملتقيان ، كقوله ^(٣) :

أَبْلَغُ النِّعْمَانِ عَنِّي مَالُكَأ أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارُ

إذا تقرر ذلك فنقول : قول الناظم « ورودف بالسكنين » حديث عن قافية
المترادف ، والمراد بالسكنين السا كنان ، وأصله ذو السكنين أى ذو السكونين.
وقوله « حدًا » أى إنما يُجْعَلان قافيةً إذا التميا على حدّهما ، وهو أن يكون
الأول منهما حرفَ اَيْنَ كافٍ تَمُودُ الثوبُ ، ففيه إشعار بأنهما متى التميا على
غير هذا الجذ لا يكونان من التقواقي في شيء . وحمله الشريف على أن معناه أن
ذلك حدٌّ من حدود الشعر ، وهذا خالٍ عن الفائدة التي آثرناها قبل .

(١) قاتل الصالبيين : ١١٩ . ويقال إنه لشعر بن ذى الجوشن

(٢) لطرفة ، وصدره : أبا منذر أفتيت فاستبق بعضا ، ديوانه : ١٤٢ .

(٣) انظر ص : ٧٢ ، ١٩١ .

وقوله « وبين ذا » أى فصلوا بين الساكنين بما دون خمسة أحرف متحركة ، وهى الأربعة .

فإن قلت : مقتضى هذا أن تكون الإشارة « بذا » إلى الساكنين فكيف و « ذا » للمفرد المذكور والساكنان مثني ؟ قلت : جعل إشارة له على تأويل ما ذكر أو ما تقدم كما يقال فى قوله تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ .

وقوله « ابتداء » قال الشريف : « هو راجع إلى « ورودف » ، تقدير الكلام « ورودف ابتداءً بالساكنين فى حد الشعر » . وقوله « وبين ذا بما دون خمس حركات فصلوا » جملة اعتراض دون ذلك ، أى أن المترادف هو الأول الذى يُبتدأ به لقلة حروفه ، ثم يُعَدُّ بعده المتواتر ثم المتدارك ، هكذا على الترتيب . فتوله « فواتر » إشارة إلى المتواتر . ويُستفاد كونه حرفاً واحداً بين ساكنين من الترتيب ، لأنه أتى به والياً للمترادف وهو الأول الذى وقع الابتداء به حسبما شرحته ، ويُستفاد كونه المتدارك حرفين بين ساكنين من قوله « دارك » بعد ذكر المتواتر ، وهكذا على التوالى أن ينتهى إلى المتكاوس . ويُتصور فى قوله « ابتداء » وجه آخر وهو أن يكون الكلام قد انتهى عند قوله « فصلوا » ويكون قوله « ابتداء » يتعلق بقوله « فواتر » من البيت الذى بعده ، كأنه قال : فواتر ابتداءً ، أى ابتداءً بالمتواتر ، ويكون البيت مضمناً ، فعلى الوجه الأول يُعَلَّم ما أراد فى بيان الحدود التى بعد المترادف من ترتيب الوضع ، لأن الواحد قبل الاثنين ، وعلى الوجه الثانى يُعَلَّم من ترتيب الذكور ، لأنه قد نصّ على أن المترادف يُبتدأ به . انتهى كلام الشريف .

قلت : فى تجويزه أن يكون « ابتداء » من متعلقات البيت التى بعده ، وأن أصل التركيب « فواتر ابتداءً » ثم قدّم نظراً لما يلزم عليه من تقديم ما فى حيز الفاء عليها وهو ممتنع . ثم قال الشريف وأحسن : وقوله « اجف »

تكاوساً» هكذا وقع بهذا اللفظ في هذه النسخة الواصلة إلى ، وله عندي تفسيران : أحدهما أن يكون « اجفُ » بضم الفاء ويكون من الجفاء ، عَبرَ به عن الثقل إذ كان هذا الحد من القوافي فيه نزلُ إِكثَرِ توالي الحركات .

والتفسير الثاني أن يكون « اجفِ » مكسورَ الفاء ، وتكون همزة همزة قطع منقولة الحركة إلى الساكن قبلها ، ويكون مأخوذاً من قولك « أجفيت الماشية » فهي مُجفأة ، إذا أتعبتها ولم تدعها تأكل ، وذلك أن المتكاوسَ لما تواتر فيه الحركات الأربع ولم يُفصل بينها بساكنٍ يستريح اللسانُ فيه كان شبيهاً بإتعب الماشية التي تتعبُ بتوالي المشي من غير أن تُترك لتستريح ، وهذا الثاني عندي أحسنُ من الأول . « هذا كلامه رحمه الله تعالى .

وقوله « وتضمينها إخراج معنى لذاوذاً » الذي يظهر لي أن يُضبط « تضمينها » بحركة النصب ويُجمل معطوفاً على قوله « تكاوساً » على أن يكون « اجفُ » بضم الفاء من الجفاء ، أي « اجف المتكاوس والتضمين » لأن كليهما قبيح ، ويُضبط « إخراج معنى » بالنصب عن أن يكون بدلاً من « تضمينها » . وبما ذكرناه يُستفاد أن التضمين عيب ، وإلا فرفعه على أن يكون مبتدأ خبره « إخراج معنى لذا وذا » لا يفيدُ إلا تفسير المعنى ، ولا يصير في اللفظ إشعاراً بكون التضمين عيباً فتأمله . وفسروا التضمين

بأن تتعلق قافية البيت الأول بالبيت الثاني ، كقول النابغة :^(١)

وَهُمْ وَرَدُّوا الْجِفَارَ عَلَى تَعِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ شَهِدْتُ لَهُمْ بِصَدَقِ الْوَدِّ مِنِّي

قال الشربف : « وإتما سمي تضميناً لأنك صممت البيت الثاني معنى البيت الأول ، لأن الأول لا يتم إلا الثاني ، وهذا هو الذي أراد الناظم بقوله « إخراج معنى لداوذا » ، أي لهذا البيت وهذا البيت ، لما كان المعنى لا يستقل به كل واحد من البيتين صار كأنه خرج من كل واحد منهما إلى الآخر ، فأنهى . قلت : وفي بعض النسخ « إحواج » بالحاء والواو ، من الحاجة ، كأنك أحوجت المعنى إلى البيتين جميعاً وهو أظهر من الأول . وكلام الناظم منتقداً من جهة شمول تفسيره التضمين لما ليس منه ، وذلك لأن أول البيت إذا كان منتقداً إلى أول البيت الثاني فليس بتضمين ، نص عليه أبو العباس ، وسماه تعليقاً معنوياً ، ووجهه بأن القافية محل الوقف والاستراحة ، فإذا كانت مفتقرة لما بعدها لم يصح الوقف عليها ، أما إذا سلت هي من الافتقار فلا عيب لانتفاء هذا المحذور ، كقوله : ^(١)

وما شئتَا خرقاءَ واهيةَ السكلى سقى بهما ساقٍ ولما تبدلاً
بأضيعَ من عينيكَ للدمعِ كلما تذكرتَ ربعاً أو توهمتَ منزلاً
وكقوله : ^(٢)

وما وجدُ أعرايبةٍ قدَفَتْ بها صروفُ النوى من حيث لم تكُ ظنَّتِ
نمَّتْ أحاليبَ الرعاءِ وخَيْمةً بنجدٍ فلم يُقدِرْ لها ما تَمَنَّتِ
إذا ذَكَرْتُ ماءَ العضاةِ وطيبَهُ وريحَ الصَّبَا من نحوِ نجدٍ أَرَنْتِ
بأكثرَ مني لوعةً غيرَ أني أطامنُ أحشائي على ما أَجَنَّتِ

(١) زيادات ديوان ذي الرمة : ٦٧١ ، وفي النسخ « واهية » و « تبدلاً » .

(٢) في الأبيات تداول ، انظر الأغاني : ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٩٠ ، ٢٨٣ ، والمجنى : ٨٣ ، والزمرة : ٢٠١ ، وأمالى الحاجي : ١٢ ، وأمالى القالي : ٢٣٨ ، وفي (أ) « الغضا » بدلا من « العضاة » .

ومثله كثير . وربما عدّ بعضُ أهل لبیان مثلَ هذا من فن البديع وسموه بالتفريع . وقد كرر الناظم كلمة « ذا » في قوافي أبيات متقاربة هنا ، وذلك حيث قال « حذوذا » ثم قال بعد أربعة أبيات « عكس ذا » ثم قال بعد ييتين « لذا وذا » ومثله إبطاء بالنسبة إلى البيدين الآخرين وهو عيب .

قال :

وتكريرُها الإبطاء لفظاً ورجحوا ومعنى ويزكو قبحه كلما دنا

أقول : يعنى أن تكرير القافية هو الإبطاء ، أخذ من التواطؤ وهو التوافق ، سُمي بذلك لاتفاق اللفظين . ونقل بعضهم عن الخليل أنه تكريرُها من غير تباعد ولو اختلف معناها . وضعف ابن جنى هذه الحكاية عنه . قال : أو يكونُ رأياً رآه وقتاً دون وقت . وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإبطاء في مثل « العين » و « العين » مما يجتمعان في الاسمى ، فأما « ذهب » ماضى « يذهب » و « ذهب » مرسلُ الفضة فغيرُ إبطاء عنده . وظاهرُ هذا أن الاتفاق في الفعلية « كوجد » من الوجدان « ووجد » من الحزن إبطاء .

وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه لأنه جواز « الرجل » علماً مع « الرجل » يعنى به الرجولية . وزعم الأخفش أن الكلمة إذا اختلف معناها فلا إبطاء . وهو الحق لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام .

وأيضاً فإن سبب قُبْح الإبطاء دلالتُه على ضعف طبع الشاعر ووزارة ماداته حيث أحجم طبعه وقصر فكره أن يأتى بقافية غير الأولى واستروح إلى إعادة الأولى ، والطبعُ موكلٌ بمعادة المعادات ، وكلاهما مفقود عند اختلاف المعنى . وقد أشار الناظم إلى تقرير المذهبين ، وأن الثانى هو المرجح .

وقوله « ومعنى » عطفٌ على مقدرٍ تقديرُهُ « لفظاً ومعنى » . وقوله « ويزكو »

قبيح. كلما دنا ، يعني أن التافية المتكررة كلما قرأت من أختها تزايد الفصح
وفحش العيب ، كقول توبة (١) :

لَمَّا كَ يَا فَحْلًا نَزَي بِمَرِيرَةٍ تَعَاقِبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا
عَلَى دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ كَانَ بَعُهَا يَرَى لِي ذَنْبًا غَيْرَ أَتَى أَزُورُهَا
وحدد بعضهم البعد بسبعة أبيات ، وبعضهم بعشرة . قال صاحب
العمدة : وتكرير قافية التصريح ليس بعيب ، كقوله : (٢)

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ نَقَضَى لُبَانَاتِ الْفَوَادِ الْمَعْدَبِ
فِيَا كَمَا إِنْ تُنْظِرَانِي سَاعَةً مِنَ الدَّهْرِ تَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ
قلت : وهذا في الحقيقة غير محتاج إلى التنبيه عليه لأن الكلام مفروض
في تكرير قافية البيت ، وآخر النصف الأول من البيت المصارع ليس بقافية
البيت قطعاً فهو غير ما الكلام فيه ، والله الموفق للصواب .

قال :

وَالْأَقْعَادُ تَنْوِيعُ الْعُرُوضِ بِكَامِلٍ وَقُلْ مُثْلُهُ التَّحْرِيْدُ فِي الضَّرْبِ حَيْثُ جَا
أقول : استطرد الناظم من ذكر عيوب التافية إلى ذكر غيرها فذكر أن
الإقعاد عبارة عن اختلاف العروض من بحر الكامل ، ولا شك أنه معيب
وإن كان وَقَعَ لبعض فحول الشعراء ، أنشدوا منه لامرئ القيس (٣) :

(١) البيت الأول من قصيدة توبة بن الحخير ، انتهى الطائفة رقم (٢١) ، وليس فيها
البيت الثاني .

(٢) لامرئ القيس : ٤١ .

(٣) ديوانه : ٢٣٨ ، والذي بعده : ٢٣٦ ، وفي (أ) والديوان وطلبت وصلها .

اللَّهُ أَتَجِجُ مَا طَلَبْتُ بِهِ وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيقَةِ الرَّجُلِ

بعد قوله :

يَا رَبَّ غَانِيَةً تَرَكْتُ وَصَالَهَا وَمَشَيْتُ مُتَتَدًّا عَلَى رِسْلِي
فجمع بين العروض الخذاء والعروض التامة. وأنشده من الخليل التبريزي :

إِنَّا وَهَذَا الْحَيُّ مِنْ يَمَنِ عِنْدَ الْهِيَاجِ أَعَزَّةٌ أَكْفَاءُ
قَوْمٌ لَهُمْ فِينَا دُمَاءٌ جَمَّةٌ وَلَنَا لَدَيْهِمْ إِحْنَةٌ وَدُمَاءُ
وَرَبِيعَةٌ الْأَذْنَابِ فِيمَا بَيْنَنَا لَيْسُوا لَنَا سَلَامًا وَلَا أَعْدَاءُ
مُتَرَدِّدُونَ مُذْذَبُونِ فَتَارَةٌ مُتَتَرِّزُونَ وَتَارَةٌ حَلَفَاءُ
إِنْ يَنْصُرُونَا لَا نَعِزُّ بِنَصْرِهِمْ أَوْ يَخْذُلُونَا فَالَسَاءُ سَمَاءُ
فجمع أيضاً بين العروضين ، فالبيت الأول عروضه خذاء وسائر الأبيات عروضها تامة . ومنه قول الآخر :^(١)

أَفْبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَاءَ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ

فاستعمل عروضه مقطوعة ، ثم قال :

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فَلْيَأْتِ نَسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارٍ
يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدَبْنَهُ بِالضُّبْحِ قَبْلَ تَبْلُجِ الْأَسْحَارِ

فاستعمل العروض فيها تامة ، وعلى ذكر هذين البيتين فنقول : قال الشيخ جمال الدين بن فبابة المصري خاتمة الأدباء الفضلاء بالديار المصرية في

(١) لأبيهم بن زياد ، الخزانة : ٥٣٨/٣ ، وشرح الحماسة : ١٩٤/٢ ، ٢٥٤/٣ ،
ورسائل أبي الملا : ٧٢ ، وتمهيد الألفاظ : ٢٧٢ .

كتاباه المسمى « بمجمع الفرائد » : « كانت العربُ إذا قُتل منها قتيلٌ شريفٌ لا يُبكي عليه ولا تندبه النساءُ إلى أن يُقتل قاتله ، فإذا فعل ذلك خرجت النساءُ وندبته ، فأراد : من كان مسروراً بمقتل مالك معتقداً أنه لم يقتل قاتله فليأت نسوتنا ليكذب ظنه ويزيل شماتته وسروره إذا وجدهن يلطمن ويندبن علماً بأن قاتله قد قُتل . وخصّص وجهَ النهار لأنه أوضح الأمر وأثبت لمعرفة النساء . وقال قوم : إنما أراد التفجع والتوجع ، يعني أنه من كان مقتلاً مالاك يمسره ويمجبه فليأت نسوتنا وهن يندبنه ليجد مقتله قدصح ، وهذا كلامٌ غير عارفٍ بمذاهب العرب ، وما أكثر من يقنع من كلامهم بالظاهر وتقوته هذه الدقائق » . قلت : فإنه رحمه الله تعالى مع تنبيهه لهذه الدقائق [لم يورد]^(١) ماغضّ به بعضهم من أبي تمام في اختياره لمثل قوله « فليأت نسوتنا » مع ما فيه من البشاعة ، وهو قد رائج . ثم قال : « وأما قوله :

بالصبح قبل تبلّج الأسحار

فإن فيه سؤالاً لطيفاً ، وذلك أن الصبح لا يكون إلا بعد تبلّج الأسحار فكيف يقول قبله ؟ والجواب أنه أراد بقوله يندبته بالصبح أى يصفنه بالخلال المضئمة والمناقب الواضحة التى هى كالصبح ظهوراً ومعرفةً ، ولم يرد الصبح الذى هو دليل على النهار .

ويروى « فى الصبح » وعنى بذلك فى الأمر الواضح من قتل قاتله . وبعد هذين البيتين يتّبع بتعلق به حكاية ، وهو أن أبا عمرو الجرمي قال يوماً فى مجلس الأصمعي : ما بقى شيء من الغريب فى الشعر والعريبة إلا وقد أحكمته . فسمعه الأصمعي فقال له : كيف تنشّد هذا البيت :^(٢)

(١) ما بين المعقوفين من هندی .

(٢) التصحيف والتحريف للمكرى : ١١١ .

قد كُنَّ يَخْتَبِآنَ الوجوهَ تَسْتَرَا فالآنَ حينَ بدأنا للنظَارِ

فقال « بدئن » ، فقال له أخطأت ، فقال « بد أن » فقال أخطأت ، إنه هو « بدا يبدو » إذا ظهر . انتهى كلامه .

وقوله « وقل مثله التحريد في الضرب حيث جا » يعني أن التحريد بالنسبة إلى الضروب كالإقعاد بالنسبة إلى الأعاريض فيكون المرادُ به اختلافها والإتيانُ بها على وجوه متباينة لا يجوز الجمعُ بينها ، إلا أن التحريد يخالف الإقعاد من حيث أن التحريدَ اختلافُ الضروب حيث كانت من البهور لا يختص ببحر دون بحر ، والإقعاد في العروض يختص ببحرٍ كامل كما عرفت . ثم هو بالحاء المهملة ، مأخوذٌ من قولهم « رجل حَرِيد » أى منفرد معزول ، و « كوكب حريد » للذى يطلع منفرداً . فلما كان لهذا الضرب انفراد عن نظائره سُميَ جعله كذلك تحريداً . وقال أبو الحسن هو من الحَرَد في الرَّجَافين لما كان عيباً عندهم شبهوا هذا العيب به .

قال :

وقد كملتُ ستاً وتسمين فالذى توسّط في ذا العلم تُوسمه حَبَاباً

أقول : أنت « ستا » وإن كان مرادُه ستة وتسمين بيتاً ، إما لأنه أراد القوافي فإن البيت يُطابق عليه قافية ، وكذا هلى القصيدة أيضاً ، أو يكون أنثى لحذف المعدود وإن كان مذكراً بناءً على مذهب الكسائي ومن تبعه كما سلف غير مرة . وربما يكون في هذا البيت إقامةُ بعضِ العذر للناظم في كونه يومى . إلى المقاصد إيماء خفياً ، وذلك لأنه لم يضع قصيدته هذه للمبتدئين حتى يُعاب عليه ذلك ، وإنما وضعها للتوسط في هذا العلم ، ومثله لا يخفى عليه المقصود إذا تأمل حقّ التأمل .

قال :

ويسألُ عبدُ الله ذا الخزرجيِّ من مُطالعِها إتحافه منه بالدُّعا
أقول :

خُوزيَ بالحسنى وعنه إلهه عفا فلقد أحيا من العلم ما عفا
وقابله يومَ الحساب بجبره وعامله بالصفح عنه وبالرضا
وساقَ لثواءِ حقائبَ رحمة تفيضُ ختامَ المسك عن أطيب الشذا
ونولنا حسنَ الخواتيم إنها أحليةُ أعمالِ الوري حين تُجتلى
ووالى على خير الأنام صلاته وتسليمه في الابتداء والانتها

قال مؤلفه رحمه الله : وكان الفراغ من تبليض هذه النسخة بعد العصر من يوم الاثنين ثانی شهر رجب الفرد سنة سبع عشرة وثمانمائة بتقادة من بلاد الصعيد . وكان ابتداء تصنيف هذا الشرح بها يوم السبت أول يوم من جمادى الآخرة من السنة المذكورة أحمد الله تعالى عتباها . ثم قال : قال هذا كله وكتبه مؤلف الشرح المذكور محمد بن أبي بكر بن عمر الخزومي الدماميني المالكي أضعف خلق الله وأحوجهم إلى عفوه ومغفرته حامداً ومصلياً على رسوله محمد وآله وصحبه ومسلماً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وعلمه عبد اللطيف بن عبد القادر الشافعي مذهباً والأشعري عقيدة ، القادري طريقة ، الحلبي مولداً وموطناً ، غفر الله ذنوبهما وستريهما ولين طلب المغفرة لهما ولكل المسلمين ، والحمد لله رب العالمين .

الفهارس

(١) فهرس الشعر

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٨	نحيبته	١٩٠	انتحاب	٥٧	بالقرب	٧٣	الأحياء
١٩	لحيته	١٩١	اشتبه	٦٧	والقرب	٧٣	الذكاء
١٦٦	هلمكت	١٩٣	أصابه	٦٧	عجب	١٤٠	النواء
١٧٢	الحسنات	٢١١	كتب	٦٧	الكسب	١٦٠	ردائي
١٧٦	ولائنا	٢٣٢	الخطب	٦٧	اللب	٢٣٣	
١٩٣	عربيات	٢٤١	العتابن	٦٧	الضرب	١٦٣	الولاء
١٩٨	نسيت	٢٤٤	ناصر	٦٧	قطب	١٦٦	الشتاء
٢١٣	سمنوت	٢٦٦		٧١	ترب	١٧٦	للماء
٢٣٦	تذلتنا	٢٤٦	نحيب	١٧١		٢٠٨	نماء
٢٣٦	فعدرتنا	٢٤٨	طروب	١٠١	الأبواب	٢٥١	كسائه
٢٥٣	الصوت	٢٥٣		١١٤	فاذهبوا	٢٥١	أعماؤه
٢٥٣	الموت	٢٥٣	مشيب	١٤١	بليبي	٢٧٤	أكماء
٢٧١	ظننت	٢٥٣	خطوب	١٤٣		٢٧٤	دماء
٢٧١	نمت	٢٥٤	توبى	٢٥٢		٢٧٤	أعداء
٢٧١	أرنت	٢٥٤	غيب	١٥٢	غائباً	٢٧٤	حلفاء
٢٧١	أجنت	٢٦٥	ذنوب	١٥٣	أرباب	٢٧٤	سماء
		٢٦٦	كواكبها	١٥٦	سرحوب		
		٢٦٨	ذهبا	٢٥٥			
		٢٦٨	المحجبا	١٥٩	الخصاب	٣٦	يتذبذب
١٧٤	صولجا	٢٦٨	أبا	١٦٠	أوبه	٤٢	السكر
٢٤٢	تأججن	٢٦٨		١٦٣	قريب	٦٧	
٢٤٩	داحى	٢٧٣	المعذب	١٦٤	الخطوب	٤٢	للضرب
٢٤٩	واجى	٢٧٣	جندب	١٧٣	تمجب	٤٥	العتاب
				١٨٤	حميا	٥٦	أجابوا

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
الواحي	١٥١	خد	٢٠٣	عنه	٤٨	خر	١٧٢
الرياح	١١٢	ود	٢٠٣	نفورا	٤٩	نامر	١٧٤
***		سماد	٢٠٧	الديار	٤٩		٢٦٦
مفيد	١٢	زيد	٢٠٨	الدهور	٥٩	للخطر	١٧٤
قصيد	١٢	كابر	٢١٠	الزبر	٧١	ومر	١٧٤
تزود	٣٩	جمده	٢٣٤	انتطار	٧٢	زهر	١٧٤
	٧٢	جحد	٢٣٤		١٩١	نسر	١٧٤
	١٣٨	صفد	٢٣٤		٢٦٨	للقابر	١٧٥
فؤادي	٥١	قد	٢٣٤	أجر	٧٨	المشقة	١٧٦
موءه	٦٠	عقد	٢٣٤	للعدر	١٠١	النهار	١٧٦
يردده	٦٠	رشد	٢٣٤	القطر	١٢٨	فالمر	١٧٨
مجهود	٧١	فاعبدن	٢٤١	للمشجر	١٢٨	عبره	١٧٩
	١٨٣	فاعبدا	٢٤٢	القطر	١٤٧	الزبر	١٨٢
معد	١٤٢	دها	٢٤٣	غرر	١٥٠	مقفر	١٨٣
سمد	١٤٧	قالسند	٢٤٤	السهر	١٥٠	خير	١٨٥
الوادي	١٥٧	باليد	٢٤٦	فانتشر	١٥٠	المهر	١٨٧
واحد	١٦٠	يمقد	٢٤٦	ظهر	١٥٠	الزبور	١٩٢
يزيد	١٦١	فاقتده	٢٤٨	القرار	١٥١	الدار	٢٠١
توده	١٨١	لبده	٢٥٦	للغار	١٥٢	مخفر	٢٠٣
	٢٦٧	واحد	٢٦٢	زمر	١٥٨	يسم	٢٠٥
حديد	١٩٣			تغار	١٦١	أخيار	٢٠٦
سمدا	٢٠١	***		سطور	١٦٦	للندي	٢١١
حدا	٢٠١	نفره	١٩	قفار	١٦٦	خارا	٢١٣
محد	٢٠١	أمره	١٩	مجر	١٦٦	الخيار	٢١٣
معدا	٢٠١	بسحره	١٩	الخيار	١٦٩	الأحجار	٢١٤
مسدا	٢٠١	الصبرا	٢٤٠	القطر	١٧١	مدرار	٢١٤
الوجد	٢٠٣	النسر	٢٤٥	للعدر	١٧١	بالهار	٢١٤

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
١٥٨	عنه	١٦٤	تستطيع	١٧٨	باس	٢٣٩	جبر
١٦٥	خلق	١٦٥		١٧٩		٢٤٠	
١٧٤	اللقا	١٨٣	جذع	١٨٧	العروس	٢٦٦	
١٧٤	الشقا	١٨٩	أضع	١٨٧	بعرسه	٢٤٦	تدور
١٧٧	أشواق	١٩٦	أسماعى	٢٠٣	إنس	٢٤٦	القدر
١٨٨	مشفقا	٢٠٨	باعا	* * *		٢٤٦	غبرا
١٨٨	مخراق	٢٣٥	زمنه	١٧٥	مشى	٢٤٨	الخمرة
١٨٨	رقراق	٢٣٥	الدفعه	١٧٥	وشا	٢٤٨	جدارها
١٨٨	إسحق	٢٣٥	خدعه	* * *		٢٥٤	مكسور
١٨٨	الزاق	٢٣٥	القمعه	* * *		٢٤	السور
١٩٧	الطريق	٢٣٥	المنحه	٤٦	قيصا	٢٥٤	المصفور
٢٠٦	علق	٢٣٥	وجمه	١١٠	القميص	٢٥٤	الدعائير
٢٤٢	المخترق	٢٣٥	قرعه	١٦٣		٢٥٨	المساكر
* * *		٢٤٤	مصرعا	٢٦٣	توصه	٢٥٨	سز
		٢٤٧	الجرعا	٢٦٣	نصه	٢٦٣	أفر
		٢٥٨	أسمعا	* * *		٢٦٣	قر
٧٢	ملك	* * *		١٣٧	عرضى	٧٣	أزورها
١٥٦		٣٣	تزحف	٢٢٣		٢٧٤	الأطهار
١٠١	لاقبكا	٣٣	يتزف	٢٦٦		٢٧٤	الأسرار
٢١٧	بأنبيكا	٧٣	العرفا	٢٣٢	نوضى	٢٧٤	الأسرار
٢٤٥	إليكا	٢٠٠		٢٣٢	بالروض	٢٧٥	الأسرار
٢٦٨	تركوا	١٧٥	خاف	٢٤١	تقضى	* * *	
* * *		١٨١	لطفه	٢٦٨	بعض	١٠٨	عزير
١٧	طول	١٤٨	مخوفها	* * *		١٠٨	يجوز
١٧	تصول	٢٠٢	أنفوا	٢٦	خليع	٢٣٢	خباز
١٧	مغول	٢٠٢	بسولاف	٢٦	النقطيع	* * *	
١٧	فضول	* * *		١٤٧	بالدمع	٣٨	الرؤوسا
١٨	أمل	١٩٥، ٧٢	عراق	١٦١	السراع		
٢١	الشئائل	١٥٣	تلاق				

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٥٤	أذيا لها	١٩٦	محول	١٥١	ختاك	٢١	مائل
٢٥٤	لها	١٩٦	بالأبوال	١٥٣	بمقل	٤٠	جهول
٢٥٤	أسيل	١٩٧	قليل	١٥٨	دولا	٤١	طويل
٢٥٤	جيل	٢٠٢	هطل	١٥٩	وصال	٤١	خليل
٢٥٤	لى	٢٠٢	جبه	١٦٠	الأمل	١٥١	
٢٥٦	المنازل	٢٠٤	بالسخال	١٦١	جهول	٤٢	لأزوال
٢٧١	تبلا	٢٠٦	مالى	١٦٣	الهزال	٢٦٦	
٢٠١	مزلا	٢١٢	الملال	١٦٤	عقيل	٤٥	عيل
٢٧٤	الرجل	٢١٤	للأمول	١٧١	خيالا	٤٩	نصلا
٢٧٤	رسلى	٢١٥	فقولوا	١٧٢	نجمل	٥٦	للاستكمل
	* * *	١١٥	ثقبل	١٧٣	بالمنصل	٥٩	رجل
٤٨	أعلام	٢١٦	السعال	١٧٣	الحرم	٨٩	طال
٦٠	الأدم	٢١٩	فأفضل	١٧٤	شكلا	١٠٠	لمنه
٧٠	تكرى	٢٣٢	مالى	١٧٤	الأحلا	١٠٠	أهله
١٧٠		٢٣٣	أوشال	١٧٦	الأعمال	١٠٠	جمال
٧٢	اسم	٢٣٣	هطل	١٧٦	مشغول	١٠١	مزمل
٢٠٥		٢٣٨	فلقل	١٧٧	عقل	١٠٦	بالمنز
١٠٠	المختوم	٢٤٠	للتقل	١٧٨	الذلول	١١٤	فشل
١٠٢	علم	٢٤٠	مرجل	١٨٢	عقالها	١٣٨	الحالى
١٠٢	عدمه	٢٤٠	عل	١٨٧	عذلى	١٤١	فحومل
١٠٢	قدمه	٢٤٣	رواحله	١٩٧		٢٣٨	
١٤٢		٢٤٨	ذل	١٨٩	خبل	٢٦٨	
١١٣	حريمها	٢٤٨	وصل	١٨٩	الحجل	١٤٥	فعل
١١٤	الجمامه	٢٤٩	تجلى	١٨٩	الرجل	١٤٨	الحايل
١٤١	الصوارم	٢٤٩	لولو	١٨٩	احتل	١٥١	فهلك
١٤١	قديم	٢٥٠	قليلا	١٨٩	بصل	١٩٢	
١٤٥	بغرامه	٢٥٢	البالى	١٩١	الشمال	١٥١	فملك

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
استقاموا	١٥٣	الجيام	٢٤٤	تبعضون	١٥٩	إني	٢٧٠
المقام	١٥٤	لاثم	٢٤٤	الأمون	١٦٠	منى	٢٧٠
تميم	١٥٦	الطميم	٢٤٥	اللعين	١٦٣	ظنت	٢٧١
	١٦٣	الأيام	٢٤٧	بعضيني	١٦٥	نمت	٢٧١
مستعجم	١٥٧	فقاموا	٢٤٨	إخوان	١٦٨	أرنت	٢٧١
نهاى	١٦٣		٢٦٥	القرون	١٦٩	أجنت	٢٧١
أما	١٦٧		٢٥١	العالمين	١٧٥		
حمامه	١٦٩	ابنما	٢٥٣	ميسران	١٧٥		
يختمى	١٨٣	ما	٢٥٧	غربان	١٧٧	مآقيها	١٧٧
يكلم	١٧٥	المقاحا	٢٥٧	أسنان	١٨١	رضيناه	١٧٩
يرى	١٧٨	ضمضم	٢٥٨	غرنان	١٨١	إليها	١٨٨
النعامه	١٨٧	دى	٢٥٨	معفان	١٩١	فخواها	١٩٣
مدام	١٩٠	يتندم	٢٦٢	عن	١٩٢	قضاها	١٩٣
الظلام	١٩٥	مراغم	٢٦٢	تغنيها	٢٠٣	عليها	٢١٩
غم	١٩٦	العالم	٢٦٢	أمرنا	٢٠٥	كرها	٢٤٨
	١٩٨	هم	٢٦٦	حزينا	٢٠٦	فارها	٢٤٨
	٢٢٣				٢٣٣		
يستقيم	١٩٧			معان	٢٠٨	رودا	٧٢
تعلم	١٩٨	موزون	١٩	فاصبحينا	٢٤٣		٢١٦
يعلم	١٩٨	المسلمينا	٤٥	مين	٢٤٥	يبدو	٢٠٦
حمامه	٢٠٨		١٢٩	عربن	٢٤٦	لولو	٢٤٩
نياما	٢١٦	الموان	٥٩	آخرينا	٢٤٦		
الروم	٢٣٥	الهمن	٦٠	لقضاني	٢٤٩		
الجرائم	٢٣٥	يتانى	١٣٩	ميننا	٢٥٣	العصى	٧٣
يملن	٢٤١	أرمان	١٤٢	هويننا	٢٥٣	عاريه	١١٧
قومن	٢٤٢	غران	١٤٥	لاعيننا	٢٦٣		١٧٨
يملنا	٢٤٢	دهقان	١٥٢	جربينا	٢٦٣	أخيه	١٥٩

القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة
خاويه	١٦٠	سوا	٢٦	مجنوى	٨٥	يبتدى	١٣٢
تصوى	١٦٢	الوف	٢٦	دا	٨٨	فطا	١٣٤
ريا	١٨١	تنا	٤١		٢٠٧	الفصا	١٣٤
يدمية	١٩٢		٤٦		٢٥٢		١٣٦
ارقب	١٩٧	طلا	٤٦		٢٦٥	عفا	١٣٧
مينه	٢١٦	نرى	٤٦		٢٦٧	اهندى	١٤٩
رايا	٢١١		٦٢	جا	٩٠	مرتوى	١٤٩
ليا	٢٥٧	وطا	٦١		٢٧٣	الحوى	١٥٥
	٢٥٨	باعثنا	٦٥	دعا	٩٣	نلا	١٥٥
جائيا	٢٤٧	وقا	٦٨	تشا	٩٥	أذى	١٦٢
	٢٥٨	المجلى	٦٩	النهى	٩٧	للطا	١٦٢
الموصيه	٢٥٩	طرا	٧٤	اهندى	٩٨	ذكرى	١٦٩
محبليه	٢٥٩	ذكا	٧٥	عرا	٩٨	الى	١٧٠
يه	٢٥٩	جرى	٧٥	يرى	١٠٠	ولا	١٧٠
بنويه	٢٥٩		١٣٠	انقرى	١٠٤	كنى	١٧٠
		مرا	٧٥	قابدا	١٠٤	مشى	١٧٥
	* * *	المدى	٧٥	اتفى	١٠٥	وشا	١٧٥
الفنى	١٤		١١١	المصا	١٠٧	دنا	١٧٧
سوى	٢٢		١٣١	حوى	١٠٨		٢٧٢
ندا	٢٣		٢٢٠	ارتدى	١٠٩	شجا	١٨٢
	١١٣	اعتدى	٧٥	اليدعا	١١٢		١٨٣
امترا	٢٣	احتمى	٧٧	انقرى	١١٨	أسا	١٨٢
أنى	٢٤	الولا	٨٠	خفا	١٢٢	دوا	١٩٠
	٢١٠	اقنضى	٨٠	مضى	١٢٤	القنا	١٩٠
نرى	٢٤	نجبا	٨٢		٢٢٢	نما	١٩٤
	٩١	انقضى	٨٣	سوى	١٢٦	الرضا	١٩٤
حوى	٢٦	فتى	٨٥	الكنى	١٣٠		٢١٢

الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية	الصفحة	القافية
٢٧٧	بالدعا	٢٥٦	تلا	٢١٧	الغضا	٢٠٠	برى
٢٧٧	عفا	٢٦٢	فشا	٢٢١	النبى	٢٠٤	الردى
٢٧٧	بالرضا	٢٦٤	يختشى	٢٣٧	اتها	٢٠٤	حمى
٢٧٧	الشذا	٢٦٥	يختدى	٢٤٠	بما	٢٠٤	معا
٢٧٧	نحتلى	٢٦٧	ابتدا	٢٤٠	متقى	٢١٥	قضى
٢٧٧	الانها	٢٧٦	حبا	٢٤٧	قفا	٢١٥	حلا

ب - فهرس الأعلام

ابن السيد ، ١١٠	ابن أبي الإصبع ، ٢١٩
ابن سيده ، ٦٥	ابن الأعرابي ، ٢٤٦
ابن شعوب البتي ، ١٦٣	ابن إسحق ، ٢٣٤
ابن عبد ربه ، ١١٠ ، ١٩٧ ، ٢٣٦	ابن الأسلت ، ١٩٦
ابن قتيبة ، ٢٣٤	ابن بري ، ٨٦ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ١٠٩
ابن القطاع ، ٥٨ ، ١٢٤ ، ١٨٥	١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢
ابن قيم الجوزية ، ٤١ (الهامش)	١٤٢ ، ١٤٠ ، ١٥٠ ، ١٦٧
ابن كيسان ، ٨٨ ، ٢٣١	١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٠
ابن مرزوق ، ١٤ (الهامش) ، ١٨	١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٢
ابن المعتز ، ٢٥٤	١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠١
ابن مالك ، ٣٥ ، ٦٩	٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٠
ابن نباتة للضري ، ١٧ ، ٢١٥ ، ٢٧٤	ابن جني ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩
ابن هشام ، ٢٢ ، ٣٦ ، ١٨٩ ، ٢٠١	٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٨
٢٦١	٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢
ابن واصل ، ٦٣ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٣	ابن الحاجب ، ١٦ ، ٣٧ ، ٩٣
١١٢	١٠٣ ، ١٨٦ ، ١٩٨
* * *	ابن الخطيب ، ١٠٨
أبو تمام ، ١١٨ ، ٢٧٥	ابن خلدون ، ٥
أبو الجراح ، ٣٠	ابن دريد ، ١٨٢ ، ٢٣٤
أبو الحسن ، ١٩٧ ، ٢٧٦	ابن رشيقي ، ١١٨ ، ٢٧٣
أبو الحكم ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٨٢ ، ١٠٣	ابن الرعاء الفسافي ، ١٧٦
١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠	ابن الرومي ، ١٧ (الهامش) ، ٢٠٣
١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤	ابن زيدان ، ١٥٠
١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢١٨	ابن سمد ، ١٨ (الهامش)
	ابن السقاط ، ١٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٣١

١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٩١ ، ٢١٩ ،

٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ،

٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ،

٢٧٣

أمية بن أبي الصلت ، ٢٣٤

أمية بن أبي عائذ ، ٢١٦

أوس بن حجر ، ١٨٢

* * *

بجير بن عبد الله القشيري ، ١٦٣

(الهامش)

برهان الدين القيراطي ، ٢٦

بشر بن أبي خازم ، ٢١٥

البصروي ، ١٥ (الهامش) ، ١٨ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠

البكري ، ١٨٨

البهاء زهير ، ٢٨

الباقلاني ، ١٨

* * *

التبريزي ، ٤ ، ١٠ ، ٦١ ، ٧١ ،

١٢ (الهامش) ، ١٨٤ ، ١٩٦ ،

١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢٧٤

التفتازاني ، ٢٥

التلساني ، ١٩

توبة بن الحمير ، ٢٧٣

* * *

جديس ، ١٨٧

أبو حيان ، ١٥ (الهامش) ، ٣٢ ،

٣٤ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠

أبو حاتم ، ١٨٢

أبو ذؤيب ، ٢٥٤

أبو زيد ، ٢٥٨

أبو الأسود ، ١٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢

أبو العباس بن الحجاج ، ٢٣٨

أبو عبيد ، ٢٦٢

أبو عبيدة ، ٢٣٤

أبو العنانية ، ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤

أبو علي الفارسي ، ٤٥ ، ٨٨ ، ١١٥

١٤٣ ، ٢٤٣

أبو عمرو الجرمي ، ١٤٣ ، ٢٣٨ ،

٢٦٠ ، ٢٧٥

أبو الفتح البستي ، ١٩٠

أبو فراس ، ٢٣١

أبو موسى الحامض ، ٢٤٠

أبو نواس ، ١٩ ، ٢٣٢

* * *

أحيحة بن الجلاح ، ٢٦٦

الأخطل ، ١٧٠ ، ١٧٥

الأسود بن يضر ، ١٥٦

الأصمعي ، ٨٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥

الأعني ، ٢٠٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤

امرؤ القيس ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠١ ،

١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ،

١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ،

١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ،
 ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ،
 ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،
 ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ،
 ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٣ ، ٢٧٢

* * *

دريد بن الصمّاء ، ١٨٩
 الدهنوري ، ٢٤٨ (المامش)
 الدماميني ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٢٧ ، ٢٧٧

* * *

ذو الرمة ، ١٧١

* * *

رؤية ، ٢٤١ (المامش) ، ٢٤٢ ،
 ٢٥١ ، ٢٥٣
 الربيع بن زياد ، ٢٧٤ (المامش)
 الرماني ، ٢٧٢
 رويشد بن كثير الطائي ، ٢٥٣
 (المامش)

* * *

أزجاج ، ٣٢ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٦ ،
 ٥٨ ، ٥٩ ، ٩٩ ، ١١٣ ، ١١٨ ،
 ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ،
 ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ،
 (١٩)

جرير ، ٤٥ (المامش) ، ٢٤٦ ،
 جابر بن رالان ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ،
 الجاحظ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ،
 الجوهري ، ٤٦ ، ٢٠٨

* * *

الحصري ، ٦٠
 الحطيفة ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ٢٦٦ ،
 الحارث بن حلزة ، ١٤٠
 حارثة بن بدر الغدافي ، ١١٤

* * *

الحزر جري ، ٤ ، ١
 الأخفش ، ١٥ (المامش) ، ٢٢ ،
 ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ،
 ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
 ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،
 ١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ،
 ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٢ ،
 خلف الأحمر ، ٢١٧

الخليل ، ١٧ ، ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٤ ، ٤٨ ،
 ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ١٠٧ ،
 ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ،
 ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ،
 ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ،
 ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ،
 ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ،

الشداح بن يعمر الكنانى ، ١١٤
(والهامش)

الشريف ، ١٢ ، ١٦ ، ٣١ ، ٣٢
٣٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٠
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٩١
٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٣
١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٩
١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧
١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٠
١٦٠ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢٢١
٢٢١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١
٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٩

الشلوبين ، ١٤٣

شمس بن ذى الجوشن ، ٢٦٨ (الهامش)
الشماع ، ١١٤ (الهامش)
الشتيمري ، ٢٥٣ (الهامش)
شهاب الدين السمين ، ٣٤

* * *

الصفاقسى ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨
٥٨ ، ٦٥ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٩
١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧
١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩
١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٠
١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤
١٦٤ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩٠
١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣
٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٥
٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٦٠ ، ٢٢٢

زكريا الأنصارى ، ٥

الزنجيمري ، ١٥ (الهامش) ، ١٦ ، ٣٢
٣٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٦

زمنة بن الأسود ، ٢٣٤

زهير ، هامش ٧١ و ٧٢ و ١٥٦ و ٢٤٢

* * *

السبكي ، ٢٠ ، ٤١

السراج الوراق ، ١٠٠ ، ٢٤٨

السليك ، ١٥٠ ، ١٦٣

السموأل ، ٤٠ (الهامش)

السهيلى ، ١١٣ ، ١١٤

سيبويه ، هامش ١٤ و ٣٣ و ٤٥ و ٨٩

و ١٠٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤

هامش ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤

٢٤٢ و ٢٤٤ و ٢٤٧ (الهامش)

٢٤٩ ، ٢٥٣ (الهامش) ، ٢٦١

٢٦٦ (الهامش)

السيرافى ، ٨٨ (الهامش)

* * *

عمر بن أبي ربيعة ، ٢٤١

عمرو بن كلثوم ، هامش ٢٦٣

عمرو بن معد يكرب ، هامش ١٦٤

عنزة ، ٧٠ ، ٢٥٨ ، هامش ١٧٠ ،

١٧٣

عوف بن عطية بن الخرج ، هامش ٢٥٧

* * *

فخر الدين بن مكائس ، ١٧٤

الفرزدق ، ١١٠

الفراء ، ٣٠

* * *

قدامة ، ٢٤٦

قطرب ، ١١٣ ، ١٢٦

القللوسي ، ١٧ ، ١٤٠ ، ١٨١

الفاضل الفاضل ، ١٧٤

* * *

كثير ، هامش ٨٩

الكسائي ، ٣٠ ، ٦٩ ، ٩٥

كعب بن زهير ، هامش ٤٦ ، ٧١

الكناني ، ٣٢

* * *

لبيد ، هامش ١٠٠

لقيط بن يعمر الإيادي ، هامش ٢٤٧

* * *

المبرد ، ١٢٩ ، ٢٥٣ ، (الهامش) ٢٥٨ ،

٢٧١ ، ٢٦٠

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩

صالح بن عبد القدوس ، ٢٦٣

* * *

الطبري ، هامش ١٨ ، ١١٤ ، ٢٠٢ ،

٢٥٠

طرفة : ١٠٢ ، هامش ٣٩ ، ١٣٧ ،

٢ ، ١٧٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ،

الطرماح ٥٨ ، ١٥٣ ،

* * *

عبد الرحمن بن حسان ، ٢٤٩ (هامش)

عبد الغفار الخزاعي ، هامش ٢٠٣

عبد الله بن الحر ، ٢٤٢

عبد الله بن رواحة ، هامش ١٨

عبد الله بن الزبيري ، هامش ١٧٨

عبد الله بن طاهر ، ١١٨

عبد الله بن معاوية بن جعفر ،

هامش ٢٦٣

عبد الصمد بن الممزل ، ١٨٩

عبيد بن الأبرص ، ٥٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٤

المجاح ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٦٢

عدي بن زيد ، هامش ٧٢ ، ١٥٢ ،

٢٦٦

علقمة بن عبيدة ، ٥٨ ، ٢٣٤ ، هامش

٢٤٨

علي بن الحسين ، ٢٣٦

المحلى ، ٢٧ ، ٢٢

محمد بن على ، ٢٣٦

محمود محمد شاكر ، ١١٠

المرقش ، ١٩٦:٥٨ (الهامش) ١٩٨٠

المعري ، ٥٨ ، ٦٣ ، ١٦٧ ، ٢٥٤

هامش ٢٧٤

منظور بن مرثد الأسدي ، هامش ٤٥

المهل ، ٥٨ ، هامش ١٥١

مالك بن زهير ، ٢٧٤ ، ٢٧٥

مالك بن عجلان ، هامش ٢٠٢

• • •

النديم ، ٢١٨

النقاوسى ، هامش ١٤ ، ٨٨

نهار بن توسعة البشكري ، هامش ١٦٣

النايفة ، ٢٧٠ ، هامش ١٤٥ ، ٢٤٤

٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦

• • •

هند بن عتبة ، هامش ٢٠١

• • •

الوليد بن المغيرة ، هامش ١٨

• • •

يزيد بن خذاق ، ١٣٨

اليزيد بن الوليد ، ١٧٦

فهرس مصطلحات العروض

الأشقص ، ٢٣٠، ٢١	الابتداء ، ١٣٠ ، ١٣١
الأفابعيل ، ٣٢	الآبقر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣١ ، ١٥١
الأقصم ، ١٦٦ ، ٢٣١	١٥٢ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٠
الإقعاد ، ٢٧٣ ، ٢٧٦	الأثرم ، ٢٢٠
	الآنلم ، ١٤٧ ، ٢٣٠
	الأجم ، ١٦٧ ، ٢٣٠
	الأخذ (والخذاء) ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
	١٦٠ ، ١٧١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ،
	٢٣٠ ، ٢٧٤
	الأخرب ، ٢٣٠
	الأخرم ، ٢٣١
	الأرجوزة ، ١٨٧ ، ١٨٨
	الازدواج ، ١٨٦
	الإسباغ ، ٩٩
	الأشتر ، ٢٣٠
	الأصل ، ٢٢ ، ٢٥ إلى ٢٩ ، ٣١ ،
	٤٤ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ،
	١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٢٦ إلى ٢٣٣
	الأصلم ، ٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٣٠
	الإضمار ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ إلى
	٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٧ ،
	١٧٢ إلى ١٧٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ،
	٢٢٨
	الاعتماد ، ٨ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٥٦
النقص ، ٢٣٠، ٢١	
الافابعيل ، ٣٢	
الاقصم ، ١٦٦ ، ٢٣١	
الإقعاد ، ٢٧٣ ، ٢٧٦	
البتر ، ١١٢ ، ١١٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧	
البحر ، ٢٢ ، ٤٣ ، وغيرها	
البرىء ، ٩٣	
البسيط ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٦٣	
٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ،	
٨٢ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٩ ،	
١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ،	
١٦٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧	
النجميع ، ١٤١	
التحريد ، ٢٧٣ ، ٢٧٤	
النذيل ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٥ ،	
٢٢٦ ، ٢٢٨	
الترفيل ، ٨ ، ١٣٢ ، ١٨٥ ، ٢٨٨	
التركيب ، ٣٠ ، ٦٢ ، ٦٣	
التسبيغ ، ٩٩ ، ١٣٢ ، ١٨٨ ، ٢٢٧	

الجمم ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٢٢٦
الحفد ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٨٨ ، ١٩٨
٢٢٨

الحذف ، ٢٧ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٨٠ ،
٩١ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

الحركة (أو المتحرك) ، ٣٩ ، ٤١ ،
٤٢ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ،
٨٠ إلى ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ،
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦١ ،
١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ،
٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،
٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ إلى ٢٦٣ ،
٢٦٧ إلى ٢٧٠

الحشو ، ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٨ ،
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،
١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ،
١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٧٣

الحبل ، ٢٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ،

التشبيث ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
٦٢٦ إلى ١٢٩ ، ١٤٠ ، ٢٠٦ ،

٢٢٧

التصريح ، ١٣٩ (والمامش) ،
١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ٢٧٣

التفرع ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٢٩ ،

التفعيل (والتفاعيل) ، ٢٣٠ ، ٢٥ ،
٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، وغيرها

التقطيع ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ،
٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥

النام ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ إلى ٧٤ ،

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ،

١٥١ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١١٩ ،

١٧٤

* * *

الثرم ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ،

النلم ، ١٢٠ ، ١٤٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ،

° ° °

الجدد ، ١١٠

الجزء (بضم الجيم) ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ،

٢٤ وغيرها

الجزء (بالفتح) ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،

١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،

١٩٩ ، ٢٦٤

الجزل ، ٨٥

٢٢٩ ، ٢٢٧

الدائرة ، ٢٣ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٦ وغيرها

الرجز ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٧٠ ،
٧٣ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ١٠٩ ، ١١٤ ،
١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ،
١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،
١٨٦ إلى ١٨٩ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ،
٢٢٧

ركض الخيل ، ٦٠

الركن ، ٣٢

الرمل ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٢ ،
٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٤٩ ،
١٥١ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٢٧

الزحاف ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٠ ،
هامش ٧٧ ، ٧٣ إلى ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٢٨ إلى ١٣٢ ،
١٣٦ ، ٢٢٢ إلى ٢٢٦ ، ٢٣٣ ،
الزحف ، ٧٨

• • •

١٣١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٨٤ ،
١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،
٢٠٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦٧

الحبن ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٧ ،
٩٠ ، ٩٢ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ،
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٨ ، ٢٧٣ ،
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،
١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،
٢٠١ إلى ٢٠٦ ، ٢١٤ إلى ٢١٤ ،
٢٢٦ إلى ٢٢٩

الحرم ، ٢١ ، ٤٨ ، ٧٧ ، ١٠٠ ،
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٣ إلى
١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٨ ،
٢٢٥ ، ٢٣٣

الحرب ، ١٢٣ ، ١٧٨ ، ٧٩ ، ٢٠٨ ،
٢٢٥

الحزل ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ،
٢٢٨

الحزم ، ٩٧ ، ١٠٠ إلى ١٠٤ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ٢٣٣

الخفيف ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٧١ ،
٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٩٢ ،
١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٢٨ ، ١٥٤ ،
١٧٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤

٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٧ ،
٢٢٩

* * *

المصحح ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٥١ ،
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ،
الصدر ، ٢١ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
٩١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٥٨ ، ٢٠٥ ،
٢١٢

الصلح ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،
٢٢٩
صوت الناقوس ، ٦٠

* * *

الضرب ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٦ ،
وغيرها

* * *

الطرفان ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٥٣ ، ١٩٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
الطويل ، ٢١ ، ٧٠ ، ٤٨ ، ٥٠ ،
٥٣ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،
٧٧ ، ٧٨ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٢ ،
١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٩ ، ١٢١ ،
١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ،
١٤٣ إلى ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٨٠ ،
١٨١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ،
الطى ، ٧٣ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٥ ،

الساكن ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٩ إلى

٤٣ ، ٤٩ ، ٧٨ إلى ٨٤ ،

٩٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١١٩ ،

١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ،

١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ١٨١ ،

٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ،

٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،

٢٦٠ إلى ٢٦٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ،

السالم ، ٢٣ ، ٩٥ ، ١٢٠ ، ١٣٢ ،

١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٨٠ ، ٢٢٤ ،

٢٢٥ ، ٢٢٩

السبب ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ،
وغيرها

السريع ، ٥٤ إلى ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١ ،

٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ١١٠ ،

١١١ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ١٩١ ،

١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،

* * *

الشر ، ٢ ، ١٢٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،

٢٠٨ ، ٢٢٥ ،

الشطر ، ٢٢ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٨٥ ،

١٨٨ ، ١٨٩ ،

الشكل ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ،

الغاية ٦٦ ، ١٣١

الفرع ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ إلى ٣١

٢٢٧ ، ١٨٠ ، ١٦٧ ، ٦٣ ، ٦٢

إلى ٢٣١

الفصل ٦٦ ، ١٣١

الفك ٣٠ ، ٣١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧

٥٨

الفاصلة ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٥١

١٦٢ ، ١٦٩

القبض ٢١ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٨

٨٣ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ١٠٥ ، ١٢١

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٣٨

١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤

١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٣

١٦٤ ، ١٧٨ إلى ١٨١ ، ٢٠٧

٢٠٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩

٢٢٣ ، ٢٢٥

القصر ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٤

١٥٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧

٢٢٩

القسم ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

القصيد ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ١٨٨

٢٤

١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٨٤

١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢

٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨

* * *

المعجز ٢١ ، ٦٥ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٩١

١٠٠ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ٢٠٥

٢١٢ ، ٢١٣

العروض (العلم) ١٣ إلى ١٧ ، ٢٢

٤٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦

٢٠٦ ، ٢٣١ إلى ٢٣٧

العروض (آخر الشطر الأول) ،

٤٧ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٧ ، ٢٧٣

٢٧٤ ، ٢٧٦

العصب ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧

هامش ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٢٤

١٢٥ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨

٢٢٦

العصب ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٢٢٦

العقب ٢١ ، ١٢٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧

٢٢٦

المقل ٧٨ ، ٨٣ ، ١٢٥ ، ١٦٥ إلى

١٦٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٦

الغاية ٦٠ ، هامش ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨

٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٧

١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٦٠ ، ١٨٧

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ إلى ٢٢٨

* * *

قطر الميزاب ، ٦٠

القطاع ، ٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٤ ، ٠

٠ ، ١٢٦ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١٠

٠ ، ١٤٢ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٢٧

٠ ، ٢٢٦ ، ٢٠٥ ، ١٨٧ ، ١٧٢

٢٢٨ ، ٢٢٧

القطعة ، ٦٥ ، ٦٦

القباب ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٨

٢٢٦ .

٠ ، ٠ ، ٠

الكسر ، ٢٣٣

الكشف ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٩٨

١٩٩ ، ٢٢٨

الكف ، ٨٤ ، إلى ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢

٠ ، ١٣٠ ، ١٢٥ ، ١٢٣ ، ١٢٢

٠ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٨ ، ١٤٧

٠ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٧٩ ، ١٧٨

٠ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢٠٨ ، إلى ٢٠٥

٢٢٥ إلى ٢٢٩

السكامل ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٣

٠ ، ٩٨ ، ٩٢ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٧٠

٠ ، ١١٣ ، ١٠٩ ، ١٥٢ ، ٩٩

٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٢ ، ١١٤

٠ ، ٢٢٧ ، ١٩٨ ، ١٧٦ ، ١٧٣

٢٧٦ ، ٢٧٣

٠ ، ٠ ، ٠

المؤلف ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢

٦٣ ، ٦٢

المتدارك ، ٢٢ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٢٢٠

المنفق ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢

٢٢٠ ، ٦٤

المتقارب ، ٥٩ ، ٦١ ، إلى ٦٤ ، ٧١

٠ ، ١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٦ ، ٧١ ، ٧٣

٠ ، ١٢١ ، ١١٩ ، ١١٣ ، ١١٢

٠ ، ٢١٥ ، ١٣١ ، ١٢٩ ، ١٢٨

٢٢٥ ، ٢٢٠

المتوفر ، ٥٢

البحث ، ٤٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧١ ، ٩٢

٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ١٦٩ ، ١٢٨

٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢١٤ ، ٢١٢

المثال ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣١

المجتلب ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٦١

١٩٣ ، ٦٣ ، ٦٢

المجزوء ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٥

٠ ، ١٤٩ ، ١٠٩ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٤

٠ ، ١٦٥ ، ١٦٠ ، ١٥٧ ، ١٥٦

٠ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٢ ، إلى ١٦٧

٠ ، ١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨٠ ، ١٧٩

٠ ، ٢٠٥ ، ١٩٩ ، ١٩٢ ، ١٩١

٠ ، إلى ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٢١٨

٢٦٤ ، ٢٢٩

المحدث ، ٥٩

المحذوف ، هامش ٧١ و ٧٣ ، ١١٠

٠ ، ١٣١ ، ١٢٨ ، ١١٣ ، ١١٢

٠ ، إلى ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٢

الزئبق ، ٥ ، ١٧١ ، ١٧٣ إلى
٢٢٨ ، ١٧٦ .

للمراقبة ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٣٣

للزئبق ، ٨٨ ، ١٨٦ ، ٨٨

للمراقبة ، ٢٣ ، ١٤ ، ١٤٨

للمسحوق ، ١٠٩ ، ١٩١ ، ٩٣ ، ٢٢٧
للمسحوق ، ٤٨ ، ٥٠

للمسحوق ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢
٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤

للمسحوق ، ٧٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٤
٢٣١

للمسحوق ، ٧٤ ، ١٠٩ ، ١٦٠ ،
١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٥
إلى ١٨٨ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨
٢٦٤

للمسحوق ، ١٥٣ ، ١٦٩ ، ١٩٣ ،
٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٣٠

المصراع (والمصراع) ، ٤٤ ، ٥٥ ،
٦٥ ، ٦٥ ، ٩٥ ، ١٠٠ ، ١٠٢

١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٩ ، ١٥١ ، ١٥١

١٨٦

المضارع ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٩٤ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٣٧

٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦

٢٢٦

١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨١ ، ١٧٨

٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥

٢٣٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١١

المحبول ، ٣١ ، ٨٥ ، ١٥٨ ، ١٨٤

٢٣٠ ، ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ١٩٦

٢٣٩

المحبول ، ٥٩ ، هامش ، ٧١ ، ١٥٢

١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٣

١٩٧ ، ١٩٣ ، ١٨٤ ، ١٨٠

٢١٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢

٢٣٠

المختار ، ٥٩

المختلف ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٣

٦٣ ، ١٢ ، ٥٤

المحروم ، ١٧٩

المحزول ، ٢٣٠

المخلع ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١

المديد ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٥٥

١٠٦ ، ١٠٢ ، ٩٣ ، ٩٠ ، ٧٦

١٣٠ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١٠٨

١٥٥ ، ١٥١ ، ١٤٩ ، ١٤٦

٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

للمذال ، ١٥٦ ، ٢٣٠

للمذيل ، ٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٧٢

١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٢٧

٢٣٠

١٨٣٦ ١٧٦٦ ١٧٥٦ ١٧٢٦
 ٢٢٧٦ ٢٢٤٦ ٢٠٣٦ ١٨٧٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦ ٢٢٨٦
 المقطوف ١٦٩٦ ١٦٨٦ ١٦٢٦ ١٦٩٦
 ٢٣٠٦ ٢٠١٦
 المكشور ٢٣٤٦
 المكشوف ١٩٥٦ إلى ١٩٠٦ ٢٠١٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦
 المكشوف ١٧٨٦ ١٥٣٦ ١٤٧٦ ١٩٣٦
 ٢٣٠٦ ٢٠٨٦ ٢٠٦٦ ١٩٣٦
 المسكافة ٨٨٦ ٩٠٦ ٩٦٦
 الممتد ٤٩٦ ٥٠٦
 المنسرح ٧١٦ ٦٤٦ ٥٨٦ ٥٤٦ ٧١٦
 ٩٥٦ ٩٢٦ ٧٦٦ ٧٥٦ ٧٢٦
 ٢٠٠٦ ١٣١٦ ١١٤٦ ١١١٦
 ٢٢٨٦ ٢٢٦٦ ٢١٠٦
 للمقوس ٨٦٦ ٢٣٠٦
 المنهوك ١٨٣٦ ١١٤٦ ٧٤٦ ٦٨٦ ١٨٥٦
 ٢٠١٦ ١٨٧٦ ١٨٦٦ ١٨٥٦
 ٢٦٤٦
 الموقور ١٣٢٦ ١٣١٦ ١٤٦ ١٣٢٦
 الموقوس ٢٣٠٦
 الموقوف ١٩٦٦ ١٩٣٦ ٧١٦ ١٩٦٦
 ٢٣٠٦ ٢٠١٦ ١٩٧٦
 النمل ٣٠٦ ٢٧٦ ٢٢٦ ٢١٦ ٣١٦
 ٤٨٦ إلى ٥٢٦ ٥٤٦ إلى
 ٦٤٦ ٥٩٦

المضمر ١٧٣٦ ١٧١٦ ١٠٩٦
 ٢٣١٦ ٢٣٠٦ ٢٢٩٦
 المطوى ١٨٤٦ ١٥٨٦ ٧١٦ ١٨٤٦
 ١٩٩٦ ١٩٧٦ ١٩٦٦ ١٩٥٦
 ٢٣٠٦ ٢١٠٦ ٢٠٢٦ ٢٠٠٦
 المعرى ١٩٢٦ ١٧٦٦ ١٧٢٦ ١٣٢٦
 المصوب ١٨٠٦ ١٦٨٦ ١٦٥٦ ١٨٠٦
 ٢٣٠٦ ٢٢٩٦
 المعقول ٢٣٠٦ ١٨٠٦ ٢١٦ ٢٣٠٦
 المعلول ٥٨٦
 المعاقب ١٥٠٦
 المعاقبة ٨٨٦ ٩٠٦ إلى ٩٦٦ ١٣١٦
 ٢١٢٦ ٢٠٥٦ ١٥٣٦ ١٤٧٦
 ٢٣٣٦ ٢١٣٦
 المقبوض ٦٥٦ ٧١٦ ١٣٧٦
 ١٤٧٦ ١٤٥٦ ١٣٩٦ ١٣٨٦
 ٢٢٣٦ ٢١٩٦ ٢٠٨٦ ١٧٨٦
 ٢٣٠٦
 المقضب ٧٦٦ ٥٨٦ ٥٥٦ ٤٨٦ ٤٤٦
 ٢١٠٦ ٢٠٩٦ ٢٠٧٦ ٩٥٦ ٩٤٦
 ٢٢٨٦ ٢٢٦٦ ٢١٢٦
 المقصور ٨٦ ١٠٧٦ ٧١٦ ٨٦
 ١٥١٦ ١٤٦٦ ١٤٥٦ ١٤٤٦
 ١٩٣٦ ١٩١٦ ١٨١٠ ١٥٣٦
 ٢١٩٦ ٢١٦٦ ٢٠٦٦ ٢٠٥٦
 ٢٣٠٦ ٢٢٧٦ ٢٢٤٦
 المقطوع ١٥٦٦ ١١٣٦ ١١٢٦ ١٥٦٦
 ١٧٠٦ ١٦٠٦ ١٥٩٦ ١٥٧٦

١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٤٨ ،

٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٢٤ ، ٢٠١ ،

٢٥٧ ، ٢٣٤

الوفى ، ١١٤ ، ١٠٢ ، ٨٢ ، ٨١ ،

٢٢٨ ، ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١١٥

الوقف ، ٢٢٨ ، ١١١ ،

الوافى ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٤ ، ٢١ ،

١٠٦ ، ٩٢ ، ٧٦ ، ٧٣ ، ٧١ ،

١٦٢ ، ١٣٧ ، ١١٩ ، ١٠٧ ،

١٧٩ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ،

٢٢٥ ، ٢٠٩ ، ١٨١ ، ١٨٠

الوافى ، ٦٨ إلى ٧٤ ، ١٧٥

النقص ، ١٦٥ ، ١٢٥ ، ٨٦ ، ٨٥ ،

٢٢٦ ، ١٦٦

النمك ، ١٨٩ ، ١٨٦ ، ٧٦ ، ٧٤ ،

النوع ، ٢٢ ،

• • •

المزج ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٤٨ ، ٤٤ ،

١١٩ ، ١٠٦ ، ٩٢ ، ١٠ ، ٧٦ ،

١٧٩ ، ١٧٧ ، ١٦٨ ، ١٣٧ ،

٢٢٥ ، ٢٠٧ ، ١٨١ ، ١٨٠

• • •

الوتد ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، وغيرها

لوزن ، ٩٧ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٣٢ ،

١١٨ ، ١١٦ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ،

فهرس مصطلحات القافية

التوجيه ، ٢٦٣

* * *

الحذو ، ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥

* * *

الخروج ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١

٢٦٧ ، ٢٥٦

* * *

الدخيل ، ٢٣٨ ، ٢٦١

* * *

الردف ، ١٤١ إلى ١٤٥ ، ٢٥٢ إلى

٢٥٦ ، ٢٦١ إلى ٢٦٥

الرس ، ٢٦٠

الروى ، ١٤١ ، ١٤٦ ، ٢٦٤ ، ١٨٨

٢٣٨ ، ٢٤٠ إلى ٢٤٨ ، ٢٥٠

٢٥٢ ، ٢٥٤ إلى ٢٦٣

* * *

السناد ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ إلى ٢٦٥

سناد الاشباع ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

سناد التأسيس ، ٢٦٢

سناد الحذو ، ٣٦٣

سناد للردف ، ٢٦٣

* * *

الإجارة ، ٢٤٧

الإجازة ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧

الإرداف ، ٢٦٧

الإسراف ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

الإشباع ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣

الإسراف ، ١٨٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧

الإطلاق ، ٤٥ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٨٩

الإقواء ، ١٤٦ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٨٩

٢٤٤ إلى ٢٤٧ ، ٢٦٢

الإكفاء ، ١٨ ، ١٨٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦

٢٤٧ ، ٢٦٢

ألف التأسيس ، ٢٥٦ إلى ٢٦١

الإيطاء ، ٢٦٢ ، ٢٧٢

* * *

الباو ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

* * *

التأسيس ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

التجريد ، ٢٦٧

التضمين ، ٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧١

التمدى ، ٢٤٤

التعليق للنوى ، ٢٧١

التقفية ، ١٤٠ ، ١٨٥

النكاوس ، ٢٧٠

الردف (أو المردوف) ، ١٤١ ،

٢٠٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المضيق ، ٢٦٩

المطلق ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٦٥ ،

٢٦٦ ، ٢٦٧

المقيد ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣ ،

٢٦٥ ، ٢٦٦

الموصول ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

* * *

النصب ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

النفاذ ، ٢٥١

النفاذ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٦

* * *

الوصل ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، إلى ٢٥٢ ،

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

المقافية ، ١٧ ، ١٨ ، ١٨٩ ، إلى ٢٣٧

٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ،

٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،

٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ،

٢٧

* * *

المؤسس ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المتدارك ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المترادف ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المتراكب ، ٢٦٧

المتكاوس ، ٢٣٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،

٢٧٠

المتواتر ، ٢٦٨ ، ٢٦٩

المجرد ، ٢٦٥ ، ٢٦٦

المجرى ، ٢٤٣ ، إلى ٢٤٦ ، ٢٥٥

فهرس المراجع

حاسة البحترى ، بيروت ، ١٩١٠
الحاشية الكبرى على متن الكافي ،
للمنهورى ، مكتبة محمود توفيق
١٣٥٣ هـ
الحيوان ، الحلبي .

° ° °

الحزاة ، بولاق .
الخصائص ، دار الكتب

° ° °

ديوان أبى العاهية ، مطبعة جامعة
دمشق ، ١٩٦٥
ديوان أبى الأسود ، بغداد .
ديوان أبى فراس ، بيروت ، ١٩٤٤ .
ديوان الأعشى ، فينا ، ١٩٢٧ .
ديوان الأعشين ، طبعة أوربا .
ديوان بشر بن أبى خازم ، دمشق ،
١٩٦٠ .

ديوان ابن الرومى ، كيلانى .
ديوان ابن العفيف التلمسانى .
ديوان ابن المعتز ، طبعة سورية وأوربا .
ديوان البهاء زهير ، طبع حجر .
ديوان جرير ، المكتبة التجارية ١٩٣٥ .

الأصمعيات ، دار المعارف .
إعجاز القرآن ، دار المعارف .
الأغاني ، الساسى ودار الكتب .
أمالى الزجاجى ، المؤسسة العربية
الحديثة ، ١٣٨٢ هـ .

الأمالى للقالى ، دار الكتب
الأمالى والنوادر ، دار الكتب
أنساب الأشراف للبلاذرى ، دار المعارف

° ° °

البيان والتبيين ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ، ١٩٤٨

° ° °

تحرير التحبير لابن أبى الإصبع ،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
تهذيب الألفاظ لابن السكيت ، للطبعة
للكائوليكية .
تاريخ الطبرى ، دار المعارف .

° ° °

جمهرة أشعار العرب ، بولاق .
جمهرة نسب قريش ، للزير بن بكار ،
دار العروبة .

° ° °

- سيرة ابن هشام ، الحلبي .
 شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ،
 بولاق .
 شرح ديوان علقمة بن عبدة ، علقمة
 الفحل ، للشنتمرى ، خزائن
 الكتب العربية ، الجزائر .
 شرح ما يقع فيها من نصيب والتجريف ،
 للمسكرى ، مصطفى البابي الحلبي .
 طبقات فحول الشعراء ، دار المعارف
 فتح الباري لابن حجر العسقلاني ،
 بولاق .
 كتاب سيبويه ، بولاق .
 السكاني في العروض والقوافي ،
 للتبريزي ، مجلة معهد المخطوطات .
 لزوم ما لا يلزم ، مطبعة الجمالية .
 لسان العرب .

الجننى ، حيدر آباد ، ١٣٤٢ هـ .
 مختارات ابن الشجري ، مطبعة الاعتماد ،
 ١٩٢٥ .

المخصص لابن سيده ، بولاق .
 مسند أحمد ، المطبعة الميمنية .

- ديوان جمال الدين بن نباتة المصري .
 ديوان الخطيب ، الحلبي ، ١٩٥٨ .
 ديوان ذى الرمة ، كبر دج ، ١٩١٩ .
 ديوان رؤبة ، مجموعة أشعار العرب
 ليزج ، ١٩٠٣ .
 ديوان زهير ، دار الكتب ، ١٩٤٤ .
 ديوان الشماخ .
 ديوان طرفة ، الشنتمرى ، طبعة
 أوربا ، ١٨٩٩ .
 ديوان الطرماح ، لندن ، ١٩٢٧ .
 ديوان عبيد بن الأبرص ، طبعة أوربا .
 ديوان العجاج ، مجموعة أشعار العرب ،
 ليزج ، ١٩٠٣ .
 ديوان عدى بن زيد ، بغداد .
 ديوان عمر بن أبى ربيعة ، طبعة
 أوربا .
 ديوان كثير ، طبعة الجزائر ، ١٩٣٠ .
 ديوان كعب بن زهير ، دار الكتب .
 ديوان امرئ القيس ، دار المعارف .
 ديوان النابغة الذبياني ، دار الفكر .
 ديوان الهذليين ، دار العروبة .

رسائل أبى العلاء ، اكسفورد ، ١٩٢٨
 ومكة اثنى ، بغداد .

الزهرة ، بيروت ، ١٩٣٢

الموشح ، المكتبة السلفية ، ١٣٤٣ هـ

◦ ◦ ◦

نقد الشعر ، طبعة أوروبا .

نوادير أبي زيد ، بيروت ، ١٨٩٤ .

◦ ◦ ◦

الوحشيات ، دار المعارف .

المفضليات ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

المقتضب للمبرد ، المجلس الأعلى للشئون

إسلامية .

مقاتل الطالبين ، عيسى الحلبي .

منتهى الطلب ، مخطوط بمكتبة الأستاذ

محمود شاكر .

فهرس الموضوعات

٣	مقدمة
٦٨	ألقاب الأبيات
٧٧	الزحاف المنزرد
٨٥	الزحاف المزدوج
٨٨	المعاقبة والمراقبة والمكافئة
٩٧	علل الأجزاء
١٢٦	ما أجرى من العلل مجرى الزحاف
١٣٧	الطويل
١٤٩	المديد
١٥٥	البسيط
١٦٢	الوافر
١٧٠	الكامل
١٧٤	المزج
١٨٢	الرجز
١٩٠	الرمل
١٩٤	السريع
٢٠٠	المنسرح
٢٠٤	الخفيف
٢٠٧	المضارع
٢١٠	المقتضب
٢١٢	المجثث
٢١٥	المتقارب
٢٣٧	القوافي وعبوبها
٢٧٩	الفهارس